





١٨٤٢

سراج الظلام

وبدر التهام

ابو بكر

الحداد

١٨٤٢  
سراج







ولو حصد الامم والقاري يصلي فلم يقرب وصلي وحده فالاصح ان الصلاة  
بعد وان ام قارس وامين فصله اكله قاله عند الحنيف لان الامين  
قادرون على ان يحولوا صلواتهم بقراءة فان بعدوا بقاري وعندهما صلاة  
وصلاة من هو مثله جازيه ولو صلي الامي وحده والقاري وحده جاز هو الصلي  
وقوله والمكتبي لا يقدي بعاري اي لا يصلي المكتبي خلف العريان ولا تنقذ الحرمة  
اصلا حتى لو تقف لا يتنقض وضوه ولو كان في تطوع لا يجب عليه قضاء ولو ام الحار  
عراة ولا بين فصله العاري ومن هو مثله جازيه بالامام والفرق بين الامي  
اذا ام قارسين على قول الحنيف ان العاري لا يمكن ان يجعل صلاة بنيات وان اقل  
بلباس والامي يمكن ان يجعل صلاة بقراءة بان يقدي بعاري لان قرلة الامام له قدرة  
وقوله والظاهر ان يدوي الا عذر اي لا يصلي الطاهر خلف من بهلسي البول ولا  
الطاهرات خلف المستحاضات لما فيمن بنا القوي على الضعيف ويصلي من بهلسي البول  
مثله ولا يجوز ان يصلي خلف من بهلسي وانتفلات لان الامام صاحب عذر والمأموم صاحب  
عذر واحداً لكن يصلي قاعده بقاءم وعادم الما بعد عادم اي يصلي القائم خلف القاعد  
اذا كان القاعد يركع ويسجد قاعده بقاءم بركع وسجد وهذا عند ابي حنيفة وان يوسف  
وقال محمد لا يجوز لانه اقل من غير معذور ويجوز ولا يصح قال في العداوى والنفل والفرس  
في دكة او عند محمد ولهما ان اخر صلاة صلاها النبي صلى الله عليه وسلم في حياها بقاءم قاعدا  
وهم قائمون ولانه ليس من شرط الاقدار ان يركع المأموم للامام في الصلاة بدلالة انه لو ادرك  
الامام في الركوع كبر قائما واعند تلك الركعة ولم يركع في الصلاة وقوله وعادم الما بعد  
عادم اي يجوز ان يوم المتيهم المتوضئين وهذا عند ابي حنيفة والي هو لا يهاطها رة  
مطلبة غير سقته وقت تحلا وطهارة المستحاضة وقال محمد لا يجوز لانه يهاطها رة ظهره  
من حبه انه لا يصار اليها الا عند العجز عن الماء ولو صلي متيهم متوضئين فاما المأمومون



المأوم به الإمام فصله الإمام ماله وصلة من رالمافله عند من ضيف هذا قال اي يكون فوتر  
قال وما سيج انكف نجاسلينا لا الرجل المومي باجد نيا يعني ان المايح على كحف يوم العائيلين وهذا  
بالامام لان المايح على كحف طهاره كما لم لا ينف على الضرورة ولان كحف مايح سرائي الحدت الى  
القدم واما كحف يربله المايح وكذا المايح باجبيته كحور ان يوكهم ايضا وقور لا الرجل المومي  
باجديا اي لا يصلح الذي تركه وحده المومي وهذا مولى اصحابه الملاء وقال رر مكرور  
وكذا لان الامام يدل على الترويع والكود كما ان السهم يدل على الوصو والغلب فكما كور للمومي  
خلف المسم كذا هذا قلنا لا يما ليس بيدل عن الترويع والجور بل هو بعض بعض السج  
يكون بدلا عن كلفه كور الامام كان مقتديا به في بعض الصلاة دون بعض وذكر لا يجوز  
ويصلح المومي خلف المومي لا استويا لالا ان يوي المومي قاعدا والامام مضطجعا فلا كور اذا  
كان الامام يصلح قاعدا بالايام والمعددي فاما بالايام حاز لان هذا الامام غير معتبر لانه  
ليس تركي حتى كان الاول تركه قال ووالنقل لليوم ذو القرض وان كان على العكس كور  
فاستنبط اي لا يصلح المعرض خلف المتنقل لانه ما موي على صعيد وعند الراعي كور  
وقوله وان كان على العكس كور فاستنبط اي كور ان يصلح المسفل خلف المعرض لانه  
نبا صعيد على موي وعند ما كور ان يصلح المسفل خلف المقفوض وقوله فاستنبط بغير  
عاطل في الراعي وعاطل في الكور وعما ان ما العوي على الصعيد لا كور وما الصعيد  
على العوي كور فان قيل اذا حورم صلاة المسفل خلف المعرض كان اقتدا بمعرض  
متنقل في حق العراة لان العراة مرض في مشهور كحاته النقل قلت كما اعدى به لم يبق قوله  
لا مرض ولا نافع لانه لا قراه على الموم وتصلح المسفل خلف المسفل اذا استويا لعلها  
في القوة اما اذا لم يتوبا لا يجوز حتى ان من صلح الترويع خلف الصبي او خلف من قد صلح  
السرايح فالر في الامام المختار ان لا يجوز قال وعند ما خلف القرضا في لسي شخص ان يوق  
انك اي لا كور ان يصلح مرض اخر سوا تغاير القرضا ان اسما او  
صنف كما اذا فاته ظهر اسم لا كور ان يصلي خلف من يصلي ظهر يومه عدا وما اذا

فالمصلاة واحدة من يوم واحد فاته يجوز ومن صار كعتين من العصر فعتت السمي فحاجة  
انسان فاقدي به فاته يجوز وان كان هذا قضا للمقتدي لان الصلاة واحدة **قال**  
والمقتدي يعيد ان كان على ان الامام **قال** وقد عرفت اي اذا اعدى امام فعلى ان على  
غير وضوء اعد الصلاة والعلم بدكت من جهتين اما بشهادة العدول يشهدون انه احدث شي  
صالح من غير وضوء فان الصلاة بعد وكذا على الاعار والناي ان كور الامام عن نفسه بان يقول  
صليت بكم وانا احدثت ويقبل قوله اذا كان عدلا وان لم يكن لا يعمل ولا انه يتحب الاعانة  
**قال** امامه الامي للمثل ومن يتلو افساد للجمع فاعلمن وجوز اما صنف الامام وكل من صلحها  
واللام اي الامي اذا ام قاربين واميني صلاة الكل فاسد عند اي صنف وما را بوسه وقد  
صلاة من هو مشرعا يزيه وقد نبيا هذه المسيلة وقوله ومن ضاهاه اي ومن مثله والمضاهاة  
المشابهة **قال** لا يصلح الامي للذي قد خليفته الاخرين فاسفوا ولو جردا كذا في التشهد  
يفسد ايضا فاما مقتدي اي اذا قد الامام في الاوليين وحدث ثم استخلف في  
الاخرين اميا حدثت صلواتهم عند اصحابنا الثلاثة وقال زفر لا تفقد لنادي فرض القراه  
اي لان الامام الاول قد ادى فرض القراءة وليس في الاخرين قراه لنا ان كل ركعتين صلاة فلا  
تخلو اي القراه اما تحقيقا واما بعدرا ولا بعد في حق الامي لا بعد الامام اهله وكذا على هذا لو  
قدم في التشهد اي قبل ان يقعد قدر التشهد لبينت فساد صلاتهم بالاتفاق ولو استخلف قدر  
ما قعد قدر التشهد قبل بعد عند اي صنف وعند هذا بعد وهذا من مامله يهدي اي ان  
اكره من الصلاة بغير المصلي فرض عند اي حنيف وعند هذا ليس بفرض **قال** ولينصرف عن الصلاة  
من حدث عليه في اثناها سبق حدث مظهر بيني على ماصلي. استخلفا ان هو كان لصلاة  
لكن اذا استأنف كان لوي ومعناه ان من سبق حدث في الصلاة انصرف فان كان  
اماما استخلف وتوضا ونبأ على صلاة والقياس ان ساد الصلاة وهو قول اشافعي رحمه الله

عدم

فان



لان احديث سماحي الصلاة والمشي والاكراه فيبدأ بها فاشبه احديث العهد ولما موبى على اللام  
من قاء وعنف او امذي في صلاة فليصرف وليتوضا وليبين على صلاة ما لم يتكلم وقوله  
لكن اذا استأنف كان اولى اى افضل ثم راعى شبهة الخلاف وقيل ان المنفرد يتأنف  
والامام والعقدي يتبينان صيانة لفضيلة الجماعة والمنفرد ان شاء لم في منزله وان شاء  
لما كانه والمعهدي يعود الى مكانه الى ان يكون امامه ودرج اوليكون بينهما حائل وقوله  
وليس في اي من ساعته من غير توقف فان لم يتساعده قد رما يودي ركعا بطلت صلاة اصلها وقوله  
ان هو كان اصلا اي لو كان اما يتخلف ولو عطس فبقى احديث او يخرج او يحل في بقية  
ترج فانه لاسي هو الصبي ثم الانصراف ببيع له المشي والاعتراف من الانا والاخراف من القبلة وعمل  
الجماعة ولو وجد ما في مكان وجاوزه الى مكان اخر تفسر صلاة لان هذا مشي من غير حاجة وقوله  
يبني على ما يصح من شرط جواز البنين الا يفعل فعلا بعد الصلاة من الاكل والركب والكلام والا  
من البيرة وقار الكوفي لا يبني مع المتقاضي البيرة لانه كثيرة ولو مال او تحوط لا يبني لان هذا احديث  
عمد وهو يمنع البناء ومن يظن عدتا فلا يصرفا وفارق المسير فليست تافقا ان بان ان  
لا يقصر اما ان علم قبل الخروج فهو يبني ويتم اي من ظن انه احديث فخرج من المسجد ثم علم انه لم  
تحدث استأنف الصلاة وان لم يكن خرج من المسجد يصلي ما بقي والقياس في الاستأناف لو جاز  
لا يصرف عن غير ضرورة ولا استحصان الله صرف على قصد الاصلح لا على قصد التوكل ولا على  
الاطرا الذي لو تحقق ما توجه بها على صلته فادخل في قصد الاصلح حقيقة ما لم يختلف المكان بالحدود  
من المسجد فان كان استأنف فسدت صلاة القوم لانه عمل كثير من غير ضرورة خلاف ما  
ظن انه افتتح على غير ضرورة فانصرف ثم تبرز انه على غير ضرورة حيث تقصد الصلاة وان  
يخرج من المسجد لان الانصراف كل ميل الرقص لا ترى انه لو تحقق ما توجه به يتأنف وهذا هو  
الاصح **قال** وليعلم استقناها ان امسي في النوم او من نظرة او حيا كذاك يتقبلها  
اذ يغشى عليه او تفقه فاحفظ اعني اى اذا ما في الصلاة فاحتمل او جنى او اغشى على استقبل  
الصلاة لانه ينذر وهو هذه العوارض فلم يكن في معنى ما ورد به النص وهو احديث

في  
مسألة

وكذا اذا تفقه لانه ينزله السلام وهو قاطع وكذا اذا طرأ الى امره فانزل فانه يتأنف  
وهذا اذا لم يقعد قدر السجدة في القبلة الاخيرة واما اذا قعد لم يتأنف في هذا  
كله عندهما لكن في التفقه بل يسه الوضوء لصلاة اخرى **قال** من يعي عن فراه ووجد ما  
خليف جاز خلا فالحال اى اذا حضر الامام عن الفراه فقدم عنده اجراهم عنده ان حنيف  
وقال ابو يوسف ويحرم لا يحرم لانه ينذر وحوله فاشبه اجنبية والى حنيف ان لا يتخلف  
لعلة العجز وهو هذا النوم والعجز عن التمرة غير نادر اما لو قرا ما يجوز به الصلاة لا يجوز بالاكراه  
لعدم الحاجة الى التخلي **قال** ولو وضعا للصلاة من حدث عليه في اثناها سبى حدث  
وعنده ادراك الكلام وفعل غير جنبها تمام اى اذا سمع حدث بعد السجدة وضاع  
لان التليم واجب فلا بد من التوضي لما تى به واذا تعدل حدث في هذه الحالة اى بعد التشهد او  
تكل او عمل اخر ما في الصلاة اى ليس من جنبها كست صلاة لوجود القاطع وهو معنى قوله  
وفعل غير جنبها تمام اى تمام الصلاة **قال** وباللصلاة ذي التيمم ينظر فيها الما فاحفظ  
وافهم فان رآه بعد ما تشهد او كان ذا خفيين فانقضى المدا ان معناه اذ ار الميتم الما  
في صلاة بطلت صلاة وكذا اذا اجبه عمل بغير الما وهذا اذا كان الما مباحا او كان مع رفيق  
او خادم اما قوله مع اجنبى لا تبطل الصلاة ويحصى عليها فاذا فرغ وطلب منه الما فاعطاه  
نوصا واعد الصلاة وان لم يعطيه فهو على تيمم **وقوله** فاحفظ وافهم تنبيه على ان لا يصح  
رعه الله فان عساه اذ ار الميتم الما في صلاة وهو ما فرم تبطل الصلاة **وقوله** فان رآه بعد  
ما تشهد اى بعد ما قعد قدر التشهد **وقوله** او كان ذا خفيين فانقضى المدا اى اذا كان مباحا  
فانقضت مدقسم بطلت صلاة عند ابن حنيفة وهذه من المايل الاثني عشر **قال** او طرح الخفين  
رفقا وعلم سورة الامي فيها وفهم او اكتفى العاري او المومي قدر على الركوع  
والسجود والنص او ذكر الصلاة من فائمه او احديث القاري بعد فعدته



فاستخلف الامي اوفى الفجر. بدت عليه الشمس في ذا القدر. او جافى اجمع وقت العصر  
او سقط الربط لركب الكبر. او اعصى عذر ذوى الاعذار. كاستياضات وعذر جاري  
سطل بالصلوة اهلها. وبالهام اختيار كلها. اى خلع خفيه بعمل رقيق او كان اميا ففعل  
السورة او كان عربا فوجد ثوبا او موميا فقدر على الركوع والجمود او يدرك فاتيته عليه لو احده  
فاستخلف اميا او طلعت علم السيرة في صلاة الفجر او دخل علم وقت العصر اجمع او كان ساكنا على كبر  
وعطت عن بر او كان صاحب عذر فانقطع عذره كالمستأضي ومن في معذرها بطلت الصلاة  
في جميع ذلك عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد بن عبد السلام وهو معنى قولهم وبالهام اختيار كلها والاصل  
في هذا ان الخروج من الصلاة ليعمل المصالح فرض عند ابي حنيفة وليس يفرض عند جدها فانما غرض  
هذه الغوارض عند ابي حنيفة كاعتراضها في حال الصلاة وعند جدها كاعتراضها بعد الصلاة  
**قال** من ثابته المسبوق ثم عندما اتم فرض الاصل قد تكلم. صلاته تمت ويلغو فرضه. كذا قال ابو  
حنيفة او يقيقه. او جاوز المسجد فهو مثله **قوله** من ثابته من النياحة اى استخلف الامام  
مسوقا ركعة فاحدث الامام فقدم هذا المسبوق احراه لوجود الماركة في الركعة الاولى للامام لان  
يقدم مدركا لانه اقدر على تمام الصلاة. وسعى لهذا المسوق ان لا يقدم لغيره في السلام فلو  
قدم لمدى من حيث استجبه الى النياحة لتمام مقامه فاذا انتهى الى السلام يقدم مدركا لتمام السلام  
لغيره عن التمسك لتمام الركعة عليه فلو انه حين اتم صلاة الامام فقهقه او احداث منغذرا او تخطى  
او خرج من المسجد بدت صلاة خاصة وصلاة التمام تامة لان المقصد في هذه وجب في كمال الصلاة  
وفي حقها بعد اتمام اركانها **قوله** اتم فرض الاصل قد تكلم اى اتم المسبوق فرض الامام الاول  
**قال** وان ذكر الامام لم يحدث وقد فقهه او حدث بعد ما وقعت بعد ما المسبوق باصلاه  
في مذهب الشيخ وصحاحه **قوله** فان كان الامام الاول لم يحدث وقد تقدم تقدير التمسك ثم  
فقهه او احداث منغذرا او تخطى مسبقون قدرت صلاتهم عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
تقدم وان تكلم وخرج من المسجد لا تقدم صلاتهم لهما في تمام الصلاة المعدي بنا على صلاة الامام

قوله

قوله رويتم ان الامام ولد صلاة المسبوق وصارت قهقهته وحديثه متغيرا  
كالامام والكلام ولا يحنيف. ان القهقهة منسوبة الى الامام الذي يلازم من صلاة الامام فتقدم  
مثله من صلاة المعتمد على غير الامام لا يحتاج الى النياحة والمسبوق يحتاج اليه والبناء على النياحة  
فانما خلافا للامام فانه منه والكلام في معنى الكلام لان السلام كلام مع القوم ويتيقض  
وضو الامام لوجود القهقهة في حرمة الصلاة **قوله** وما الكلام وقرأوا المسورة منه لذي  
الحل لها بمفسد **قوله** من اى من الامام اى اذا تكلم الامام بعد ما قعد قدر المسجد عا حذرا او خرج  
من المسجد وخلف مسبقون في تولد صلاة المسبوق في رواية فلو لم يكن الكلام معنى السلام كما ذكرنا  
وقد بيناه **قوله** لو قافي ركوع وسجدة. بعد ذلك الركوع عند عودته. والترك انما خلاف  
من ذكره. بنحوه اول في ركوع وخمس. ان يجد الركوع فهو احسن. والترك لا يفيدها فانقضى  
**قوله** اى من احداث في ركوع وكونه وضوا وبنوا ولا بعد بالنى احداث فيها لان تمام الركوع بالانقضاء  
ومع احداث ولا يحصى الامام الركوع فلا بد من الاعارة **قوله** والترك اى ان يحنى اذا ترك الاعارة  
الركن الذي احداث فيه قدرت الصلاة ولو تذكر وهو ركع لو سجد ان علمه بجزء صلته او  
سجد تلاوه فحنى من ركوعه ساجدا او رفع راسه من سجده فحنى ساجدا حيد الركوع والجمود  
وهذا بيان الاول للفقهاء الافعال مرتبة فان لم يجد احراه عند انحلال الركعة لان  
لان الترتيب ليس بشرط فيما شرع مكررا في احوال الصلاة الاولى ان المسبوق يبدا بما ذكره  
مع الامام ولو كان الترتيب ركنا لما جاز له تركه وهذا معنى قوله خلافا من ذكر ان علمه  
سجدة روى في ركوعه وخران بعد الركوع وهو احسن والترك لا يفيدها. **قوله** فافهموا بنية غا  
خلافا من غير الذي ذكرناه **قوله** من ام شخصا فاستنى اورعها صار وان لم ينو مستخلفا  
**قوله** اى من ام رجلا واحدا وخرجه من المسجد فالما موم امام روى او لم ينو طافه من صلاته  
الصلاة وتحسن الاول انما هو لقطع المراحم والامور حدها هنا ويتم الامام الاول صلاة  
معدنا بالناي كما لو سفلح حقيقة وتوهم يكن خلع الاصلي لو امره قيل بعد صلاة بالاختلاف



من لا يصلح للإمامة وقيل لا تقبل لأنه لم يوجد له في كذا قصد وهو لا يصلح للإمامة ولا يصلح لأنه  
لما قصد الصلاة المقصد في خاص باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها أكل الكثير وكلام  
الناس . بطلان من عامد وناسي . كذا إذا كان وإن تأوها وإن بكأ بصوت ما دها . وإن يكن  
خوف عذاب قد ذكره أو جنة جميع هذا لم يضم شيء من كل أو شيء في صلاة عامدا أو ناسيا  
بطلت الصلاة لأنه معنى ينافي الصلاة وحالة الصلاة منكره فلا يعتبر بياضه قال في العاين  
ما أفرد الصوم أفرد الصلاة وما لا فلا حتى إذا كان بين أسنان شي من طعام فابتلع أن كان  
دون الحصة لم تفسد الصلاة لأنه يتبع لريقه إلا أنه يكره وإن كان قدر الحصة فصاعدا أفرد الصلاة  
والصوم وإن ابتلع دما بين أسنان لم تفسد الصلاة لأن كتاب الغلبة للربيع وإن كان الدم  
عائنا وردت صلاة ووضوءه وقوله وكلام الناس أي تكلم في صلاة عامدا أو ناسيا بطلت  
صلاة نسي كلاما يتعارف في متفاهم الناس سواء حصلت به حروفه أم لا حتى لو قال ما  
يساق به أجماع فسدت صلاة وقوله كذا إذا كان وإن تأوها أي إذا كان في صلاة  
أو تأوها أي بكأ فارفع بكأه أن كان من ذكر الحجة والنار لم تفسد الصلاة لأنه يدل على راحة  
اختراع وكان في معنى التبعية لأنه لصديق الله تعالى وإن كان من وجع أو مصيبة فسدت الصلاة  
لأن فيه اظهار الجوع والناسف فكان من كلام النكاح وقوله إذا ان اللابن صوت  
المسويج المتألم ومعنى اللابن اظهار الوجع فكانه قال أعينوني فأني ملهوف ومعنى  
اللابن من ذكر الحجة أو النار سؤال الحجة أو التألم من النار ولو صرح به فقال اللهم إني  
أسألك الحجة وأعوذ بك من النار لا يفسد الصلاة فكذا إذا كان بين أسنان شي من طعام فابتلع  
والتأوه أو أو عن أبي يوسف أن أه في كالمين أي في حال في حد الكثير  
قال وقاطع تشيئة لمن عطس . وفي غير أصل التمس شيء من عطس فقار له المصالح  
برهك الله ودرت صلاة فإن كان العاطس في الصلاة فقال لنفسه برهني الله

لا بعد وكذا إذا قال برهك الله بالنفس لا يفسد أيضا كذا في الفتاوى ولو قال العاطس  
أو ألسع الحمد لله لا بأس به ولو قاله رجل برهك الله وقال آخر أمين ودرت صلاتها وفي  
العاين لا يفسد الصلاة من قال أمين لعدم إخطاب وفي الهداية من عطس فقال له آخر  
الله وهو في الصلاة فسدت الصلاة لأنه مسموع في طائفة الناس فكان من كلامي وإن سمع  
في الصلاة بغير عذر بأن لم يكن مضطرا إليه بل لتحسين الصوت وحصل به حروف نحو  
الح الح بالع أو الضم سمي أن يفسد الصلاة عند أبي حنيفة ونحوه وإن كان بعد فهو  
عفو كالعطاس وأما إذا حصل به حروف ولو سمع من العطاس حروف وهي المذهب  
لا بعد صلاة كذا في النهاية وقوله وفي غير أصل التمس أي إذا افتح على الإمام فدرت  
صلاة لأنه تعلم وتعلم فكان من كلام الناس وهذا معنى قوله وفي غير أصل التمس وإن  
سمع على الإمام في الصلاة أن كان قبل أن يأتي من القراءة بما تجزئ الصلاة ووقف حاز  
لأنه مضطرا له وإن سمع على الإمام يسوي الصبح دون القراءة جاز قال عام الدار إذا  
استطاع الإمام قاطعه وإن قرأ الإمام ما تجزئ الصلاة إلا أنه توقف ولم يسفل  
أن له أخرى صلى عليه المقصد قال بعضهم بعد صلاة إذا أخذ بقوله وقال  
بعضهم لا يفسد وهو الأصح ولو أسفل إلى أنه أحرار صلاة الفاج وتور صلاة  
الإمام أن أخذ بقوله لوجود التلقين والتلقين من ضرورة كذا في الهداية وفي الحديث  
لا تفسد ولو أخذ بقوله ويسمى للإمام أن لا يلح بهم وهو أن يردد الاله أو ينفق  
سكتا بل يركع إذا خاف زلزاله أو يتنقل إلى آية أخرى وكذا ينبغي للمقصد أن لا يجعل  
بالعج والله أعلم قال ويطع أجواب بالتهليل . وسأله لا وسط في ذا القيل شيء  
إذا أجاب المصلح رجلا بل الله إلا الله فهذا كلام مقصد عنها وقال أبو يوسف لا يكون

حصل



من هذا الخلاف فيما اذا اراد جوابه لا يوسع انه ثلثا بصيغته فلا يجيبه بغير ثلثه ولها  
انه اخذ الكلام مخفي الجواب وهو محتمل فيجوز جوابا وضاركا تشبها وصورة اكوار بالتحليل  
اذا قيل من يدعي ان الله لا يرد جوابه الا الله لا يرد جوابه اما اذا اراد اعلامه انه في  
الصلاة لا يتفرد بها عما وبما يتراجع على الخلاف في الصلح اي اذا لم يجز بحركه فقال ان الله لا  
الله لا يجعون فعندها يورد صلاة وتعد الى يوسف لا يورد ولو اذن في الصلاة تفرد وكذا  
اي نوى لا تفرد ما لم يقل حي على الصلاة حي على الصلاة ولو شئ في الصلاة ان كان مقدرا  
صلى لا يورد صلاة وان كان معارضا صحت دفعه واحدة فرت وقبل ثلثي خطوة فوقف  
ثم خطوة لا تفرد وان شئ خطوتين معا فرت وقبل لا تفرد حتى يمضي ثلاث خطوات  
متواليات ولو وضع الولا من ادم وهي في الصلاة او ارضعت فرت صلاحها وقيل ان  
مص مصاة او مصيتين ولم ينزل لبنها لم تفرد وان مص ثلثا فسدت وان لم ينزل اللبن  
كذا في الفتاوي **قال** ومن صلى ركعة من ظهر **قال** اثني مفتحة لعصر او سبعة  
فظهره قد استلب **قال** وان نوى الظهر فهي هي واحتسب **قال** اي من صلى ركعة من الظهر  
في افتتاح العصر والاطوع فقد نقص الظهر لانه صلى ركعة في غيره فخرج عنه **وقوله**  
سعي اي نافله **وقوله** قد استلب اي انقطع ظهره وانقص **وقوله** وان نوى الظهر  
فهي هي واحتسب **قال** اي اصبح الظهر بعد ما صلى بها ركعة اي نوى بقلبه وكبد  
سوى الظهر وورد صلى بها ركعة فهي هي وتحركى بتلك الركعة لانه نوى الركوع في عين  
ما هو فيه فلفت نيته وبقي المنوي عا حاله **وقوله** واحتسب اي تحركى بتلك الركعة  
التي اتى بها قبل النبي **قال** وان تلا من مصحف او غيرها وجوزها وله قدرها شراري  
اذا قرأ المصلى من مصحف ورت صلاة عند ان صبح وقرأ ابو يوسف ومحمد لا يورد  
لا بها عبارة انصاف الى عبارة اخرى الا انه يكون عندها لانه تشبه بفعله

اهل الكتاب يعني اليهود ولا يصح ان يقرأ المصحف والمطرفة وتعلب اورا وعمل كتيبة  
ولانه يلقن من المصحف فصار كما اذا تلقى من غيره فعل هذه العلم الاخرى لا فرق بين  
الموضوع والمجول يعني علم اللطائف وعلم العلم الاول وهو الحلال والعلامة كتيبة يعرفان ثم عند  
حسبه لما كانت العلة من المصحف بعد فقد اختلف المالح في قدر المصنف من حيث قال ان من  
قد اورد رايه تامة فرت ولا فلا ومنهم من قال معذور الفاحش لورد والا فلا ومنهم من قال لا فرق  
من العمل والكتبة بعد وسوا في ذلك الامام والمنفرد وحاطا القرآن او غيره كذا في المصنف  
وقيل اذا كان حاطا للقران وهو مع ذلك سطر في المصحف لا يورد صلاة ولو نظر المصلي الى الكتاب  
عما المحارب وفهمه لا يورد صلاة **قال** بالاشاع **قال** وما مرور امره بتقاطع **قال** وسعي الدر المنصور  
اي اذا مرت امره من المصلى لا يورد صلاة لقوله على الله لا يقطع الصلاة مرورك الى ان  
المار يقطع الصلاة لو على المار من يد المصلي ماذا عليه من الورر لوقف العين قبل  
اربعين نونا وقيل اربعين سجدا وقيل اربعين سجدة **قال** ومن سار من داود اربعين خريفا وانما  
ماه اذا مره موضع يجوز عا قتل لا يكون بينهما حائل وقار صاحب الظاهر مرور المرأة بين  
يدي المصلي لا يورد صلاة وكذا مرور الكلاب والحمر ولنا اكثر عاينة ذلك حين بلغها وقالت  
ماهل الشقاق والنفاق فرت نونا بالكلاب والحمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وانا  
معتصة من يديه اعتزلت اجناراه فاذا سجد جلست رجلي واذا قام مددتها **وقوله** وسعي  
الذرا البني الشارح اي يدير المصلي المار بين يديه لقوله على الله فادروا ما استطعتم ويدير  
بالاشارة كما فود رسول الله صلى الله عليه وسلم نولدي ام سلمة رضي الله عنهما كان لهما ولدان ثم زوج  
لآخر عمر وزينب وكان على الله صلى الله عليه وسلم فادروا ما استطعتم ويدير  
وارادت زينب ان تترقا سارا اليها على الله صلى الله عليه وسلم ان بقي فالتفت فلما فرغ على الله صلى الله عليه وسلم  
قال هن ناقصات العقل هن ناقصات الدين هن صاحبات يوسف **وقوله** البني  
الشارح هو الله صلى الله عليه وسلم والنصر هو الذي مد من احواله وهو قوله قادر او ما



قال رحمه الله تعالى في الصلاة في البرانس والشد المعطوف على الرقبة انتهى

والأكثر الصلاة في البرانس والشد المعطوف على الرقبة انتهى

فصل ما يكره في الصلاة من عت بليس وذات... وكلمة لثوب وسدله... ان الله تعالى كره لكل بلايا العت في الصلاة والركوع والصوم والضيكر في المقابر والاعتكاف... ان الله تعالى كره لكل بلايا العت في الصلاة والركوع والصوم والضيكر في المقابر والاعتكاف... ان الله تعالى كره لكل بلايا العت في الصلاة والركوع والصوم والضيكر في المقابر والاعتكاف...

فصل ما يكره في الصلاة من عت بليس وذات... وكلمة لثوب وسدله... ان الله تعالى كره لكل بلايا العت في الصلاة والركوع والصوم والضيكر في المقابر والاعتكاف...

سبح أي في الصلاة والسجدة الرضوية أي ليس في العصر في الصلاة رخصة قال وكلمة اللثام والاقطاع اختلاص الساعدين شرعا وعقصة للشعر والتزيين... ان الله تعالى كره لكل بلايا العت في الصلاة والركوع والصوم والضيكر في المقابر والاعتكاف... ان الله تعالى كره لكل بلايا العت في الصلاة والركوع والصوم والضيكر في المقابر والاعتكاف...

من يخرج ان يلوي

ولا يكره



يكبره قال من اعم في المجد وهو يسجد في وسط الطاق فذكر ان محمد وان يقع في وسط المحراب  
يكبره لانه يشاهد في الكتاب الطاق هو المحراب ومعناه ان لا يعوم الامام في المحراب  
الطاق لانه يشاهد في الكتاب من حيث يحدد الامام بالمكان ولا بأس ان يكون مقام  
الامام في المجد وسكونه في الطاق وهذا اذا كان في المسجد اما اذا صاق بين طقف الامام  
لا بأس ان يعوم في الطاق لان هذه حاله عند ركز في الوافعات **قال** وقد روي ان اصل طقف  
منه يعوم يوم الحديث **قال** علي بن ابي الاسود ان اصل طقف قاعد تحت الارض  
عمر رضي الله عنهما لما كان يستتر نافع في بعض السفار والدي روي ان علم الامام طقف  
ان يصل الرجل طقف قوم يجذون فهو يحول عن المصل اذا كان يتوسل بالصلاة **قال**  
وان يواجبه مستحق او صار ما معلقين لا يكون انما في الامام ان يصل وبين يديه مستحق  
معلق يوسف معلق انما لا يعد ان يواجبه ركب تقيت الكراهة وقار انهم  
الحق بكراهة الصارم السف **قال** وما من احد فوق الصورة وان يطاير جله في يضرب  
فان في الهداية لا بأس ان يصل فوق سائر المصاوير لان في استهانة بالصورة ولا جد  
على الصورة لانه يشبه عبادته الصورة واطلق الكراهة في الاصل الى لم يفصل في المصاوير  
في حق الكراهة بين ان يجذ على الصورة او لا يجذ لان المصلي معظم يعني ان المصلي  
التي يصل فيها مستحق للتعظيم وكنى امرنا بالاهانة **قال** وان يكون فوقه او قبله لو علفت  
واذ يجازي بكبره **قال** اي بكبره ان يكون المصاوير فوق راسه في السقف او بين يديه  
او يجازي لما روي عن ابي هريرة رضي الله عنه ان جبريل استاذن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فاذن له فقال له ادخل قال وكيف ادخل نبياً قد ستر على تماثيل حيوان اما ان تقطع  
رؤسها او تحلبها باطواط انما ستر الملائكة لا تظن بيدي في كل اوصافه **قال** في  
الهداية ولو كانت الصورة صغيرة بحيث لا تبدو الناظر لا بكبره لان الصغار حذر

لا تعبد **قال** وطرا ما طلع منه راسه وما فعل الاسود بن ياسر **قال** اي اذا كان التمثال  
سقوط الراسي انما محو الراسي ما ان طن نظر اليه بان اطلق بالغير او يخطا وليس بمحال لانه  
لا يعددون الراسي وصار كما اذ اصل الى شح او كره على ما قالوا كذا في الهداية اما قال  
على ما قالوا مادبا خلاف البعض فقد قال التمر تاشي اختلف فيمن يصل وبين يديه شح او كره  
فصل بكبره كما لو كان بين يديه كانون ومنه كره او تارة توقد والصحة لا بكبره لان السراج لا يعبد  
احد كذا في الهداية ولو كانت الصورة على راسه ملقاه او على راسه معلقة لا بكبره لانها  
تداس وتوطأ خلافا لما اذا كانت الورا لا مضمومة او كانت الصورة على السر لا تعظم لها  
واشد كراهة ان تكون امام المصلي من فوق راسه في كراهة في كراهة في طقف ولو لم يكن  
يوافق مصاوير بكبره لانه يشبه حامل الصنم والصلاة جازية لا سماع كراهتها وتعاد على  
وجه غير مكروه وهو احكام في كل صلاة ادب مع الكراهة ولا بكبره تماثل غير ذي الروح لانه  
لا يعبد هكذا روي عن ابي عيسى رضي الله عنهما لانه في مصورا عن النصور فقال كيف  
اصنع وهي كسبي فقال ان لا يكون كبد ففعلك بتقيل الشجار وعني لغير المؤمني غير ان الطالب  
رضي الله عنه لانه قال من صور تماثل ذي روح كلف بغير القياس ان يسجد فيه الروح  
وليس بواجب كذا في النهاية **قال** وما فعل الاسود بن ياسر اي لا بأس بفعل احكام العقر  
في الصلاة لقوله علم السلام اقبلوا للمؤمنين ولو كنتم في الصلاة ولان في راسه الشغل  
قاسية ذرا المار وهذا اذا خاف الاذي منها اما اذا خاف بكبره كذا عند رجب  
وقال بعضهم ساجد فعل العقر دون احكام لان فعل احكام لا يكون الاصرات كس وقال  
الروحي اما اذا امكن فعل احكام مصر واحدة فلا بأس بذلك واما اذا اصاب الى حاج  
وضمات كس ففعل فانه يتقبل القبلة **قال** اي ان يك النعمان بالمبيح للمعد في  
الامات والسج شاي بكبره عد الامات والتبني باليد ويخط يمينه عند



حسب في الفرض والصلوة هو الصحيح لأنه ليس من أعمال الصلاة فهو استعمال ما لا يحسن  
وقته إذا لم اليد عن موضع السجدة ولا لا تحلوا إيمان سجد بيده أو يلقه ولا يجوز سجد له  
علم السلام كفوا أي يكفوا عن الصلاة وأن كان يلقه قبله عن الخشوع في الصلاة وعندها لا  
يأمن بركه في الفريضة والنافلة وروى عنه كراهية ذكره في الفريضة دون النافلة وفي المصنعي  
المكروه هو السجدة بالأصابع أو يحيط بيده إما العزلة بالأصابع أو يحفظ باليد لا يكره وفي  
التيه والامات لأنه لو عد الناس أو البقال أو غيره يكره بالاجماع قال والعرض بالقبلة  
لا يقابل أصل حال فيسي الفاعل وجا في استدبار تلك في الفضاء وإتيان فليقف  
معتزضا أي يكره استقبال القبلة في حاله الفزع لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يركب ذلك  
فقال لا تتقبلوا القبلة بغايط أو لبول ولا يستدبروها ولكن سقوا أو سقوا وروى  
أن الاستدبار للباس به إذا كان ذليلا وطاعا للارض وفي الهداية كراهية الاستدبار  
أي ما في من ترك السجدة وقام على السلام إذا سمع العارضا معظما عليه السلام ولا  
سجدوها ولا يستدبروها فلو جلس مستقبل القبلة ناسيا في ذكره وذكره أن  
أركنه الخوف والخوف وأن لم يكن فلا بأس ويكره أن يبذل في حجر فارة أو حية أو مل  
قال قتادة وقد يكون حجر ما كن أجن وقد نجي منها بالبول ما ليس أو يرد عليه بول  
ويكره أن يسجد في أسفل الارض وسول في أعلاها وإن سول في حطب الترح  
ويكره أن يبذل قاما أو مضطجعا أو محوذا في ثوب غير عذر فإن كان بعد ركعة أو ركعتين  
ويكره أن يمد رجله نحو القبلة في حال النوم واليقظة لأن فيه ترك السجدة وقوله  
وجا في استدبار تلك في الفضاء وإسان فليقف معصيا أي يكره استدبار القبلة  
في حال البول والغايط وفي الاستدبار وإسان قال والبول والجماع والتخام

عامة ربنا شام • لما صلى البيت للتعب • فطمح ليس كطمح المسجد قال  
في الهداية يكره الجماع فوق المحر والبول لأن سجد المحر كسجد المسجد لا يبطل  
الاعتكاف بالصوم والجماع المحجب والكاحيض والنفا الوقوف عليه **قوله** وباتم المعلق  
للمحرف • وقت حضور الصلوات فاعرف • وجايز ترتيب بالذهب • وأخص  
والاج من المكتبة أي يكره أن يعلق باب المحر لأنه يشبه النعومة الصلاة فيه وذكر  
حرام قال الله تعالى ونزلنا من مني منج ما جلد الله أن يذكر فيها اسمه وقيل للباس به  
في ركن أو ان الصلاة والباس أن يفتش المحر بالجماع والباس وما الذهب **قوله** وجايز  
ترتيبه إلى أنه لا بأس به ولا يأتى به إلا أنه لا يجوز عليه وقيل هو قربة وهذا إذا فعل من  
مال ثقه أما إذا فعل المتولي من مال الوقف لا يجوز له ذلك لأن ما وقف على المحر لا يجوز  
تصرفه إلا في عمارة المسجد والتفتش ليس من العمارة **قوله** من المكتبة يعني من مال وقف  
للمسجد الوقف باب **صلوة الوتر** والوتر ركعات ثلث مجمل • ليس بتسليم غدت  
مفصلة • وأحمد والورقة في كتيبة • ودأبما تقيت في التثنية **قوله** الوتر واحد عشر  
وقال أبو يوسف ومحمد بن عليهما السلام لا يكره جاحله ولا يؤذن له وحده الصلاة  
في الركعة الثالثة منه ولا يجمع عليه السلام أن الله تعالى زادكم صلاة إلى صلاةكم الأولى الوتر  
وصلوها ما بين الغائتين طلوع الفجر وهذا الوتر للوجوب ولهذا وجب القضاء بالاجماع  
وأما لا يكره جاحله لأن وجوبه ثبت بالسنن وقوله عليه السلام أن الله تعالى زادكم صلاة  
أضاف الدوام إلى الله تعالى والسنن لا يضاف إلى الله تعالى وأما ما يضاف إلى الله تعالى الوتر  
ثم الوتر ثلث ركعات لا يحصل سهن سلام عندنا قال أحمد بن حنبل لما روت عائشة رضي الله  
عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات وقال الراعي يوتر بسلمتين  
وم قال مالك وقوله غدت مفصلة أي لا يفصل سهن سلام وأخرز يذكر من قول الراعي



رحم الله **قوله** والحمد لله والورة في كلتيه أي يقول في كل ركعة من الوتر في كل ركعة والحمد لله  
بالأفهام أما عندنا وطاهر لأن سنة عندنا وكذا عندنا عندنا إلى جميع أحوالنا لأنه أخذ  
شبهات العرايض من حيث أنه لا يجوز قاعده من العذر على الصلاة ومنه من بعض  
واحد منها من السنة من حيث أنه لا يجوز **قوله** ودأبنا في ثلثه  
أي لعنت في جميع السنة عندنا لأنه قال أحمد وقال مالك والشافعي لعنت في النصف الآخر من  
شهر رمضان **قوله** من قبل أن يركع مع تكبيرة ورفع اليدين عند الوقوف أي لعنت في  
الثالثة قبل الركوع **قوله** مع تكبيرة أي إذا أراد أن يقف تكبير ورفع يديه ثم قف  
**قوله** عند الوقوف واحدة للبيت وهي مدار السفل العنق أي يرفع يديه عند  
تمحيق أذنيه والقفوت واجب على الصحيح حتى يكسب السجود بركبتيه ومن سنة الأئمة  
لأنه دعا والسنة في الأدعية الخافق الله تعالى ادعوا لكم تضرعا وخفية وهل يرسل  
يداه أو يجتمع قال أبو حنيفة ومحمد بن عبد الله أي يضع يديه تحت كمرته وهل يصل على النبي صلى الله  
عليه وسلم في القنوت قال أبو الليث نعم لأنه دعا فالأفضل أن يكون قبل الصلاة على  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولو ركع الإمام في الوتر قبل أن يفرغ المقتدي من القنوت فإنه يتابع  
الإمام في الركوع ويترك القنوت ولو قام الوتر فقصاه فإنه لعن في حاله إذا  
وكان الرجل لا يحسن القنوت يقول اللهم أعف عني ويكرر ثلاث مرات وقيل يقول  
ربنا انصلي الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وتوفيت في الثانية ونسي  
القراءة حتى ركع ثم تذكر في حال الركوع أنه لم يقرأ فإنه يرفع رأسه ويعيد السورة ويعيد  
القنوت والركوع ويسجد السجود وإذا قرأ السورة وكلمة عن العاقبة فإنه يرفع رأسه ويقبل  
العاقبة ويعيد السورة والقنوت والركوع فإن قرأ الفاتحة والورة ونسي القنوت فركع  
أن تذكر بعد ما رفع رأسه بعض الصلاة ويسجد السجود وإن تذكر في الركوع فعلى الصحيح  
روايتان والصحيح منهما أنه لا يعيد ولكن يسجد السجود في الوجهين والمسبوق إذا قف  
مع الإمام لا يعيد القنوت بعد ذلك فيما يقضي قال ولا قنوت في سوى الوتر قلنا

يقف في الوتر إذا انتهى بلا أي لا يقف في صلاة غير الوتر في غير بليته فإن  
وقفت بليته فلا بأس به كما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإنه قف في الوتر  
بدعوا على رعل وذكوان وبني لحيان ثم تركه لذا في الملتقط ما موم من يقف  
فجرا يسكت أما الذي لا وسط فهو يقف وقال بعض أن ذلك يقعد محققا  
منه خلاف فاشهدوا لو يقال من أقدمي بقائتي في الفجر يسكن لدي ثم والصد  
واختار يعقوب القنوت فادري والبعض أفتي يعقوب وكبري محققا خلاف  
في الأمر ترى إذا صلب الإمام في صلاة الفجر سكنت من خلفه عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو  
يوسف يتبعه لأنه تبع الإمام والقنوت يجتهد فيه ثم قيل يقف قائما ليتابع فيما يجتهد  
فيه وقيل بعد كعبته التي أنه لأن أكلت تركها الداعي والأول أظهر وهو الوتر قائما  
والله أعلم **باب النوافل** النفل في اللغة هو الزيادة ومنه سميت النعمة  
نظرا لأنهم زادوا عما وضع له الجهاد وهو على الله تعالى لأن الجهاد وضع لتكون  
كلمة الله هي العليا وكذا للولد نافلة لأن ربه على الوالد فالله تعالى وهو سبحانه أعلم  
ويعقوب نافلة وفي السور عماره عن فعل ليس يعرض ولا واجب ولا مستحب  
وكذا نافلة وليس كل نافلة من فلهذا لقبه بالنوافل لأنها تشمل على السنن **باب**  
والسنن اثنتان أصل الفجر وأربع قبل صلاة الظهر وبعد هاتين وقبل العصر  
ثلاث والأربع أولى فادري وركعتان بعد فرض المغرب وأربع قبل الفجر فأكثرت  
وبعد هاتين ركعتين وإن أراد ركعتين فافقه واستثنى **باب** رحمه الله سنة الفجر  
لأنها أكثر من جميع السنن لأنها مرسومة من الواجب والأجور أن يصلها قاعدا مع الفجر  
على الفجر ولا يجوز إذا هاراك الناس غير علة ولا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدعها في غير



والاحمد حران النبي صلى الله عليه وسلم قال في ركعتي الفجر صلوا بها ولو طردتكم احميل وقال  
 هانئ بن ابي ارميا قال في المصنوع اقول السن بعد ركعتي الفجر الاربع  
 التي قبل الظهر ثم الركعتان بعد الظهر ثم التي بعد المغرب ثم اذا فاتت سنة الفجر في  
 الانفراد لا يصح عندها وقال محمد بن ابي ابي ان تقضي اذا ارتفعت الشمس الى قيام  
 الظهيرة واما عندها فلا تقضي الا اذا فاتت مع الفرض تبعاً للفرض سواء قضا الفرض  
 بجاء او وحده الى الزوال وقما بعد الزوال بعض الفرض وحده واما سائر الركعات  
 فلا تقضي بعد خروج الوقت وحدها واحدها في قضاها معها للفرض على ما بين ان كان  
**قوله** واربع قبل صلاة الظهر تعني سلمه واحده قال في المجرى بعد ركعتي الفجر ثم ركعتي الفجر  
**قوله** وبعد هاتين أي وركعتان بعد الظهر انما سرت بعد الظهر ركعتين تيسيرا وهن مكررات  
 ايضا وانما صلا اربع **قوله** وفلا يصح بعد ان يصلي قبل العصر اربعاً وانما صلا  
 ركعتين والاربع افضل لقوله على الامام من صلا ركعتين قبل العصر لمسه النار ولان العصر لما  
 كان اربعاً قدرت السابعة بها **قوله** فادري أي انما كان الفرض اربعاً قدرت السابعة على الفرض  
 كالظهر والعشاء **قوله** وركعتان بعد فرض المغرب وهما مكررات وسكت ان يطلعه هذا القدرة  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى منها الم تنزيل وفي الثانية تبارك الذي يدرك الملك  
 وقوله واربع مكررات وهن مكررات **قوله** فاكذب أي كما قدر الفرض بربع  
 ركعات كان النفل قبلها اربعاً كالظهر والعصر **قوله** وبعد هاتين ركعات وان اراد ركعتين  
 بعد اربعاً بعد العشاء وانما صلا ركعتين **قوله** فافهم واستبين أي فاعلم ان هذا التحريم  
 اما هو اذا صلا العشاء في الوقت المسمى اما اذا صلاها في غير الوقت المسمى اما اذا صلاها  
 الى نصف الليل فانه يودي الاربع كلها اجبر ذلك البعض ولا يخفى واربع قدر الجمع واربع  
 بعدها عندها وقال ابو يوسف اربع قبلها وست بعدها وفي الكوفي خمس الى نصف  
 وفي المصنف مع الضيق وعند ابو يوسف صلا اربعاً ثم اثنتين فان قلت لم شرع

اثنتين

بعض

بعض النوافل قبل الفرض وبعضها بعد الفرض فاجواب **قوله** ان الذي شرع بعد  
 الفرض ليكم النقصان والذي قبله قطعي لطبع الشيطان فانه يقول من لم يطعن في  
 تلك ما لم يكن عليه كيف يطعن في ترك ما كتب عليه ويكره الامام ان يتنقل في مكانه الذي  
 صلا فيه الفرض ولا يكره للمأموم ذكر لقوله على الامام العجز بعدكم انه اذا صلا ان بعد  
 او سحر ولا انه اذا يتنقل من مكانه ظن الدخول انه في الفرض فيقضي ايضا وروي  
 ايضا ان ذلك يستحب للمأموم حتى يسوي الصفوف كذا في الكوفي **قوله** والنفل بالنهار  
 اما شتا او اربعا وان يتركها يعني ان نوافل النهار ان شتا صلا ركعتين واربعا  
 صلا اربعاً ويكره الربا عدا ذلك عن بسلمه واحده **قوله** انه اذا اراد ان يسعل بالنهار  
 فالأفضل ان يصلي اربعاً لا يربا الا في اخرهن وتوصي ركعتين ركعتين جاز ولا يكره ولا افضل  
 الاربع وهذا قول اصحابنا **قوله** والنفل بالليل على النعمان يجوز في السلم بالثمان  
 وان يتركه ولا نفل بالليل مثني يستحب فعله **قوله** قال ابو حنيفة ان صلا بالليل ثمان  
 ركعات بسلمه واحده جاز ويكره الربا عدا ذلك نحن ان شتا صلا بالليل اربعاً بتسليم واحده  
 وانما صلا تسلمه واحده وانما صلا ما في ركعات بسلمه واحده ويكره الربا عدا ذلك  
 ولكن الأفضل اربعاً اربعاً بسلمه واحده لئلا ونهاراً وقال ابو يوسف ومحمد لا يزيد بالليل  
 على ركعتين بسلمه واحده أي من حيث الامتصاص قال في الهداية الأفضل عند ابو يوسف  
 في الليل من مئة وفي النهار اربع اربع وعند ابو حنيفة مئة اربع اربع هما عشرة بالليل  
 والوحدة بعول الاربع اربع ومكره وكان اكثر شقة واربعة فضيلة ولهذا لو نذر ان يصلي اربعاً  
 بسلمه واحده لا يحج عن نذره كذا في الهداية واما الدراوي فحصل جامع في البيات  
**قوله** وخير جامع بين الاربع والست والثلثين فاحفظ وعني أي خيرة الجامع الصغير  
 في تأمله الليل ففان شتا صلا ركعتين بسلمه وانما صلا اربعاً بسلمه واحده وان شتا



سلمه واحده ولم يذكر الثمان في صلاة الليل كما في اشارة الى كراهة الثمان بتلوة واحده  
**قوله** فاحفظه وعي اي فاحفظ هذه الاشارة **قال** والقول ان يتلوا بركعتين من ركعات  
الفرض غير عشرين. والواجب الثنتين تعيينهما في الركعتين الاوليين فاعلم **قال**  
يخبرني القراءة فرض في ركعتين بخبر عينيها ان شاقرا في الاوليين وان شاقرا في الاخرين  
وان شاقرا في الاول والرابع وان شاقرا في الثانية والثالثة والا ففرضه الاوليين وقاررا في القراءة  
فرض في جميع الركعات وقال ما ذكر فرض في ثلث ركعات اقامه للاكثر مقام الكل بتسديد  
في ركعتين وقاررا في ركعة واحدة **قوله** غير عشرين اي غير عشرين **قوله** والواجب الثنتين  
تعيينهما في الركعتين الاوليين اي السنة ان يعين القراءة في الاوليين هو المتوارث  
**قوله** فاعلم يشير الى الخلاف الذي ذكرناه في القراءة **قال** واختار فيما بعد ان شاقرا  
اوسع الله او ذرا او يقال ويقل فيما بعد اوسع والصمت قد جاز ولكن يعجز شيعي انه  
مخير في الركعتين الاخرين ان شاقرا وان شاقرا وان شاقرا لا ان لا افضل ان  
يقرا فيهما الفاتحة قاررا فيهما ان شاقرا فيهما وان شاقرا ثلاث سجرات وان شاقرا  
سكت مقدار ما يكون ان لهول فثلاث سجرات فاذ لم يقرا ولم يسجد كان ميان  
تعد الركوت وان كان ساهيا فالاصح انه لا يحس سجود السهو وهاصل ان القراءة  
سنة والبيع مباح والركوت اساءة **قوله** اوسع الله اي ما بعد الاوليين **قوله**  
او ودرى اي وان شاقرا في القراءة والتسديد **قال** وفي جميع ركعات الوتر. والظاهر ان  
هو فرض فادري **قال** عن ان القراءة في جميع ركعات الوتر وفي جميع ركعات النفل اما النفل  
فلان كل شفع من صلاة واحدة والعشاء الثالثة كتحريم مبتداه ولهذا الشفع فيها يسقط  
واما الوتر فلا حياطة لانه متردد بين الفرض والنفل لو هو علامة لا امرين فاحاطوا بالوجوب  
القراءة لاحتمال ان تكون نافلة ولا تسجد في العالم من ولا سجود ولا يكمل سجدة الاول لشبه  
الفرض **قوله** فرض من القراءة **قال** وكل من شرع نفل لا يقصده. يلزمه قضاءه او يفيد

اي من شرع في صلاة نفل ثم اوجدها قضاها سواء اوجدها بعد ان يفعله او كان امره  
فخاصته في المطوع بخلاف ما اذا اجازت في الفرض فانه لا يحس عليها قضاء **قوله**  
يقصده يعني اذا دخل في النفل قصده في الفرض اما اذا دخل في ساهيا كما اذا قام الى  
الحامسة ساهيا او غيرها لا يقصدها في الصلاة بلزمه الا ركعتين وان تولى ما ركعت  
عندها خلا قال ابو يوسف فان عذبه يلزمه ما تولى **قال** ومن تل في الشفع منه فقد  
وافد الثاني قضاءه ولا يجتهد في اي اذا صار ربع ركعات نافله وقعت في الاوليين  
ثم اوجدها من فانه بعض ركعتين لا غير لان الشفع الاول قد تم والعشاء الى العالم  
منزله تحريم مبتداه فليكون السجود فيها ملزما وهذا اذا اوجدها من سجد السجود  
فيها بان قام الى العالم ثم اوجدها اما اذا اوجدها قبل العشاء لا يحس عليه صلاة الاخرين  
لان اوجدها قبل السجود في الشفع الثاني وعن اي يوسف انه يقضي اعتبار الشفع بالنداء **قال**  
او كان لا يقرا بسجدة قضاء. شفع او يعقوب بشفعين قضاء **قال** اي في هذه المسئلة منه  
على اصلين. احدهما ان في الشفع الاول ترك القراءة لا يدفع التحريم ولا يمنع الدخول  
في الشفع الثاني وقال محمد بن عمر الحرابي في الشفع الثاني والاصل الثاني  
ان الشفع الاول اذا قسد بترك القراءة فالشفع الثاني لا يلزمه محذور القيام حتى ياتي في الشفع  
يركعه كاملة بقراءة عند اي حنيف **قال** ابو يوسف يلزمه محذور القيام واجمعوا ان الشفع الاول  
اذا صح يلزمه الشفع الثاني محذور القيام فاذا ثبت فاذا ثبت هذا فالشفع مع علم ثمان ما يل  
احدهما اذا صار ربعا ولم يقرا فيهما شيئا فطعمه قضا ركعتين عند هذا **قال** ابو يوسف يقضي اربع  
واتفق ابو حنيفة ومحمد بن اصيلين مختلفين اما عند محمد لما فسد الشفع الاول بترك القراءة  
ادلت على التحريم ولم يصح السجود في الشفع الثاني وعند ابو حنيفة لا تقدر التحريم الا ان لما



فقد اشبع الاول ثم كل العدة قالوا لا يلزم مجرد القيام ما لم يات بركنه مع العدة وما لو حد  
وعند ابي يوسف يلزم مجرد القيام والثانية اذا قرأ في الاوليين لا غير فليعلم قضا الاخيرين بالاء  
لان الشفع الاول قد تم بحجبه فليزيم الثاني مجرد القيام وافيه بتكرار القنوة والثالثة اذا قرأ  
في الاخيرين لا غير فليعلم قضا الاوليين بالاجماع وهل يكون للاخيرين صلاة عندها نفع وعند  
محمد لا نفع لو اقرأ في الثاني لا يصح اقتداه ولو فقه لا يتحقق وضوء  
والرابع اذا قرأ في احدى الاوليين واحدى الاخيرين فليعلم قضا اربع وقال محمد  
ركعتين اما ابو يوسف فيقول قد اشفع الاول والثاني يلزم مجرد القيام وعند ابي حنيفة  
وجده من ركعتين بقراءة ثم وسدت بعد واتمامه اذا قرأ في الاوليين واحدى الاخيرين  
لزيمه قضا الاخيرين بالاجماع لان الشفع الاول قد صح والثاني يلزم مجرد القيام والاربع  
اذا قرأ في الاخيرين واحدى الاوليين فالاوليان قد تاملزمه قضا وهما بالاجماع والاخيران  
صلاة عندها خلاف لمحمد والاربع اذا قرأ في احدى الاوليين لا غير فليعلم قضا  
عندها وقال ابو يوسف اربع والثامنة اذا قرأ في احدى الاخيرين لا غير فليعلم قضا  
اربعة عندها وقال محمد ركعتين ولو لم يقرأ في الاوليين وقد قرأ في الاخيرين ونوى ب  
قضا عن الاوليين لا يكون قضا بالاجماع لانها صلاة واحدة عقدت بتبليغ واحدة  
فلا يكون بعضها فصا وبعضها اذا **قال** من هذه اليمان المباليه ان اربع  
منها مجمع عليها وهن اذا قرأ في الاوليين لا غير وفي الاوليين واحدى الاخيرين  
او في الاخيرين لا غير او في الاوليين والاخيرين ففي هذه الاربع يقضى ركعتين اجماعا  
وبان كل ان اربعا مختلف فيها اذا قرأ في احدى الاخيرين لا غير او في احدى الاوليين  
واحدى الاخيرين فيقضى اربع عندها ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد بعض ركعتين  
ولو قرأ في احدى الاوليين او لم يقرأ في الكل بعض ركعتين عند ابي حنيفة ومحمد

سنة

ان

ومحمد ابي يوسف يقضى اربعاً قال وان يربع ثنتين من شفعين . اعاد شفعين لركعتين  
واوجب الاخر ركعتين . وقد جرت لنا كركعتين ش اي اذا لم يقرأ الثانية والرابع ولكن  
قد قرأ في احدى الاوليين واحدى الاخيرين فليعلم قضا اربع عندها وقال محمد  
وقول وقد جرت لنا كركعتين اي انكر ابو يوسف هذه الرواية عن ابي حنيفة وقال محمد  
رويت كل عن ابي حنيفة انه بعض ههنا ركعتين ومحمد لم يرحم عن روايته عن ابي حنيفة لدا في  
الهداية و اراد بالحددين ابا يوسف ومحمد واخذن الصاحب والصديق وقد نظم رحمه الله  
في المايل نظما اخره غير هذا الموضع **قال** اذا لم يقرأ باربع نفل . ففيها روايات مان  
تنظم . فاربعة فيها اتفاق شيوخنا . وقالوا قضا الركعتين مساج . اذا خص شفعاً اخر  
بقراءة . لو اخص بالملومته المقدم . وتاليتها ان خص شفعاً وركعتين . واربعا ان جاز  
فرد وتوم . ولكن في وجهين يعقوب ومحمد . باربع ركعات يقول وعلم . اذا خص  
احدى الاخيرين وعندها قرأته في الكل منهن لعدم . ولم يوجب البعان ثم محمد .  
بهذه الركعتين فاحكموا . ويختص في وجهين قول محمد . ثنتين والثاني فالاربع .  
اذا خص احدى الاوليين وان نكلا . بفردين من هذا اذا قصصوا . وانكر يعقوب .  
رواية اربع . على الوجه في فتوي الاخر فاعلموا . وقال عن البعان شفع روايتي . ومحمد  
فتي شيبان والبد اعلم **قال** من حناه اذا قرأ في احدى الاوليين واحدى الاخيرين فليعلم  
قول ابي يوسف عليه وصار اربع ولذا عند ابي حنيفة لان الحد بم باقية عنده . وقال محمد عليه  
صا الاولين لا غير ان الحرم قد ارتفعت عنده . وقد انكر ابو يوسف هذه الرواية عن ابي  
حنيفة وقال محمد انما رويت كل عن ابي حنيفة انه بعض ههنا ركعتين ومحمد لم يرحم عن روايته  
عنه قل اي صلاة مثلها لا تقدر . قرة لا عدد . فالتقوا **قال** محمد ان اجمع الصغ



تفسير قوله عليه السلام ولا يصلي بعد صلاة مثلهما ذكر في الهداية ان تفسير قوله علم السلام  
لا يصلي بعد صلاة مثلهما يعني ركعتين بعده وركعتين بعد قراءة فكون بياناً لقوله  
في ركعات النفل كلها اي ان النفل لا يشبه الفرض بحال وانما جعلناه على هذا لانه حيث  
ثبت خصوصه بالاجماع فان الرجل يصلي ركعتين الفجر في الفرض ويصلي ركعتي الظهر  
في الفجر ركعتي السنة اربعاً قبل الظهر ثم الظهر اربعاً في الإقامة فاستقام على ما وجب صحح وقال  
معصوم المراد من الرجوع عن تكرار الجماعة في المسجد وهذا ما اورد حتى يكون حجاً على اصحابنا  
ومن خالفنا فانه لا يحد وانما هو كحديث وقالوا لا يسعي ان يطوع بعد الظهر بالرجوع ليل  
واحدة ولا بعد الثماني اربع مسلمة واحدة ثم لا يكون مصلياً بعد الصلاة بصلاته وكذا  
لقول ليس المراد من هذا اعداد الركعات بل المراد صفة القراءة ولو جعل على النفي عن تكرار  
الجماعة في المسجد كان حسناً فان ذكر مكرره كذا في النهاية **قال** وجاز في النفل صلاة القاعد  
في حال امكان القيام الرايد **قال** اي يجوز ان يصلي النافلة قاعداً مع القدرة على القيام لان  
الصلاة في موضوع وربما يشترط علم القيام فيجوز له تركه كي لا ينقطع عن هذا الوجه الموضوع  
وقد قال على السلام صلاة القاعد على النصف من صلاة القيام واختلفوا في كيفية العود  
والختار انه يعود كما يعود في حال السجدة لانه بعد مشروعي الصلاة **وقوله** وجاز في النفل  
احراز عن الفرض والوتر قال في الهداية والسنن الرواتب نوافل يعني يجوز ان يصليها  
قاعداً مع القدرة على القيام وقوله في حال امكان القيام الرايد يعني ان صلاة القيام رتبة  
على صلاة القاعد بقوله على السلام صلاة القاعد على النصف من صلاة القيام **قال** وجاز  
لشارع القيام بقوله فيه لدى الامام اي شجع في النفل فاجامع فعد من غير عذر  
حار عن الحنفية وهو المراد بقوله لدى الامام وهو اسحق ان **وقاله** ابو يوسف اذا  
قام لا يجوز له العود الا من عذر وهو القياسي لان السجود معتبر بالنذر من حيث  
ان كل واحد منهما ملزم ثم نذر ان يصلي ركعتين قائماً بما يحمله ان يعود منهما الا من

عذر

عذر فلهذا اذا شجع قائماً بما يحمله ان يعود فلهما من غير عذر ولا يصح ان يصلي السجود  
قاعداً مع القدرة على القيام جاز قالوا في الاول خلاف في النذر فانه التزمه لصاحبه لوم بيض  
على القيام لا لمرور العمام عند مصراع المساجد علماً بنيل ان شالله تعالى فان قيل اذا افتتحها  
قائماً هل له ان يعود عند الحنفية في الركعة الاولى بعد سجودها قائماً كما ان يعود في الثانية  
قيل نعم لان اطلاق وضع يده على سجودها ولو بعد سجودها ولم يزل قائماً او قاعداً قال بعض  
هو بخيار بين العود والقيام وهو الصحيح كافي وقال معصوم يلزم قائماً لان الجاهل بعد  
معتبر بالحال الذي تعالى وكلما اوجه الله تعالى في الصلوات اوجه قائماً ولو اصرح السجود قاعداً  
ثم بدله ان يعود قاعداً وصلي ما بقي حار عنده **فيما قال** وجاز في المصلح التفتل يومى على المركب  
حيث يقبل لكن متى ينزل بين واذا يفعل بالمركب سنان في انما كان حار عن  
المركب حوله التفتل على اربعة ال اي صلي توجهت به يومى انما لان النافله في موضع مشروع  
على حسب الشاغل غير مختصة بوقت فلو الرمناء النزل واستقام القبل بسوطه على النافله  
او بسوطه هو على النافله وكذا حار عنده قال في المبسوط لوم يكن في التفتل على الدابة الا  
حسب الدابة عن فضول الكلام لكان كافياً وقتاً بالفتل لان المكتوبة لا تجوز على  
الدابة الا من عذر وهو ان يحاف من النزول على نفسه او في ربه من سبع اوله او كان  
في طين او روع لا يجد من الارض مكاناً جافاً او كانت الدابة موحلاً لا يمكن الركوب الا بعين  
او كان شيخاً كبيراً لا ينزل لا يمكن الركوب ولا يجد من يجنبه في ركوبه في هذه الاحوال  
شملها على الدابة ولا يلزم الاعارة وما سقطت الاركان عن الركبت سقط عنه استكمال القبلة  
كداره القباوي الرد في بانحسار الماء والطين والوحل الشديد والسنن الرواتب نوافل  
يجوز اداها على الدابة وعلى اي صبيح سبل السنة التي لا نفها كذا في سنن والسنن والتفتل  
حار عن المصطفى اشترط السجود في ركعتي الجواز في المصروع حار عن المصطفى قدر الميل فان  
كان اقل من ذلك لا يجوز وقيل قدر فصل المعبد والاصح انه مقدراً بما يجوز للمساقر



التعمير وهو اذا فارق بيوت المصروف وكان في المصروف لا يجوز له السهل على الدابة عندها وقال  
ابو يوسف يجوز **قوله** يومي على المركب حيث يقبل أي يومي على دابته الى أي جهة توجهت به  
**وقوله** لكن متى ينزل يعني أي اذا افتتح النطوع ركبا نزل يعني عاصلة **وقوله** واذا  
يعمل بالمركب ينال في ذات أي اذا صلى ركعة نال ركعة ينال في ذات أي اذا صلى ركعة نال ركعة ينال في ذات أي اذا صلى ركعة نال ركعة  
وعند زفر بن يني في الوجهين ولو اصاب النطوع فخرج المصروف ركبا بطلت تحريمته حتى لو جهل وضوء  
عليه وهذا عند أبي حنيفة وفي المخرجين في تيمها على الدابة ما لم يسلح منزله وقيل بينهما نازل **وقوله**  
يومي على المركب حيث يقبل فلو صلا على ما وجهت به الدابة لا يجوز لعدم الضرورة كذا في الفتاوى  
**وقوله** يومي على المركب أي يجعل الجود اخفض من الركوع ولا يجوز لما شئ ان يصل السكبان  
وصهم عندهم صلا لا فاعل لما ينافي الصلاة بنفسه فصار كالركعة والركعة والشرب وكذا  
لا يجوز في حالة السباحة لانه كما شئ واذا كان عاصي الدابة في سنة أكثر من قدر الدرهم  
لا يفسد صلاته عما ظهر الرواية لانه غير متصرف في الركعة فاشبه ما اذا كان على الدابة كما سئ  
**باب صلاة التراويح** **قوله** في التراويح في مطلق النوافل من الجماعة وتقدير الركعات  
في النوافل لانه نوافل اختص بخصائص ليس هي في مطلق النوافل من الجماعة وتقدير الركعات  
وسنة التكم وأطلق عليه اسم القيام لقوله عليه السلام ان الله فرض عليكم صيام رمضان وتنت لكم  
قيامه وسمى رمضان لانه يرمض الذنوب أي يحرقها **قوله** ويشتمل الجمع في التراويح في  
رمضان ويصل من يشاء خمس تراويح وفي ترويخته تسليمه ان فاصلا بجلسته وذكره بلفظ  
الاسمات وراعى ان السراويل من موكدة لقوله عليه السلام سنتت لكم قيامه والمراد بما ذكر  
من الاحتياط في النفل ان اداها الجماعة يجب وانكر قال يجب الجمع ولم يقل يجب التراويح ولما  
قال يجمع من غير الفتاوى وهم يجمعون صلاة العشاء لان بعد الصلاة يفرعون على هيئة  
الصفوف ولهذا قال يجمع أي يجمعون صفوف كما كانوا في فرض صلاة العشاء **وقوله**  
خمس تراويح التراويح اسم للاربع ركعات سميت بذلك لانه يفيد عقبتها للاستراحة **قوله**  
في راس ترويخته كقدرها وبعد ذلك تراويحها أي على من كل ترويخين مقدار ترويخين  
وبعد ذلك تراويحها في ذلك الجوس ان شاء ويجمعون ويهللون ويكسبون وهل يصلون

الصلوة

الصلوة المباح فيه منهم من كرهه ومنهم من كرهه وهل يجلسون بين المروحة والوتر  
روي الحسن عن أبي حنيفة انه جلس وكذا في الهداية وفي السالحي لا يجلس ويكفي عند عامة المشايخ  
ولو صلح التراويح كل اربع ركعات أو ثمان أو عشر ركعات وقيل على راس كل ركعتين قيل لا يجوز  
الا على ركعتين وقيل يجوز على كل ركعة وهو الصحيح وفي الفتاوى اذا صلح رعايته  
ولم يفسد في السنة فالحاكم ان يفسد وهو قول محمد وزفر وفي السالحي لا يفسد وادامه فقد قال  
ابو الليث سور عن سليمان بن وقال محمد بن الفضل سور عن سليمان بن وقال وهو الصحيح وعن  
ابن بكير الاسكاف في ردها الى الدابة في التراويح ولم يفسد في السنة قال ان يذكر في القيام  
سبعين ان يعود ويصعد وسبع وسبع لسهو وان صدر في السنة لم يفسد واذا زاد في التراويح  
ليخبر كانت هذه الاربع على تيم واحدة وهذا اذا انى بالاربع على ان يفسد في السنة  
فان فقد فيها قدر السجدة قال محمد بن الحسن لا يجوز الا على سلمه ايضا وعلى قول العامة يجوز عن  
تليخمين ولو صلا ثلاث ركعات بيليه ان يفسد في السنة خارجي تيم واحدة وحركة قضا  
ركعتين لا يشرع في السجدة الثاني بعد كمال السجدة الاولى فاذا افسد السجدة الثاني لم يفسد  
قال في الفتاوى والصلوة ان لا يفسد قضاها لانه طان انها منه وان لم يفسد في السنة عامدا او  
ساهيا ففسدت صلاته عند محمد وزفر ولزمه قضا الركعتين وان شكا التمام هل صلوا على سلمات  
او تسع قال بعضهم يصلون سلمه احواد الاحتياط وهو الصحيح وقال بعضهم يوترون **قوله**  
في راس ترويخته كقدرها أي على من كل ترويخين مقدار ترويخين ولو صلح التراويح في كل ركعة  
تراويح ولو صلاها بعد العشاء والوتر جاز والافضل ان يوتر الى بعد التراويح **وسئل**  
عن من يجي عن امامه الصبيان في التراويح فقال يجوز اذا كان احد عشر سنين فصاعدا وقال  
الرخي الصحيح لا يجوز لانه غير مخاطب وان ام الصبي الصبيان جاز لانهم على مثل حاله  
محمد بن مقاتل ان امامه الصبي في التراويح يجوز ان يحسن بن علي عليه السلام كان يوتر على  
رضي الله تعالى عنها في التراويح وكان صبيها كذا في الفتاوى وفي الهداية امامه الصبي



في الدراويج والسنن المطلقة حوره شاع بلح وما حوره شاع لان فعل الصبي دون ثقل البالغ حسب  
لا يلزمه العضا بالاف دالاهل ولا لاسي الهوى على المصنف واما ادراك الدراويج فاعدا مع  
الهدره على الصيام فالصبي العيا على انه لا يحس بعينه عند رواجها في اجواز فاعرضهم  
للحور من غير عذر اعدا راسه الفجر اكل واحد منها لم يكره وعار حصره حور وهو الصحيح  
وكره للوطر تأخير الترميم على الجاه فيكون قاعدا حتى اذا اراد الامام الركوع ينهض مبادرا  
خوفه من ان تقوته الركعة بما فيه التوازن في عناه الله تعالى واداموا الى الصلاة  
قاموا لا وهل يحل في كل سبع من الدراويج ان ينوي الدراويج قار بعضه مع عدم كل طرفة  
منها صلاة يحل في صوم رمضان كتحل في غيره قار في الدراويج اذا نوى  
التراويح او في الوقت او قيام الليل فله وان نوى صلاة مطلقة او تطوع ذكر المفسر من انه  
لا يجزئ واكثر المتأخرين على انه يجزئ والاحتياط ان ينوي التراويح وفي منية المصلي اذا نوى  
في التراويح صلاة مطلقة الاصل انه لا يجزئ **قال** ولا يصلي الوتر باجتماع في غير شهر الصوم والمباي  
**ش** اي المباح الحسنه في غير شهر رمضان لا ينعلم الصالح في غير رمضان  
والعقار انه لا يصلي الوتر في غير شهر رمضان لا ينعلم الصالح في غير رمضان  
واما رمضان فهو في غير شهر رمضان لا ينعلم الصالح في غير رمضان  
النواذر كحريم مع الكراهه وهو معقول في التظلم ولا يصح الوتر باجتماع يعني الكراهه لا يصح  
وفي الليالي مع اذا اصبح الوتر الامام في غير رمضان يجزئ ولا يصح في ذلك **باب**  
**ادراك الفريضة** لو صام الظهر من بعد الاداء لو كعب اضاف احرى واقتدى  
لكنه بعد ثلاث يكمل ثم مع القوم ينفل يدخل **ش** اي من صلى ركعتي الظهر والعشاء اتمت  
الصلاة يصار كونه احرم صانه للمودعي عن البطالين وسكاهم بذكر مع الامام احرار الفضيلة  
اجماعهم وسعي ان يكون هذا عاقولها وعند محمد يقطع في حال ولا يصح اليها احرى لان من اصل  
ان صفة الفريضة اذا بطلت بطل اصل الصلاة كذا في النهاية والمراد من الاقامة شروع الامام

في الصلاة دون اقامة المودن حتى اذا كعب المودن في الامامه والرجل لم يقيد الاوى سجدة  
تتم ركعتين لم يحل في بين اصحابنا وان كان قد صلى ثلاث ركعات يتجمل لان لا ترفع الكعب ولا يحل  
الصبي خلا وماذا كان في الثالثة بعد ولم ينعدها سجدة حيث يقطعها لانها محال ليرفض  
غيره من غير ان يشاء عاد ففقد وسكاهم وان كبر قايما سوى الدخول في صلاته الامام في اذا تم ثلثه  
ركعات لم ينقضها بل ينهاها ريعا وقد صح فرضه ثم يدخل مع القوم ثم يصلي معهم نافلة  
لان العزم لا يتكرر في موضع واحد **قال** ولو اقاموا الفجر بعد ركعة يقطعها ويصلي بشرع  
اي اذا صلى الفجر وحده في اتم الصلاة تقطع ويدخل معهم ولا يصف اليها ركعة اخرى  
لان لو اضافها تكمل فرضه ويصوب الجماعة وكذا اذا اقام الى الثالثة قبل ان ينعدها سجدة فانه  
يقطع ويدخل مع الامام واما بعد الامام فلا يسع في صلاة الامام كراهية النفل بعد الفجر  
وكذا بعد العصر وكذا بعد المغرب في ظاهر الرواية لان السجدة بالثلاث مشروطة وفي صحتها  
ارواحنا لغير الامام ولو دخل في السنة الاولى قبل صلاة الظهر فاقبيل يقطع على راس الركعتين  
روي ذلك عن النبي صلى الله عليه واله ما لا السجدة وقيل ينهاها واليه اشارة في الاصل وهو صحيح  
وكذا اذا دخل الاربع لله كجوز خطب الامام يقطع على راس الركعتين فلهذا الاختلاف  
**قال** ودخل المسجد من بعد النداء بكرة ان يخرج من قبل الاداء وان لم يكن قد سقط الفرض  
خروج قبل يسمون الصلاة لا يخرج فان اقاموا في الفجر والظهر سمي الصلاة حتى لا يخرج  
وان لم يخرج في الفجر او في المغرب والوتر لاسي ومن فاكنت **ش** اي كان في محل مسجد او اذن  
فيه بكرة له ان يخرج منه حتى يدخل لقول علي السلام لا يخرج من المسجد بعد النداء المتفاقا  
رجل يخرج الى حاجته يرد الرجوع قال لا اذا كان سبطهم فاجب بان كان اماما مسجد اخر او  
مودنا فلا بأس بخروج لانه ترك صورة تكمل يعني واعداً لغيره من اعداء الصوره  
وان كان قد صلى وكانت الظهر او الفجر فلا بأس ان يخرج لانه قد رجا بداعي الله مرة  
فلا بأس على احرى الاداء اذا اخذ المودن في الاقامة لانه يتبع في الفقه الجماعة عما ناهي



مكاتب العجم والفجر أو المغرب حتى وإن أحد فيها للرهة السفل بعدها **قوله** ومن رها ان  
 يدرك الامام في ركعة من فجرة انما ما يدركها عند باب المسجد سد اية بالامام يقتدى  
 ويترك السنة كلها خاف ان يعوته الفرض مع اجماع اذ ان من انتهى الى الامام وهو في  
 صلاة الفجر ولم يصل ركني الفجر ان يعوته ركعة ويدرك ركعة اخرى فانه يصلي الفجر عند باب  
 المسجد ثم يدرك مع الامام لانه اتمه اجمع من المصلين بعبادة سنة الفجر والصلاة مع اجماع  
 لان سنة الفجر دعوى السن قال عليه السلام ركعتي الفجر خير من الدنيا وما فيها وادرك  
 ركعة من الامام مكره اذ كان الكل واما اذا خشي فوت الركعتين فذكر مع الامام وما سفل  
 سنة الفجر ان ثواب اجماع اعظم والوعيد بالترك الزم قال عليه السلام في نواب اجماع صلاة  
 اجماع تفصل على صلاة الفذ سبع وعشرين درجة قال عليه السلام في الوعد بترك اجماع  
 ملعون في النوراة والاخليل وقال عليه السلام لقد همت ان امر رجل يصلي بالناس  
 في اطلق الى قوم يملكون عن الصلاة فامرني عليهم بنوهم نكحوا وهذا خلاف  
 سنة الظاهر حيث تنكر في الجاهل في حال فوت الكل وفوت البعض لانه يمكن  
 ادائها في الوقت بعد الفرض هو الصحيح **قوله** اذا مضى اهل السنة ام تفعل بعد ذلك  
 حذره لا تكون سنة بل هي فلاة مطلقا وعندنا يكون سنة حتى ان عندها سوى التقضي عند  
 اي صلي لا سوى القضاء **قوله** يدركها عند باب المسجد يقتدى به ياداد عند  
 باب المسجد يدل على الكراهة في المسجد اذ كان الامام في الصلاة **قوله** ويترك  
 السنة كلها خاف ان يعوته الفرض مع اجماع اذ اذا خاف ان اذا استعمل سنة  
 الفجر يعوته جميع الفرض مع الامام فانه سرك الامام بالسنه ويدرك مع الامام  
**قوله** وقيام سنة ما له قضا اما الاخر في الصحيح به قضا اي حكمه بان يفتي ومغناه انه

بالسنه

اذا

اذا فاسد ركعتي الفجر لا يعصها من طلوع الشمس لانه سفل فلاة مطلقا وهو مكره بعد الصبح  
 وكذا لا يعصها بعد ارتفاع الشمس عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف لان اصل في  
 السنن ان لا يعصى الاخصاص الفصل بالواجب وقال البيهقي ان يعصى بالوقت  
 الزوال لانه علم اللام قضاها بعد طلوع الشمس ليلية التعويضي قلنا هذا احدث ورد في قضاها  
 تبع الفرض واما يعصى بعد الفرض الى وقت الزوال واما بعد الزوال اختلف المباح واما  
 سائر السنن سواء فلاة يعصى بعد الوقت وحدها واختلف المباح في مضاهها **قوله** اما الاخر  
 بالصحيح قضا اراد بالآخر محمد فان عنده يعصى سنة الفجر بعد ارتفاع الشمس او في الصحيح **قوله**  
 ومن اتى المجد بعد اكملوا حسن في الوقت لا التفضل اي من اتى مسجد اقدم صل فيه فلا بأس ان  
 يطلوع قبل المكتوبة ما دام في الوقت اذ كان في الوقت سنة وان كان فيه ضيق  
 تركه يخفى في غرضه الظاهر والظاهر قد سركها لان لها مزية على غيرها قال عليه السلام في سنة الفجر صلوا بها  
 ولو طردكم اخليل وقال سنة الظاهر من ترك الاربع قبل الظهر لم يدر شئ عني وقيل هذا في  
 ترك جميع السنن وهو اخصر صدره لانه علم الامام واطب عند ادا المكتوبات باجماع وكره سنة  
 دون المواظبة والاول ان لا يتركها في الاحوال كلها لكونها مكملات للفرائض الا اذا خاف فوت  
 الوقت **قوله** حسن في الوقت لا السفل نعم السنن الرواتب **قوله** من مال عصر العوض بجمع فاق  
 صلاة بجمع والفضل بها اي من ادرك من الظهر ركعة بجماع ولم يدرك الثلاث فانه لم يصل  
 الظهر في جامع وقال محمد قد ادرك فضل اجماع لان من ادرك اخر الشئ فقد ادرك فضل مجز الزاوية  
 اجماع لكنه لم يصلها بجماع جميع ولهذا اختلف في يمينه اذ اختلف لا يدرك اجماع ولا يحنث في  
 يمينه اذ اختلف لا يصلح الظهر بجماع وقابلت **قوله** اذا قال ان صليت الظهر مع الامام فعدت  
 حرك فادرك ركعة مع الامام ولم يدرك الثلاث لا يحنث اي لا يعتق العبد لان حنثه ان يصليها



مع الارواح والمسوق مما يصح كما لم يرد وكذا اذا فاسد ركوع مع الامام وصاح مع ثلث لا كس  
ايضا في الظاهر لانه لم يصل الكل مع وذكرنا في موضع اخر ان كس الامام لا يفسد ركوعه ولا كس  
الكل ولو قال عند حوزان ادرك الظاهر مع الامام حنيفة وان ادركهم قعودا في الشهادتين لانه مادراك  
البعض يسمي مدركا فاعلم السلام من ادرك ركوعه من العجم قبل ان يحرك السجدة بعد ادركها **قوله**  
وبالفضل كما اني قال لو اب من ادرك سجدة في ركوعه كسبه ثم قام برسمه رفع  
فليس بالمدرك ان يكن الركوع وقد اجاز ابن الهيثم صنع **قوله** اي من انتهى الى الامام في  
ركوعه وكبره ووقف على ركوع الامام راسه لا يصير مدركا لهذه الركوع عند اصحابنا السلام  
**قوله** وقال زفر در كرها لانه ادرك الامام فقال حكم العمام فصار كما لو ادركه في حقيقة القيام ولنا  
ان السوط الماركة في افعال الصلاة ولم توجد الا في القيام والركوع **قوله** ريثما  
اي بقدر ما كان لو ركع المأموم قبل الاصل يجوز ان ادركه في الفعل **قوله** اي اذا ركع المأموم  
قبل امامه فادركه الامام في الركوع خارج عن اصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يحرم لان ما الى  
من قبل الامام غير معتد به فلو كان ما ينبغي علمه ولنا ان السوط هو الماركة في سجدة واحدة كما في  
الطرف الاول كما رفع راسه قبل الامام والادليل ان الماركة شرط لمحدث اي تكبره انه كبر  
ورفع عن باب المسجد ثم دب ركعا حتى التحق بالصقوف وقال علي السلام رادك الله حرصا  
**قوله** ولا تعد ملوكك الماركة مع الامام شرط الادراك ما فعل هكذا **قوله** فعل الاصل اي قبل  
الامام **قوله** يجوز ان ادركه اي ادرك الامام **باب قضاء الفوات** **قوله** القضاء  
عن علم مثل الواجب والاداء سلم نفس الواجب والاداء كحور لوط العصا اجماعا في القضاء  
لوط الاداء خلافة والصحيح انه يجوز وانما لم يعل قضاء الملتزم فكات وان كان حيا المروا  
مثل حكم الغوايت لان الظاهر من حال المسح ان المبتكر للصلاة عند **قوله** وليقض

ما قد فات اذا ذكره قبل صلاة وقته الذي هم وان يخف قوتا بدا بالوقت **قوله**  
ترتيب دون التمكن ما قد وجهت ولم يجب في الترتيب ولكن يجب  
**قوله** اي من فاتته صلاة قضاها اذا ذكرها وكذا اذا تركها عند افسقها وبجانبه وقدها  
عاش صلاة الوقت لان كاش صلاة الوقت فيقدم صلاة الوقت على الغائبة ثم يقضيها  
والاصل في ذلك ان الترتيب بين الغوايت وفرض الوقت عندنا شرط مستحق  
ويستلزم ثلثة اشياء صديق الوقت والبيان ودخول الغوايت في غير التكرار **قوله**  
وان يخف قوتا بدا بالوقت يعني اذا كان يخاف فوت صلاة الوقت قدم صلاة  
الوقت على الغائبة فلو قدم الغائبة جاز لان النهي عن تقديمها لمعنى في النهي وهو  
صون صلاة الوقت عن الغوايت بخلاف ما اذا كان في الوقت سجدة وقدم الوقت  
حيث لا يجوز لانه اذاها قبل وقتها الثابت لها ما حديث وهو قول علم السلام ثم  
عن صلاة او غيرها فليصلها اذا ذكرها فان ذكر وقتها ولاز النهي عن صلاة الوقت  
اذا كان الوقت سجدة لما لم يخصص بها الا ترى انه لو تنفل في ذلك حال لم ينه عنه وانما نهى  
عن صلاة الوقت خاصة والنهي اذا اخصص بالمنع عنه اعم من الفاء واما في حال صديق  
الوقت فالنهي عن تقديم الغائبة لا يخص بها وانما يمنع منها كي لا يودي الى تأخير الوقت  
بدليل انه لو تنفل او عجز عن الاعمال نهى عنه لاجل ذلك والنهي اذا كان لمعنى في النهي عنه  
بما يقتض الفاء وانما كان الاولى في حال صديق الوقت ان يقدم الوقت لانه لو بدا بالغائبة  
فاتت الوقتية فيجب ان يجيء فائتين وان بدا بالوقتية كانت احداها فائتية فلا يصلح



رخصتها فانيه اولى من ان يصليها فانيه **قوله** وواحد برسم دون الست اي  
 اذا كانت العوايب دون ست صلوات كان الترتيب واجبا حتى لا يجوز صلوات الوقت  
 حتى لو صليها كلها وفي القدوري الا ان يرد العوايب على ست صلوات ومراعاة ان  
 لص العوايب ست صلوات ودخل وقت البايع فيزيد سقط الترتيب **وقوله** كمثل ما قد  
 وجبت اي ترتيب قضاء الفوايت الاول فالاول كما وجبت في الاصل **وقوله**  
 ولم يحكم في الست برسم ولكن استحب لان العوايب اذا رأت على ست صلوات  
 دخلت في غير التكرار فيبقى الترتيب لكن يستحب ان يرتب **قال** ونفي العزم بذكر  
 ظهره في عصره عند ان يحضره **قال** اي من صلى العصر وهو ذكر ان لم يصل الظهر  
 وصلاته العصر فاسد الا اذا كان في اخر الوقت **قال** الحجة اذا اصبغ العصر في اول الوقت  
 وهو لا يجازي علم الظهر واطال القاء والعراه حتى فطر وقت الكراهة ثم يكرران علم الظهر  
 فلم ان محض على صلاة وان اصبغ العصر في حال صلو الوقت فلما ضاع منه رسا او كثر عزم  
 السمس قالوا ان بعد العصر والاحسان ان يمضي فيها ثم يصلي الظهر ثم يصلي العصر  
 ولو يكرران علم الظهر بعد ما اتمرت السمس فانه يصلي العصر وتوصل الظهر ثم يحولوا صلوات  
 في اول الوقت وهو ذكر ان علم الظهر واطال القاء والعراه حتى دخل الوقت المتروكة  
 لا يجوز صلواته وعلم ان يقطع العصر ثم يصلي العصر ثانيا ثم يصلي الظهر بعد المغرب وتواصل  
 العصر في اول الوقت وهو لا يجازي ان علم الظهر فاطا بها حتى وفطر وقت الكراهة ثم يكرران  
 علم الظهر **قوله** فيصلي على صلاة ولو ادى بعض العصر في وقتها ثم غرت الشمس وعلم صلواته  
 او صلواتان فليها وهو ذكر انها قال السخسي بينهما وطفن عيسى بن امان في هذا وقال  
 الصحيح انه يقطعها بعد الغروب ثم يبداء بالقائنة لان الوقت قابل للقبض والمسقط  
 للترتيب من الضيق وقد انعدم بالغروب وصار الوقت واسعا لان المقترض في  
 خلال الصلاة كما لو قود عند افتتاحها كما تميم اذا وجد الماء العادي اذا وجبت

كالوجود

وما ذكره على هو العياكي ولكن محمدا سحن فقال لو قطع بعد الغروب كان موديا جمع  
 العصر في غروبها ولو اتى بها كان موديا لها في وقتها فكان اولى لان عند الضيق قد  
 سقط علم الترتيب في هذه الصلاة ومتى سقط في صلاة الاحود لكان الصلاة بخلاف الترتيب في غير  
 النسيان فان غرقا قط ولكن يعذر للمجهل فاذا زال العذر قبل الغروب من الصلاة بقي  
 عليه مراعاة الترتيب كما كان لانه لما زال العذر في حال الصلاة صار كما لم يكن **قال**  
 كذا الذي السخوي ذكره في فحوه بفسد فرض فحوه **قال** اي اذا صل الفجر وهو ذكر  
 ان عليه الوتر فيفسد فحوه عند ان يصلي في الاصل يكون صلا الفجر في اخر وقتها وعند فاصلة  
 الفجر تامة وهذا مبني على اختلافهم في الوتر فعنده لما كان واحدا كان الترتيب شرطا عند  
 لما كان له فلا ترتيب بين العوايب والسنن ثم عند ان يصلي اذا فسد الفجر هل يفسد سننه  
**قال** في المصنف لا يفسد وقتي اشارة النفل **قال** ولو فرض ويرى بذكره  
 في فحوه بفسد فرض فحوه فغير يفاد فرض الفجر خاصة **باب سجود السهو**  
 في سجود السهو لان ان يلزم للوارد والنقصان بعد السلام كذا ان يحتمل بفعوله من سجودها  
 بسجود السهو في الزيادة والنقصان سواء بعد السلام او قبله **قال** السخسي رحمه الله قبل السلام فيها  
 وقال ما كنت اراه ان كان للنقصان قبل السلام وان كان للزيادة فبعد السلام واحدا في الاول  
 حتى لو كثر عن ناقيل السلام جاز لان الاول اولى **وقوله** بعد السلام كذا ان يحتمل بفعوله  
 من سجودها يسجد اي سجود السلام كذا من يشهد وسجد ومن علم كذا السهو في الفجر اذ لم  
 سجودها صليحت السمس بعد ما عود من السجود فطاعته وكذا اذا سلم في الفجر اذ اخرج وقتها  
 كذا في العوايب وما يما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في فعله السهو عن سجود السهو  
 هو السجود لان موضع اخر الصلاة وقال السخوي يدعوا في العودتين سجودا وصلا على النبي صلى الله عليه وسلم

سجود السهو



علمه وكم فهمها **قال** يلزم ان رادها فعلا من جنبها وليس بها اصلا **قال** معناه ان كود السهو  
يلزمه اذا اراد في صلاته فعلا من جنبها ليس منها وفي قوله يلزمه تصرف بانه واجب وهو الصحيح  
لانه يخرج لجم النقصان فكان واحدا كالماف في الحج واذا كان واحدا لا يحسد الا بترك واجب او  
ما فيه او بتخير تركها **قوله** من جنبها اخر ازاما اذا كان من غير جنبها كقولك بغير  
ونحوه فانه لما ان يكون مكروها او مفيدا فان قلت ما الفائدة في قوله ليس منها اذا  
المعصية انه اذا زاد في صلاته علم انه ليس منها قلت اخر بتركها اذا طال القيام او القعود  
فانه راد فيها فعلا من جنبها ولا يحسد كود السهو لانه منها بدليل ان ذلك فرض فان قلت  
ما وجب السهو عند الزيادة وانما هو لوجوه التقصان والتقصان ضد الزيادة قلت لا الزيادة  
في موضعها نقصان لا تركي ان من اسرى عبدا وله ست اصابيح كان له اربعة كان  
له اربع اصابيح واعلم ان سجدتي السهو كجبران التقصان وبترضان الركعتين وربعان  
التيطان ولقد اهما واجبتان **قال** او ترك المتن في الافعال او ترك الحمد فهو مالى او ترك  
القنوت او الشهاد او ترك التكبير حين عبدا او جهر الامام في اسرار السهو او خافت في جهار  
**قال** اي محسب علم السهو اذا ترك فعلا مسنونا اي فعلا واجبا بحد وجوب بالسنة كالقعدة الاولى  
او ما في موضع القعود او ترك كله البدل او في موضعها وقدر بقوله في الامعار لانه اذا سجد  
عن الاقوال وهي الادكار المحسب علم السهو كما اذا سجد عن الشك والنعوذ وتكبيرات الركوع والسجود  
وتسبيحاتها وانما يجب عليه في ترك الادكار في هذه المواضع الا غير تكبيرات العبد والقنوت  
والشهد والقرآن وتأخير السلام عن موضع **قوله** او ترك الحمد اي ترك مراده الفاعل **قوله**  
او ترك التكبير حين عبدا اي ترك تكبيرات العبد **وقوله** او جهر الامام في اسرارها اي اذا  
صهر احد فيما خافت فيه او خافت فيما يحرم فيه لان المحرم في موضعها والمخاف من صحتها  
من الواجب انما يفيد بالامام لان المنقوض اذا خافت فيما يحرم فيه لا سهوا علم اجماعا  
مخيرا ان شأه جهر وان شأه خافت واما اذا جهر فيما خافت فيه احد من المأمومين وفي الركعتين

نتم  
علم الواجب

بحر

لا سهوا علم وفي النوادر يجب عليه السهو واختلف في المقدار والاصح عند ما يحرم الصلاة في  
الفصلين لان السجدة من اجزائها لا يمكن الاخر اذ عنه ويمكن عن الكثير وما صرح الصلاة فهو  
كثير ان ذكر عند الحديث انه واحد وعندهما ثلث ايات **قال** وان سجد المومن لا يلزم على امامه  
والاعليه فاعقله **قال** اي اذا سجد المومن لم يلزم الامام ولا المومن السجود لانه ان كره وحده كان  
مخالفا لامة وان تابع الامام يتقلب الاصل تبعا وهذا معنى قولنا فاعقله وكذا الامام اذا سجد  
فانه يسجد ويسجد المومن معه لان متابعه الامام لا يلزمه **قوله** فاعقله انما تضمن مع انه فعل امر  
لان تقديره فاعقلني **قال** وليرجع لقعدة اول ذكره بقدرها لا البعد منها وحيث اي اذا  
سجد عن القعدة الاولى لم ذكر وهو الى حال القعود اقرب عاد وقعود وسجد لان ما يقرب من السجدة  
ياخذ حكمه كفا المص باخذ حكم المص في حق صلاة العبد وهو **قوله** بقدرها يعني اذا سجد عن القعدة  
وهو الى حال القعود اقرب اي بان لم يرفع ركبته عن الارض وفي البسوط ما لا يتفق قايما  
بعود وان استتم قايما لا يعود ويصح صاحب نحو اشئ **وقوله** ويجري ويسجد السهو وفي القعدة  
الاصح انه لم يسجد كما اذا لم يصم وفي النها المحار ان يسجد واما اذا كان الى طال القيام اقرب  
يا بعد لانه كالقيام معنى سجد السهو لانه ترك الواجب فلو عاد هذا الى القعود بطلت الصلاة  
كما اذا عاد بعد ما استتم قايما لان القيام فرض والقعدة الاولى واجبة ولا يترك الفرض الاجل  
الواجب فان قيل في كل حال اما اذا ابل انه كره فانه يترك القيام وهو فرض وسجد  
للتلاوة وهي واجبة فقد ترك الفرض الاجل الواجب قيل كان القياس هناك ايضا ان لا يترك  
القيام لانه ترك القياس بالاشرف فان النبي صلى الله عليه وسلم واجبا كانوا يسجدون ويتركون القيام  
لاجلها والمعنى فيه ان المعصية من جهة التلاوة اطهر من التواضع والخشوع في القعدة الكفار  
فانه كانوا يسجدون عن السجدة فيموتون القيام حقيقة في القعدة **قال** وليرجع القيام قبل سجدة  
للقعدة الاخرى ويجبر بعده اي سجد في القعدة الاخرة فقام الى الخامسة فانه يرجع الى القعدة  
ما لم يسجد لان في رجوعه الى القعدة اصلا صلاة وقد يمكن ما لم يسجد لان ما دون الركعة كل



للفرض **قوله** بعده أي بعد السهو لأنه لا حر واجبا وهي التعلل **قال** ويبطل الفرض  
بحقه الخامس. وعاد نفاذ الضم سادس أي إذا عقدت الصلاة في هذه المسئلة بطل  
فرضه لأنه ترك القعدة الأخيرة وهي فرض فبطلت الفريضة ونحو ذلك صلاة بطلت عند  
وقال محمد لا يجوز أن يترك الصلاة بطلت الصلاة لأن الفريضة إذا فسدت بطلت الحرمة عنده وإذا بطلت  
الضم إليها أخرى وعندها الترخي ياقم فيضم إليها ركعة سادسة لأن التلفل شرع شغوا وأن أقد  
به أن في هاتين الركعتين ركعات عند ذلك لأن التلف صار تلفا وعند محمد  
لا يلزم شي لأن حرمة قد انقطعت حين فسدت الفريضة ولو لم نعم التمهات سادس لا يفي عليه  
لأنه مطلق والمطلوبون غير مضمون ولكن الأفضل الضم ثم إذا ضم هل يجوز السهو عندها  
الاصح لا يسجد لأن النقصان بالفساد ولا يجزئ السجود كذا ذكره الترمذي **قال** ومن يضم من  
بعد ثاني قعدة يرجع للسلام قبل السجدة. وإن بقيت ركعة سجدة. يضم أخرى صائنا  
لسجدة. والفرض قد تم وركعتاه. نقل وللنقصان سجدة. أي إذا عقدت الرابع  
ثم قام إلى الخامسة ولم يبق وطئها القعدة الأولى يرجع إلى القعدة الثانية في الخامسة وسلم  
وسجد للسجدة لأن السليم في حال القيام غير مشروع في الصلاة المطلقة فإذا سلم قاما  
نفس الصلاة ولو عاد إلى السجود لا يلزم إعادته للتشهد وأما إذا عقدت الخامسة فإنه يضم  
إليها ركعة أخرى وقد تمت الصلاة والركعتان لم يبق ثم إذا ضم إليها أخرى بسجد وسجد  
للسهو لأنه ترك لفظ السلام وكان القيا في السجود السهو لأن كلوه ومع في الركعة  
وقد انتقل منه إلى التقل ومن سجد في صلاة لم يجد علم أن سجدة في صلاة أخرى إلا أن الأول  
استحان ووجه أن انتقاله إلى التقل بناء على الترخيم الأولى فيجعل في حق السهو كانها  
صلاة واحدة فإن إحدى الركعتين في هاتين الركعتين لزم أن يفسد ما عند محمد **قال**  
في الوجيز وهو الأصح لأن إتمام الفرض لما لم يقطع عند سجدة صار المقدي سادس في التقل  
ولو سادس أي الإمام بعد الركعة وقد أدى بها سنا وعند أبي حنيفة وإلى يوسف

السلام

بعض ركعتين لا غير لأنه إحدى في التقل بعد ركعة من الفرض فإن أدى المقدي لا قضا  
عليه عند محمد اعتبارا بالامام وعندها بعض ركعتين وهو الصحيح وعليه الفتوى **قوله**  
صائنا بسجدة أي يضم ركعة سادسة تسمى السجدة أي لنا فله **قوله** والفرض قد تم  
أي تمت الصلاة والركعتان لم يبق فلم يبق إلا ركعة من سنة التقل على الصحيح لأنها مطلقون بنا  
والمطلوبون ناقص **قال** وإن سجد في شفع نقل وكحد. ما بين شفعات ثمانية قصد شيء من  
صلاة ركعتين تطوعا فسمي فيها وسجد للسهو ثم أراد أن يسجد آخرين ما بين هاتين الركعتين  
لأن السهو يبطل لوقوعه في وسط الصلاة خلاف المأثور الذي السهو ثم نوى الإقامة  
حينئذ يعني لأنه لو لم يبق بطلت الصلاة ومع هذا لو بني القطوع صح لبقا الحرمة أي  
إذا بنا بعد أن سجد للسهو يصح ولكن ينبغي أن يعيد سجدة السهو يصح ولكن ينبغي أن يعيد  
سجدة السهو لأنه لما بنا حصلت السجدة في وسط الصلاة فلم يعيد بها **قال** من أقدي  
بربها هو وهو قد سجد لا يدخل إلا أن يسجد. وداخل ذكر أن لهي محمد. أن يسجد الإمام أو  
في يسجد أي من سجدة على سجدة السهو قد دخل رجل في صلاة مقتد بأحد السليم فإن سجد الإمام  
كان داخلًا والأفلا وهذا عند محمد **قال** محمد هو داخل يسجد الإمام أو يسجد لأن عند سجد  
عليه السهو لا حرمة من الصلاة أصلا لأنها وجبت جبر النقصان فلا بد أن تكون من إتمام  
الصلاة وعندها لا تتم سجدة على سبيل التوقف لأنه محلل في نفسه لقوله على السلام وتحليلها السلام  
وأما ما جعل السلام في حجة إلى أد السجدة فلا يظهر عدم منع السلام دون سجدة السهو ولا حاجته  
إلى اعتبار عدم العود **قال** في النهاية حقيقة الفرق بين هذه المسئلة وبين ما إذا سجد المأثور  
للسهو ثم نوى الإقامة أن السلام محلل إذا بالعود إلى سجدة السهو ونحو حرمة الصلاة للضمور  
وهذه الفروغ في ما يرجع إلى كمال تلك الصلاة لا في صلاة أخرى ونية الإقامة عليها



في وجوب اكمال تلك الصلاة لا في صلاته اخرى ونية الاقامة عليها في وجوب اكمال تلك الصلاة  
قطعه عود احرمه في حقها واما التطوع فكل شفع منها صلاة على حدة فلم تعد احرمه في حق صلاة  
اخرى فلهذا لا يمكن ان يني عليها كعتن **قال** لو سجد الساهي لقصد القطع يسجد للمهلوق  
الشرع لا يني سجد قطعه الصلاة وعليه هو معلوم ان يسجد له هو وبطلت نية القطع عنده  
جميعا لان هذا اللام غير قاطع تقدير الشروع لان سجود السهو عقيب الصلاة مشروع لقوله  
علم اللام لكل سهو سجدتان بعد اللام ولهذا تلغوا نيته **قال** لو غير معتاد الشكوك شكر في  
اعداد ما صلاها فليتنافق. ويتبع المعتاد غلب الظن. ان كان او على الاقل يني  
اي نية شكر في صلاة ثم يدبر اللام صلا واربعاء وذكر اول ما عرض له اي ان الشك لم يلق منه  
استأنف الصلاة لقوله علم اللام اذ اسكر احدكم في صلاة انما صلى فليست تقبل الصلاة ولان التقيا  
لا يدبره والمضي بعد الشكر يبريه وقد عارض علم اللام مع ما يدبره الي ما لا يدبره والريب هو الشك  
وان كان الشك يعرض له كثيرا يني على غالب ظنه واكثر راي لقوله علم اللام من تكرار صلاة  
فليجرا الصواب وان لم تكن راي يني على الظن وهو الاقل لقوله علم اللام من سكر في صلاة  
ولم يدبر اللام صلا ام اربع يني على الاقل وللمتقبل باللام اولى وعنده البناء على الاقل فيعيد  
في كل موضع يتوهم انه اخر صلاة في لا يصير تاركاً فرض القعدة **قال** الله واذكر ما لعدة  
ان كررها. في كل ركعة اخرها يعني اذ لم يكن له غالب ظن فانه يعيد في كل موضع  
سوءه الى اخر صلاة كما اذا سكر انما اثالث او الرابع ولم يغلب على ظنه شي فانه يجعلها  
الرابع في حق القعود فيقوم فباتي بالاربع ويقعد ويتشهد ويسلم واسد اعلى  
**باب صلاة المريض** ذكر صلاة التريض عقب السهو لان كلامه من العوارض كما هو  
الا ان السهو اكنه وقوعا كان اعم ولا ينافي اول صلاة الصبح والمريض يقدمه عليه لثمة الحاج  
الى بيان **قال** ان عجز المريض صلى قاعدا. بلا قيام راكعا او ساجدا. او موميا ان لم يطيق  
ما قلنا. يسجد من الركوع اذ يني **قال** اي اذا عجز المريض عن القيام صليا قاعدا بركب وكعد

لنوع علم الدين لعمران بن الحصين رضي الله عنه صلى قاعدا فان لم يسجد فاعاد فان لم  
يسجد فاعاد اجنب نوي ايا ولان الطاع عجب الطاع واحدا في العلم في الركوع  
ينبغي له الصلاة قاعدا فقل ان يكون حال اذا قام سقط من ضعف او دوران الداس  
والاصح ان يكون حسب الحاجة بالقيام ضرورا اذا كان قادرا على بعض القيام دون تمامه  
امر ان يقوم مداما بعد ركعة اذا عجز قعد حتى لو قدر ان يكبر للركعة قائما ولم يقدر  
على القيام للركعة او كان يقدر على القيام لبعض الركعات دون تمامها فانه يكبر قائما  
ولو ما بعد ركعة قائما ثم يقعد اذا عجز ولو قدر على القيام سجد ال حائط او ان كان فانه  
يحتسب عليه ذلك في النجاء **وقوله** او موميا ان لم يطيق ما قلنا اي ان لم يسجد للركوع وسجد  
او ما ايا **وقوله** يسجد من الركوع اذ يني اي يجعل السجود احص من الركوع لان المعاقم فيها  
فاخذ حكمها **قال** كذلك لا يرفع حين يسجد شيئا الى الوجه فليس يحسب اي لا يرفع الى وجهه  
شيئا يحسب عليه فليرفع ان وجد الاماها وكان موميا وان لم يوجد الاماها لا يجوز ولو كان  
يحسبه فروع لا يستطيع السجود عليها بخلاف الاماها وعنده ان يحسب على ان لا يحسب عجزه  
ثم متى يعجز عن القعود. يوي بها استلقا على الجنب. على القفا والوجه نحو القبلة ونحوها  
ايضا مدمرجله. يجعل تحت راسه وسار. حتى يجاذي قبل العبدان **قال** اي اذا لم  
يسجد القعود استلقى على ظهره بعد ان يوضع راسه تحت راسه حتى يتمكن من القيام  
لان التلقا يمنع الايمان الاصح او كيف من المريض **قال** نوي مع استلقاء الجنب اي  
الافضل ان يوي وهو على قفاه وتكون وجهه نحو القبلة **وقوله** نحوها ايضا  
يعد رجليه اي ونحو القبلة فان صلا مضطجعا فنام فيه انتفضه وضوءه كذا في  
الدخيرة **قال** ثم لو استلقى على جنب كفا. والافضل استلقاه على القفا. ثم اذا اعيان



على الايام اخرها بنية القضاء اي اذا اسلم على جنبه ووجهه الى القبلة  
واو ما حازر على عرشه الامن وحجرا راسه من قبل المشرق الا ان الاول اول فان لم  
يستطع الاستلقاء على جنبه الا اليسى فعلى الاسر **قوله** اي اذا اعيى عن الاستلقاء ان لم  
يستطع الصلاة بدراة اخر الصلاة **قوله** اخرها فم اشار به الى لا يسطر اذا  
بلغ هذه الحالة وان كان اكثر من يوم وليلة اذا كان مفيدا وهو الصحيح لانه يفسح  
مضمون الخطاب خلافا لما في الهداية **قال** في قاضي خان وفي طاهر الرواء  
يسقط العصا اذا كان اكثر من يوم وليلة لان مجرد العقل لا يكفي لتوجيه الخطاب  
لان مجرد ربه الله في النواذر ان من قطعت يداه من المرفعين **قوله** اي  
الاقين لا صلاة عليه فبان ان مجرد العقل لا يكفي **قال** لا يوم بالعين ولا بالحاجب  
ولا بقلب فهو غير واجب **قوله** اي لا يومي بعينيه ولا بقلبه ولا بحاجبيه وقارفر  
يومي بقلبه فاذا صرحا عاد وقال احسن يومي بحاجبيه وقلبه ويعيد وقارفر يومي  
بعينيه فاذا زال العذر عاد **قال** وان يكن عا القيام بقدره وعنى ركوع وكجود  
فالا فضل الصلاة بالنعوذ يومي بالركوع والسجود اي اذا قدر على القيام ولم  
يقدركم الركوع والسجود لم يلزمه القيام وتصل قاعدا يومي بالركوع والسجود اما  
فان اوما قاعدا معار كذا في الخط وفي الفتاوى اذا اراد ان يومي بالركوع او ما قاعدا  
ويومي بالسجود قاعدا او لا افضل هو الا لما قاعدا في الكل وفي الواجبات اذا اوما  
للسجود فاما لا كور والركوع **قوله** وشارع الصلاة بالقيام يتعد او يترك للقيام  
سجد في صورة او مومنا ان لم يطق ذلك او مستلقيا اي اذا صلى الصبح  
بعد صلاة قاعدا وحدث به مرض يمنع من القيام انتهى قاعدا يدرك وسجد

ويومي ان لم يستطع الركوع والسجود او مستلقيا ان لم يستطع العود لان في تلك بنا  
الادع على الاعيان **قال** والقاعد الراجد ان زال السقم انتهى اجمع واستمع  
واستوثقت عند الاخير باجماع اي اذا صلا قاعدا ركع وسجد لم يضر به شيء ساعد  
صلاته قايما وهذا عند اي حنفية وليس يوسف لان من صلى ان القاعد يوم العام  
وكذا يجوز له سبي الا ان في حق نفسه صلاة القام على تحريم القاعد وما روي لم يصل  
الصلاة لان من صلى ان العام لا يصل خلف القاعد فكذا لا يسي في حق نفسه **قال** واستأ  
الامي بعد ما قدر على السجود وبنا عند زفر **قوله** اي اذا صلا بعض صلاة بايما في قدر  
على الركوع والسجود استأنوا الصلاة وهذا اذا قدر على ركوع وسجد اما اذا  
قدر على ركوع لا افتتاح قبل الاداء صلا البناء كذا في جوامع الفقه وقارفر يومي في الركوع  
على الصلوة في الاقدار لان عنده يجوز ان يعدل الركوع بالمومي **قوله** والنقل الايام بالكتابة  
بالعود وتخالط من اعيان اما الععود فهو عند الصدر يجوز للعدو في العذر  
**قوله** اي من اقمع التطوع قايما في اعيان اي تعبد لا باس ان يتوكل على عصا او حاسط  
او بعد لان هذا عذر وان اتكأ من غير عذر يكره لانه اساء في الادب لانه تكلم وقيل لا يكره  
عند ابي حنيفة لانه لو قعد عند ركوعه لغير عذر فلا يكره الا نكأ وان قعد بغير عذر  
يكره بالاباقي ويجوز الصلاة عنده ولا يجوز عندها وقد بيناه **قوله** في معنى الفلك ان كان  
قعد بغير عذر عنده فافسد ولم يجز له لغير عذر **قوله** والاقضل القيام عند  
اي من صلا في السفينة قاعدا من غير علم اخره عند ابي حنيفة والقيام افضل وعندها  
لا يجزيه الا من عذر لان القيام بقدر علم فلا يتركه ولا يبي حنيفة ان الغالب في السفينة دور  
الواسي والغالب كالمحقق الا ان القيام افضل لانه العذر من شجر الخلافة والركوع



افضل ان امكنه لا تشك اسكن قلبه واخلق في المربوط اما المربوط فهي كاشط هو الصحيح  
 الظاهر والاحل **وقايت** الاغما يقضي ان فرط **ضمي** فادون وان راد سقط **سقط**  
 اي في الغم على في صلوات فادونتها قضاء اذا صح وان فاته بالاعمال اكثر من سبيل لم يقض  
**وقوله** ان فرط في اي في صلوات فادونها **وقوله** سقط اي سقط القضاء واعلم ان الاغمار  
 انواع متعدده كالصبا ويقتط به جميع العبادات كلها وقاصر جبر الكليوم لا سقط به شي  
 من العبادات ومنزود بينهما وهو الاعمال فان امتدحت بالمتد جبر اوله بالمتد الحق  
 بالناصر جبر احتج بقضاء امتداحه ان نريد على ربه وليد لانه عند ذلك تدخل الغوايت  
 بغير التكرار وفي الحار قضايها عن وعن مرقوع بقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج  
 واجنون كالاعمال الاظهر وتوثر بخرق قد هبط عقله اكثر من يوم وليد لانه لا سقط القضاء لان  
 هذا عذر حصل بتوصيته في صلاته وان اكل البنية فاعلم على قال ابو حنيفة بل هو القضاء  
 كما اخبر وقال محمد بسوط عند القضاء قياسا على الاعمال وان اغتم على سبب الفرغ من ادعى  
 او سبب اكثر من يوم وليد لا قضاء عليه بالاجماع **باب سجود التلاوة**  
 وهذا من باب اضاف الى السبب والتلاوة سبب للسجدة بلا خلاف وفي اضاف  
 السجود الى التلاوة اشارة الى انه اذا كتبها او تكلمها لا يجب عليه سجود **ووجه** الكتاب  
 بينه وبين المربوط ان المربوط اذا صلى هذا التلاوة لا يتحرر من التلاوة  
 اذا سجد فقد اتفاد ايضا لا مراد **وقوله** سجود ما سئل من القرآن اربع عشرة سجدة  
 بياني في اخر الا عواف ثم الرعد والتخل والسر فخذ بكجه ومريم والحج والفرقان  
 والفيل والسجدة بالحقان وصي والبقصيل والنجم كذا **ولا** لا تشاق ثم اقرأ خذ  
 موضع السجدة فصر وشي باب وفي م السجدة سامون وهل يجب السجدة شرط  
 قراءة جميع الايات بعضها الصحيح انه اذا قرأ حرف السجدة وقبله كلمة وتعد كلمة

وجب السجود والتلاوة وقيل لا الحمد الا ان بعد الحمد السجدة ولو قرأت السجدة عليها  
 الا الحرف الذي في اخرها لا يجب عليه سجود المستحب السجدة اذ كانت الجماع  
 منسوبة للصلاة والا فلا خفا افضل والاقبال بالفكر كرم لزوم السجود وان لم  
 يفهم عند ذلك خفيف وعندها لا يلزم الا اذا فهم وروى ان ابا حنيفة رجع الى قوله او علم  
 الاعتماد واما اذا امرها بالعزس لزم السجود وان لم يفهم او عاها وفي السجدة واحدة  
 عندنا وهي التلاوة وعندنا في سجدة ثانيا للثاني السجود الثاني قرن بالركوع ودكر امر الصلاة  
 دون السجدة وكذا من عندنا كذا تلاوة وعندنا السجدة كذا **وقوله** قد وجب السجود في  
 المواضع طرعا التالي وكل سامع لا فرق بين الفصد والغرام وسجد المأموم مع امامه  
 في السجود واجب في هذه المواضع كلها على التالي والامام وقار ما ذكره في سجدة في سجود  
 واجب على الترافي لا على الفور **وقوله** لا فرق بين الفصد والغرام اي يجب السجود على  
 الامام سواء قصد سماع القرآن او لم يقصد وسواء سمعها من ظاهر او محدث او جنب  
 او حائض او نفا او كافرا او صبي او كرا فان ذكر كل يوجب على الامام السجود ولو  
 سمعها من امام او غيره على او مجنون ففهم روايتها **اصحها** لا يجب وفي الفتاوى اذ اجابها  
 من مجنون يجب وكذا من النيام على الاصح وهل يجب على النيام فيروا نذرا ولو كان  
 الامام نياما لا يجب عليه الصلاة كما كان في النفا والصبي والمجنون لا يجب عليه سجود السجود  
 سواء نلوا او سمعوا او لوللاها وهو اصرم ويجب على السجود ولو لوللاها ثم سمعها من اخر  
 او سمعها من تلاها وهو في محلي واحده لم يجب على الا سجد واحده اذا لم يسمع المجلس  
 ولو سمعها من الصدر لا يجب عليه **وقوله** وسجد المأموم مع امامه اي اذا نال الامام  
 ان يجلس كرها وسجد المأموم مع سوا سمعها منهم لا وسوا كان في صلاة السجدة والخطبة



الامة مسجد الامام ان لا يهر لها في صلاة الخافيه **قال** وان تلى الماموم لم يلومها **اصلا**  
لذلك التخييل فيما حكى **واوجب** الاخير حين تمها **ولتقتضيا** ما معها اذا سجد الى اذ  
تلى الماموم انه كذا لم يلوم الامام ولا الموم السجود الا في الصلاة **ولا عند الفراغ** منها عند  
وقال محمد يلوم بعد الفراغ لان السبب قد يضرر ولا مانع بخلاف الصلاة لان الموم يودي  
الى خلاف موضوع الامامة او التلاوة **لان** الثاني كالا مام الساج في سجود التلاوة  
وبعض قولنا في موضوع الامامة قد ذكرنا ان يجزئ الثاني او لا فساد في الامام  
فينقلب التابع متبوعا والمتبوع تابعا وان لم يتابع الامام كان مخالفا للامامة ايضا  
ومعنى قولنا والتلاوة على بعد ان سجود الامام او لا فيقتضي **الثاني**  
وهذا اصلا في موضوع كية التلاوة فان التباي كتب اما ما لو شجرت سجودنا قال  
لو جاز ذلك عند السجدة ولم يسجد ولما ان المصدي محو عن عني الفراء لنفاذ تصرف  
الامام عليه في سجدة الامام لم يقرأه قال على الصلاة **لان** لم يقرأه الامام لقوله  
وذكر دليل الولاية عليه والولاية دليل الحج عليه ايضا والحج لا يفرق كذا وما اذا  
سجدنا في جنبه وانما يرضى لانها ليس محو زين بل منهين والتصرفات المنهي عنها  
يعتد بها وتعتبر حكمها ولو سجد رجل خارج الصلاة من الماموم سجدها وهو  
الصحيح لان الحجر ثبت في حقه فلا يبعد وهم **ان** لو سجد اها في الصلاة يهدر اما الصلاة  
فعلها معتبر **واورد** الاخر في النواذر **فسادها** وهو فساد الظاهر اي اذا سجدوا  
وهم في الصلاة من رجل ليس معهم في الصلاة لم يسجدوها في الصلاة لانها ليست بصلاة  
لان سماعهم هذه السجدة ليس من افعال الصلاة فتكون افعالها فيها منهي عنه وهي  
كاملة فلا ينادى بالمعنى وسجدوها سجود الصلاة لحي الصلاة من غير محو فان سجدوها لم يحرّم  
لانها نافذة مكان المعنى فلا ينادى بها الكامل ولم يفسد عليهم الصلاة لانها من افعال الصلاة  
وذكر محمد في النواذر انها بعد عليهم الصلاة **والاول** قول الى صلحوا الى يوسف وهو الصحيح **قال**

سما سجدنا في الامام ان دخل بعد السجود معهم بطلان او تعذر لو سجد الامام ثم اهر ما  
بعد السجود معه لن يلزم ما **اي** اذا تلى الامام انه كذا فسجد رجل ليس معهم في الصلاة لم يدخل سج  
بعد ما سجد الامام بانك على ان سجدها لا صار مدركا لها بادر اكل الركعة وان لم يدخل سج في الصلاة  
سجدها كحق السبب وهو السماع **وان** كان من السجود دخلا **سجد** مع الامام فما قد تكرر  
او وحده يسجد ان لم يدخل مع الامام في الصلاة فاعقل اي اذا تلى الامام انه سجد وسجد رجل  
ليس معهم في الصلاة فدخل مع سجد ان سجدها الامام سجد معه لانه لو لم يسجد سجد سجدها مع فيها هذا اولى  
**وان** لم يدخل مع سجدها كحق السبب **وليس** بعض سجدة قد لزمت **بعد** الصلاة بعد ما تضمنت  
**اي** كل سجدة وجبت في الصلاة فلم سجدها فيها لم يح عليه قضاها خارج الصلاة لانها صلاته ولما  
منه الصلاة من حيث ان الاحرام صار شرط لها ولا تبادى بالتاقتض **وفي** الصلاة لولي ما كان  
قد تلاه في خارجها وما سجد **اذ** التي سجدة اذ صلى فسجدة الصلاة كفي الكثرة **ومن** كان من قبلها  
اداءها يسجد في الصلاة ان ساها **وان** كان من قبل الصلاة سجدة **سجد** اخرى في الصلاة فاجهد **ان**  
يعني ان من تلى انه سجد فلم سجدها في الصلاة فاعادها وسجد احرام السجدة عن التلاوة لان  
المانس اقوي بكونها صلاتية فاستتبعت بالاولي وكونه رابعا لا ينافي السمع كنه الظاهر في النواذر  
سجد اخرى بعد الفراغ لان الاول هو السبق فاستنوا فلما الثانية قوة الصلصال المعصومة  
**اي** لها الصلصال احكام بالتلاوة وهو السجدة اذ الاصل الصلصال السبب **بالسبب** فالتلاوة والمصلي  
بالسجدة اولى بالسبق **وان** كان من قبلها ادائها **سجد** في الصلاة ان ساها اي اذا تلاها  
خارج الصلاة وسجد لها ثم دخل في الصلاة قبلها سجد لها سجد اخرى ولم تجزه السجدة الاولى  
لان الصلاة اقوي فلا ينوب الا الذي عنها ولو تلى انه سجد في الصلاة فسجدها ثم سجد واعاد ذلك  
الام فعليه ان سجدا اخرى **وفي** نواذر الصلاة لا يجب عليه اخرى **وفوق** ابو الليث بينهما فقال  
اذا تكلم بعد الصلاة كسجد عليه سجد اخرى لان الكلام يقطع حكم المجلس وان لم يتكلم لا يجب عليه  
اخرى **وهذا** هو الصحيح **ولو** قرأ الام السجدة في الركعة الاولى سجد ثم قام فاعاد ذلك بعينها



باسم الله الرحمن الرحيم **قوله** وان اعادها في الركعة الثانية لم يرد عليه غير وهو السجدة وعند أبي  
نوح بكفه الاول وهو العباس لان الحرمة جمع افعال الصلاة فبعضها كالسجدة الواحدة وبعضها  
ان السجدة من وجوب الصلاة وكل ركعة سجدتين **قوله** ولا ينوب عنها الا في سجدها وكذا سجد  
بها سجود لا ينوب عنها سجود في غيرها **قوله** في منطوقه السجدة في حالات ان يوسخ او يولي في  
الركعة سجدة فسجدت تلتها فبما سجدت وكذا اذا اعادها في السجدة او الرابع على هذا الخلاف  
**قوله** ومن تكرر السجدة في مجلس فبما سجدت فاحفظ وقس ايمن كرايه واحده في مجلس واحد اخر له  
سجدة واحدة والاصل ان منى السجدة على البدل فلو لم يرد في الركعة فلو لم يرد في الركعة  
مرارا لكفه بركعة سجدة عن اللوات الموحدة بعد السجدة هذا اذا لم يتبدل المجلس والتبدل  
يكون جفعا ويكون حكما فاحفظه فاحفظه واكمل اذا كان في مجلس سجد فانتقل الى مجلس تكلم او كمل  
كثير او سجد كثير وهو في مكانه او ارضع المراه ولدها او امتشطت او اشتغل بحديث  
او عمل عملا يعلم انه قاطع لما قبله فانه يقطع حكم المجلس اما اذا كان العمل قليلا بان اكل له او شرب  
شرب خمر او حرس لوطا خطوه او خطوه في لونه او كمل في كفه او كمل في كفه فانه لا يقطع المجلس وانما  
يخلف المجلس بالاكل منى سبع او بالرب حتى يروي او بالكلام حتى يتم او بالجل حتى يكثرت افعال التمر  
رحمة الله فان اسجد بالسجدة او بالليل او بالليل لا يقطع حكم المجلس ولو قرأها وهو قاعد  
فقام او قام فقع او نام واعاد لا يقطع حكم المجلس ولو قرأه ركب الدابة ثم نزل قبل السير لا يقطع  
ايضا ولو قرأها فحرم من القرآن بعد ذلك طويلا لم اعاد بركعة سجدة لا في سجدة اخرى ولو قرأها  
مرارا في الدوسى لوتدية الثوب او دوران الرجا يتكرر الوجوب وهو الصلح للاحتياط وكذا  
المسهل من عصي الى عصي يتكرر به الوجوب في الارض ولو قرأها في المسجد كجامع في زلزل  
في قرأها في روم اخرى من كفة واحدة لان المسجد مع تباعد اقطارها كقعة واحدة في حق الصلاة  
فالاول ان يكون كذلك في حق السجدة لانها دونها ولو تلاها في الباص يتكرر الوجوب وقيل ان كان  
في غير صغير لا يتكرر الوجوب وان قرأها وهو ماش يلزم كل قرأه سجدة لان المكان قد اختلف  
وان قرأها في البيت او في السفينة مارة كانت او واقفة كفة سجدة واحدة بخلاف الدابة اذا

لذلك

كدرها وهي تنبؤ ان كان في الصلاة كفة سجدة واحدة وان كان في غير الصلاة يتكرر علم الوجوب  
ولو قرأه السجدة في الصلاة فبما سجدت فاحفظ وقس ايمن كرايه واحده في مجلس واحد اخر له  
**قوله** فاحفظ وقس ايمن كرايه واحده في مجلس واحد اخر له سجدة واحدة وان كان في غير الصلاة يتكرر علم الوجوب  
عاد لسجدة فاكتمل وان يكن في اوله يسجد بيمين سجدة ثان فاحفظ واجهد شاي اذا قيل له سجدة  
فما يسجد لها تلاها في مجلس اخر **قوله** فاكتمل بقديره فاكتمل وليات بالكسرة عند سجدة ورأسه يرفع  
مع تكبيره وليس في تكبيرها رفع يده ولا سلام الا ولا تشهد اي اذا اراد ان يسجد لليلة وكبر  
ولم يرفع يده وسجد اعتبار السجدة الصلاة **قوله** وليات بالتكبير في اشارة الى ان التكبير في السجدة  
سجدة الصلاة والتكبير فيها سنة **قوله** ورأسه يرفع مع تكبيره اي يرفع رأسه مكبرا كما في سجدة الصلاة  
**قوله** وليس في تكبيرها رفع يده اي اذا اراد السجدة وكبر ولم يرفع يده ولا يسجد ولا سلام لان  
فكذلك للليل وهو يدعي سابقه التسمية وهي منعومة لانه لا احرام لها فان قلت كيف تكون التسمية  
منعومة وقد قال في الموطوع وليات بالكسرة عند سجدة والتكبير للتسمية قلت ليس هو للتسمية  
بل لما فيها من السجدة الصلاة والتكبير في سجدة الصلاة لما هو للاعتقال فكذلك هو الاعتقال من اللزوم  
الى السجدة ولقول في سجدة الصلاة سجدتان من الاعلى بل انما هو الحمار وبعض المتأخرين يخشون ان  
يقول فيها سجدتان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا وان لم يكر فيها شيئا اخره ولو نزل التكبير  
الي قولهم بها اخره عندنا خلافه فالحق في ولا تجوز سجدة الصلاة الا بالاحكام من الصلاة من  
الطهارة من احداثه والنجس وسر العورة واستقبال القبلة اذا تلاها على الارض ولا يتبع  
الا اذا لم يجد الماء او يكون مريضا وان تكلم فيها او فقه او احدث ففعلها او خطا فعليه اعادتها  
وان سجدت امرأه الى جنب رجل مقبلة في سجدة فيها ما تغد عليه ولو نوى اما منقلا **قوله** وقاري  
السورة طرايا ثم ان تركه السجدة منها فاعلم وانتهى السجدة ان تلاها يباح ان سكر ما سواها  
اما الاخير يجب سبقها بآية او آيتين فافقه **قوله** قد اوجب سبقها بآية او آيتين  
فاجهدوا شاي يكره ان يقرأ السورة في الصلاة او غيرها وتكره آية السجدة لانه لا يتكلم

او قال



عنها ولان فيه تكرار للقرعة فان التثنية ان يقرأ السورة على نحوها وظلا في السجدة وقال في الصلاة  
والا يابس ان يقرأ السجدة ويدع ما سواها لانه سبادة اليها وقال محمد اوجب ان يقرأ قبلها السجدة  
او اثنين ومثلهم التفضيل والبداع **باب صلاة الملبس** هذا من باب اضافته  
الشي الى شرطه والفعل الى فاعله ووجه المناسبة بينه وبين سجود التلاوة ان التلاوة تسبب السجود  
والسجود تسبب لقصر الصلاة وانما قدم سجود التلاوة عليه لانه سبب السجود للتلاوة وهي عيان كسب  
قصر الصلاة الغير وهو ليس بعيان بل هو مباح والعبادة متقدمة على المباح **قال** انفس الحيل  
للاحكام قدر بالثلاثة الايام مسافة ما بين مصر من فضله وبين ما يقصد من البلد  
وهو سبيل الابل او مشي البعير **و** اما ليس سببه بالمعتبر **قال** في السفر الذي يتغير الاحكام  
ان يقصد الانسان موضعاً بينه وبين مقصده ثلاثة ايام يعني نهاده ونهايتها لان الليل لا يتوحد  
**قوله** لا يحكم اي الاحكام الواجبة عليه وهي قصر الصلاة واما في القصر في السفر وامتداد المسح  
لما لم يات ايام وهو الاجم والعديد والاصح ووجه ترفيع المراه بغير محرم **قوله** وهو سبيل الابل يعني القابل  
دون البريد لان دونه هو السبيل الوسط ولا يكره مشي الاقدام هو السبيل الوسط ايضا **قوله** واما ليس  
بالمعتبر اي لا يعتبر في ذلك بالسيرة المأهولة لا يعتبر بالسيرة البرية السيرة البرية وليس السيرة البرية  
بالسيرة البرية وانما يعتبر في كل موضع منها ما يليق كانه حتى لو كان موضعاً لم يطرف ان احدها في  
وهي تقطع في ثلثة ايام اذا كانت الرياح مستوية والطريق السائبة في البر وهي تقطع في يومين  
فان اذا سار في البر بعشرين في البر لا يقصر ولو كان اذا سار في البر وصل في بلد ايام واذا  
سار في البر وصل في يومين قصر في البر ولا يقصر في البحر والمعتبر في البر بل في ايام اربع  
مستوية وكذا في الاحمال يعتبر فيها ثلثة ايام وان كان في السهل تقطع في اقل منها ولو كانت  
المسافة ثلثة ايام بالسيرة المعتادة فارادها على الفرس او البريد يجرى احتياطاً فوصل في يومين  
لو اقل قصد **قال** الوحي في مسله طوبقان احدهما يقطع في بلد ايام والآخر في  
يومين فاخترنا الا بعد قصر وان اخترنا الاول لا يقصر **قوله** وركعتان فرض في الرابع  
وان يرد بكرة فاحفظه وعي اي فرض الصلاة في رابعة ركعتان لا يجوز له الرتبة عليها

**قوله** في الرابع اي في الصلاة الرابعة احسب راس الفجر والمغرب فانه لا قصر فيها وقيد  
بالفرض احسب راس السن فانه لا تقصر **قوله** فاحفظه وعي تنبيه على خلاف ان يفجر في الله  
فانه يقول فرضه الرابع والقصر رخصة اعتباراً بالصوم ولنا ان السجدة الثانية لا قصر ولا ايام  
بتركه وهذه اية النافلة بخلاف الصوم فانه يقصر **قوله** لو اربع اصلي وفي الوسط مقدر فالأخرتان  
التقل والفرض التقدر ويطلب الجميع ان لم يقدر في الوسط فاحفظ وتامل تهدي  
اي اذا صلى اربعاً وقعد في الثانية مقدار السجدة اربعة ركعتان عن فرضه وكانت الاخرتان  
له نافلة ويصير مساباً بخير اللام وهذا اذا احرم ركعتين اما اذا نوى اربعاً فانه يسي على اربعة  
فيما اذا احرم الظهر ركعتين ينوي الظهر ركعتين تطوعاً وقال ابو يوسف بحر عن العوض خاص  
وسط الطوع وقال محمد لا يجزئ الصلاة ولا يكون داخل فيها لا فرض ولا نافلة لان اقلها كل  
واحدة من الصلوات لو صلح احدى من الاخرى فكذلك هنا في مسليتنا فقد عذرنا ولا يكون رضا  
ولا نافلة وقال بعضهم يعلق كلهما نافلة وان لم يقدر في الثانية يطلب صلاة الاحصاء النافلة  
بها قبل اكمال اركانها في الفجر وتوانه ما ترك المعوية هذا وقام ال ثالثة سوى الاقامة  
واقفها اربعاً فانه يجوز صلاة ونحو فرض اربعاً **قوله** فاحفظه وتامل تهدي اي احفظ  
ان القعدة غير راس الركعتين فرض للمافر كما في الفجر **قوله** وجابر شروع في القصر بعد الخروج  
من بيوت مصر ولم يدل ما فرادوا بضمير **قوله** مقام في عشرة او اكثر في بلد او قرية وان نوي  
اقل يقصر وكذا اذا الطوي عز ما على السيرة اذا وجد عند حتى مضت سون يقصر في  
الابد اي اذا خرج مسافر اصلي ركعتين اذا فارق بيوت مصر ولا يدل على هذا القول  
حتى سوى الاقامة في بلد يصلح للاقامة خمسة عشر يوماً فصاعداً فيلزمه الاقامة وان نوي  
اقل من ذلك لم يمس لان الاقامة صل كالظهر والفرع ارض كالحيف وقد ثبت ان اقل  
الظهر خمسة عشر يوماً فكذا الاقامة وانما اعتبرناه بذلك لانها مدتان موجبتان اي مدة



الاقامة توجب الاتمام ومدة الظهر توجب على المرأة الصوم والصلاة **قوله** وكذا اذا الطوي  
 عزما على السير عند او بعد عد اي لا يطوي القيمة والعزيمة اي لا يزال على حكم السفر حتى يولي  
 الاعانة ولا ينجح عسكر اذا نوا اقامة في ارض حرب وبووا او حاصروا مدينة او حصنا  
 فيها فلا اتمام فيها قلنا **قوله** اي اذا دخل عسكر دار الحرب فنوا اقامة فتمت عشرين يوما لم يتواروا الصلاة  
 طاهر هذا ولو كانت التوبة لهم لان حالهم مبطل غيرتهم لانهم بين ان يغلبوا فيقروا وبين  
 ان يملوا فيقروا فلم تكن دار اقامة كما لم تكن دار العبد اذا كان مع مولاه والمراد مع زوجها  
 فالعبد فيم باقامة مولاه والمراد بتمتة باقامة زوجته وسافر بين يديها لان اقامتها  
 لا تعد على احدها والعبد بين المولى في السفر اذا نوى احدهما الاقامة دون الاخر  
**قوله** في الفتاوى لا يصير مقبلا لان اقامة احدهما ان اوجبت اقامة فاحده الاخر متبع  
 فيبقى ما كان عليه وقال بعضهم يصير مقبلا لانه وقع التعارض بين الامامة والسفر فخرج  
 الامامة احصاها لامر العباد واذا نوى المولى الامامة ولم يعلم بذكر العبد حتى صلى رايها  
 صلاها ما فرم اخبره بذكره كان عليه ان يترك الصلوات وتذكر المرأة اذا اجزها زوجها بنية  
 الاقامة تلزمها الاعانة **قوله** حاصروا مدينة او حصنا فيها فلا اتمام اي اذا دخل العسكر  
 ارض الحرب فحصرها فيها حصنا او مدينة لم يتموا الصلاة لانهم بين ان يغلبوا فيقروا  
 وبين ان يغلبوا فيقروا فلم تكن دار اقامة **قوله** وحصر ما عني بغير مصر كذا قالوا  
 بوسط البحر اي العسكر اذا حاصره والاهل البغي في دار الاسلام في غير مصر او حاصروا  
 او البحر فنوا اقامة فتمت عشرين يوما لم يتموا الصلاة لان حالهم مبطل غيرتهم وعند زفير  
 اقامتهم اذا كانت التوبة لهم **قوله** لكن يصلي اربع اوقات ما فرغ خلفهم في  
 الاداء وفي القضاء لا يجوز ابدا **قوله** اي اذا اعدى المافر بالمقيم في الوقت  
 اتم اربع اوقات بعد فرضه الى اربع للبيعة كما تعينه الاقامة وسواء ادرك اول الصلاة  
 او خارجها لانه التزم متابعا للاحكام بالاعتداء ثم لو اعيد صلاة تعود وتعين لانها حاصلة

ما فر

الاف

اربع اوقات الا بعد اعتداء تعود والامر الاول **قوله** وفي القضاء لا يكون واجب  
 اي اذا دخل مع في قايمة لم تجز صلاة خلفه اي قايمة في حق الامام والمأموم وهي رابعة  
 لما اذا كانت ثلاثية او ثنائية او كانت قايمة في حق الامام مودة في حق المأموم كما اذا كانت  
 المأموم يرى قول ان خيفة في الظاهر بعيد المنال قبل المثليين والامام يرى قولها فانه يجوز دخول  
 معه في الظاهر **قوله** وفي القضاء لا يجوز هذا اذا دخل مع بعد خروج الوقت واما اذا دخل  
 معه في الوقت لم يخرج الوقت وهم في الصلاة لم تعد لان المصلين لم يروا مع في  
 الوقت فالجواب بعينه من المعين كما اذا اعدى في العصر فلما خرج من الحرم غير الشمس  
 فانه سمى اربع اوقات وان يوم الحاضر المافر فاذا سئل ليهتم احاصره ويستحب قول المأواه  
 فانما سفر يزول الوهم **قوله** اي اذا صلى المافر بالمعصية صلى سبع ركعتين ثم اتم المصنون صلواتهم  
 وحدانا ولا يعرفون فيما يقضون لانهم لا يحقون ويسحب للامام اذا سئل ان يقول المواصلات  
 فان قومهم اي سافرون وسفرهم مافر مثل ركبت جمع ركاب وصحب جمع صاحب **قوله**  
 يزول الوهم اي ليل السوم المصنون ان للامام مخفي في صلاة **قوله** ومن اتي مسكنه وما نوى  
 اقامة اكمل فهو قد نوى كلفه تعيضا او افاه بعد الحاد موطن سواه اي اذا دخل  
 المافر مسكنه اتم الصلاة وان لم يبق المقام لانه مسكنه مستحق للاقامة فلا يحتاج الى بيعة  
**قوله** فهو قد نوى اي فقد صار معيا والنوى الاقامة **قوله** كلفه تعيضا او افاه  
 بعد الحاد موطن سواه اي من كان له وطن فانتقل عنه واستوطن غيره ثم سافر فدخل موطنه  
 الاول فأتى الصلاة لانه لم يبق وطنا فان استحدث وطنا اهليا واهل الاولون مأمون في  
 الوطن الاول فكل واحد منهما وطن له **قوله** ان الاوطان ثلثة وطن اهلي ووطن اقامة  
 ووطن سكني فالاهل ما كان اهله لا يسفل الا بمثل ووطن اقامة ما تولى ان يقيم في عسر

ن  
للأمام



لوما فصاعداً بطل بالاهلي ومثله وانما سفره ايام ووطن السكنى ما لوى انهم  
فيه اقل من خمسة عشر يوماً وهو اصغف الاوطان بطل بالكل وهل من بشرط وطن  
الاقامة لعدم سفر عليه فم روايتان احدها وطن والثاني يكون وطناً وان لم يتقدم سفر  
ولم يكن بينه وبين اهل ثلثة ايام **بيان** **مسألة** اريد يخرج الى المهجم ووطنها  
وتقل اهل اليها ثم سافر منها الى عدن فم يزيد فانه يصلي بها ركعتين لان وطنه الاول  
قد بطل بالثبوت هذا الثاني فان كان استحدث بالمهجم اهلاً واهلاً الاول فاقول بزيادة  
فسافر من المهجم الى عدن فم يزيد يصلي بها اربعاً لان كلاهما وطن له وان كان وطنه ابتدا  
بزيادة فخرج منها الى مكة فتوى الاقامة بالمهجم خمسة عشر يوماً فصاعداً فانه يصلي بمكة ما دام بها  
فاذا خرج منها الى مكة ثم عاد الى المهجم يصلي بها ركعتين الى ان ياتي الى زبيد لانه قد بطل  
بانشأ السفر الى مكة فسقط حكمه وكذا اذا خرج من المهجم الى عرض سوى المقام فيها خمسة عشر  
يوماً فصاعداً ثم رجع الى زبيد يصلي بالمهجم ركعتين لانه قد بطل بطن اقامته مثله فان  
كان خرج من المهجم بعد اقامته بها الى مور ثم رجع الى المهجم يصلي بها اربعاً لان وطنه  
لا يبطل لانه لم يوحده منه انشأ سفره في فصار خرج الى المصلي **قال** ولا يهم ان لوى المقام  
في منى وفي مكة ذات السوف **قوله** اذ لوى المافر ان يصلي بمكة ومنى فم عسرياً  
بأيتم الصلاة لان اعتبار العدد في موضعين بعض اعتبارها في موضع وهو منى  
الا اذا لوى ان لهم بالليل في احداهما فانه يصير مقماً لا يجوز فيه لان اقامته لا تان  
بصاف الى موضع جديد ولان نيته الاقامة ما كانت في موضع واحد لا تفاد السفر  
والا ليعال من موضع الى موضع يكون صدرا في الارض ولا يكون اقامته **قوله** مكذبات  
الشرف سماها ذات الشرف لانها فضلت على سائر البقاع لان الله تعالى سماها حرم  
انما سماها البلدة التي حرمها وهي البلد الامير **قوله** ولو قضى ما قد فاتة اذا ذكر

بأستحدث

من الصلاة ركعتين في احضر وكل فرض فاته في احضر بعضه بالاربع حال السفر  
أي من فاتته صلاة في السفر قضاه في ركعتين ومن فاتته في احضر حال الاقامة  
قضاه في ركعتين حال الاقامة بالاربع حال الاقامة لانه قد يكون في احضر  
وهو مسافر كما صلى الظهر في منزله ثم سافر قبل خروج الوقت فلما دخل وقت العصر صلاها  
صلاة مسافر ثم بدا في ركعتي العصر ورجع الى وطنه قبل الغروب ومن اراد صلاها على غير  
وصوفاته بعض الظهر ركعتين والعصر اربعاً وكذا اذا صلاها على غير وقتها في موضع وسافر  
قبل الغروب وتبين له فساد فهم فانه يصلي الظهر اربعاً والعصر ركعتين لان  
الوجوب يتعلق باخر الوقت ولو سافر في اخر الوقت بقصر عندنا وان لم يحن  
الوقت الاسودار التحريم وقال زفران بقي من الوقت فم يصلي ركعتين قصد  
والا فلا وان اقام في اخر الوقت ان كان قد صلى في حال الفوجاز ولا يصلي اربعاً  
بالاتفاق سوا قبل ما بقي من الوقت او **قوله** ويتولى المطبخ الخبز ومن عصى في عرض  
بلفان او **قوله** ويتولى الهداة والفجار في حكم ما يتبع الاسفار وبما لا يعنى  
احبب الفاجر يرخص في خفض المسافر معناه ان العاص والمطبخ في سفرهما في الرخص  
سواء وقال الراعي رحمه الله من المصيبة لا يفيد الرخصة لمن سافر يريد قطع الطريق  
او البغي او العبد اذا اتى او حلت المراه بغير محرم وعندنا من رخصها ولا يرخص المسافر  
من القصر والعطرو حواء الصلاة المكتوبة على الواحدة اذا خافوا واستكمال مدة الحج على  
انخفاض الاطلاق النصوص وهو قول العالي فمن كان مسكاً مرصاً او على سفر فله ان ايام  
اخره على رخصة الاوطار بنفس السفر وكذا احوال على اللام في قصر الصلاة فرض المسافر  
ركعتان وقوله عليه السلام يصح المقيم يوماً وليلة والما فثلثة ايام ولما بها كل هذا من غير قيد  
وكذا لو غصب خفا ولب يرخص بالمسح وكذا يجوز الصلاة في الارض المغصوبة

وهو مقيم



**قول** الخبيث الفاجر الخبيث روي ولا افعال سمي الاقوال والفاجر الفاسق الكتاب  
 المايل عن طريق الحق ولم تذكر المصنف رحمه الله حكم السنن قار في الفتاوى لا يقتصر  
 فيها وهل الافضل معها او تركها فاجواب ان كانت القابلة نازلة فالفضل افضل  
 وان كانت سارة فالترك افضل لئلا يفتقر ان لا يطلع عن رفقة وما يصح ان  
 انطوره **القول في الجمع والجموع وعقد هابل مصباح** مع مناسبة الجمع للجمع  
 من حيث ان كلا منهما منصف للصلاة بواسطة فالصلاة بواسطة الجمع بواسطة  
 الخطبة الا ان الاول شامل في كل ذوات الاربع وهذا في الظاهر خاصة والخاص بجمعة  
 على العام والجمع مشتق من الالهام وهي رضى حكمة لا يستترها ويكفوا حادها لان  
 ثبوتها بنص القرآن **قال** يجوز في المصدر وقرب المصدر لا في القرى والموقف لا في  
 الابواب لان بل في منى حورها الشبان وصحي الجمع بالسلطان اراد بالموقف الاخر عرفات  
 العلة اختصا بالسلطان بمجد **قال** في الهداية لا تصح الجمع الا في مصدر جامع او في صلي المصدر لقوله عليه السلام لا تجمع ولا  
 ولا اختصا بالترقي ولا فطر الا في مصدر جامع والمصدر الجامع كل موضع له امير وقاض تنفذ الاحكام  
 فيها فالعلة ولهم كدود وعن ابي يوسف انهم اذا اجمعوا في أكبر مساجد ما يسبحون خارجهم اقامه  
 متفينة **الجمع** والاول هو الظاهر وقال بعضهم المصدر كل بلد وبها السواق ووال بنصف  
 لانها المعلوم من الظاهر وعلم يرجع اليه في احوادث وقال بعضهم هو ان يوجد فيه حوزة  
 ومانعه الدين وعامة حوزة الدين في حوزة الدين القاضي والمفتي وحوزة الدين ان يعنى كل  
 حاضن القضاة صانع بصناعة من السنة الى السنة ومن كان خارج المصدر لا يجب عليه دخول المصدر الي  
 اجمع لانفسا عن المصدر الا ترى ان لو خرج سافرا وبلغ ذلك المكان فصد لا يقطع  
 مع المصدر وقال ان معني عليه اذا سمع النداء **قول** وقرب المصدر اي لا يصح الجمع الا في  
 جامع او في صلي المصدر لان المصلي حكم المصدر فذهب منه وليس احكام معصرا على المصلي

وصلاة الجمعة  
 في القلعة صحيحة  
 وان قلت  
 الابواب لان  
 العلة اختصا  
 السلطان بمجد  
 ولا اختصا بالترقي  
 فيها فالعلة  
 متفينة  
 لانها  
 مسجده  
 ومانعه  
 حاضن القضاة  
 ابن السنة  
 لا وجبه

بل كور في جمع ائمة المصدر لانها بمنزلة وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وصح اجمع اي لا يصح الا بالسلطان لانها مقام كبح عظيم وقد تقع المارة في التقدم  
 والعدم وعقدت ابي في التقدم بين الامامين والتقدم بين الجماع وغيره اي  
 في الموضع الذي يصلي فيه والاداء في اول الوقت وفي اخره وفي نصب الخطيب ولا  
 قد سبق بعض الناس الى اجماع فيقيمونها لغرض وهو ونحو غيرهم فجعل امرها  
 الى السلطان لانه اقرب الى تكليف الفتنة والتوبة بينهم **قول** بل في منى حورها الشبان  
 اي حورها قاصتها في منى ان كان الامير امير الحجاز او كان الخليفة ما فرغ من ابي حنيفة  
 وابي يوسف وقال محمد لا يجمع ثمنان لانها من القرى حتى لا يحد بها اي لا يصلي فيها  
 العيب بالاتفاق لا لعدم المصدر بل لاشتغال اجماع بافعال اجمع من الرمي والذبح وكذا  
 في ذلك اليوم ولما انها تتم في ايام الموسم وعدم التعبد للخطيب ولا يجمعون  
 في قولهم جميعا لانها فضاوي بين ابيه والتقييد بالخليفة وامير الحجاز لان الولاية لهما اما امير  
 الموسم فانه يلي امور اجمع لا غير **الختص** في الظاهر خطبتين قبل الصلاة فاعدا في البنية  
 شرائط وجوب اجمع اثني عشر شرطا سبعة في نفس المصلي وهي الحرم والذكور والبلوغ والاقا  
 والصحة وولاية الرجلين وولاية العينين وفي غير اجماع المصدر والسلطان والجماع والوقت  
 وهو الظاهر فانها تصح في وقت الظهور ولا تصح بعد **قول** قاعدا في البنية اي من الخطبتين  
 لانه خطبتين الخطبتين بينهما بقعة **قال** وقاما يخطب حال الظهور وعند مجزئ بعض  
 الذكر اي خطب خطس فاما على طهاره لان العناء فيها متوارث وروي ان من سجد  
 رضى الله تعالى عنه سجد عن ذلك فقال لا يلهى الله قول تعالى وتكول فاما **قول** وعند  
 مجزئ بعض الذكر اي عند ابي حنيفة اذا قصد على ذكر الله تعالى حارسه لقوله



فاسألوا الله لم يفتل وهذا اذا كان على قصد الخطبة واما اذا عطف محمد الله  
او سجد او هلك متجها فانه لا يوجب عن الخطبة اجماعا وحاصلا ان من سجد اجمع الخطبة قبل  
الصلاة ثم للجمع سرطان احدها ان يكون بعد الزوال والثاني ان يكون حفرة الرجال  
فان خطب قبل الزوال لا يجوز للجمع **قال** وللطويل او جبايا عصبه اقله ذكر اسمي خطبة  
واوجبا فيه طويل الذكر ذكر اسمي خطبة في الاسر **اي** قال ابو يوسف ومحمد لا يشرع في الخطبة  
يسمى خطبة وادناه مقدار التقدمة من قوله الحيوات لله الى قوله عليه ورسوله لان الخطبة هي الواجب  
والذكر لا يسمى خطبة والسنة عند اصحابنا اجماعا في جميع مقدار الخطبتين مقدار سورة من طووال  
المفصل ومقدار ما يقرا فيها من القرآن ثلث امارات قصار او ايم طويل وقراه العبدان في الخطبة  
سنة عندنا **وقال** الراعي واجبة ومقدار الحلو بين الخطبتين مقدار امارات كذا في  
الفتاوي قال الطحاوي مقدار ما يحسن موضع جلوسه من المني قال الجندی السنة في  
الخطبة ان يحمد الله تعالى ويشن عليه ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الناس ويقرا القرآن  
وتدعو المؤمنين والمؤمنات ويكون اجمع في الخطبة الثانية دون الاولى **قال** وتوكم  
قامه او طهره يجوز في الخطبة لكن بكرة **اي** اذا خطب على طهاره او فاعدا حار عند  
اي حسيه ومجد حصول المصود وهو الاكرو والوعظ الا انه يكره لما فيه من الفضل سماوي  
الصلاة وقال ابو يوسف لا يجوز الخطبة بدون الطهارة لانها مكرمة الصلاة حتى لا يجوز قبل  
الوقوف قلنا لثمة كالصلاة لانها تودي بتدبر القلب ولا بعد هذا الكلام ولو ان الخطيب  
لما فرغ من الخطبة سبقة احدث فذهب الى بيته وتوضا وحاق صلى الله عليه وسلم جاز ولو بعد في  
بيته وجاز ان يحرم ان يصلي ثم يبعث الخطبة ولو سبق احدث بعد الشروع في الصلاة فقدم  
رجلا ممن شهد الخطبة او لم يهدا جاز ولو سبق احدث قبل الشروع في الصلاة فامر رجلا  
يصلي بجماع كان المأمور شهد الخطبة جاز ولا خلاف الاول والفرق ان في الاول  
قد انعقدت الصلاة فلا يحتاج الى الخطبة في حال بقائها وهذا لم تنعقد فصار كالامام

نعم يصح مع خطبة **بلا** ثم غير الامام يشترط للجمع واثنان لدي الثاني فقط **نعم** ان من  
شرائط الجمع اجماع واقليم عند من حسم ومحمد ثلاثه سوى الامام والشرط فيمن ان يكونوا  
صالحين للامامة اما اذا كانوا لا يصلحون لها كالنساء والصبيان لا تصح الجمع **وقال** ابو يوسف  
اثنان سوى الامام لان المتن في اجماع حتى ان الامام يتقدم عليهما ولا يصح ومحمد ان الجمع  
انما هو الثلاثة لانهم جميع شيعه ومعني واجماع كوطا واحد وكذا الامام كوطا واحد ولا يصح منهم وانما  
قلنا هكذا لان ابا يوسف يقول الى حال اجماع شيعه ومعني فان الامام مع الاثنين وهو موقع صحيح  
فاجبنا عن ذكره ان تقول كل واحد منهما شرط عما حدة فالامام كوطا واحد واجماع كوطا واحد  
اجماع شرط لان عقد الميثاق عند ابي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة شرط الانعقاد الموكود وذكر الراعي  
وعند زفر بن شاذان الدوام وقاله اخلا فاما اذا انفروا بعد الشروع قبل التقييد بالجمع فعند  
ابي يوسف ومحمد جميعا مع وعند ابن حنبل سهل الطهر ولو انفروا بعد الحدود اجمع عند الثلاثة  
خلافا لفرود لو خطب الامام ونوعه الناك ولم يبق مع الا النساء والصبيان لم يصح اجمع لان  
النساء والصبيان ليسوا من اهلها اي لا يجوز ان يكونوا ائمة فيها جاز ولو بقي مع عسدا و  
مافرون او مرضى صلى الله عليه وسلم اجمع ولو فرغ من الخطبة فذهبوا اجمع وجاز ان يهدوا  
الخطبة فصل في اجمع اجزائه **قال** لو انفروا الا الناقلة ان يجذب يقبل ظهره فاعلمن وجوز  
امامه للجمع ان ينفروا بعد اقتراحهم مع وان يكن بعد السجود فنفروا سمى عليها  
جمع فنفروا **قال** قد بينا نفورهم وذكرنا ان اجماع كوطا واحد والانعقاد الموكود عند شرط  
الانعقاد الموكود بالجمع عند ابي حنيفة وشرط الدوام عند زفر **قال** فنفروا اي فنفروا  
هذا اخذ في الذكر **قال** وما على النساء والقرويع ولا المالك ولا ذوي الوجع وان صلواها  
عن الظهر يقع وجاز ان اموا سوى الاثنين البقع **قال** اي لا يجزى اجمع على النساء ولا على من



لان المافر لحق المشقة في الحضور لانه سقطت عليه من سعة  
 واما الما فلا يهن من هاتين الحرجين ومثولات كثرته الا زوالا وكذا لا يحرم على غيره ولا  
 مريض لان العبد مشغول بخدمة مولاه والريض عاجز عن السعي بها واما المقتضى فالاصح ان  
 بقي المريض ضايحا نحو وجوبه على غيره فان اذن العبد الحضور اجماعا قال بعضهم بحكم  
 وقال بعضهم بخير بين الحضور والتخلف وهل يجب على الكاتب قال بعضهم نعم وقال بعضهم لا  
 والاصح انه يجب علم ولما الماذون فلا يجب عليه كذا في الفتاوى **قوله** الا ان التبع على المراه  
 مع الا به الا ثم الرجال وقال علم اللام في النسخة وهي من حيث اخره من الله ولا يجب  
 اجماعا على الاعمي ولو وجد قايده عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اذا وجد قايده وجبت عليه  
 لانه قادر على المشي واما لا يفتدي فاذا وجد قايده او جنت عليه ولا يفتدي انما يشق على السعي  
 فاشبه الرمي ثم اذا كانت له اليد على مافرو ولا مريض ولا عجز ولا امرأة فان حضر  
 وصلوا مع النكاح اجزاء عن فرض الوقت لانهم يحلوه فصاروا كالسافر اذا اصام **قوله**  
 وحاز ان اموا سوى الا اني يجوز للمافر والعبد والمريض ان يؤموا في الجمع وقارفر  
 لا يجوز لانه لا فرض عليهم فاشبهوا بالصبي والمرأة ولنا ان احطاب يتكلمون الا انهم عذروا  
 دفعا للجماع فلم يقطع عن فرض الوقت باجماع الجمع كان فيه حاد الوضع لان اللفظ  
 عنهم لا دفع اجماع والقول بعدم الجواز يودي الى اجماع واما الصبي ولا يصح فاعلم  
 فيكون فيه بما القرض كالنفل فلذلك لم تجز امامته واما المراه فلا تصلح لامامه الدخار  
 واذا ثبت انعقاد اجماع ما يتماثل عند بعضهم في عدد المؤمنين كما هو المقيم وقالوا معي كور  
 ان يكونوا الائمة ولا يعتد بهم في العدد **قوله** ومن اتى من غير عذر طهره يومئذ حاز  
 ولكن يكره شاي من اصل الطهر في منزله فلا ضلله الا ان يوم الجمع ولا عذر به كره له وهاهنا  
 صلاة وقارفر لا يحرم الطهر الا بعد فراغ الامام لان من اصله ان اجماعه هي الفريضة اصلا  
 وانظر كالمبدل ولا يصار الى المبدل مع العذر على الاصل ولنا ان اصل القرض هو

واما الملوكة

الطهر

الطهر في حق الكافر وهذا هو الطاهر من الدليل وقال علم اللام اول وقت الطهر حين تروى  
 الشمس ولم يفصل بين هذا اليوم وغيره الا انه ما مور باسقاطه باد اجماع ولا ينبغي التكليف  
 على التمكن وهو ممكن من اداء الطهر بغيره دون اجماع لتوفرها على شرايط الاعمال وعلى  
 التمكن بدور التكليف ولانه اذا كانت الوقت فيصلي به الطهر دون اجماع واذا ثبت عندنا ان  
 اصل الوقت هو الطهر وقد اراه في وقت اخره **قوله** وسقط الطهر سعي اجماع واخذ الى  
 الترويع رفع **قوله** اي اذا صلى الطهر في منزله يوم اجماع بما دله ان يحرم اجماع فتوجه اليها بطلت  
 صلاة الطهر عند ابي حنيفة بالسعي فان صلى اجماع اجزاه وان لم يصلها اعاد الطهر والعبد  
 والمريض والمافر وعرج سوا في الاعضاء بالسعي كذا في المصنف وهذا اذا سعى السهل واللام  
 في الصلاة او بعد ان يصل اما اذا سعى السهل او بعد الصلاة اما الامام لا يبطل الطهر حتى انتهى  
 اذا سعى قبل ان يصلها الامام الا انه لا يحل له ان يركبها بعد المسافر لم يبطل طهره عند  
 العراقيين ويبطل عند المالكيين وهو الصحيح ولو توجه اليها قبل ان يصلها الامام  
 ثم ان الامام لم يصلها العذر او لم يخرج عذرا حله في بطلان طهره والاصح انه لا يبطل كذا  
 في المسهام ولو ان فوجا من الامام حاله بطل طهره ولو كان قد صلى الطهر كاجاب وجب  
 اليها بطل الطهر في حقه ولم يبطل في حقهم **قوله** واخر الى الترويع رفع اي قال ابو  
 يوسف ومحمد لا يبطل طهره حتى يدخر مع الامام وفيه اشارة الى ان الامام ليس بشرط لا يفتل  
 انظر عند ما ذكر شيخ الاسلام ان على قوله لا يفتل طهره ما لم يودع كلها وهذا خلاف  
 ما في العذرة واليه حيث قال لا يبطل طهره حتى يدخر مع الامام ولم يقولوا هي تكليها  
 مع الامام **قوله** واخر الى اخر ابو يوسف ومحمد بطلان صلاة الطهر الى وقت الترويع مع  
 الامام **قوله** ويكره اجتماع اهل العذر للطهر يوم جمع في المصير كذا اهل اليمن  
 فلو تعطل وان وصل عصبته لم يبطل شاي يكره ان يصل المعدورون الطهر كاجاب  
 يوم اجماع لما فيه من الاخلال بالجماع لانه قد بعد كما هم غيرهم وكذلك اهل اليمن



واما المأ

مرخص صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة ما دأن واقامة قال محمد بن هوشن وكذا جماعة المرحي خلاف اهل  
الحنن فانه لا يباح لهم ذلك لان المرحي عاجزون خلاف المجوئين لانهم اذا كانوا اطلب امكنهم ارض  
اخصوم وان كانوا مطلوس امكنهم يستغاثه وكان عليهم حضور الجمعة وهذا معنى قوله فكل من  
**قوله** وان تغل غصبت لم يتطل اي اذا صلى جماعة الظهر يوم الجمعة ولم يسعوا الى الجمعة من غير عذر  
جارت صلواتهم ولم يتطل ولكنها مكروهة **قوله** ومذكر الامام في محنته يعني عليها جمع في وقتها  
فالا وفي السهو والتشهد كذا وشفعان لدى محمد بن ابي من ادرك الامام يوم الجمعة قبل  
مع ما ذكره وبني عليها الجمع فاذا قام هذا المسوق الى قضائه كان مجبراً في القراءة ان شاء الله  
وان شاخت وان ادرك في السجدة او في ركوع السجدة او في ركوع السجدة او في ركوع السجدة او في ركوع السجدة  
ان ادرك سجدة الركعة الثانية بني عليها الجمع يعني ادرك قبل ان يركع او في الركوع اما  
اذا ادركه وقد رجع راسه من الركوع بني عليها الظهر عند محمد بن ابي ان يركع او في الركوع اما  
التشهد ظاهر انه لا يسجد للسهو يوم الجمعة اذا سجد فيها واختار عند المتأخرين انه اذا سجد  
في الجمعة والعبد بن لا يسجد لتوهم الزيادة من اجماع الاسماء اذا كان الموضع متسعاً **قوله**  
وتكره الصلاة والكلام في يومها اذا خرج الامام في الركعة الاولى من الموضوعة  
وظهر عليهم نكوا القراءة والذكر والكلام حتى فرغ من خطبته وهذا عند ابي حنيفة وقالا  
لاباس بالكلام قبل ان يخطب واذا نزل قبل ان يكبر لا حرام لان الكراهة للاختلال بغرض الصلاة  
ويجتمع في هذين الحالتين خلاف الصلاة فانه لا يصلي اجماعاً لان الصلاة قد مند طبعاً  
ولا يخي في ان الكلام ايضا قد مند طبعاً فاشبه الصلاة والمراد مطلق الكلام سواء كان  
كلام الناس او التمجيد او تمجيد العاطس او رد السلام وفي العيون المراد به اجابة المودع  
اما غيره من الكلام فيكره اجماعاً لقوله عليه السلام اذا قلت لصاحبك والامام يجيب انصت  
فقد لغوت وقار عليه السلام اذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام وروى ان عبد الله بن عمر  
رضي الله عنهما سمع رجلاً يقول لصاحبه والامام يخطب متى خرج القافل فقال له صاحب

السنن

انصت فلما فرغ من الصلاة قال لا تخرج الذي قال انصت اما انت فلا صلاة لك واما  
صاحبك فاجاز **قوله** وتكره الصلاة والكلام المراد من الصلاة التطوع اما الصلاة الفاتية  
فتجوز وقت الخطبة من غير كراهة ولا باطل ولا يشرب والامام يخطب وكذا اذا ذكر الخطبة  
التي صلى الله عليه وسلم استمعوا وصلوا على في انفسهم وبما يحبه وابان الصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم تدرك في غير هذا الحال ولا يماع لغوت فان راى رجلاً عند سرفاق وقوة فيها  
او راى عقوباً تدب الى انان جاز له ان يحذر لان ذلك يحجب بحق الادبي وهو محتاج اليه  
والانصات واجب لحق الله تعالى ومنبأه على المام لان الله تعالى غني عنه ولو كان المصلي  
بعيد الا يسمح الخطبة فقد قبل الافضل له فراه القراءة سرا وقيل سيطر وقيل الافضل  
للانصات وهو احسن محمد بن مسلم واذا صعد الامام المنبر هل يسجد قال ابو حنيفة مروج يوطع  
الكلام وهذا يدل على انه لا يسجد وروى انه لا بأس به لانه استدبرهم في صعوده فكان عليه ان يسجد  
اذا قبل اليهم بوجهه **قوله** ادخلك الامام يعني في المقصورة فان لم يكن هناك مقصورة يحرم منها  
ان يترك القراءة والذكر الا اذا قام الى الخطبة **قوله** يحظر البيع الاذان الاول ثم الى الجمعة كل  
يقبل **قوله** حقا قوله يحظر اي يحرم واخطر ضد الاباح ومعناه اذا اذن المودع بيع الجمعة الاذان  
الاول تترك الناس البيع والسرا وتوجهوا الى الجمعة والمراد من البيع والترا ما يتخلل حتى انهم  
اذا اشتغلوا بعمل آخر سوى البيع والشرا بكرة ايضا ولا يكره البيع والشرا في حارسه اذا لم يتخلل  
عن البيع **قوله** كل يقبل اي يوجهوا الى الجمعة ويستحب ان يقول الرجل عند التوجه  
الى الجمعة اللهم اجعلني من اوجه من توجه اليك واجعلني من اقرب من تقرب اليك وانجني  
من دعاك وطلب اليك ونجني من اراد ان يوجه الى الجمعة ان يغفل وليس طيباً ان كان  
عنده وليس احسن ثيابه الباحة لانه يبيع ليعتبر ويشتري في بعضهم بدو الخ بعضه  
فاستحب التطيب والتطيق **قوله** ويجلس الامام فوق المنبر واذا نوا بين بدنه فاستحب  
ثم يقوم يخطب الامام ثم اذا اكملها اقام ثم اي اذا صعد الامام فوق المنبر وجلس



اذن الموفون بين يدي المفسر بذكر حرم النوارث من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا  
هذا **قوله** ع اذا اكملها اقاموا اي اذا قرع من الخطبة اقاموا الصلاة لانهم يومه عليهم مفعلا  
او سطوع قبل اجمع باربع ركعات وسعدان ربيع لاسيما الاخرى وعن ابي يوسف سطوع  
يوم اجمع ست ركعات فصل اربع ركعات وقيل بربا ركعتين ثم باربع وتقول في الاربع التي  
فصل اجمع اصله اجمع ولا يقول اصله سنة الظاهر وكذا في الاربع التي بعدها ايضا كما ان يقول في  
الفرض اصله فرض اجمع ولا يقول اصله فرض الظاهر لان السنن تابعة للفرائض ويستحب للخطيب  
ان لا يطول الخطبة لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بتقصير الخطب والله اعلم **باب صلاة**  
**العید** يسمى العيد عيد لان الله تعالى يعود فيه بالرحمة على عباده وقيل ان السرور يعود  
وقيل لان الناس يعودون فيه الى الكل مرارا ومتابعتهم للفرح حيث انما يودون ان يحج عظيم  
بالنهار ويحجهم بها بالقوة وتشرط لاهلها ما يشترط للاخرين الخطم وكذا عن عمر بن الخطاب  
وقيل قدمت اجمع للفرح وكثرة وقوعها **قوله** والعید كالجعة في الوجوب وسنة في الحاح  
المكتوب قال اذا اجمع العيدان معا يوم ليس يترك ان قال سنة الاول اما الثاني  
فرض فيها ثمان روايتان **قوله** كاجمع في الوجوب اي يجب على من يجب عليه اجمع **قوله**  
وسنة في الحاح المكتوب اي قال في الحاح الصغير ان صلاة العید سنة وليست بواجبة  
فيها ثمان روايتان اي في رواه هي سنة في الرواية الاخرى هي واجبة وحاصله ان العلماء  
اختلفوا فيما تقار بعضهم هي سنة مؤكدة وقال بعضهم هي واجبة وهو الصحيح لحواله  
ولم يملوا العید والتكبير والادعاء ما هداكم اي لتكملوا عدة صوم شهر رمضان ثلثين يوما  
اذن عليكم هذا الشهر رسول والتكبر والادعاء يعني صلاة عيد الفطر فقد امر بصلاة العید  
والامر للوجوب وقال تعالى فصل لتكبروا واخر قيل يعني صلاة عيد الاضحى كذا في النهاية  
وقوله واخر عن عمر بن الخطاب في المبوط الاظهر انها سنة مؤكدة اخذها هدي وتكرها  
فصل لا يهاضي معان الدين ومن لا يحرم صلاة اجمع الا يحرم صلاة العید الا المملوك

واما المملوك

فان صلاة العید اذا اذن له مولاه فيها واجبة عليه ولا يجب عليه مولاه فيها لان اجمع لها بدعي  
مقامها وهو الظاهر وصلة العید ليدل بها وقيل ينبغي ان لا يجب عليه صلاة العید لان اجمع  
لان العید للملك منافع بالاذن في حال العید لا اذن كمال قبل الاقرب انه لو حج باذن مولاه لا يفيض  
عنه حج الا سلام لهذا المعنى **قوله** قال اذا اجمع العيدان اي يجزئهما في الحاح الصغير عند ان اجمعها  
قالوا سنة والثاني فرض فعني بذكر العید واجمع اذا حصل في يوم اجمع **قوله** في الاول من صلاة  
العید والثاني فرض فعني بذكر العید واجمع اذا حصل في يوم اجمع **قوله** ليس يترك ان قال بعض العلماء وهو ان  
فانه قال اذا كان يوم العید يوم اجمع اذا اجمع العيدان يعني اجمع والعید  
واما غلب لفظ العید على اجمع في هذا اما لعله اخوف كالعمرين او لتغليب المذكور على الموثق  
كالقمرين **قوله** وسنة بقرينة للاكل في الفطر والاكل ثم الفطر والاكل ثم الفطر والاكل ثم الفطر  
يلبس ثم يودى الفطرة اي يجب يوم الفطر ان يطعم الانسان قبل اجموع الى المصل وتغسل وتطيب  
وتلبس احى ثياب الميام قاله منية المصلي المستحبات التي عثر وهي الوكل واحرام صدقة الفطر  
وليس احى ثياب الميام وجهه بالتكبير وهو شتم الانتباه والابكار وهو المار الى المصل وصلاة  
الفجر في مسجد حرم واجموع الى المصل ماشيا والرجوع في طريق اخرى لان مكان القدرة تشهد لصاحبها  
وفي هذا تكثير الشهود والاكل قبل اجموع الى المصلي في عيد الفطر والغسل والتطيب **قوله** الله  
سبح المصل وهو لا يكبر جهرا او قال في الذهاب بجهرا اي اذا توجه الى المصل في عيد الفطر  
لا يكبر في طريق المصل عند ان حينه يعني جهرا لان التكبير سراج هو متعبد سائر الامام فاطكر  
يوم العید ولما قال لا يوصي لا يحج بالنكس لان الاصل في الثناء الاخفاء قال الله تعالى اذكر  
ويذكر في نوح بصرا وحده ومارعه الداعي الكراهي وقال ابو بكر وعمر في طريق النطلي  
جهرا ويطوع التكبير اذا انتهى الى المصلي وفي رواية يحيى يعني بفتح الصلاة **قوله** الله  
والنقد قبل العید الجمل في الصلاة وقتها محل من مطاع يسمى الى الزوال



واما المولى

ابن

وبعد يحكم بالزوال **قوله** الى الاستسفل في المصل قبل العبد عن ان لم يحنون وليس المصل ان يذكره  
 وفي العبادي ان الصلوات الحسنة الكثرة في بعض عباد الكراهة وكان محمد بن مقاتل يقول انما هي لصلاته  
 الرضوي قبل الحزب الى احيائه واما ذكره وكفى في احيائه وعامة الميائح عباد الكراهة عباد الاطلاق وروي  
 ان عليا كرم الله وجهه راي قوما يصلون الى المظفر فقال ما هذه الصلاة التي لم تكن تعرفها  
 بما عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقليل له الا انها في قول ان اكره ان اكون افعلي عبدا اذا  
 صلح ولكني خسرتم ما رايت من رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يصل قبلها ولا بعدها **قوله**  
 في الصلاة وقتها يحل من مطالع الشمس الى الزوال اي وقت صلاة العبد في وقت ارتفاع الشمس الى  
 ما قبل الزوال وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي العبد والشمس على قدر ربح او ربحين  
**قوله** يحكم بالزوال اي بعد زوال الشمس تحج وقت صلاة العبد **قوله** في صلاة العبد ركعتان  
 يدفع في تكبيرها العبدان تكبيرة الاحرام في الاول ثم ثلاث بعدها ثم الى بعد الامام بالتاكيد  
 ركعتين يكبر في الاول تكبيرة الاحرام وثلاثا بعدها واما في تكبيرة الاحرام بالتكريم ان يكون في الاول  
 بدونها لان مراعاة لفظ التكبير في العبد واجب حتى لو قال ثلاثا في التكبير بعد اجل او اعظم رايها  
 وجب عليه نحو السهو **قوله** ثم ثلاث بعدها والمستحب ان يعف عن كل تكبير من الروايد  
 مؤيد بثلاث تبنيات ياتي بها تفقاه عقيب تكبيرة الاحرام قبل التكملة وكذلك في السهو  
 عبد الله بن يوسف قال محمد بن يعقوب بعد التكبيرات قبل القراءة وقال ما تروى في تكبيرة في الاول  
 سبع تكبيرات ما تلا تكبيرة الاحرام وفي الثانية فما عدا تكبيرة الركوع وهذا من ذهب عن علي  
 وقولنا من ذهب بن معبود رضي الله عنه **قوله** يدفع في تكبيرة البدان اي يرمع يديه  
 في تكبيرات العبد خلافا لابي يوسف والمراد التكملة الروايد ولا يدفع في التكبير التي يركع  
 بها ولا التي يقوم بها في الثانية لا يها لبيان الروايد وليس بين التكملة ذكر مسنون عندنا  
 وبغير ذلك **قوله** ويقدر احدى سور **قوله** اي بقراءة فاتحة الكتاب بعد التكملة  
 الثلاث الروايد **قوله** وسورة يعني اي سورة شاذ وقد روي ان السور صلواته علمه وسلم

يؤيد

وبعد يركع بالتكبير

قرا في العبد سبع اسم ركن الاعل والهاشيب وروي انه قرأ سورة ق والقدر **قوله** وبعد ها يركع  
 بالتكبير يعني اذا فرغ من الصلاة وسورة يكبر تكبيرة يركع بها **قوله** اعلم ان تكبيرة الركوع في العبد  
 من الواجبات حتى يحس السهو بتكبيرها ساهيا فلا يبر الصلوات **قوله** في الاول اخرى وترج  
 تثليث تكبيره اخرى اذكر كعب هذا هو المذهب والتفصيل قول بن معبود باقتدنا  
 لما ابن عباس يروي اذ كبراه مقتضى بالسبع ياتي بظهره واقف في الاخرى تحس وقرا  
 وقيل بالاربع فيها قدر لشيء اي بعد اتمام الكتاب وسورة معها في الركوع الثانية فاذا فرغ من  
 القراءة كبر ثلاث تكبيرات وتكبر بكبره واربعة يركع بها وهذا قول ابن معبود رضي الله عنه وهو  
 قولنا وقال ابن عباس رضي الله عنه يكبر للاول للاصابع وسبع بعدها وفي الثانية فما في بعد او في راء  
 عنه تكبير لا بعد **قوله** في الاول اخرى وذلك ان يتبدل في الركعة الثانية بالقراءة قبل التكملة عندنا  
 في تكبر بعد القراءة للتكملة رابعة يركع بها ويحجر صلاة العبد احد الروايد صلى الله عليه وسلم  
 قائم على الارض حركتها وحطمان بعدها في الاثر سرحا في صدقات المطر اي يحط بعد صلاة  
 العبد حطمان تكرر وزد التقل المستفيض والحطمان لبيت شرط لان الصلاة بعد عظمها ولو كانت  
 شرط لا بعدت على الصلاة كما يجمع وهي سنة وان تكبرها من ان خطب قبل الصلاة اجزاه مع الا  
 والاعاد بعد الصلاة كذا في النهاية **قوله** سرحا صدقات المطر اي مع الساي في الحطمان  
 صدقة المطر واحكامها في غير عاتى تحب ولمن تحب ومتى تحب وما تحب ومم تحب اما على من تحب  
 فعلى احوال المالك للخصاب واما لمن تحب فللفقراء والمساكين واما من تحب فبطلوع الفجر الثاني من بعد  
 المطر واما من تحب فنصف صاع من بر او صاع من شعير واما ما تحب من اربع اشياء في الحطمان  
 والشعير والتمر والزبيب وما سوي هذه الاشياء فلا يجوز الا بالقيمة **قوله** وفي صلاة العبد  
 يقطر القضاء من بعد ما صلح الامام المرتضى **قوله** اي من فائتة صلاة العبد لم يصليها كلف  
 سح ان يصلح اربع ركعات بقرا في الاول سبع اسم ركن الاعل وفي الثانية والشمس في راءها  
 وفي الثالثة بعدوا للبدل اذا غشي وفي الرابعة والصبح كذا في النهاية وقال الرازي  
 فانه صلاة العبد قائم بصلاتها وحده كما يصلح الامام لان عنه يصليها المنفرد **قوله**

كان

عكس



لكن اذا شهد بالهلال بعد التواري عقب الزوال قضى الامام في غدا ما قدم فيه وان يقضي  
 بعد لا يقضي اي اذا علم الهلال على النكاح وتجدد الامام برويته بعد الزوال صلا العبد  
 من الغد لان هذا تأخير بعد زوال وقت الحدوث وهو انه عليه السلام لم يرد عليه بروية الهلال  
 بعد الزوال فلو ما خرج الى المصلي من الغد فان حدثت يمنع من الصلاة في اليوم الثاني  
 لم يصليها بعده لان الاصل فيها ان لا يخصص كالحجج الا اذا تركناه للحديث وقد ورد بان  
 لا يصليها بعد الغد لان الاصل فيها ان لا يخصص كالحجج اي بعد توارى الهلال بالغيم واما اذا كان  
 في اليوم الثاني عند الغد **قوله** بعد التواري اي بعد توارى الهلال بالغيم واما اذا كان  
 الصلاة في اليوم الاول بغير عذر حتى زالت الشمس لم يصليها في الغد كذا في التلويح **قوله**  
 لكن اذا شهد بالهلال بعد التواري التقييد بعدم وبه الهلال ليس شرط بل لو حصل  
 عذر مانع كما مطر وشبهه في اليوم الاول فانه يصليها من الغد لانه تأخير للعذر **قال**  
 ويستحب في صلاة النحر للبري غسل والتماس عطر. موخر بعد الصلاة الاكل  
 مكبو في لقم المصلي **اي** في الاصحى ان بعد غسل وسطط وتوضؤ الاكل  
 يفرغ من الصلاة في الايام التي قبله فان اكل قبل ان يخرج هل يكره فنه رواه اثنان والخيار  
 انه لا يكره لكن يستحب ان لا ياكل احد ارسول الله صلى الله عليه وسلم فانه كان لا ياكل حتى يرجع  
 من المصلي فاكل من الضحية ولان الناس اضياف الله تعالى في هذا اليوم فيستحب ان  
 يكون التناول من القرمان وقيل انه يكره الاكل قبل الخروج الى المصلي **قوله**  
 في لقم المصلي اللقم الطريق ومعناه انه يتوجه الى المصلي وهو مكبوض جهر الله ان تأتي الصلاة  
 في قولهم جميعا **قال** في يصلي صلاة الفطر وخطبتان بعدها في الاثر يعلم الامام  
 في العلابنة تكبير شرقي وحكم الاضحية **اي** يصلي الاضحية ركعتين صلاة الفطر  
 والافضل ان يصلي في اول يوم النحر واما النحر ثلاث **قوله** وخطبتان بعدها اي  
 يخطب بعد الصلاة فخطبتين يعلم الناس فيها الاضحية وتكبير الترتيق لان الخطبة ما  
 شرعت الا لذكر لانها بعد الصلاة قال شمس الائمة الاضافة في تكبير الترتيق

الا علم قولنا لان بعض المكربع في امام السروي واما على قول الحسن فلا يصح منه  
 فيها فلا تصحح للاضافة وتكون يصح التعليق في من منى لكن قد عدل السروي في الصلاة  
 العبد ونحوه في من منى وما قرب من الشئ منى باسمه والامام بعد صلاة العبد شرعا لا  
 يودي عنه شروق الشمس وارتفاعها ومنه قولنا علم السلام الامام لا يترقى الا في من جامع  
**قال** وان بعد العذر صلاها غدا او بعده فانه نهاية المد الذي اذا حدث عذر منع من الصلاة  
 يوم الاضحية صلاها من الغد وتعد الغد لان الصلاة موقفة بوقت الاضحية فانه  
 التلويح اذا تركوها العذر صلاها في اليوم الثاني واما فان لم يصليها في اليوم  
 الثاني حتى راسي صلاها في اليوم الثالث فان لم يصليها فنه من راسي سقطت  
 سواء كان بعد راسي فخر الا انه منى بالنايم لعذر عذر واما اذا كان لعذر لم يلحقهم  
 الا ساءة **قال** وما التعريف حين يصنع تشبها بالواقفين يشرع اي التعريف الذي  
 يصنع الناس ليس شئ وهو ان يجمع الناس في يوم عرفة في بعض المواضع تشبها بالواقفين  
 جرد لان الوقوف عرفة عيان مختصة بكان فلا يكون عيان بدونه كما يبر المناسك  
**فصل في تكبيرات الترتيق** اصله في تكبير السروي هل هو سنة ام واجب  
 ذكر التمراتش انه سنة وكذا في المحيط قال في الاضحية انه واجب واصلم قوله تعالى وادكروا الله  
 امام بعد ذلك فعل لان الامام السجودات هي امام السروي والامام العلومات عركتي  
 في **قال** واول التكبير في عرفة اي الثمان عند شئ المعرفي وانتم في قولها بالجمع  
 في آخر الترتيق وقد اختلف في اصحابها في السروي انها عقب صلاة العشر  
 بعد عرفة واما احكام فخر اسمها فبعد اي حنفية عقب صلاة العصر من بعد النحر  
 وعندها عقب صلاة من آخر امام السروي فبعد ما يكبر عقب ثاني صلوات وعندها

مسألة



واما الموكل

عقبة ثلاث وعشرين صلاة والنفوس على قولها ذكره في المصنف **قال** تكبيره مع الفروض لربح  
تهليل في وسطه بشرع. **قال** لا يجوز له سجع. وسورة تكبيرة لا يرفع اي التكبرات عند  
الصلوات المعروفة. وهذا على إطلاق قولهم لان عندها التكبير للتكبيرات فبأي كلام  
صل المثلوم واما عند اي حصة لا تكبر الا على الرجال الاحرار المكلفين المعتبرين في الارض  
اذا صلوا مثلوم جماعة من هؤلاء الايام وعلى من صلى معهم على طريق التبع **قال** خلف  
الفروض خمس من صلاة الورد وصلاة العيد وتكبر عند صلاة الجمعة فمفروضه وصورة  
التكبير الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله الله اكبر الله اكبر ويذكر ويحرم ان يقولها مرة واحدة  
وهو مع قول في العلم مرة تكبيرة لا يرفع **قال** وهي على المقدم في المصنف اذا صلى جمع سجد  
كثير. وليس في جمع الباشرع ان لم تكن معهن محل فاسبحوا وواجبا ذكر عائش صلى  
فرض على العموم خلف ما يلي **قال** التكبير لما يودي بشرائطه عند اي حصة على اهل  
الارض دون الرائيق وعلى المقدم دون المأفوقين الا اذا اقدم في المقدم في المقدم  
عليهم على سبيل المتابع وعلى من صلى جماعة الا على من صلى وحده وعلى الواحد دون  
البناء ولو صلح جماعة الا اذا اقدم برجل وتوي اما سجن وفي الصلوات الخمس دون  
النوافل والسر الرواب والعيد واصليها على قول ابن حبيب في العيد اذا صلوا خلف  
عند والاصح الوجوب واذا ام العيد قوما في هذه الايام فعلى قول من سطر الحرة لا تكبر عليهم  
وعلى قول من سطرها تكبرون والمأفوقون اذا صلوا جماعة في مصفهم وانما عن اي حصة  
رواه لا تكبر عليهم وفي رواية تكبرون **قال** اذا صلى جمع مستحب تحزين النساء اذ اهلين  
بجماعة ان صلوا خمس جماعة مكروه **قال** كتحدي اي سجد ونفدي به **قال** وواجبا  
دال على من صلى فرضا على العموم اي قال ابو يوسف ونحو التكبير سبع الف مرة فكل من  
ادى فرضه فكل التكبير والنفوس على قولهم اي التكبير المأفوق وهذا القدر  
ومن صلى وحده ولو ترك صلاة في ايام السرى فذكرها بعد ايام السرى او ترك

فذكر ايام السرى فذكرها في ايام السرى او تركها في ايام السرى في العام في  
العام الماضي وذكرها في ايام السرى في هذا العام فعلى هذا لو هو الله الملك  
على صلاة الصلاة بعد ركعة ولو ترك الصلاة في اول ايام السرى فذكرها في اخر  
ايام السرى في تلك السنة فانه يعصى الصلاة مع التكبير لا يبعد عن وجه من جمع الوجوه  
**قال** وان سجد في ايام كبروا عن شيخي يعقوب هذا يذكر **قال** لو كان صلواتكم  
المعرب فسهوت ان اكبر تكبير الترتيق وكبر بهم او خفي وهذا يدل على ان الامام  
ان ترك التكبير لا بد من المقدم لان لا يودي في حكم الصلاة بل في اثرها فيكون الامام فيه  
شرطا والله اعلم **باب صلاة الكسوف** هذا من باب اضافة الشيء الى سببه ووجه المناسبة  
بينها وسخالة العيد من عند الاداء بالنهار في اجماع بغیر ادان ولا اقام الا ان صلاة العيد  
العيد اكلت في قوة السنة قدما على الكسوف والكسوف للمسي واكسوف القمر وهما في اللغة  
الانقضاء **قال** وفي كسوف الشمس فليصلي امامهم نقلا كتبه النفل باي ركوع واحد في ركعة  
يتلو اطلوا فيهما خفيته وافقيا كحرف في وتطيفتم صلاة الكسوف عند واحد واحار  
صاحب الاسرار اليها واجبه لا بها عام على سبيل التخييل في صلاة العيد **قال** وفي كسوف الشمس  
فليصل اي اذا كسر الشمس صلى الامام بالناس ركعتين كهيئة النافل اي ليس فيها ادان ولا آقا  
ويوضو الصلوة كما مع او صلى العيد ولا يودي في الركعات المذكورة **قال** امامهم قبل اشاره  
الي انه لا بد من كسوف الشمس وهو كذا **قال** باي ركوع واحد في ركعة اي في كل ركوع ركوع واحد  
واحد ركعتين عن قول الامام في ركعتين فكل ركعة ركوعان **قال** سلوا طول لا منها  
خفيته اي بطول العزاه **قال** لان السجدة لا بد من سجدة في الركعة الاولى بعد العزاه وفي الثانية  
بعد الزهران وكفى العزاه في ما عند اي حصة لا بها صلاة نهار وعند ما يحجر بالعزاه لانها



في جميع عظمه فاسأله العبد بن وخور بطول العزاه وخصه الدعاء بطول الدعاء وتخصه  
العزاه لأن المستحب الدعاء على الخشوع والتضرع إلى أن يحل الشمس فأي ذلك فصل فقد وجد الخشوع  
**قال** وسعد هارم عوال اللهلي . يا امام اجمع المصلي . أي يدعو العزاه إلى أن يحل الشمس والبراد  
والمراد كمال الانحلال لا ابتداء وهو مخ في الدعاء أن سادعا فاما وإن شادعا فاعذر كوصف  
القبيل على كافي الحالبين وفي السهام أن سادعا فاعذر كوصف **قول** يا امام اجمع المصلي  
أي الامام الذي صلى بالناكس الامام الذي صلى بهم اجمع لا يصادف كبح لها الحائعات فكانت  
كل اجمع **قال** وان نكر امامهم لم يجمع صلوا افرادي اهل دأك الموضع أي إذا لم يجمع الناكس الامام  
صلوا افرادي لانها نافله والاصل في التوافل الافراد فان ساد صلوا ركعتي وإن ساد صلوا  
اربعا وتعرفون من القرآن ما والآن القرآن لا يجنب عندنا في الصلوات سورة محصيه  
فان لم يصل الكسوف حتى حله المسمى لم يصلوا بعد ذلك فان تجل بعضنا اذ ان يبصر الصلاة  
فان سورها كآب او هابل وهي كاسف فصل الكسوف لأن الاصل في بقاؤه فان غربت كاسف  
امسك عن الدعاء واشتغل بصلاته للمعوب وإذا اجمع الكسوف واكثره ساد الصلاة فاجتنبه  
لا يها فرض وقد يحس على المحدث المعصر فان كسفت الشمس في الاوقات الممنوعة عن الصلاة فيها  
لم يصلوا لأن التوافل لا يجوز عندنا في هذه الاوقات وان كان لها اسباب وهذه نافله **قال**  
ولا اجماع في خسوف القمر لكن يصلون فرادى فاشعور أي ليس في خسوف القمر اجماع لان يكون  
ليلا وفي الاصحاح فهم مشفقون وكذا الراسين اجماع في الزرع الزلزال والظلمة الكاهل والامطار والوليم  
والافزاع الخالبه من العدو والزلزل وما اشبه ذلك ولا ناسي ان صلى في جميع ذلك فنفرد  
وعني ان عساكني رضى الله عنك انه صلى لولولم في المصرة **قال** وليس في جميع الكسوف خطيه .  
فاسمع العظيم وبادر كتيب أي ليس في الكسوف خطيه باجماع اصحابنا لان لم يصل في خسوف القمر عند  
الاصحى خطيه عظمى بعد الصلاة كالعبد **باب** **الاستسقاء** الاستسقاء طلب  
الشفاء يقال سقاه الله وساقاه الله وقت حاق القرآن قال الله تعالى وسقاهم من رحم ربابهم

وقال حال واسمعكم ما قرانا ووجه المسألة بين الامام والعلامة الكو والسمو ان في الجمع  
حالة الحق والتفريع **قوله** نعم وقد قال ابو جعفر **قوله** والعلامة العالي المنيف ليس في ذلك  
صلاة الجمع **قوله** والوحيد ان غير يدع وانما السمت ان يستغفروا فم وان يدع ال ر الو  
**قوله** اي قال ابو جعفر ليس في صلاة صلاة مفردة في جماعة فان صلى المكي وحده انا حار وركب  
وهو معنى قوله والوحيد ان غير يدع والاصل في الاستغفار قوله تعالى اسعفوا واركبوا  
غفرا ررك السماع على مدارا فاعلوا برول العبد بالاستغفار **قوله** رب الورد الورد  
اكلوا **قوله** واصفا به ركعتين مع الامام وهي كالعدد من نهارها فاعلوا وخطب  
وبعد العلم يدعوا فارعب يدعوا ال الله وعلقت الداء والعموم لا يعلمون البوا  
**قوله** اي قال ابو جعفر ومحمد صلى الله عليه وآله وسلم بالامام بالركعتين وهما تقان عندهما حكم فيما بالقرآن وفي  
المسوط ابو جعفر في حديث قال في العبادي كرمون للاسما بالله الامام لا يجمع لم يعلم اكثر  
شي ذكر وكرمون شاه في سائر اخلاق او غيبيل من قبلين فاعلم من مواضعنا كوا  
وكل يوم بعد من الصدقة قبل الخروج والسنه ان يكون حرم ال المصل لانه ورسخ للجمع واذا  
تهيو الخروج للاستغفار فقبل ان يخرجوا استجب ان يكونوا ويكروا الله تعالى وتبذره  
من فساد رهنه فاذا دام المطر حتى ما دوا به وقاموا ان يهدم السور فلا بأس ان يدعوا  
الله تعالى ان يرفع عنهم ويصرفه الى حيث يشاء ولا يضر من الامام ويطون الا ودم ال  
السحاح الله علم وكما كان يقول في دعاء الاستغفار اللهم عذاري ولا تخج ولا  
هدم ولا بلا وسى الا عند برول الغيب ليعلم الله الامام اطعوا استجابة الدعاء عند بلا  
عند الله الكسوف واقامة الصلاة وبرول الغيب **قوله** وخطب عن وخطب بعد الصلاة  
خطبه واحد عند الى يوسف وقال محمد طيس ولكن معظم الخطب الذي ولا يتخطى **قوله**  
وبعد العلم يدعوا الى سبيل العلم بالذي **قوله** يدعوا الى الله ويطعون الله الى ادا  
مضى صدر من الخطب فله رداه ويدعوا فاما سبيل العلم والعموم سبيل العلم ايضا



أما عند أي حسم فلا يعلب إلا الماء ولا العوم **قوله** وتقلب الرداءة حفيف **قوله** والعوم لا  
يعلمون بالسديد يعني أن العوم لا يعلمون أن ردتيهم عندنا وقارنا أنك تعلمون أنها حفيف  
الرداء أن كان من لها جعل أعلاه أسفله وأن كان مدورا كما كتبه جعل الحانيف الأيمن على الأيسر  
**قوله** فأرغبوا نعال رغبتي في السبي إذا أردت رغبة ورغبنا نكر العس وقيل في حوز نعال  
وتدعوننا رغبنا ورغبنا الدعاء رفع الله من وتطويعنا إلى السما والرهيب رغبنا ورغبنا إلى  
الأرض **قوله** ولمنع أخصور أهل الدمة. فنه حذار اللعن والمذمة **قوله** لا يحضر أهل الدمة  
الاستقالات نعال وما دعا الكافرين إلا في ضلال ولأن اجتماعهم مع الكفرة هو هدف رسول اللعن  
فلا يجوز إخراجهم عند طلب الدمة وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبعيدهم فقال أنابري من كل مسلم  
مع مشرك وليتجنب أهل الخصيب أن يدعوا لأهل أحد **باب صلاة خوف**  
هذا من باب إضافة إلى السوط **قوله** وأخوف مكانا تشد في الصديقين حتى الإمام النكاح  
فرض من العوم قسم ويوم عروب يدكهم وكس فاقم ثم إلى وجه العدو ومقص ومصلها في  
الأخرى من بعض. وللسجد والسجدة ونكح. ثم إلى العدو ويدهونهم. وصلب الأولى مراد  
ركع. وكس ليس سلكا سري. وسلكوا من بعد ما سجدا. ثم مضوا إلى الصالح وجه العدو.  
وحات الأخرى وصلب ركب وكس قارين ركع. وبعد ذلك أتوا بالسلام سجدا ثم  
بالسلام ثم القوم طابع من المكي والفرق أكثر منهم **قوله** للعوم قسم يعني بالقوم العدو  
**قوله** ومصلها في الأخرى من بعض أي بعض الإمام تذكر ومعنى النظم إذا تشد أخوف جعل الإمام  
الأساس طابع من طابع إلى وجه العدو وطابع حلق فصلي به الطابع ركع وكس فادرك  
رأسه من السجدة فصارت هذه الطابع إلى وجه العدو وحات تلك الطابع الأخرى فصلح  
الإمام ركع وكس وسجد وسجدة ولم يسلموا ودهنوا إلى وجه العدو وحات الطابع الأخرى  
فصلوا ركع وكس وحدا بالعم فراه لا يحل لأحد أن يسجدوا أو يسلموا أو مضوا إلى وجه

الحمد لله

[illegible]



واما المومنين

عن اربع صلوات وتوجاز الاداسع الفعالي لما ركعها **قوله** وحار صلواتهم وحذرنا عند اشتداد خوفهم  
 ركباناً يومون بالركوع والسجود والعلة الممكنة في الجهور **قوله** اي اذا اشتد الخوف صلوا  
 ركباناً وحداناً يومون بالركوع والسجود الى اي وجه شأوا وان لم يعد روعا على السجود الى العلة  
 لان النوح الى العلة على غير الضرورة فيكون الي حيث يمكنكم واشتداد خوفهم  
 ان لا يدعهم العدو يصلون بالركن بل يهجمونهم بالمحارب محمد يصلون ركباناً بالقوات حال  
 فان خفتهم فربطوا لا اوركباناً وليس علي ان يصلوا راجع عندها وعن محمد بن ابي بصير اذا صلوا وكان  
 بعضهم الى صدر بعض حار وان كان بين اثنين منهم طريق للاخور وهذا غير صحيح لان الغدوم الاتحاد  
 في المكان **قوله** والعلة الممكنة في الجهور اي قبلتكم ايما امكنكم لان ليس عليكم الا بدل  
 الجهور والله اعلم **باب اجناب** هذا من باب اصحاب السب الى السب اذا جهر  
 بصور اجنابه واجناب رجع جنازه واجنابه بالاجل للميت والكراسع للبعث وفي المعجب  
 هي بالكراسع للسرير **قوله** وجه المناسبات بالخوف انما من الصلاة في حال الحياة وخرج منها  
 شريع الان في الصلاة في حال المات او يقول الله الذي لعدم بيان صلاة مطلق والال كرج  
 في بيان صلاة مفيد وصلاة اجنابه معلة من لو حلف لا يصلح لا حلف صلاة اجنابه **قوله**  
 كل ابن انثى للفناء مبتدل فينبغي فمن اياه الاجل يلقى ليمن وبه يستقبل في نزع  
 استغفار وعند بهلل والمرطب استقبالة سهل والمفعل المصنوع منه العمل **قوله** مبتدل  
 المبتدل المهيأ للفناء يلقى لمن اي اذا حصل الموت بوجه الى القبر بسلعة عاشق الماني  
 اعتبار احوال الوضع في القبر لانه اشرق علم ودني من الوضع فيه والختار استلقاه عرفة  
 نحو القبر لانه اسر لخروج الروح والاول هو السنة ويلقى الشهادتين وصورة التلقين  
 ان يقال عند في حال الترفع جهرا وهو سمع اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول  
 الله ومما شهدا وتبين لان فيهما شهادتين بوجه انية الله تعالى وشهادته بالتحمد صلى الله عليه وسلم  
 ولا يقال قل ويلقى قبل الغرغرة ولا يلح عليه في التلقين مما في ان يصح فيدها فاذا قالها

مرة واحدة لا يعاد عليه الا ان يتكلم بكلام عسرها فان علمه (اللام) ترك كان احرك كلامه لا اله الا الله  
 ودخل الجنة ويستحب ان يكون الملقن غير متهم بالمسرة يموت وان يكون ممن يعتقد في الحق لا يخرج  
 الميت ويستحب ان يعد اعطه حرة ليس **قوله** والمرطب استلقاه سهل اي اذا كان ممينا  
 يستلقى على فاه اسهل لخروج روحه **قوله** فان قضى شروا الحية وعمصوا حنيد عني **قوله**  
 اي اذا مات برؤ الحية وعمصوا عصبه لان البصير صلى الله عليه وسلم دخل على ابن ابي سلمة وعرض  
 بصره فاعضه ولانه اذا لم يعض ولم يثد لحناه لصكره المنظر وربما يدخل الهواء عني **قوله**  
 اذا لم يفعل ذلك وصورة ان يولى ارجو ولله اما ولد او ولد له او اجنابه باسهل ما بعد  
 عليه ويشد الحية بحصاة عريضة لها من الحية ولا يخل وتربطها فوق راسه ويلين بها صلب  
 فتردد راعم الى عضديه فمدها وترد اصابع يده الى كففيه ثم مدها وترد فخذه الى بطنه ورافقه  
 الى فخذه بمدها ويستحب ان يحل احواله وجميرانه واصدقاه يموت حتى يودوا عظمه بالصلاة  
 عليه والاعمال ويكره التدفيع الرابع وقال في المحيط لا ياكى به على الاصح لان فيه كثرة اجماع المصلين  
 عليه والمستغفرين له ويحرم من الذي على الاعتذار وسمي الصان سابع الى وصار فيه  
 و ابراهيم منه لان نعمة محلة تدي حتى يعص عنه وينادى ال كهمه ولا يخرج ليعلم عليه السلام عجلوا  
 بمواكم فان يكبروا ويموتهم اليه وان يكبروا فبعد النار فان مات فحاة تذكر حتى يتقبل موته  
 فحاة بضم الفاء والمد ويكره منى الموت لقوله على السلام لا يمين احكم الموتى لغير ذلك  
 به فان كان لا بد متمنيا فيقل اللهم امني ما وامت الحياة خير الوصوفى ما كانت الوفاة  
 خيرا **قوله** يوضع للغسل على اركانكم ويجعلون خرقه تجورته وسنة سرج الثياب والوصو  
 وتبرك التثنيق والتوضي وفوقه لما يعاض طهرا ويجبر السرير ايضا ونزلا  
 الا انكم السرير ويجعلوا راكبا اي اذا ارادوا غسل وضغوه وكبره لينصب الماء من  
 ولانه اذا وضع على الارض يلمح بالطين **قوله** يوضع للغسل صورة الوضوء ان يوضع

لاهل



واما الملوكة

متلقيا عاقباه والاصح ان يوضع كيف تيسر عليهم وينبغي ان يكون الغسل ثلثة تبتوي  
الغسل ويكتب ما يرى من قبيح ونظير ما يرى من جميل فان راى ما يعجب من تهلل وجهه وطيب  
رائحته واشباه ذلك استحب له ان يهمل به الناس وان راى ما يكره من اسوداد وجهه وتدن  
رائحته وانقلاب صورته وغير ذلك لم يجز له ان يتحدث به احد القوم على السلام اذ كروا محاسن تلك  
وكفوا عن مساوئهم ويتحجب ان يكون بين يدي الخصال عمدة مما يجوز ان يظهر من الميت رائحة  
كبريه فتضعف نفس الغاسل او من يعينه ويغضون ابصارهم الا فيما لا يمكن لانه قد  
تكون فيه عيب يكتبه وغسل الميت واجب لان الملائكة غسلت ادم عليه السلام وقالت  
لولاهن موتاكم وغسل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون حين مات  
ويعلمون حرق العورة لان ستر العورة واجب على كل حال والادنى محرم حيا وميتا الا ترى  
انه لا يجوز للرجال غسل النساء ولا للرجال غسل الرجال وقال عليه السلام لعلى رض الله عنه لا  
تنظروا في فخذ هي ولا ميت وحمل الحرق من سوتة الى ركبتة وفي الهدية يكفى ستر العورة  
الغليظة تيسر ايضاً القبل والدر وصح صاحب النهاية انها تجل من السرة الى الركبة  
وسنة تزع الثياب والوضوء لان ستر الثياب يكتبه من التتظيف والوضوء  
اي يوضي من غير مضضة ولا تشاق لان الوضوء من سنة الاعتكاف لا لانه لا يفض  
ولا يشق لان المضضة هو اذ اره الما في الفم من الجانب الي الجانب ثم يحج ويشتاق  
ان يجذب الماء بنفسه الى خياشيم ثم يرس وهذا لا يتأتى من الميت وفوق الما يفاض  
ظهر اظهر هذا انه يصيب الما على صيا بعد الوضوء وفي النجدي انه يوضو او لا  
وضوء للصلاة فاذا فرغ من غسل راسه ولحيته بالخط فان لم يكن فاصابون فان لم  
يكن فيكيفية الما القدر وهذا كله قبل غسل وجهه والسرير ايضا ونراى بنجر السرير  
بالجمرة اذا ارادوا غسله ونراوا لا يزداد على النجس والما بالاثنتان او بالدر

بقي

يغسل وصافى يكتفي فادري **قوله** اي سلى الما بالدر او بخرى وهو ثلثان ما لغت  
في السطوح والدراد بالدر الورق وبخرى قبل الطحن وهذا هو الافضل فان لم يكن  
فاما القدر اي الما الذي لم يخالط شي لحصول المقصود وهو معنى قوله وصافى الما  
نفس الما لم يخالط شي **قوله** يغسل بالحية والراس معا بالدر ويحطى ثم انجعا لشقة  
الاسير حتى يغسل بالما والدر ان ينزل ثم على اليمين لاصا يصح **قوله** يغسل بالاسير  
مثله فعوا اي على راسه ولحيته بالخطى او بالدر الخطى ثبت بالعرف وطيب الرائحة  
وهذا اذا كان له شعر على راسه واما اذا لم يكن لم يجز الى ذلك والمقصود من ذلك  
والدر ويحطى لسد الان للطاف احدهما يحوى عنى الاخر ثم تصح على الاسير فيغسل  
شقة اليمين بالما القدر حتى يقي **قوله** اما ان ينزل اي حتى يروى ان الما قد  
الى يتي لتخنة منه ثم يطعم على شقة اليمين فيغسل شقة الاسير بالما المغلى بالدر  
يغسل بالدر ثم يغسل مرة ثالثة بالما القدر **قوله** فعوا اي فاعلموا ان الغسل الاول  
بالما القدر والثانية بالما المخل والثالثة بالما القدر **قوله** وبقية من بعد  
اقتداء رفقا وينقون احديث ان بداء ولا يعاد الغسل بل يشق بالثوب  
بل لا كف يلفف **قوله** اي اذا فرغ من غسل حله ولبسه الم والمج يطعم محارفا  
فان خرج من غسل تحوذا على ثلوث الا لفان ولا يجير غل ولا وضوء وقال  
ابن سيرين يجردون غل وقال ان فعى يجردون وضوءه ويروى ان عليا كرم الله وجهه  
لما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم مع بطنة محارفا طلب منه ما يطلب من الموتى  
فعا الما في السب وانتشر في المدينة فقال طبت حيا وميتا **قوله** بل  
يشق اي اذا فرغ من غسل الميت يشق في ثوب كبدل ثوب الا لفان ثم يحمل  
في آلفانه وغسل المرأة كغسل الرجل **قوله** واعلم انه يغسل الرجل الرجلين

قوله



واما المولود

والنساء ولا يغسل احدھا الاخر فان كان الميت صغيرا لا يشقى جازا  
يغسل النسا وكذلك اذا كانت صغيرة لا تشقى جازا ان يغسلها الرجال والحبوب  
واخص في ذلك كالحمل وكحور المرأة ان غسل زوجها اذا مات بعد ذلك ما وجب  
اليتمية من تقبيل ابن زوجها وابنه فان حدث ذلك بعد موته لم يجز لها غسله خلافا  
لنفر واما هو فلا يغسلها عندنا وقال ابن عباس في غسلها فان طلقها طلاقا رجعيا وماتت  
وهي في العدة جاز لها ان تغسله لان الطلاق الرجعي يبيح الزوج ان لا ترى الكفا  
يتوارثان مادامت في العدة وكس عليهما عدة الوفاة ويبطل عدة الطلاق  
وان مات على الزوجية ثم ارتدت او قبلت ابن زوجها واباه شهوة لم يجز لها ان  
تغسله عندنا وقال زفر لها ان تغسله هو بعبته حاله الوفاة فان كان لها ان تعلم  
حاله الوفاة لم سطل ذلك بمعنى بعد وان لم يكن لها حال الوفاة لم تعلم ما يكن  
لها بعد ذلك ان تعلم واحدا من التلذذ لعبته واوقت الغسل فان كان لها ان  
تغسل بعد الوفاة سطل ذلك كدوش معنى بعد وكوران لا يكون لها ان تعلم  
وقت الوفاة ثم تعود لها حق الغسل كجوك بروج مجوسه فاسان مات وهي مجوسه  
وليس لها ان تغسله فان اسلم عليها ان تعلم خلافه لم تغسله وكذا اذا ابروج الميت وهي زنة  
مكاح الاول ووطئها العالي وقرق سمها مات الاول وهي في العدة لم تغسله فاذا  
اعتصم عدها بعد الوفاة عليها ان تعلم عندنا خلافه لم تغسله واذا مات الرجل عن ام  
ولده ووجس عليها عدة العاق نكحها ان تعلم وقال زفر لها ان تعلم  
لاها معتدة منه كالزوج ولو مات عن امه او مدبرته او مكاتبته لم تغسله مالا يجاز  
لان الامة صار ليغزها والمودة عتقت بموهر كل المال ان خرجت من الثلث

تسطل بعد  
الطلاق

وقت

انقص

وان

وان لم يخرج من الثلث عتقت ثلثها وصارت كالمكاتب ولو ماتت ام ولد لم يغسلها  
وكذا اذا ماتت امه لا يغسلها ايضا لا تعطى الكس بالموت وكذا ان ماتت زوجة  
لا يغسلها لان علمها انكاح القطعت لان لم ان يتزوج اختها واربع سواها واذا  
ماتت اكنش لا يغسل رجل ولا امرأة ولكنه يجمع وتقبل يغسل في ساء وقال ثمر الامة  
يغسل في ازاره قال وضطره الحية والراس البدي ويوضع الكافور في الماء  
جدي شاي يحلل احنوط في راسه ولحيته وبابره وان لم يكن احنوطا لم يفر  
ولا باس يابر الطبيب في احنوط غير الرعوان والورس لانه لا يوجب الرجال كما في  
اكامه ويجعل المسك والعنبر في احنوط وقال عطاء وطاوس لا يطيب الميت  
بالمسك لما مروى ان المسك جعل في احنوط رسول الله صلى الله عليه وآله عليه  
كرم الله وجهه واوصى على رضى الله عنه وقال جعلوا في احنوطي المسك فانه من  
بقية احنوط رسول الله صلى الله عليه وآله واما الرعوان والورس فانه لا يخص  
به الرجال ولا باس به للنساء اعتبارا بحالته اكامه قال ويوضع الكافور  
في المساجد اي يحلل الكافور على ماصط وهي جهته وانف وبيده وشفاة  
وقدمه لفضيلتها وشرفها لانه كان يجدها لله تعالى والرجل والمرأة في ذلك  
سواء قال وشعر الميت لا يبرح والمطفي لحيته لا يصلح وليس بجيد قص  
ظفوه كذا ولا يصلح عقق شعره شاي لا يبرح شعرا لميت ولا لحيته ولا يقص ظفوه  
ولا ساربه ولا يقص شعره لان هذه الاشياء تفعل للزينة وقد استغنى الميت عن الزينة  
ولذلك احتبان ايضا لا يفعل به لانه قطع جرمه فصل في التلقين  
قال السنة التلقين في ثلاثة من التلباب ما بها ريشة لقائمة ثم قيص وارار  
او برکوا التلقين جاز الاقتصار ازاره منى قوله الى القدم

صلى الله عليه وآله



وقيل لفافه وهي ايم . فتصير من اصل عنقه ييم **ش** السنه ان تكفي الرجل من ثلثه  
اثواب ازار وقصص ولفافه لانه اكثر ما يليب الانسان عاله في حياهه وكذا بعد مماته وليس  
في الكفن عمامه في ظاهر الروام وفي العبادي لثمنها الماحرون لم يكن عالما ورسول  
ونسب العمامه على وجهه خلاف حال احياءه فان حال احياءه رسول دسها الى مفاهه بعض  
الويليه وبالموت المصطفت الرمنه كذا في النهايه فان اعمم واعيا بوس جاز وهما اللفافه  
والارار وتترك القيص وهذا كفن الكفانيه والارار من القون الى القون والقون القيص  
من اصل العنق الى القدم ليس له كم واللفافه من القون الى القدم واحلف وكذا  
في الكفن سواء الكفان واللفافه فمسا لان ما حار ليه من حال احياءه حار القيص  
فيه وكجور ان تكفي المراه في الحوير والعصفر اعتبارا بانكناه كفن احب الاكفان  
واوصيها الساب البين لقوله على السلام احب الساب الى الله البين  
عالمها لحدكم وكفوا عنها موناكم وسواكم ان حديد او عيدا وتروى ان ابا  
كررضي الله عنه قال اعلوا لى هذين وكفوني فيها ما لواله الا لفقها  
اكدب فقال ان احي احي الى احدى بيت البيت اما فهو موضع للملا والملا والصله  
والراب الممل نعم الميم والعج الصديق **قال** ويحلف الا يمين لفافه قبل البين  
فهو كاشماله . **ع** اذا حافوا انشأ الكفن رايسكون عنقه فانكفن **ش** اي  
اذا ارادوا لف اللفافه على ايدوا الجانب الايو فالقون عليه **ع** لا يمي كما  
**ع** جان احياء وصورة الكفن ان سطر اللفافه اولا **ع** سطر عليها الارار **ع** يعني  
الميت وتوضع على الارار **ع** ثم يوطف الارار من قبل اليار ثم من خلف اليار  
ثم اللفافه **قوله** كاشماله اي كما يشمل بدنه في حال حياهه ثم اذا حافوا  
ان تنشر الاكفان عنقه **قوله** حافوا صيانه عن الكفن **قال** تكفي المراه في الارار  
والدرع والحرم والحمار . **و** الخامس اللفافه الكبيره . ويربط الثديان بالصغير

ودرعها كحمار موف . **ل** فافه والعروق الصدر افقها **ش** اي تكفي المراه  
في اثواب ازار وقصص وفمار وحرم يربط بها درباها ولفافه هذا كفن  
السنه في حقها والاول ان تكون الحرقه من الثديين الى القدين وفي المصطفى من  
الصدر الى الركبتين وهي كحدي يربط الحرقه على الثديين فوق الاكفان وفي الجامع  
الصغير فوق يديها والطن وهو الصحيح وكيفه تكفي المراه لثمنه الدرع اولا  
وهو القيص وكحل عورها صغيرا على صدرها فوق الدرع **ع** الحمار فوق دسها  
الارار كفن اللفافه ويكون المص كفن اللثام **قوله** ويربط الثديان كما  
لصغيره اي حرقه صغيره والارار كحل عورها على صدرها **ع** كحل عورها لثام  
على ظهرها للرب وهذه حارسه وندام وهذا معنى قولنا وهو **ش** اي على النور  
والحمار لو اكففوا حار لثام **ش** اي اذا اوصموا على لثام الاواب حار كحل الارار  
والحمار واللفافه وتترك القيص والحرقه وهذا كفن الكفانيه وحدها وتكون ان تكفي  
في نوسن والمراه كاشماله او اما الصغيره تكفي في ثوبين **واعلم** ان الكفانيه على  
لثام اعم كفن السنه وكفن الكفانيه وكفن الضروع وكفن السنه لثام الاواب للربط  
وفي الاواب للمراه وكفن الكفانيه لثام في حرقه المراه في حرقه المراه وكفن  
الضروع ثوب في حرقه الرجل ويومان في حرقه المراه وتكونه الا مضار عابون واحدي  
حرقه الرجل الا في حرقه الضروع فانه لا يابس به حسنه لا يصعب بن عير رض الله عنه  
حرقه السنه كفن في ثوب واحد وفي احكام ان حرقه رض الله عنه اسهل وعلمه  
وهي الموضع من الكفن وتروى شمله ان عطي بها راسه بدت رحلاه وان عطي بها قدماه  
بدت راسه فعطي بها راسه وحصل على قدميه الا حرقه من لم يكن له مال فكفنه على من حجب  
عليه ثقبه ومن لم يكن له من يفيق عليه فكفنه بيت المال فان لم يكن هناك بيت مال  
فكفنه على الناس ان كيفنوه فان لم يجدوا سالاوا غيرهم فراقين **ش** اي والبيت



فان احب ادا لم يجد نواصلي فيه لمس على الناس ان لو الا ان احب بعد على السوال  
 بنفقه والميت لا بعد رعا دكت فان مات الرأه ولا مال لها فبعد الى يوسف كفتها عازوها  
 كما يجب على كونها في جنايتها وعند محي لا بعد على كفتها لان الروح قد انقطع بالموت ولما  
 اذا كان بها ما لان كفتها في ما لها بالاجماع ولا يجب على الروح **قال** ويجوز الاكفان ونرا  
 قيل انه يدبر فيها يصلون اذن **قال** اي كبر الاكفان على ان يدبر فيها الميت ويرأ  
 لان الميت صل الله عليه وسلم كبر الاكفان لا يثبت وترا والاهمار هو التطبيق **فصل**  
**في الصلاة على الميت** الصلاة على الميت ثابتة مفهومة العرفان قال الله تعالى ولا تفصل على احد  
 منهم مات ابدا والنهي على المناقذين يتعبدون بها على المسلمين المتوافقين وثابتة  
 بالسنة ايضا قال عليه السلام صلوا على من قال لا اله الا الله ولا خلافة بعده وهي فرض  
 على الكفاية وتعمد فرضها بالواحد وبالناس متفردات **قال** لو هم سلطانهم ادا حضر  
 او فامام احب محبوب الاسر او الولي بل لم تنهاها ادا سوا السلطان **فصل** اما ادا صل  
 الولي بالبحر **فصل** في الصلاة على الميت **اعلم** ان اول الناس بالصلاة على الميت السلطان ادا  
 حضر فان لم يقب تقدم امام احب في الولي والاقرب من الاقرب من الاوليا احب بالصلاة على  
 الميت وللأقرب ان يقدم الا بعد من شال لا ولا لا بعد مع قربان غاب الاقرب في مكان  
 تقوت الصلاة بحضوره فالأبعد اولى وهو ان يكون خارج البلد فان قدم الغائب غيره  
 بكتاب او رايه كان للأبعد ان ينعى والمريض في المص مبتدئ الصلاة يقدم من شال وليس للأبعد ان  
 ينعى فان تساوى ولبان في درجة واحدة فأكبرهما اولى وليس لاحد ان يقدم غير سره ولا باده  
 فان قدم كل منهما رجلا كان الذي قدمه الأكبر اولى وان اوصى الميت ان يعلى عليه لم تقدم على  
 الولي وقال الامام احمد الوص اولى وقال مالك ان كان الوصي ممن تيسر له بدعائه فبدع  
 الولي وان مات امرأة ولها زوج وابن بالغ فاولاها لابن لان الزوج صار كالابن في الصلاة

حضر

ان الابن ان كان من هذا الزوج ينبغي له ان يقدم اباه تعظيما ويكره له ان يقدم على ابيه  
 وكذا الولد يكره لها ولد تعظيما لها اول من الزوج وان بعد وكذا مولى العبد او مولى  
 الزوج لان اسمه انقطع بالموت ولو كان اب وابن وروح واسمها من هذا الروح فلا ين  
 اولى وتسمى ان تقدم حبه اباه الميت ولا يقدم اباه لان بعض الجدة وفي الوقعات  
 اذ مات العبد ولم اب حروا في النسخ من قال الاب والابن اولى من المولى لان الذكر  
 انقطع بالموت ونسبهم من قال المولى اولى لانه قد مار على كل ملكه وعلمه الفتوى **قوله** اولى  
 بل لم تنهاها ان اعان الصلاة تعنى اذ اصل على الميت عن الولي والسلطان اعاد الولي ان  
 اراد الاعان **قوله** ادا سوي السلطان مدعها فقد غر السلطان لانه ادا صل على السلطان  
 فلا اعان لاحد لا مقدم على الولي **قوله** وصاها اي صلاحها **قوله** اما ادا صل الولي لم يحو  
 لغوه الصلاة اي ادا صل الولي لم يحو لاحد ان يصل بعد لان العرف قد تادي بالاولى والسفل  
 بها ع مشروج ولو صل على الولي وللميت اوليا اخر من عمره لمس لهم ان بعد والصلاة لان ولان  
 الذي صا تكامله واذا صل على الولي واراد السلطان ان يصل على ما سافل دكت لانه بعد  
 في حق صلاته احكامه على الولي ولهذا لا يجوز للسلطان ان يصل على احكامه باليتم خوف الفوات  
 لان الولايه اليه فلا ضرر له الى السم لدا في المص **قوله** فحز تنبيه واحذر عز قول الحق  
 رحمه الله فان غلبه لواله ان بعد الصلاة **قال** في على القبر يصل ان وقت الصلاة في  
 الملائه فالقبض **قال** ادا دعى ولم يصل عليه صرده بالامض للام ايام وفي الهداية  
 ما لم ينعى وهو معن موافق النطق قبل ضيق ولم يقدره بثلاث ايام بل قال المعتز دكت اكثر البراي  
 وهو الصحيح لا خلاف في حال والنمان والمكان يعني ان يقدن الاخر يختلف ما خلا في حال الميت  
 في المني والخرال وما خلا والنمان من احر والبرد وما خلا في المكان من الصلاة والرخاوه

فصل







والمعروف

24

١٢



بعمل في غير الظاهر من الروايات وهو المختار ولو شهدت القابلة باستحالة قبلت شهادتها في  
 حق الصلاة عليه وتذكرت الاله واما في حق الميراث فلا يعمل قول الامام في دفع الالهات  
 واما ما قاله ولا يقبل الرضا في حق الميراث عند من جسد وعمل عندها اذا كانت على  
 كذا في الجند **قوله** ولا على صبي يبي مع احد من ابويه عليا اي اذا صبي مع احد  
 ابويه فهو مات ما يصل عليه لانه سعى لها الا ان يقول الاسلام وهو يعقل ان صح السلام  
 استحسانا او اسما احد ابويه منع خير الابوين دينيا وان لم يصب مع احد ابويه صلى عليه لانه  
 ظهرت بتعيين الداراي دار الاسلام وحكي بابلته كما في اللقيط وهذا معنى قول الا اذا  
 اقدم وهو يعقل اي اذا اقر الصبي بالاسلام وهو يعقل **قوله** وجاز تغيب الولي المبني  
 للكافر الميت ودفن وكفى **قوله** اي اذا مات الكافر ولم يسل عليه وليه وكفى ويدفن بذكر امره  
 الله صلى الله عليه وسلم عليا رضي الله عنه في حق ابيه اما طالب لكن تغيب عن القبر النجس  
 ويلقى في خرقة ويجعل له حفرة بغير حديد غير مراعاة سنة النبي صلى الله عليه وسلم ولا يوضع فيه  
 بل يلقى فيه كما يلقى الاقذار والجيف والنجاسات عليه السلام **فصل في ملل الجنازة**  
 وياخذ التبرير على عارم في علم ما ربح القوام فيثون بالاسراع دون نجس لا يكون  
 قبل يلقى فالتب في اي اذ حملوه على كبره احدوا به الى الاربع يدور دونهما  
 فاعلموا السلام من جلا جنازة بقوا بها الاربع غفر الله له مغفرة جهنم وفي رواية مغفرة جهنم  
 ولان في علم عوام الاربع بكر احكام واما الاكرام والصنائع الميت عن السقوط **قوله**  
 مسمون بالاسراع دون نجس اي مسمون به مسمون لعول علم السلام محلو بموتكم فان كانكم  
 قد تموم وان كان غشاكم شرا القيتوه عن اعناقكم وانجس ضرب من البيرو وهو  
 الاسراع به دون العنف ثم في جنازة الميت ما تجازة يقدم بغير راس الميت  
 مما ملل المعبرة فاذا نزلوا للصلاة وضعوه عرضا للقبيل والمشي اما الجنازة لا بأس  
 الا ان المشي خلفها افضل من المشي امامها عندنا وقال ان في المشي امامها افضل

لانه اذا اناضرت الميت شاهد الجنازة وتذكر الموت فكان ذكرا وعظا ونجس على من جنازة  
 الصمت ويكره له رفع الصوت للذكر والقراءة ويكرهون ان يدعى القوم ولا يندفعون للمشاورة  
 مع الجنازة لانهم لا يعلمون ولا يدفن ولا يضعون في القبر **قوله** ان الله صلى الله عليه وسلم  
 لما راى الناس في الجنازة قال لهم انتم انتم فيمن يحمل انتم فيمن يدين اتصلين فيمن يجعل قلن  
 لا قال فانفرن ما زوارت ما جواريت **قوله** لا يجلون على يلقى فالتب اي اذا بلغوا الى  
 قبره يكره لهم ان يصعدوا قبل ان يوضع الميت عن اعناق الرجال لانه قد يحتاج الى التعانق  
 والقيام فيه امكن **قوله** عمل في المقدم ثم الموفى على الميت وكذا في الابسر اي اذا اراد ان يحمل  
 الجنازة فالتب ان يصعد مقدم الجنازة الى على عاتق الامم وتسمى بها خطوات ثم يتقل  
 الى الموفى الامم فتصعد على عاتق الامم فتسمى بها خطوات ثم يتقل الى المقدم الابسر  
 فتصعد على عاتق الابسر فينتقل الى الموفى الابسر فتصعد على عاتق الابسر فينتقل الى المقدم الابسر  
 نحو اسمها الابسر قال ابو يوسف رحمه الله راسا ما يصعد رحمه الله بعد ذلك لو اصعد **قوله**  
**فصل في الدفن** واخفروا للحد صنوع الملمة وليد خلون في اذا القبر  
 يقولون في القبر سم الله ثم عاملة رسول الله ثم بول وجهه للقدم وكل عقد فليبادر  
 حله ثم يسوي اللبن لكن يترك على النال الرجال فاشعروا **قوله** انا اخر ذكر القبر لانه  
 اخر جهار الميت وينبغي ان يكون مقدرا عن القبر الى صدر رجل ووسط رقبته وكل راد  
 في العمق فهو افضل لان فيه صيانة الميت عن الضياع لعول علم السلام اعقوا ووسعوا  
**قوله** والحد صنيع الملمة اي صنيع اهل مله الاسلام قال علي السلام الحذر لنا والشعرا  
 ولان الشق فعل اليهود وهو ان يشق في وسط القبر **قوله** وليد طوله من ذرا القنبل  
 اي يد طول الميت مما يلي القبل عندنا وقال ابن ابي عمير في راسه فاذا وضع في الخندق  
 قال الذي يصعد سم الله وعلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم على راسه اي سم الله وضعفك روي

دس روا



ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم على سبيل ما كان على سبيل رسول الله صلى الله عليه وسلم وتوضع في الجحيم على  
جنبه الايمن مستقبل القبلة **قوله** وكل عقد فليبادر رجل الى كل عقد الاكفان عنه لا سيما لما  
قطعت لئلا تنتشر الاكفان وقد انشئ دكر وان دفن في قبره فلا بأس به سوى اللبن علم لان النبي  
صلى الله عليه وسلم حمل على حمله اللبن وفي القباوي ان قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع عليه  
خرقة من قصب والقصب مع اللبن لا يفسد من الابل **قوله** لكن سمر على التراب  
اي سجي قبر المراه بثوبه لان يستوي اللبن على الحجر لان بدنها عورة ولا يؤمن ان ينكشف  
شئ منها حال انزالها في القبر ولا ينها تعطي بالنعش لهذا المعنى واما قبر الرجل فلا يسجي  
عندنا خلافا لما في ربه الله وبهذا لا يحول على سريره الفعش وهذا معنى قوله فاستعوا  
**قال** ويكره الاجرة والخشب واما لا بأس فيه بالقصب والحامض الصغير قال اللبن  
والقصب المذكور في حكمه في ذكره الاجرة والخشب لا يهيئ الاحكام البقا وذكر لا يلبق  
بالميت فعمل هذا ذكره الاجار وقيل لان الاجرة اثار النار فعلى هذا لا يكرهها والخشب وهذا  
اذا لم يدعوا اليه الضم وان اما اذا دعت اليه فلا بأس به **قوله** والقصب غير المشوي اما المشوي  
فيكره عند بعضهم **قال** والحامض الصغير قال اللبن والقصب المذكور في حكمه في ذكره  
قال في الحامض الصغير سجي اللبن والقصب لان النبي صلى الله عليه وسلم حمل على حمله خرقة من  
قصب **قوله** فيها اي في التوبة **قال** ثم يمال التربة لكن يصح في القبر تبيد ولا  
يسلم ثم يقال هللت التراب اذا صببتهم وارسلته وكنهه يقال هللت التراب الصا اذا  
صبه الا ان اجث لا يكون الا مع رفع التراب والهيل الارسل من غير رفع ويقال هللت  
الدقيق في اجواب اذا صببتهم من غير كيل ولا بأس ان يهللوا التراب بايديهم  
وبالماء وما امكن ويستحب لمن شهد دفن الميت ان يكتوا في قبره ثلث شيات  
من التراب بيديه جميعا ويكون من قبل راس الميت ويقول في اخصية الاولى  
منها خلقناكم وفي الثانية وفيها نعيدكم وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة اخرى وقيل

نحو

يعول في الاولى اللهم حافي الارض عن حبي وفي الثانية اللهم افتح الوار السما لروح  
وفي الثالثة اللهم في اخور العين وان كانت امراه قال في الثالثة اللهم ادخلها الجنة برحمتك  
وسم القبر ولا يسطع الي ولا يدفع لما روى عن ابراهيم النخعي انه قال اخبرني في شاهد  
قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبور اصحابه انما سمي عليها فلق من مدر ويكره تطييب القبور  
وتخصيصها والبناء والكتب عليها لقوله عليه السلام لا تخصصوا القبور ولا تبني عليها  
ولا تكتبوا عليها ولا تقعدوا عليها ولا يباس برش الماء القبر انما يفعل لتبوية التراب وروى  
عن ابن يوسف انه كرههم ايضا لانه يجري بحر التطيب ولا بأس بان يدفن بالليل لان النبي صلى  
الله عليه وسلم دفن ليلة وكذا عثمان رضي الله عنه دفن ليلة ودفنت عائشة وفاطمة ليلة  
**باب الشهيد** من شهد الان الدلالة لحدون موته وقيل لانه مشهود باكيته  
وماسبته لما قبله لانه ميت باجله **قال** وهو الذي يقبل في الكفر هكذا او بان فيه اثبت  
بالمعترك كذا فصل المسلمين طما وما يجب عقله ان عرما ان الهدن قبل السركون سوا  
كان مسامحة او سديا كدرا وعده وفي محل المكنس النعاه وقطاع الطريق وكذا اذا  
وطئت دوائهم وهي ساعوها ودايدوها واما اذا نفروا من المسلمين داء العدو او من عزم  
تفريقهم او من رمايت العدو او من سوادهم على القى راكبات لا يكون شهدا ولا المسلمون  
اذا انهموا فاعلوا القوم في الخندق او من العيون فاثوا لم يكونوا شهدا الا ان يكونوا  
العدو هم الذين القوه بالكره عليهم **قوله** او بان فيه امر بالمعروف اي وجه في المعركة وفيه اثبت  
المعركة مع موضع القتال والارواح ومخرج الدم من موضع غرقه كالعين واللون اما اذا  
خرج من النع او دبره او ذكره على لانه قد عرف ويؤيد دما وان خرج من فيه ان كان من جهة  
رأسه غسله وان كان من اجوف لم يغسله ويعرف فكذا يكون الدم النازل من الراس صاف  
والمرء من اجوفه على **قوله** كذا فصل المسلمين طما معناه او فعل المسلمون طما وعبد الظلم ارا  
عما اذا فعل رجل في الزنا او فعل قضا صا او اهدم عليه حائط او عرق او افسد السبع او اذل



من جيل واساه دكره ان لا يكون شهيد او يغسل **وقوله** ولم يجب عقلي بذكر عرما اي ولم  
يجب عقلي بذكره بغيره لانه لم يدر ما اذا فعل الاب وله عذر ان يحكم الدم ويكون شهيدا  
لانها ليست بمنزلة بل الواجب اول الفحص ثم يفيق للشبه ووجب الذي بعد ذلك  
لا يغسل الشهيد بل يكفي ان يصلون عليه فاعطى اي الشهيد لا يغسل هو بل يغسل له  
اعيد بملوح بدمائهم وكلمهم ولا يغسلون وكل من فعل ما لا بد له وهو طاهر بالدم ولم يغسل  
عوضا له فهو ميتة في حق الله **قوله** بل يكفي ان يغسل في ثيابه وتصل علمه وقارنا في  
لا يصل علمه لان الله حال وصفه ان يغسل احدا والصلاة انما هي للموتى ولان السيف في  
الدور فاعطى في الشفاة والصلاة هي شفاة له ولما ان السيف صلى الله عليه وسلم صلى على عكره  
احد وقار على اللام صلوا على من قال لا اله الا الله ولان الصلاة على الميت لا طهارا ولا  
والشهيد او في طاهر من الذنوب لا يتغسل في الدعا كالنبي والصبي واما قوله في الشهيد  
في قتله في احكام الامم **قوله** قال تعالى لا يصح عليه دمه واما في احكام الدنيا فهو ميتة في حق الله  
يؤثر ما له وتشرع امراته وهذا عن قوله فافطموا الى افطموا هذه الدليل والاحكام  
**قوله** قتل اهل الجور والباغين لا يغسل والظاع كيف قتل اي من قتل اهل الجور او  
اهل السعي او قطع الطريق لا يغسل سوا قتلوه الجور او بغيره او باي شيء قتلوه لان شهيدا  
احد ما كان عليه قتل السيف والدم **قوله** وحكم الشهيد والظالم معا يغسلان وهذا  
اي ان الشهيد يجب غسله عند الصبح وتيمم كونه حيا بعد قوله يغسلان او يقول امراته  
لان الشاهد عرف ما نفع الارواح فلا يرفع اجزاء الا ترى انه لو كان في نور الجسد كانه حيا  
الدم يغسل بذكر النجاسة ولا يغسل الدم ما ذكرنا ومعناه ان الشاهد منع من كونه حيا  
برفع النجاسة التي هي من الدم **قوله** والظالم معا معناه وكذا في الصبي اذا شهد فادعاه عند  
ان جسمه وكره المحذور لان السيف محال للنور وليس عليه ديوب وكان يغسل فيها كالموت خفي  
الظلمة **قوله** وهذا قد مضى عن ابا يوسف ومحمد فافها فالاعلان بعد احب والصبي لان  
ما وجد الحياء وسط الموت اي ان السيف الموصوف للوضوء والغسل الصلاة وقد سقط  
عنه بالحيات وسط وجوب الغسل لغيره وهو الصلاة ولا بعد السان الذي للموتى

ماي

وسط بالهات ولان السيف دافع معام الغسل كما ذكرناه في الزاوية من طهارة كماله في الغسل  
واما الصبي والمجنون لا يعلنان عند حيا ابدا لان السيف لا لا يعلن لانها امر الظلم والظلم في  
الشهادة هم دم الشهيد ليس يغسل عنه ولا انواه كقول **قوله** اي لا يغسل عن الشهيد من قوله  
علم السلام في كماله احد بملوح بدمائهم وكلمهم ولا يغسلون فاعطى بملوح بدمائهم واذ اجمع  
تتجرب دما اللون لون الدم والدم ربح المسك تشب بها المعجم المفتوح اي تنفتح والكلوب اجزاء  
ووم الجسد طاهر في حق الله في حق الله حتى ان الرجل اذا صلى حيا لا يشهد بخوف صلاته  
وان وقع دمه في ثوبه انان لا يجوز في الصلاة **قوله** ولا انواه كقول اي لا يغسل عن الشهيد  
ثيابه **قوله** والقرو والدماء عنه يرفع. واخف والكلم واخف فحواش اي لا يسرع عن الشهادة  
وتسرع عنه القرو واخف والسلاح القرو والمربوع من جلد القرو واخف النور المحو قوطا  
لانه انما يبسي هذه الاشياء لدفع باس العدو وقد استغنى عن ذلك **قوله** والكلم بضم الكاف  
وهي الغلظة المدونة لانها تغطي الرأس التي تحت الاذنين **قوله** وزايد ان تقصوا اوزادوا  
والغسل للمرثي يتجاءد. وذلك ان يشرب او من ياكل ١٠ ووقت عرض عاشق وهو يعقل  
او يند او اوزن الكري. ينقل للعذر وهو يدري **قوله** معناه بل يردون او يفتنون اي  
يزيدون ما شاؤا واثبات الشهيد اذا كانت ناقصة عن العدد المسمون وهي ثلثة اثواب انما  
للكفن او يفتنون منها ما شاؤا اذا جامع اليها الكفن بان كانت زائدة على ثلثة اثواب **قوله**  
والعمل للمرثي سجادة اي اذا ارتب غسل والرش اي البان الخلف وهذا قد صار خلقا  
في علم الشاهد لنيل مراقب الحياة لان بذكر يخف اثر الظلم والارثبات ان ياكل او يشرب او  
يتناول او يبيت حتى يمضي عليه وقت صلاة وهو يعقل لان تذكر الصلاة تقدم فيها في ذمتهم  
وتذكر من احكام الاحياء او ينقل من المكر وهو المعرك يكون مرثيا وهو يعقل اما اذا اكل  
من مصرعيه كي لا يطاه لحيول فانه لا يكون مرثيا لان هذا ينقل للعذر ولم ينقل بمرثي  
احياه فان اوصي بوصايا ان كان يامور الاخرة لم يكن لذلك مرثيا عند محمد وهو الاصح لان







المسلم على ان يجعل وجهه الى ظهر الامام او ظهره الى ظهره جاز وكذا اذا جعل  
 وجهه الى وجهه كجور النصارى الا ان يكبره اذا لم يكن سمعته وان جعل ظهره الى وجهه  
 لم يحرمه عليه ولا يحج ان صلوا مع الامام تخلقوا في المسجد الحرام ومن لا يصدق كعبه  
 ولم يكن في جانب الامام اجزاء ما صلح وظهر الكعبة تجزئ الصلاة فوق ما عصبه  
 الى اذا صلح الامام في المسجد الحرام وتخلق الناس حول الكعبة وصلوا بصلاته الا ان كان في مكان  
 اقرب الى الكعبة من الامام جازت صلاته اذا لم يكن في جانب الامام لان المصلي والمأخر انما  
 يظهر عند اتجاهه واجابته قال في التبريع اذا صلح الرجل في جوف الكعبة ويوم الى ناحية منها  
 ليس له التوجه الى ناحية من خاصية **قوله** وظهر الكعبة يحوي الصلاة فوق اي من صلح على  
 ظهر الكعبة جازت صلاته وهذا عندنا وقار ان في الجوز وهذا بنا على ان الكعبة هي العروة  
 الامانة المأدونة البنا عندنا خلافه في الكعبة في هذا النوي المصلي المبادون العروة  
 بما يجوز صلاته ولان البناء ينقل فلا يكون وحده قبل التبريع ان لو صلح على جبل الى قبس جاز  
 ولا بناء بين يديه الا ان الصلاة على ظهر الكعبة كره لما فيه ترك العظم وعنى ان جاز  
 عن الصلاة **قوله** صلى الله عليه وسلم لا يبيع موطئ القبر والخزير والمزبلة  
 والجمام وقوارع الطريق ومطاني الابل وقوق ظهر بيت الله تعالى وزاد ابو الليث  
 في اخره ويطن الوادي والاصطبل وعند الطاهون وكل ذلك حرم في الصلاة مع  
 الكراهة والمأفاه المصنف ظهر الكعبة لم يصلح الكعبة لانه اخذ لفظة الحديث  
 واحديث جاز هذا اللفظ ولم يبيح لفظ **قوله** يا عصبه يعني يا اصبى بنا يا حنيفة لان  
 فيه خلاف لنا في رحمة الله والله سبحانه وتعالى **كتاب الزكاة**  
 العبادات بلا ثم لوراح يدي محض كالصلاة والصوم واجهاد ومالي محض كالزكاة والركن  
 منها كالحج فكان سعي ان يكون الصوم مثل الزكاة لانه عبادة بدنية كالصلاة الا ان  
 المصنوع من الله سبحانه ما في القرآن قال الله تعالى افعلوا الصلاة واتوا الزكاة واتبع

الحرام

احديث الصا فاعلم ان الله في الاسلام على نبي كان له ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله  
 واقام الصلاة واتوا الزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلا والركاه في  
 اللغة التي يقال ركن الرعي اذ اني وسميت الزكاة من كذا لانها سبب للمنافاة الماس  
 ما خلف في الدنيا والثواب في الاخرة وفعل هو عبارة عن التطهر قال تعالى وحسانا لانا  
 وركاة اي وطهارة وقال تعالى قد افلح من تركي اي قد افلح من تطهر من الذنوب وفي الزكاة  
 عن التطهر قال الله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وفي الشرح عبارة  
 عن انما مال معلوم في مقدار مخصوص وهي عبارة عن فعل التزك ديون المال المودي  
 عند المحققين من اهل الاصول لانها وصفت بالوجوب الذي هو من صفات  
 الافعال وعند بعضهم هي اسم للمال المودي لانه امر باتباع الزكاة **قوله** ويلزم الزكاة كل  
 مسلم **قوله** عر لبيب بالغ معطيم قد عكر النصاب ملكا كاملا **قوله** عند الحول عليه حابلا  
**قوله** اي الزكاة واجبة على كل اموال العاقل المسلم **قوله** اللبيب يعنى العاقل والمال هو العقل  
**قوله** معطيم اي مسلم لانه معطى له مال وكتاب ورسله **قوله** ودين الاسلام **قوله** قوم وقد عكر النصاب  
 ملكا كاملا اي ملكا تاما وهو الذي اجمع فيه الملك والمال اذا وجد الملك دون اليد  
 كملك المبيع قبل القبض لو اخذ اليد من ملك المالك كملك الكاتب والمديون لا في الزكاة  
 واحصر رسول ملكا كاملا عن ملك الكاتب والمديون والمبيع قبل القبض **قوله** في عدا  
 الحول علم حابلا اي لا يجد علم الزكاة حتى يحول علم الحول **قوله** ولا ركاه عندنا بحال الصبي  
 ولا على المحبون والكاتب **قوله** لا المدين بل سركا لن فضل عن دينه ودر النفا واكمال  
 اي لا يجب الزكاة على الصبي عندنا كما لا يجب عليه الصلاة والصيام والحج لانه غير مكمل  
 وقال الله تعالى على الزكاة واما العشر في علم اهلنا لان متعلق برقية الارض



ولأن العتق لا يعمد منه الملك ولهذا يجب في الرضا والوعود وحكم على المكاتب **قوله** ولا  
على المحبون والمكاتب أما المحبون فلا يعمد غير مخاطب بالعبادات وأما المكاتب فلا زكاة على  
لأن ملكه في عرايا بدليل أنه إذا عجز أحد المولى وكذا المستعبي في حكم المكاتب عند أبي حنيفة  
وعندها حكمه كحكم المديون فإن كان بعد ما قضى سعيته بقي له من المال ما سلخ نصيبا أو حصة  
عليه الزكاة **قوله** ولا للمدين أي من كان عليه دين يخط على الركة عليه والمهر  
ما منع العطاء وحوب الزكاة موطأ كان أو محلا هو الصحيح فإن كان مال أكثر من الدين زكاة  
الفاضل إذا سلخ نصيبا كاملا وحاصل هذا أن شروط الزكاة ثمانية أشياء لم يمتنع في المكاتب ولا  
في المملوكين فالذي في المالك أن يكون حرا بالغا عاقل مسلما ولا يكون لأحد عليه دين وفي المملوك  
أن يكون نصيبا كاملا وحولا كاملا وإن لم يكن المال ثمنًا أو التجارة **قوله** ما في عبده حصة من  
ومرت وفي ثياب البدن فرض زكاة ومتاع المنزل أيضا وفي بلاد المستعمل **قوله** ولا لل  
كحرم دين إذا لم يسلخ بعد سنين وكذا جارية يتجر فيها بوبت حكم بل في غيرها  
شربيت أي لم يسلخ في عبده حر ودور الكني ودواب الركوب وثياب البدن ولا  
الاستعمال وأثاث المنازل زكاة **قوله** ولا الذي يجدر من دس أو يشهد به بعد سنين أي من  
كان له على آخر دين فحده سنين ثم قامت سنة لم يترك المقضي معناه صارت له سنة ما أن أمه  
الناس **قوله** حاربه يتجر فيها بوبت حكم أي من اشتري حاربه للتجارة ونواها للتجارة  
سلطت عنها الزكاة لا اتصال النية بالعمل وهو ترك التجارة وإن نواها للتجارة  
بعد ذلك لم تكن للتجارة حتى يسلخها فتكون في جميعها الزكاة وهذا معنى قوله بل في غيرها  
أن شربيت لأن النية كما تنصل بالعمل إذ هو لم يتجر فلم يعتبه ولهذا يصح ما يجرد النية ولا  
يصح ما قرأه الأبا نصر وإن اشترا شيئا ونواه للتجارة كان للتجارة لا اتصال النية بالعمل  
خلا وما إذا ورث ثيابا ونواه للتجارة لأنه لا علمه لأن الميراث يدر في ملكه بغير علمه

حتى أن الجني يورث وإن لم يكن له فعل **قوله** وليقرن النية بالاداء أو غرل ما يفرض في  
الاشياء أي لا يجوز اد الزكاة إلا بنية مقارنته لغرل مقدار الواجب لأن الزكاة عبادة  
وكان من شرطها النية والأصل في النية الاقتوان إلا أن الدفع بتقوى فاكفى بوجود  
النية حال الغرل فيسبب التقدم النية في الصوم **قوله** لكن إذا لم يؤبل تصدقا  
بأنه سقط فرضها تحققا أو يقال ولو سلك المال قد تصدقا وما نولها سقطت تحققا  
**قوله** قبل تصدقا أي صدقوا بكل ما فقرا أما إذا تصدق به على غني فاجزه عن شيء من الزكاة  
إجماعا ومعنى المسبل أن من تصدق بجميع ماله لا ينوي الزكاة سقطت فرضها على ما لا  
الواجب جز منه فكان متعينا فيه فلا حاجة إلى التعيين والقياس على الآخر دبر عن الزكاة  
لأن النقل والنقل كلهما مشروعا فلا بد من التعيين كما في الصلاة **قوله** بالكلية أي بالكلية  
لأنه إذا تصدق ببعض النصاب سقط عنه زكاة المودي عند محمد لأن الواجب شايع في كل  
النصاب بل لأن وجوب الزكاة لشدة الحاجة المال والكل مال وفيه الكفاية فإذا خرج البعض  
سقط عنه ما كان فيه أعصار البعض بالكلية فإنه لو أدى الكل سقط عنه زكاة الكل وكذا إذا  
أدى البعض سقط ما يوازيه وهذا قول محمد وقال أبو يوسف لا سقط عنه زكاة المودي لأن  
البعض غير متعين لكون الباقي محلا للواجب يعني لا تسقط زكاة المودي كما لا تسقط زكاة  
الباقي لوجود المزاومة لأن المودي محل الواجب وكذا الباقي أيضا محل الواجب لم كما هو  
محتاج إلى إسقاط الواجب عن المودي فكذا إذا احتاج إلى إسقاط الواجب عن الباقي  
تقدير الواجب فيه المودي يجوز أن يقع عن المودي ويجوز أن يقع عن الباقي فلا يقع







**قال** والفرض بعد المائتين يتبدل كهنه احمين اصله اركم سابق الفرض  
 ابدأ بعد المائتين كما تتألف في احمين التي بعد المائتين واهمين يعني في خمس  
 وعشرين بنت نحاض الى ستة وثلاثين ثم بنت لبون الى ست واربعين ثم خمسة واربعين  
 هكذا ابدأ بنت الحاض الى بنت اللبون الى احمي وهذا معنى قول القدوري  
 كما سابق احمين الى بعد المائتين واهمين احضر بهته عن الاستساف الاول  
 الذي بعد المائتين والعشرين فانه ليس في احمين بنت لبون لا بعد المائتين وخمسين  
 لانه لما راد ضموا وعشرين على المائتين صار جمع النصاب مائة وخمسين فوجب  
 فهو نصاب بنت الحاض مع احمين فلما راد ضمها صارت مائة وخمسين فوجب  
 فيها ثلاث شقاق لان في كل مائة خمس شقاق والى في ذلك كالعواب فاختم  
 كي تنطق بالصواب اى الى العواب سوا في وجوب الزكاة لان مطلق اسم  
 الابل سوا وكما والى مع كى وهو المولود من العجى والعول منسوب الى كى بصد  
 والعواب مع كل عوى والعوب مع رجل عرعى فعرفوا بين الناس والى  
 كما عرفوا بين حصان وحصان فالعواب منسوب الى العوب والى العجم  
 كالعواب يعني في وجوب الزكاة واعتبار الابل وجواز الاصحية اما لو طاف الابل  
 لم يثبت لا كى بابل العواب لان الايمان بمحولة على العوف والعارف وليس  
 سواهم الوقوف واكمل المسئلة زكاة لعدم المالك ولا في المواشي العجمي ومقطوع  
 القوائم لانها ليست سائمة **فصل في صدقة البقر** قد صدق  
 البقر على العم لان البقر كحل مصلح الراعي والى والعم لا يحصل الا بالبحر  
 ومناسبتها للابل من حيث الضخامة والقيمة حتى ان اسم البقر يثقلها وسبقها

لانها تبقر الارض بحوافرها الى ثقبها والبقر هو الشق **قال** ثم ثلاثون  
 بها تبقر او قبيلج بوجب الثلج **قال** القبيح ما لم يسه وطعن في الثانية  
 سمي تبقر لانه الى الان تبقر لانه لا يزيد على الذكر في هذا الباب وكذا  
 العم بخلاف الابل حيث لا يجوز الذكر فيها الا على طريق القيمة وادى من  
 يتعلق بها الزكاة في البقر تبقر عندها وقال ابو يوسف يتعلق بها بالبحر  
**قال** في المنى فرض اربعين والفضل بالقط الى ستين في الراشدين اربع  
 منه ولقد قالوا لى السنين عفو تبقره وجا همون عن الفحمان ووصى  
 ببيعان وبعد في كل ثلثين **قال** والاربعون بالمنى في اجمع **قال** اى وكل رار  
 من البقر منه اومس وهو بالها الشقان وطعنت في الثالثة فان اعطا ببيعين  
 حاز لانها بحريان عن القين فلان بحريان عما دونها اولى **قوله** والفضل  
 بالقط الى ستين اى اذ ارادت على الاربعين وجب في الراشدين بعد ذلك ان يثبت  
 عند ال حنيف في الواصل ربع عمر منه وهو معنى قول الراي ربع العشر وفي الاسي  
 ربع عمر منه وفي الثلاث ثلاثة ارباع عشر منه وفي الاربع عشر منه وهذا هو الاصل  
 وروى الحسن عن ابي حنيفة ان الزكاة حتى تبلغ ثلثين فيكون فيها سنة وربع  
 اومس وثلث تبقر لان الاوقاص في الفوتسج **قوله** ولقد قالوا الى السنين  
 اى قال ابو يوسف ونجد لاشي في الزيادة على الاربعين حتى تبلغ السنين فيكون فيها  
 ببيعان ولا خلاف في بيع فيما دون الاربعين ولا فيما وراء السنين **قوله** وجا همون  
 عن الفحمان هي رواية الحسن راد عن ال حنيف الى ذكرها **قوله** وفرض ثلثين



تبيعان لبي في سبع من البقر تبعان او تبعان وفي سبعين سنة وتبيع وفي  
ما بين سنتان وفي سبعين سنة وفي ما بين تبعان وفي ما بين وتبعان  
وتبيع وفي ما بين وعشرين اربع البقر او ثلاث منات وشاهد بتغير الفرض في كل سنة  
من سبع الى سنة وهذا بالامام وهو من قول واحد في كل سنة سبع والاربعون  
بالمن في الجمع **قوله** والفرض في الحاموس مثل البقر **قوله** والعلى عرسى فاجتنبوا عرسى  
الى البقر والحاموس وانعنى في الركاة والاضحى واعتبار الربا اما في الايمان اذا حلف  
لا ياكل لحم البقر لم يثبت باكل لحم الحاموس لعدم العرف وقيل في بلادنا قلم يتناول البهيمن  
حتى لو كثر في موضع يتبعى ان كلف كذا في النجاسه ولو حلف لا يتبعى البقر لا يتناول  
الحاموس وان حلف لا يتبعى يقرأ تناولها على الذكور والانات فحجب سرائها لان  
الالف واللام للمهود **فصل في الغنم** قدم الغنم على الخيل لكونه ركاه  
الغنم سقوا عليها وركاه اكمل حلقها فيها ثم الغنم تبع على الذكر والانس وعليها المدا  
**قوله** في الاربعين واحده وفي ما بين واحد والعشرين مثني باقية كما بينت والثلاث  
يا فيه بعد ما الى ثلث المائتين واربع المائتين فيها اربع ثم كل مائة شاه فخور  
والوم لم يحول يترطان في رطل والماعز مثل الضان ثم يترك بالغني بناسنه  
لا جضع اكثرها قد امكنه وجوزا في جضع من ضان ومثل يروي عن النعمان عن ابي الحسن  
في اقل من اربعين شاه صدق فاداكاتب اربعين شاه سائمة وشار عليها اكل فبها شاه صفها  
النس فصاعدا وهي ما لها سنة وطعنت في الثانية ولا يوجد احد من الضان والمعر في  
ذكر سوا وعن ابي جعفر ان الضان يحرك وهو ما الى علم اكثر السنة لانه يجوز في الاضحية  
وهو اصل من الركاه الا ترى ان البيع لا يجوز في الاضحية ويجوز في الركاه والاول هو

الظاهر وتوجد في ركاة الغنم الذكور والانات وقال ابن ابي اسود الذكور والانات  
كانت ذكورا **قوله** في ما بين واحد والعشرين مثني الى لا في الرمان على الاربعين الى  
مائة وعشرين فاذا كانت مائة واحد وعشرين ففيها ثمان **قوله** يا فيه اى هاج **قوله**  
كما بينت والثلاث مائة الى لا في الرمان على مائة واحد وعشرين الى مائتين فاذا كانت  
مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياه فاذا بلغت اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة  
شاه **قوله** والماعز مثل الضان اى الصان والمعر سوا عنى في وجوب  
الركاه واعتبار الربا وجوز الاضحية اما لو حلف لا ياكل لحم الضان فاكل لحم المعز  
لا يثبت لان الايمان بحول على العرف والحال والسنة ان الضان اذا كان ضانا  
يوجد من الضان واذا كانت معز لغني المعز وان كان بينهما من الغالب وان كانا  
سواء في ايها تسا **قوله** لا جضع اكثرها قد امكنه اى ود الى علم اكثر السنة **قوله**  
وجوزا في جضع من ضان ومثل يروي عن النعمان عن ابي جعفر الى يروي عن محمد بن  
احمد الجعفي عن الضان في الركاه وهو ما الى علم اكثر السنة وعن ابي جعفر مثل قولها  
ولكن الاضحية جعفر ان جعفر انه لا يجوز في الركاه الا الضحية فصاعدا **فصل في الخيل**  
استفاق اكمل من اكمل وهي الخيل واما غيرها فقل وجودها وقلم اسانها والاضحية  
في وجوب الركاة عليها واقل من يجب فيها الركاه من الخيل ان يترك اذا كان ذكرا او  
يترك على اذا كان انثى **قوله** حلق ذكورا وانات سائمة في الواس دسار ركاه لانه  
وان يرد فوجها وساما في المائتين فنه اذ قومنا الى اذا كانت اكمل سائمة ذكورا  
واما ما صاحبها ما كان ان شاء اعطى عن كل حرك دينار وان ساقها واعطى عن كل







سعود حتى لو كان عليها اكل من ملكها بحسب قيمتها الزكاة عند ان يكون حلالا  
وصوره اخرى اذا كان له نصيب سابع حال عليها ستة اشهر ويوالد مثل عدد هاهم  
هكيت الامهات ونسب الاولاد فكل قول الامهات على الاولاد فكل قول المولى في نفسه  
لانه **قال** عادم من واجب فالاعلى باخذ سابع وبرد الفضل او دونها وباخذ الفضل  
وما على الزكاة من يود القيمة اي من وجب علم من فليؤخذ مع اخذ المصدق اعلا منها  
وردا الفضل او اخذ دونها واحد الفضل **قوله** باخذ سابع وبرد الفضل ظاهر  
هذا ان اكل المصدق وهو ان يبيع ويشتري والى ان اكل المالك  
صاحب المال وقال الصير في الصحيح ان اكل المالك ان يبيع فيه دفع رايه لانه في  
مقدار الرايه سر او ان صاحب المال اذا اراد ان يدفع الرايه لانه دفع  
اليه وفي دفع القيمة اكل المالك الى صاحب المال بالايها **قوله** رطل وثلث عاشر  
ليون فاراد ان يدفع عنها بعض حقه فاحكم ان المصدق طاف في الشقص فما اكله  
والفاوت بين سب الحاض وسب اللبون ثمان او عرون درهم وسب اللبون واكف  
كذلك وليس الحق واخره كذلك وسب الحاض واكثره ثمان او عرون درهم  
ونبت الحاض واكثره ثمان او عرون درهم **قوله** وما على الزكاة من يود القيمة اي  
مخورد دفع القيمة في الزكاة عند ما ولد في الدور والكرات والعشور والفضة والا  
مخورد في الهدايا والصيام **قوله** ان يبيع في بيعه **قوله** ان المصود اغنا  
القيمة وسب حاجته وذلك يحصل بالقيمة بل قد يكون القيمة اسد للحاجة فيكون ان لانه لم  
القيمة حسب الحاجة الاصيل كالنحوه والنفق ولا يتحصل ذلك الا بالبيع  
وقد لا يحصل له بعضه في وقت وان حصل فقد لا يعطى القيمة الواقية  
يجل في حاجته الى البيع في نفسه لان الفقر قد يكون له في البيع في الوقت  
فقد القيمة شر المطعوم فتكون القيمة اوصى الحاجة وانما في الصيام والهدايا والمصود

الادنى

منها اراجه الدم لا يدخله الفقه حتى لو هلك بعد الدم قبل الصدق بهام بلية شئ والاراق  
ليست بمقومة ولا يجوز طعام الا انما في الزكاة والعشرة والخمس وتكون في الكعرات  
وخرا الصدق وقضا الصوم **قوله** لاسي في المخلوق والعوامل وباحد الا وكل عام  
اي ليس في العوامل والعلوم صدق اي لاسي في العوامل ولو اسبغت ولا في المخلوق ولو لم  
يعمل عليها لان السب هو المال الباطي والى ان يكون بالاسامة والا اعداد للثبارة  
ولم يوجد اولان في المخلوق فيزك المونة فينعدم الثما فيها معنى ولا باحد المصدق خيار المال  
والارادة وبأخذ الوط لعول علم الصلاة والسلام لا باخذ من حررات اموال الناس اي من  
كرايمها وخذوا من مواتش اموالهم اي من اوساطها لان فيهم نظر الحائسين **قوله** الله  
ومستفاد اجنس زكوا في النصب والسوم رعي اكثر احوال وجب وان يكن اعلف نصف  
العام فليس في الزكاة من الزام **قوله** اذ يقال وان يكن في او اكثر اعلفها فلا وجوب فاشرا  
**قوله** اي من كان له نصيب فاستفاد في اثنائها احوال مالا من جنس قيمه اليه زكاة فان كان عنده  
من الائمة مقدار واحد في الزكاة فاستفاد من ذلك اجنس في خلال احوال بشر او هم او  
ميراث ضمه اليه وزكها كلها عند تمام احوال عند ما وقال ان افعي بعينه لها احوال حديد  
من حين ملكها **قوله** والسوم رعي اكثر احوال اي هي التي تكفي بالرعي في اكثر احوال الارباب  
الوان قد لا يكون بد منها ان يحلفوا سواهم في بعض الاوقات فجعل الاقل تابعا  
للكثر فان علفها نصف احوال او اكثر فلا زكاة فيها **قوله** فثبت بكسب الثامن الوثب  
اي ثب للعلوم والمعاني ويقال فثبت بضم الثامن المثاب اي ارجع الى درس العلوم مرة  
بعد اخرى ومنه قوله تعالى واراد جعلنا السب مثابة للناس الى مرصعهم فيثوبون  
اليه ويدعون اليه في الحج في كل عام **قوله** والغرض قالا في النصاب لا الكسب وفيها



عند الآخر **قوله** من معناه ان الزكاة واجبة في النصاب دون العفو عند الاستحسان والى  
نوحه وقال محمد بن فرقة النصاب والعفو وقاله في خلافه فيما اذا هلك النصف ونحوه النصاب  
سعى كل الواجب عند الحسب والى يوسف وقال محمد بن فرقة ينفذ بها كل ما اذا  
كان له سهم من الابل صار عليها الحول فلهذا سها ربع فعلم في الباقي ساه كامل عند  
وقال محمد بن فرقة في الباقي ساه ساه الاخر وكذا اذا كانت سبعة ما يوزن من النعم حال  
عليها الحول فلهذا سها ربع فعلم في الباقي ساه عند سها وعند محمد بن فرقة نصف  
**قوله** لا الكسار او ما كثر العفو **قوله** دفع الحول والزكاة للبغاة بخبري وثقت باعارة  
الزكاة **قوله** اي اذا احدث الحول من الناس الزكاة وصدقه الوائم ولا يملكه لان الزكاة لم  
يجمعها واجبا به بالجماء ويقتون بان بعد الزكاة دون اخراج لاسهم مصارف الحول لكونهم  
مقاتله والزكاة مصرفها الفقراء ولا يصرفها لغيرهم كذا في الهداية وقيل اذا نوى بالدفع  
الصدقة على من سقط عنه لانهم لا يجمع ما عليهم من الفقراء **قوله** اي سبب ما عليهم من الغرامات  
والاول احوط اي الا مما لا عارة وفي السوائم والخدم دون الحول لان في ذلك وجوب جواز  
الزكاة بيقين **قوله** ومعنى باعارة الزكاة اي دون اخراج **قوله** طفل بني تغلب في سائنته  
يعني وكما لو جال حكم نسوة **قوله** اي ليس على الصبي من ثمن تغلب شي في سائنته وعما المراد ما على  
الرجل منهم لان الصبي قد جرى على صفه ما يوقد من المسلمين ويؤخذ من المسلمين دون  
صبيانهم وقال محمد لا يؤخذ من المراه القبلية شي وهو رواية اخرى عن ابي حنيفة **قوله**  
وهلك ما فيه الزكاة يحو او ذوا الغنا تعجيل **قوله** اي اذا هلك المال بعد وجوب  
الزكاة سقطت الزكاة عنه **قوله** قال الامعي يصح اذا هلك بعد التمكن من الاداء وقد اختلف  
لان لا يملكه الا بعد الزكاة اجماعا لان الزكاة تجب بعد الحول وهو يملكها قبل  
طريق الامانة فاذا امتلكها صحتها كالموديع في الهلاك لما سبق الزكاة اذا كان قبل  
مطالبه الا في بها اذا اطلبها ولم يملكها لم يملكها مع القدرة فقد قال الكوفي بحسب علم الصمان

وهو قول العراقي لا بها اما طالع بها من ملك المطالبه كالمودع اذا اطلبها بالوديع في  
بعضها المودع مع الامكان حتى هلكت فانه يضمن كذا هذا **قوله** وقال ابو طاهر الدباس  
والوجه **قوله** قال في النهاية وهذا اقرب الى الفقه لان وجوب الضمان لمدعي  
لغوا ولم يوجد واما في بيع الموديع فقد بدل الله قصار مفوتها لئلا يملك فيضمن **قوله**  
وذوا الغنا تعجيل **قوله** اي اذا قدم الزكاة على الحول وهو ما كثر للنصاب حاز لا يدي  
بعد سبب الوجوب فمحمود وشيئا ان لا يفسد النصاب في الحول وهو مع وذو  
الغنا باب زكاة المال **فصل في القرض** **قوله** في القرض على الذهب  
لانها اكثر تداولا بين الناس الا ترى ان المصروف صار في وقت المسئلة تيقن بها  
في القرض سائل المضموم وغير المضموم **قوله** لا قرض دون مائة درهم • وفيها  
اكثر بعد العام • وما وراء المائتين يلزم • في كل اربعين منها درهم • واجبا بعد ما يعطى  
من العسل والكثير قطا **قوله** اي ليس فيما دون مائة درهم صدق فاذا كانت مائة درهم  
كل درهم منها اربع عشر قيراطا ففيه درهم وربع كل درهم اربع عشر قيراطا ولا في  
الربا على مائة درهم حتى يبلغ اربعين درهما فليكون فيها درهم مع الخمس في كل اربع درهما  
درهم وهذا عند الحسب وقال ابو يوسف وحده ما راد على المائتين قيراطا بجماء ولم  
الربا او لم ترض لو كانت الربا من لو كانت الربا درهما ففيه مائة درهم من اربعين  
درهم وهو ربع عشرة ودكر معنى قوله واجبا بعد ما ان يعطى الى اوجب لو يوهب ويعد  
بعد المائتين **قوله** لغالب القرض حكم الورق • اما كبر الغش غرض فسق **قوله** اي اذا كان  
العالم على الورق القرض فهي في حكم القرض لا بها اذا كانت هي الغالب كان الغش  
مستهلكا فلا اعتبار به وهو ان يكون القرض رايده على النصف وان كان العالم  
عليها الغش فهي في حكم المعروض لان غلبة الغش عليها يخرجها من حكم القرض بدليل

في زكاة المال



جواز سمها بالفضة متفاضلا وإنما يكون في حكم العروض إذا كانت بحال تولد من العرض  
سها نصار **إما** إذا كان على منها نصار **وجب** ركاه **الحال** وإذا سوي الحال **العرض** والعش  
قال في البناء **بيع** المملوك في المأجور على مائة أفوكال **فإن** يصح **محد** فيها **محد** درهم احتياط  
**وإن** يصح **محد** درهمان **والصنف** **وقال** بعضهم لا **محد** فيها **محد** **قوله** فتنق أي شق المائل  
عاهذا **الاعتبار** حتى أنه يجوز **سها** بالفضة متفاضلا إذا كان أكثرها **العش** **ولا** بد فيها  
سني نية التجارة كما في باب العروض والله سبحانه وعالم **فصل في الذهب**  
**والعرض** في عشرين مثقال ذهب **تصف** من المثقال في العام **وجب** **في** كل أربع  
قيراطان **ودونها** يعني بقول النعمان **أي** ليس بمادة من عشرين مثقالا **فإن** كانت  
عشرون مثقالا **زنه** كل مثقال عشرون قيراطا **وحال** على **أحوال** **ففيها** نصف مثقال **ولا**  
سكن في **الرباع** من سلعة أربع مثاقيل **ففيها** صراطان لأن الواجب ربع العشر **والأربع**  
المثاقيل مائون قيراطا **وربع** عشرها صراطان **ولا** اعتبر **السرعة** كل دينار بعشرة دراهم **ففيها**  
أربع مثاقيل **كأربعين** درهما وهذا **أحوال** **الحنيفة** **وعندها** يجب في الزمان **كتاب** **الدينار**  
**والفضة** في ثوب الكين والذهب **وفي** **الأواني** **والحلي** **قد** **وجب** **أي** **محد** **الركاه** في  
تبر الذهب والفضة **وخليلها** **والأنيث** منها **التي** **القطع** **التي** **أخرجت** من المعدن **وهو**  
غير المضروب **قوله** **والحلي** **أي** **محد** **الركاه** في حلي الذهب والفضة **عندنا** **وقال** **الرازي** **كل**  
**على** **سعد** **الناس** **لا** **محد** **الركاه** **لما** **روى** **أن** **الشيخ** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **رأى** **أمرأتين**  
**مطوفتين** **بالسب** **وعلمهما** **سواريات** **من** **ذهب** **فقال** **أن** **أوديان** **ركاتيهما** **قالا** **قال**  
**أجابان** **أن** **سوار** **الدينار** **من** **تار** **حجم** **قالا** **قال** **فأديان** **ركاتيهما** **وأما** **الأواني**  
**المحد** **من** **الذهب** **والفضة** **والألم** **وعرفها** **الركاة** **فيها** **واجبة** **بلا** **خلاف** **والكين** **هو**  
**الفضة** **والدينار** **على** **فصل في العروض** **العروض** **جمع** **عرض** **ما** **كان** **الرازي** **وهو** **ما**  
**النفدين** **وفي** **العروض** **جمع** **عرض** **بفتح** **وهو** **عظام** **الدينا** **وفي** **الصالح** **سكون** **الرازي** **هو**  
**المساع** **وأما** **آخر** **ركاة** **العروض** **عن** **ركاة** **التقدين** **لأنه** **يعوم** **بهما** **قوله** **أي** **كل**

عرض كحري سوا من العقد نصابا فادري يعومم بالبيع للمصرف  
وهو ما بان نصابا ويقتضي **ادخال** يعومم بالبيع للفقراء وهو ما بان نصابا وسواء **قول**  
في ترك كل عرض هذا القوط يعومم اما سمع على قول محمد لانه اذا اشترى ارض عشر  
للمحارة لم يدر عليها حب فيها العور وكاه الياره عند واما الوصفه واليوسه وكما  
فيها العور لا غير **قوله** فادري اي اعرف هذا الحلاف الذي ذكرناه **قوله** يعومم بالبيع  
للمصرف اي يعومم بما هو البيع للمالكين وتفسير البيع ان يعومم بما يبيع نصابا عند  
حسب وقار اليوسه يعومم بما اشتراه ان كان الشيء من النقود وان اشتراه بغير النقود  
فومته بالبيع للعالم وعند محمد بالبيع للعالم على كل حال سواء اشتراه بالبيع النقدين  
او بغيره والحلاف فيما اذا كانت يبيع بغير النقود نصابا اما اذا بلغت باحد هادون  
الاخر فومت بالبيع اجماعا بانه ان اذا قومها بالدرهم يبيع ما يثنى واربعين  
درهما وان قومها بالدينار يبيع **قوله** ثلثه عشر من سفالا ثمانية يعوممها بالدرهم عند  
الرسول لانه كذا علمت درهم ولو قومها بالدينار يبيع على نصف منها وهو لا يبيع  
ولو بلغت قيمتها اربعه وعشرين سفالا ولو قومها بالدرهم يبيع ما تس وستم وثلثين  
درهما فان يعوممها بالدينار يبيع لانه ابيع للمالكين وهو قوله بما بان نصابا فستر اي  
فسر الانفع عما يبيع نصابا عند من حسمه **قوله** ثم النصاب ان كمل  
في طرفي حول وفي الوسط خذ **قوله** اي اذا كان النصاب كاملا في طرفي حول  
فالنصاب بعد ذلك لا وسط الركاه لانه سوا اعشار الكمال في انا اقول اما لا بد منه  
في اسد اقول للاعفاء للتحقيق وفي السهام للوجوب ولا كذلك في حال النفا  
وقال يوزن بالوزن الركاه المالا ان يكون النصاب كاملا في اول احوال اخره **قوله** مع الركاه  
في النصاب اي لم الركاه واحده في النصاب **قوله** وفي الوسط خذ اي نقصان

Washburn

مجلس ۱۲۸



وأما صدقة النصفان احوار عما اذا هلك كل النصاب فانه سوطه حكم احوال بالانفاق ولو مات  
الرجل في وسط احوال انقطع حكم احوال الاول ولم ينس الوارث عا دكت احوال كل ساق  
له حوالا حديد او عهدا عندنا خلا واللامعي والى والعرض بالصغار والنصاب يصم  
بالفهم للانفاق كذا ان صم فضة الى ذهب والضم بالاجزاء والا بد وجب اي صم فيه العرو  
الى الذهب والفضة وكذا ان صم بعضها الى بعض وان احلف احدا سحا لان الواجب  
في الكل باعسار التجارة **قوله** كذا ان صم الى ذهب الى كذا ان صم الذهب الى الفضة بالهم  
حتى يتم النصار عند ان صم كما اذا كان مع مائة درهم وستم مائة درهم فكل مائة درهم  
عند ان صم خلا فالله **قوله** والضم بالاجزاء الا قد وجب اي قال ان يوفى ومحمد لا يصم  
الذهب الى الفضة بالهم ويضم بالاجزاء كما اذا كان مع عشرة دنانير فمئتيه مائة درهم  
النصاب درهم فانه يجب علم الركاه عند الكمال النصار بالاجزاء وكذا ان صم الى جميع  
احصا طاحهم الفهم **والاصل** في هذا انه اي صم بقصد دفع الفهم اما لمكن صم  
بالهم لتكمل النصاب اذا لم يمكن التكميل بالاجزاء وعندنا ايضا بالقيمة اصلا وانما علم  
**باب فمن ير على العاشر** العاشر من نصاب الامام على الطريق لياخذ الصدقات  
من اموال التجارة **قوله** لو قال ادبت او لى عارم او لم يجل صدق حسن يقيم **قوله**  
كذا السوام في سوى دعوى الاداء او اخذ ساع وسواه ماسعى وان لم يكن صدق  
تختلف فقط من غير خط ولم الاصل سوطه اي اذا امر على العاشر مال فلان ان  
يعشره فقال على دين لو لم يكن عليه احوال او ادبت الركاه الى عاشر عندك او لى  
اناسى الى الفهم او خلق صدق عا دكت سوا الى بالسراة او لم تات بها والسراة هو ان  
يكسبه العاشر الذي اخذ منه خطا يكون سوطه وكذا ان صم السوام بصدق في  
جميع دكت الا في قوله ادبتا بيقين ان الفقر فانه لا يصدق ولو خلق لان حق الرخذ  
فما الى الامام فلا يمكن رطلا حق خلاف الاموال الباطنة لان الاداء فيها موص

الى ارباب الاموال وان قال احد هاسي مصدق عندك ان كان في تلك السنة مصدق عنده حلف  
صدق وان لم يكن معبراه فوط في الاصل انه لا يصدق حتى ياتي بالبراه **قوله** حسن نعم اي  
حسن كلف **قوله** وان لم يكن صدق بخلف فقط اي وان لم يكن في تلك السنة عاشر عشرين فانه يصدق  
مع كمينه سوا الى بالسراة او لم تات بها وهو معنى قوله من غير خط الى من غير براه **قوله**  
وله الاصل سوطه اي كوط في الاصل الا لسان بالخط **قوله** او اخذ ساع وسواه ماسعى اي اذا قال  
احد هاسي مصدق عندك ولم يكن في تلك السنة مصدق لاهل قوله وان خلق لانه طوطه كذا يقين  
**قوله** او لى عارم اي على دين كخطه فاما ان العول قوله بيمينه لانه الكرو حوب الركاه علم والعول  
قوله المكروح مينة **قوله** وصدق الذي مثل المهدي وخصه ذو الحرب نام الولد اي مصدق  
فنه المصدق فم الذي ايضا ولا يصدق اخرى الا في احوال يقول هي امهات اولادى  
**قوله** وتدفع المصاريع العشر وضعف الذي يجي قادري والعشرين في الكبر في الكبر  
جدا وفي العفو والعرض والرد حرا لا يعثر اخرى في ضمنا ان لم تكونوا قد اخذنا  
بل بعد النصاب ان لم يعلم ونحن اولى ان عفو بالكموم ولو عثرناه ومراخري في  
الدار قبل احوال نصف العشري ونقال ولو مرار امر لم يجب لنا في احوال الامره والا فاني  
اي لو حذر من المصاريع العشر ومن الذي نصف العشر وهو ضعف ما يوجد من المبلغ ومن  
احول العشر كذا الموعر رضي الله عنه سحاب **قوله** من دى احمر في الكبر حاف وفي العفو والعرض  
والرد حرا اي اذا امر اخرى على العاشر ماس درهم ولم يعلم كم باخذون من حارنا يواخذ  
منه العشر كما لو ان علم النعم باخذون نصف العشر او ربع العشر لو حذر منه ذكر العذر ولو كانوا  
باخذون من حارنا الكل لا واحد منهم الكل لانه عذر والعذر حرام لانه دخل علينا ما مان فلا  
نقدر به وهذا قول بعضهم وقال بعضهم لو حذر منه جميع ما في ذلك العذر ما يلحق ما منه  
لانا ما موزون بيبالبحر الى ما منه وقال بعضهم لو حذر الكل لان ما يوجد منهم بطريق التجارة







النصف فصار كالنصارى وأما إذا كان مولا مع يوحنا العترة لان الملك لا اذا كان  
على العترة من كسب عالم لا بعد ان يسمع اول النخل عنده **قوله** بل هو ما قالوا  
اي ان كوما قال ابو يوسف ويحكون ان يوحنا راحا الى قوله والا لاس هو الرجوع **قوله**  
من مرنا بالبحر وعشره ومرت العادل بيني ما ذكرنا في من مر على عاشر احوار في الارض  
قد علموا عليها عشرة شئ عليه الصدح ومعناه اذا مر على عاشر اهل العلم في عشرة  
ثانيا لان التقسيم من قبل حيث مر بها عليه اي من قبل المار حيث مر على عاشر احوار  
مع علمه ان عاشر احوار في عشرة **باب في المعدن والركاز** المعدن السبع  
ما علم الله تعالى في الارض يوم خلقها والكنز اسم لما في الارض من الذهب والفضة والبرص  
ويراد به المعدن وذكر ويراد به الكثرة ومراره من الركاز في الباب الكثرة معنيين احدهما ان هذا  
الباب سعمل على بيان الكثرة والمعادن والى ان لو اراد به المعدن يلزم التكرار ولا فائدة  
في التكرار ولا في جنيته يكون تقديره **باب في المعدن والمعدن** ولهذا القبة الترتيب في باب المعدن  
والكنز وانما احوه عن العترة لان اخذ العترة كثر وجوده من المعادن التي يوجد منها خمس وما  
كان اكثر وجودا كان احوال البيان وان سمى على اخره لان العترة اكثر احوال  
اكثره فكان السفال من القليل الى الكثير والعلل معدن على الكثير وجودا وكذا بيان **قوله**  
في معدن الفضة واخره في كل ارض في الموجوده لاسعدن الدار لذي النعمان وعنه في  
الارض رواه ان اي اذا وجد في الارض معدن فضة او ذهب او كل سبطع وتدوب  
بالاداب كما ذكره والصفر والرصاص في ارض خراج او عشره معدن خمس عندنا ويكون اربع  
انحاسه للواحد وقال الرازي لا شئ فيه الا ان يكون فيه ذهب او فضة خمس في الركاز اربع  
العترة والنصاب عنده معتبر حتى لو كان دون المائتين من الفضة لا يجب شئ لنا قوله عليه  
الصلاة والسلام وفي الركاز خمس قال الصيرفي رحمه الله اذا كان الموجود في المعدن مما يدوب  
بالاداب وينطبع كالذهب والفضة والصفر والرصاص والحديد والفضة من معدن خمس **قوله**  
او كثر وليس من سبط المعدن عندنا ولا حولان احوال الخمس واربع انحاسه للواحد

العاشر  
ذكره

وان

وان كان الموجود مما لا يدوب بالاداب كما لو صوص والنواصب وانما هو فلا شئ  
فيه ويكون كسب للواحد لانه لا صدق في الارض فاعلم ان الارض لا كان في احوال معلوم ان  
ما يدوب كان النجاسة فعلم ان اراد ركازا خمس ونحو الارض في كسب المائيات مثل النقط والقرار  
واللحم وكذا الاشياء الكحل والزينة والنفورة واما الزينة فقال ابو يوسف لا شئ في وعندها في خمس  
**قوله** لاسعدن الدار لذي النعمان اي اذا وجد في داره معدن ذهب او فضة او غيرها  
فلا شئ فيه عند الخفيف ويكون كسب له وعندها في خمس لاطلاق قوله عليه السلام وفي الركاز خمس  
ولما فصل من الارض والدار ولا في خفيف انه من اجزاء الارض مركبة فيها ولا من في ما يدوب  
الاخر فكذا اجزاء الارض لا اجزاء الارض **قوله** وعنه في الارض رواه ان اي اذا وجد في ارضه  
اي حصره رواه ان احدها لا خمس في كسب ويكون كسب له كما في الارض وهي رواه كسب الركاز وفي  
الرواية الاخرى كسب خمس وهي رواه الحاشي الصغير والعرف ان الدار ملكة خالية عن المون  
دون الارض ولهذا وجب العترة واخره في الارض دون الدار فكذا هذه المون  
**قوله** والكنز معدن خمس المختص وهو لذي الثاني لرب اللقط اي اذا وجد كذا وحده خمس  
عنه في جميع القول على الامم وفي الركاز خمس واسم الركاز يطلق على الكثرة معني الذكر وهو  
الاساس اي اذا كان على ضرب اهل الاسلام كالكنز عليها كسب السكك فهو كسب اللقط  
يصح به ما يصح باللقط في كل الواجد ان يعرفه الامم على انه من ضرب المسلمين وان  
كان غاصبه اهل الجاهلية كما في النقوش عليه صنع فله خمس على كل حال اي سواء كان الموجود  
دهبا او فضة او رصاصا او غيره وكذا سواء كان الواحد صغرا او كبيرا او حولا او بعيدا  
مسما او ذميا فانه يوحده منه خمس الا ان كان حربيا فانه يستدفع منه كله ثم اذا وجد اكثر  
الذي عليه خمس كسب الجاهلية في ارض مباحة فاربعة انحاسه للواحد لانه لا حراز منه اذا علم  
للعاين فيقتضه هو وان وجد في ارض يملكه فكذا انحاسه عند اي يوحده اي الخمس  
للقوم او الاربع انحاسه للواحد لانه يملكه من سبقت له عليه وهو معنى قوله والنظم

قوله



وهو الذي الثاني لرب اللقط أي الذي وجد والتقطه وقال أبو صبيح ومحمد هو المخذول وهو  
الذي ملكه الناس هذه البقعة أول الفقه التي سبقت يده إليه وهي يد المخصوص فيملكه المخصوص  
ما في الباطن وهو معنى قوله في النظم ولكن بعد الحس المخذول ولو أسيد العرب فلم يعلم  
صبرهم أن من ضرب أهل الإسلام أو أجهل عليه يجعل أهليا في ظاهر المذهب لأنه الأصل وتبدل الخيل  
إسلاميا في زماننا تقدم العهد داخل دار الحرب بالامان يد وكذا خازن عمران  
وهو لم يكن في الصحراء من غير ضي واجب الاداة ويقال متامن من يد ر الكفر  
نصوا له كثر الفلاح المصون أي من دخل دار الحرب بامان فوجد في دار الحرب  
مكازار له عليهم تحزرا عن الغدر لأن ما في الدار يد صاحبها وإن وجد في الصحراء  
فهو لم لا يسي في يد أحد على المخصوص فلا يجد عذرا ولا عسى فيه والله اعلم  
وليس في القير وزع إجمال عسى ولا العينة واللاي وفيها واجب يعقوب وفي  
كل حلي البحر فكر تعرف أي ليس في القير وزع إجمال الذي يوجد في إجمال عسى لقوله  
السلام لا عسى في البحر والقير وزع حجر لانه لا ينطبع وفي الزئبق الحس في قول ابن حنبل طاعة النبي  
بغير وكذا لا عسى في اللؤلؤ والعينة عند ابن حنبل ومحمد وقال أبو يوسف فيها كحل طية كحل من  
البحر الحس لأن عرض الله عنه أخذ الحس من العينة ولما ان فقرا الجرم بد علة القهر فلا يكون  
الماخوذ منه غنيمة وإن كان ذهباً أو فضة أو مروى عن عرض الله عنه فما ذكره البحر أي  
دفعه وبه تقول أي بوجوب الحس في العينة الذي ذكره البحر فيبقى إلى يوم القيامة فوجد عشر  
حنبل وهو معنى قوله فكر تعرف وفي الحس الواحد كثر العرض إذا حواه من موات  
الارض أي إذا وجد عرضا في أي نوع كان معدا أو كان زاهوا للذي وجد وفيه  
الحس إذا وجد في أرض المالكين وهو معنى قوله إذا حواه من موات الأرض لانه  
غنيمة بمنزلة الذهب والفضة **باب زكاة الذروع والثمار** سميت الباب خرجت  
على قولنا لانه ما يشترط النصاب والبقا اوله نوع زكاة وهذه النصوص مصادر الزكاة  
وفي معنى الظهاره والثمار في الزكاة فلما كان مصرف مصرف الزكاة شبي زكاة كذا في

المستوفي

المستوفي قال وفي القليل من نبات الأرض عشر وفي كثيره بالفرض وتوكل القليل من الماء  
فيه وسق ما طر السقاء الا الحشيش فهو عصفو وحطب لا عشر فيه واجب ولا القصب  
قال أبو حنبل في قليل ما خرج من الأرض وكثيره العشر المراد بالأرض العشر وفيه إشارة انه  
لا يلتفت إلى المالك سواء كان المالك بالعمال أو صغيرا أو مجنونا أو مائونا أو كانت الأرض وقفا  
أو باطنة أو دارس أو المأجدة **قوله** وفي كثيره بالفرض أي يقدره أو كان قليلا أو كثيرا  
العشر عند ابن حنبل **قوله** وسق السق المأجدة أي سق السق المأجدة السق المأجدة هو  
المأجدة أي واحد القليل الصاع وما روى ولا شيء فيه وظاهر النظم انه لو كان حنبل أو حنبلين  
في العشر وقيل حد القليل نصف صاع **قوله** الا الحشيش فهو عصفو وحطب لأن الحشيش  
لا يثبت في الأرض عالة بل يبقى عليها وكذا السقف والنبات لا شيء فيه أيضا لان المقصود غيرهما  
وهو الثمر والحب وتواتر أرضه مقصود أو شبه الحشيش ساق البها المأجدة ومنه لكأن منه  
وجب في العشر **قوله** ولا القصب أراد به القصب الفارس لأنه يثبت في الأرض وأما قصب  
ففيه العشر لأنه يقصد الاستعمال وفيه منفع عامته **قوله** قالوا ولا يعثر الباقى عند بلوغ  
فيه أو ما قاله والوقت سقون بصاع المصطفى واستطاع عثر الرطاب فاعرفا **قوله** أي قال  
أبو يوسف ومحمد لا يجبر العشر إلا في ثمره بآقية أي يبقى عينة حولا لا يكلف ولا شمس كالحنطة  
والقير والدرق والذخن والحرارى والعدس والملس والتمر والزبيب والبرقي والمندباد  
وما أشبه ذلك مما يقصد به الأكل وهو يتبعه أو يتفعا عما كان عقران والعصف والفاقل  
والكمون والخردل والكزبرة ففيه العشر وفي السلم العشر فان عصف قبل ان يؤخذ منه العشر  
أخذ من دهنه ولا يؤخذ من البهم شي وتذكر الزيتون على هذا وجب العشر في الجوز  
واللوز والبصل والثوم والعصف والكمان ولا عشر في الادوية كلها كالعصف



والشونيز وفي الشونيز العشر وهو حبة السوداء ولا شيء في الحصى والكوسم وبزره ولا شيء في الثمان  
والسلب ولا شيء في بزر الباذنجان وكل بزر لا يصلح للزراعة لا شيء في كبر القثا والبطيخ والديبا  
واختيار لا يصلح للزراعة لا شيء في كبر القثا والبطيخ والديبا  
أي تنون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما تيان واربعون مئاة وهو عبارة  
عن حبل وجملته لا وسق الحبة ألف ومائتان مئاة وهو ثلث صاع قال الصيرفي رحمه الله الصاع  
اربع اربع مئاة مئاة السدس مئاة فيكون الوسق اربع وعشرون مئاة ونحوه الا ان  
على هذا الاعتبار اربع امداد الاربع مئاة في ذلك لان المئاة السدس مئاة وهو  
والصاع ثمانية اربطال واما على تخريج الصاع فمئة اربطال كما هو قول ابو يوسف فهو مئاة  
ونصف بالسفري **قوله** واسقطا عشر اربطاب فاعرفا اي ليس في اخيرة اربطاب عند فاعرفا  
وهي ما ليس لها ثمة باقية كالربطاب والبقول قال يقول كالكرات والبقل والسلق ونحو ذلك  
واما البصل فروي محمد بن في العشر لا يبقا في ايدي الناس ويتفقع به انتفاعا عاما ويخل  
تحت الكليل والعنب ان كان في منه الرئيب مقدار حبة اوسق فقيمة العشر وذلك بان  
يخص جافا فان بلغ مقدار ذلك وجب عليه العشر وان لم يبلغه ولا شيء فيه وعن محمد بن  
العنب اذا كان حقيقا لا يصلح الا لما ولا يجي منه الرئيب لا شيء فيه وان كثر **قوله** فاعرفا  
تبيينه على قول ابو يوسف ومحمد بنهما **قوله** وما سقى بالغرب او بالدائم فقيمة نصف  
العشر مثل السابق **قوله** الغرب الدلو العظيم والدائم الدلو الب واثنا عشر البوالدي  
يستقي به الماء ومعنى الميلة ان ما سقى بالغرب او بالدائم او بالقيمة فقيمة نصف العشر على اختلاف  
العولس ان عند الرئيب لا شد النضار والبقا وعندها يشترط ان يكون يكره وتقلها  
يسقى بالسما او سحيا وان تسقى سحيا فقيمة الاغلب من ذلك كما قالوا في السواك وان جعل  
المعدار جعل نصفين **قوله** ولم العشر بقول الثاني في الربع من قطن وزعفران  
ان بلغت قيمة نصابا من الخس الكليل خذ جوا بيا واعبر بحبة في الاخر من خشا

بذره

النوع

النوع به يقدر في الزعفران فمن انما يعتبر **قوله** ونحوه الاجمال في القطن ذكره  
اي قال ابو يوسف فيما لا يوسق اي لا يكال كالزعفران والقطن في العشر اذ بلغت  
قيمة حبة اوسق من ادنى ما يدخل تحت الوسق قال صاحب المداخلة في بلادنا  
ونحن نعول كالحجر والدجني في بلادنا وذلك لان لا يمكن التقدير الشرعي فيه فاعتبرت قيمة  
كما في عروض الحارة **قوله** والبيع اراد بالربع العلم فالربع العشر فيه الا اذا بلغ الحان  
فمنه اثنيان اعلم يقدر به فدره فاعتبره القطن حبة اجمال كل حبة بلما مئاة في الزعفران  
فمنه اثنيان لان التقدير بالوسق كان لا اعتبارا به اعلم يقدر به اي لان الوسق اقصي ما  
يقدر من معياره لانه يدر او لا بالرميدى ثم بالصاع ولم الي ان سهمي الى الوسق  
**قوله** في العمل العشر ارض العشر اهل او يكثر عند الصدر يعول عشر قرب الاد  
بعشرها وعنهم فمئاة محمد بنه الاوراق لوصفها والعروق العروق عروق رطل  
سنة عشر في احوال موطا للعشر **قوله** اي في العمل العشر قل او كثر اذا اخذ من ارض  
وقال ان معنى لا يحق فمئاة لان يتناول من الحيوان فاشبهه الابريس ولما قول علم الملك  
في العمل العشر ولان النمل يتناول من الحمار والاوراق وفيها العشر فكذا ما يتناول منها  
كلاد ودود القمل لا يتناول الا اوراق ولا عشر الا اوراق كذا في المداخلة في العروق  
قل او كثر لانه لا يعد الصاع وعن اي يوسف انه لاسي فيه حتى يبلغ عشر من فرق وعن  
ايضا فاما ما كل قربة نصف من وعن محمد بنه اوراق كل فرق سنة وثلاثون رطلا لانه  
اقص ما يقدر به **قوله** والفرق العروق في الحكم والمحدثون يكونون الدرا وقوله في  
العشر قيد ارض العشر لانه لا يحق في احوال من ارض احوال **قوله** وكل ربع فيه عشر حبة  
فالاجر والاعاق ليس بحسب شيء كل حبة اخذته الارض مما فيه العروا لحسب فيه احد  
العمال وتعلم القدر اي لا يحسب لصاحب الارض ما انفق على الراجح من سعي او



عمارة او اجرة تحافظ او يعم العمل او نفق القبر وجب في جميع احواله وكذلك احواله المحرم  
والدياس لا يجب له والربع الغالي وبضعف العرياض العلني ولو هو الذي  
قلك فاكثرت وان حواها مسل او اسلم سعى لدى الشيخ هذا قالها وان سعى مسل  
نصراني فمنها اخراج مذهب النعمان ويلزم العشران عند الثاني وفرد عشر بوجوب الشبان  
وهكذا ان اسلم النصراني خلاصه او باع ذا اليمان اي اذا كان للعلني ارض عشر فغلبه  
العشر مضاعفا وان اسره من النعماني وهي عليها عند اي عليه عكران ايضا  
لجواز التضعيف على الذي في الجمل كما اذا تم على العاشر فان الذي اذا مر على العاشر كان  
ان كان له من ضعف ما هو من السل وكذا اذا اسره من السل على بيعة العشر مضاعفا  
كما كان وكذا اذا اسلم النعماني عند ان يبيع العشران على حالها الصالان التضعيف صار  
وطيفي لها فينقل الى السل كما اخرج وعقد ان يوفى تعود الى عشر واحد وهو قول محمد بن علي  
عنه **قوله** وان سعى مسل نصراني فمنها اخراج مذهب النعمان اي باع السل ارض العشر على  
ذي وجب على الذي اخرج منها عند ارضه وصارت خراج لا يتبدل بعد ذلك ابداسوا  
اسما عليها المشتري او باعها من مسل فاذا لم يقطع حتى التاسع الاول السل عنها نحو ان يبيعها  
لنعماني فاستردوها البائع منه للفاذ فانها تعود عشره وقال ابو يوسف اذا باع المسلم ارض  
العشرية من ذي مملوك الذي عكران وهو معنى موافق للظم ويلزم العكران عند الثاني فان  
اسلم عليها او ملكها مسل عادت الى عشر واحد وقال محمد باع المسلم ارضه العكران ذي  
فعله عشر واحد كما كانت في يد المسلم وهو معنى موافق للظم ومرد عشر بوجوب الشبان لا  
يتبدل ابدا قال في منظومة النفي لو اسرى الذي ارضه العشر بليمة اخرج على الصدر  
ويلزم العشران عند الثاني وهي كما كانت لدى الشبان . وهكذا ان اسلم النصراني  
خلاصه او باع ذا اليمان اي اذا اسلم النصراني ومعه ارض عشر فعند ارضه ببيع العكران  
على حالها لان التضعيف صار وطيفي لها وكذا اذا كانت الارض للعلني فاستردوها

مسلم

مسلم سعى العكر مضاعفا كما كان عند ان يبيع ايضا لان التضعيف صار وطيفي لها فاستعمل  
الى السل كما اخرجها كالحراج وعند ان يوفى يعود الى عكر واحد في الوجهين اي سواء السل  
الذي عليها او باعها من مسل وهو قول محمد بن علي وهو رواية عن ابو يوسف اي يبيع في يدها  
التضعيف **قوله** وشفعه السل للعكرية . والرد حين يبيع يبيع فسد السل اذا باع المسلم  
ارض عشر عكراني وجب على الذي اخرج فان اخذها من الذي سعى بالبيع عكرية وكذا اذا  
لم يقطع حتى البائع عنها فان كان البيع واردا فاستردوها السل من الذي للفاذ فانها  
يعود عكرية ايضا وهو معنى قوله والرد حين يبيع يبيع فسد اي يبيع ويبيع اخرج  
ويعود الى العكر ويكمل ان يكون قد نصم السنين اي قد باع المسلم لارض صاحب العلم شوييف  
قال علم اللام العلماء ورثة الانبياء وانما عادت عكرية باعده الشفع المسلم لان المسلم اذا  
اخذها من الذي بالشفع تحولت الصفقة الى الشفع فكان هو الذي استرها من المسلم  
وكذا اذا باعها المسلم على الذي سعى فاستردوها السل واستردوا لاجل الفاء  
فانها تعود عشرية ايضا لانه بالرد والصحح حكم الفاء جعل البيع كان لم يكن ولا حق  
المسلم فيقطع بالسر الفاسد لكونه مستحق الرد **قوله** لو اهدق المسلم دارا وسقت  
بما عشر عكرية او رقت **قوله** اي اذا كان لمسلم دار حطه جعلها سدا فاعلمه العكر  
اي اذا سقاها بما العكرية او ما اذا كان السعي كما اخرج فعليه اخرج لان المونة في مثل  
هذا اندور مع الما والماء العكرية بالسما والابار والعقود والجار التي لا بد حل تحت  
ولا به احد والمما اخرج الذي شققها الا عاصم مثل يرد وجب وما سكون وسكون  
ودجله والفرات عكرية عند محمد لانه لا يبيعها احد كالبجار وعند ابي يوسف فراجي لانه  
يتم عليه القنطرة وهذا يد عليه **قوله** لو اهدق المسلم اي قيد بالمسلم لتسليم وجوب  
العكر عليه لانها لو كانت لك ففعلها بستانا كان عليه اخرج لانه ابتداء وضع اخرج  
اليها كما قرر **قوله** لا شيء في دار المجوسي وان اهدقها فيها اخرج فاستبقن

تدقيق



التي ليس على الجوسي في دار كذا لان عمر رضى الله عنه عمل الماكن عفو وان جعلها بستانا  
 ففقيه الجوس وان سقاها ما العشر لتعذر ايجاب العشر اذ في معنى القدر ان لان العشر  
 عبادة والكفر نيا فيه فتعين الجوس وهو عفو بل هو عالم فان قيل لم يخص الجوسي بالذكر  
 والحكم في اليهودي والنصراني مثل ذلك قلنا انما خصه لانه بعد عنه الايمان من اليهودي  
 والنصراني بدينهم نكاح نسايتهم وذبايحهم فاذا لم يجب الوطيق في دار الجوسي  
 فاقول ان لا يجب في دار اليهودي والنصراني وهذا معنى قوله واستثنى من طفلة  
 بني تغلب والمرأة في ارضها عثران كالفلح الوفي في ارضه الصبي  
 والمرأة التغلبي في ارض الرجل التغلبي يعني العثر المضاعف في الارض  
 العثوب واخراج الواجب في الارض اخراج لان الصبي قد جرى على التضعيف على  
 بني تغلب ثم على الصبي والمرأة اذا كانا مسلمين العشر فيضعف ذكر عليهما  
 اذا كانا تغلبين وقوله كالفلح الوفي في ارضه كالمطر اياها العاقل **قال** لا شيء وعين  
 من القير اذا كانت بارض العشر والنقط كذا وفيها اخراج الجوس اذا  
 اخرج صاير القدر في ارضه في عين القير والنقط في ارض العشر شي لان تغلب من  
 ائمال الارض وانما هو عين فولد كعين الماوان كان في ارض احوال فغلبه اخرج  
 واذا كان حريمها صالحا للزراعة لان احوال يتعلق بالمكن من الزراعة  
**قوله** للدرية اتي للزراعة **باب من يجوز دفع الصدقة في الله ومن لا يجوز**  
 لما ذكره ابواب الزكاة على افرادها وكانت لا بد لها من المصارف اورد باب  
 المصارف وهو هذا **الباب فقال** لسبعة تعطى سوى المولود من ذبح الله  
 الهدى والبقرة ثم الفهم ما ذكره اليسير وليس للمكين من تقير وقيل بالعكس  
 واما العامل بعد ما علم نيا ولا له ولا عون قدر ما يسع باليمن لا يخضع  
 اداد فمع ثرا الاصل في هذا قوله فاعل ايا الصدقات للفقراء والمساكين الا

من  
 مسكين

فله

فله عاين اصناف ووسط منها المولود وهو ثلثه اصناف وثلثه كان يعطونهم  
 التي صلى الله عليه وسلم او سلموا او سلموا عليهم باسلامهم وصنف اسلموا او لم يسلوا  
 فمريد تقيرهم وصنف يعطونهم لدفع ثمنهم مثل عباس بن مرداس السلمي  
 وعيينة بن حصن الفزاري وصفوان بن امية القوي والافرع بن هاشم التميمي  
 وسفيان بن حرب الاموي قلنا مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ابوابا لكرض الله عنه  
 وطلوامة ان يكتف لهم بعاتهم فكتب لهم فذهبوا الى عمر لياخذوا خطبة على الصفة  
 فربها وقال لا حاجة لنا بك ان اسلمت والا فاليف بنينا ونبيكم فذهبوا الى بكر بن  
 عنه فقالوا انت احب اليهم هو قال هو ان شافوا منى ما فعله عمر رضى الله عنه **قوله**  
 ثم الفهم ما ذكره اليسير وليس للمكين من تقير ابي القير من له ادنى شيء والمكين  
 من لا شيء لان في الايضاح الفقر من له ادنى شيء وكل من يمال الناس ولا يطوف  
 على الابواب والمكين الذي لا يطوف على الابواب فالمكين اهو من الفقر  
 عندنا وقيل على العكس ابي الفهم من لا شيء والمكين من له ادنى شيء ووجه الاول  
 قوله حال في صنف الفقير لا يكون الناس كما قاله لا الخاف ولا غير الخاف لانهم  
 قد فعل كفائتهم في الحال وقال في المساكين ويطعون الطعام على حب مسكيننا  
 وقد حال اياهم لانهم قد شافوا في الحال وجه القول الثاني قوله حال في صنف الفقير  
 للفقر الذي احصوا في سبيل الله لا يطعون صرا في الارض ابي لا يطعون  
 سيرا في الارض لعدم الراد اصلا وقال في الماكن اما العبد فكان ما كان  
 قد قال ان لهم شيئا **قوله** من تقير النصر النقط الصغيرة في طهر المولود قال  
 الله تعالى ولا يطلون تقير ومعنى النقط انه لا يملك شيئا اصلا فكل الفقرا

الفقرا



والمائة صنف واحد او صنفين قال في الهداية صنفان في غرض صلافة وفي  
 فاص خان صنفان عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف صنف واحد وقال الكلاف  
 اذا اوصى ملك ماله لفلان وللغير او المالكين فمما قول ابي حنيفة الثلثة سهمان  
 وقال ابو يوسف صنفان نصف لفلان ونصف للغير والمالكين والعامل يدعي ان الامام  
 ان عمل بعد علم فمطعم ما يكفي ويبيع واعوانه غير مقدرا لثمنه خلاف ذلك معي فان  
 عمله يعطى الثمن لان القيمة بعدى الماواه في الارضيات بالحصص ولنا ان  
 سمي في عالم الامور ان صاحب الزكاة لو علم ان الامام يبيع العامل منها  
 ساقط بعد رد العمل ولا يستحق في طريق الكفاية ولهذا لا يرد العمل  
 باحد وان كان غنيا الا ان سهم الصدقة فلا ياحد العامل اليها شي تنزيها  
 لعامة رسول الله صلى الله عليه وسلم في غنى شجرة الوبح والغنى لا يوزان في السخافة  
 الكرامة فلا يهر السهم في حق كذا في الهداية قال وفي التوقار والمكاتبونا  
 في قلمها بجا ونونا والعارم المدبون ليس يملك مصلحتي الذي يصاها  
 فاسكت اي في الرفار مع ان المكاتبون منها في فكر فاعلم والغارم من  
 لوم دين ولا يملك لصاها فاصلا عن دينه **قول** فاسكتوا تنبيه على حلاله والافعي  
 رحمه الله فانه مال العارم من محل عوام في اصلاح ذات البين واطفا المارة  
 من القبيلتين المارة الشخا والعداوة **قال** وفي سبل الدعا مع  
 ومعر حاج مراه الاخر وابن السبيل موك في زمنه وفي سواه معر في زمنه  
 يعطى الموكي ها ولا واذا اعطى لصنف واحد بخير **قال** في سبل الدعا قطع  
 الغزاه عنه الى يوسف لانه التفاهم عند اللطلاق وعن محمد سقطت ايام لما روى ان رجلا

صفا

عمل بعد العلم في سبل الله فامره النبي صلى الله عليه وسلم في ان يحل علم ايام قال في الانصاف  
 مواه قال وفي سبل الله في الغزاه عند ابي يوسف وعنه محمد في مواه ايام وقوله الكلاف  
 يظهر في الوصف ولا يجوز صرف التوقار الى اعيان الغزاه عندنا لان المصروف هو الفقير خلافا  
 لما في فانه قال يعرف الى اعيانهم واستدل بقوله عليه السلام لا تحل الصدقة لعين الا  
 لحمة العادي في سبل الله وانما يعطى عليها والغارم ورجل اشترىها بماله ورجل يصدق  
 بها على المسكين فاهداها المسكين اليه **قال** يعطى الموكي ها ولا واذا اعطى لصنف واحد بخير  
 اي ها ولا للمدعون جهة الزكاة ولما ذكر ان يدعي الى كل واحد منهم ولم ان يقتصر على صنف  
 واحد لان الاضافه لبيان انهم مصارف لا اثبات للتحقيق **قال** ويحكم الذي منها لا سوي  
 والكل في يعقوب في المنع **قال** في لا يجوز ان يدعي الزكاة الى ذي لقوله عليه السلام لمعاد رضي  
 الله عنه عدها في اعيانهم ورد ها في مواههم اي في مواه المسلمين ويجوز دفع ما سوي يدي من  
 الصدقة الى الذي يملك العطرة والنذور والكفارات عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يجوز  
 واما صدق الطوع فيجوز صرفها الى اهل الزكاة بالاجماع وحاصله ان الزكاة لا يجوز صرفها  
 الى اهل الزكاة بالاجماع ويجوز صرف الطوع اليهم اجماعا واحصلوا في الصدقات الواجبة  
 مثل العطرة والنذور والكفارات فعند ابي حنيفة ومحمد يجوز صرفها اليهم الا ان الصرف  
 الى فقرا المسلمين احب وعنه ابي يوسف لا يجوز صرفها اليهم اصلا واما كوكي المتقاضي  
 فلا يجوز صرف الصدقات الواجبات اليهم اجماعا ويجوز ان يقطع **قال** لا يجوز المسح بالزكاة  
 ولا يجوز في كفن الاموات ولا قضاء الدين والى ولا شرا مملوك بعقوبة ولا شرا في لا يبي بها  
 مجدا ولا يكتفي بها ميت لا بعد ان اتم ملكها وهو الموكي بعض ان الملك هو الموكي



في جوار الزكاة وكذلك لا يقضي بها دين ميت لان تضاد بين الغير لا يقتضي البهانة منه لا سيما في الميراث  
فان قضى بها دين حي بامر جاز ونفع عن الزكاة ان كان المدينون فقرا فان قضى بها امر  
يكون متبرعا ولا يحوي عن الزكاة وكذلك لا يسرى بها دين حيا فان كان العتق ساعا للملك  
وليس بملكه وكذلك لا يجوز ان يحج بها احد عن نفسه ولا عن غيره لعدم التملك **قال رحمه الله**  
ولا غني واب وجد وان علي ومن ديني من ولد والنزوح والنزوح عند الصدقات وعبد  
ومعتق عن دين من ان لا يدفع الزكاة لغني لقوله عليه السلام لا حل الصدقة لغني وهو باطل  
فمما لا يفي به على العراة وكذلك خبرت معاذ وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم ولا يأخذها  
من اغنياءهم وردوها في فقرهم وكذلك لا يدفع الزكاة لابيهم وجدهم وان عا سوا كان  
احد من جهل الاما والامهات ولا ال ولد وولد ولد وان فعل سوا كانوا من اولاد المسلمين و  
من اولاد البغاة لان منافع الاملاك سهم بينهم متصلة ولا يحق للملك على الاملاك وكذلك لا يدفع الزكاة  
الى روجه بالاجماع لا يشترط ان في المنافع عان والدفع المراه الى روجه عند ابن خزيمة لما ذكرنا  
وعندهما تدفع اليه لقوله عليه السلام لا امرأة من مسعود حين سالت عن التصديق على مسعود  
كذا فان اجر الصدقة واجرا الصلة قلنا هو محمول على صدقة التطوع لانها كانت صدقة  
التي يعمل للناس ولم تكن مشروطة بملئها الزكاة وكذلك لا يدفع الزكاة الى عبده  
ومكاتبه ومديره وام ولده لعدم التملك ولان كتب المملوك لبيده وله حق في كسب مكاتبه  
فليتم التملك ولان المكاتب عبد مابق عليه درهم وربما يعجز فيصير الكتب للمولى **قال**  
ومعتق البعض لدى الشيخ ومنه كوتب بل ام الوليد وامعتن عبد غني وصغير  
في بني هاشم اهل اهل سودان ال رجال فم لا تترك عا والعباس ثم جعفر وحات  
في عقيل بنده من محشر ثم موالهم كذا **قال** لا تدفع الزكاة الى عبد قد اعتق  
عنه ابي جهم لا بمنزلة المكاتب عنده وقال ابو يوسف ومحمد بن علي لا تدفع الزكاة الى عبد يورث  
عنه **قال** في النهاية فعلى هذا التعليل يجب ان يكون التعليل في عبد بين اثنين  
اعتق احدهما نصيبه حتى يتاى هذا التعليل اما اذا كان العبد كله فاعتق بعضه

فانه حر كله بغير دين عندها لانه لا سماع عليه عندها فقول قد اعطى بعضه ان كان الرواي  
بعض الهبة وكسرها فصورته اذا كان العبد مشتركا فاعتق احدهما نصيبه وهو محسوس  
فلودفع الزكاة الساكنة اليه لا يجوز عند ابي حنيفة لانه بمنزلة المكاتب وعندهما يجوز لانه  
حر مدون وان كانت الرواية بغير الهبة والثاني فصورته اذا رهن عبدا لم يعتق الرهن  
بعضه وهو محسوس فلهذا العبد رهن والمتن كالمكاتب عند ابن خزيمة ولو ادى الرهن  
الزكاة اليه لا يجوز فان فعل اذا كان الرهن معزول فكيف يكون محلا لوجوب الزكاة قلنا يجوز  
ان يحمله الزكاة والقي ماله في البحر وصار محسورا وعندهما هذا العبد محرم من مدون كذا  
في الحواشي **قول** عبد غني بنصب الدال مفعول به اي وانعتن عبد غني عن الزكاة **قول**  
وصغير وله عطف على عبد غني ومعناه ان الزكاة لا تدفع للمملوك غني لان الدفع واقع  
لمولاه ولا الى ولده عن اذا كان صغيرا لانه بعد غنيا بما لبيده محلا وما اذا كان كبيرا فقرا لانه لا  
يعد غنيا بما لبيده وان كانت نفقة عليه وكذلك لا تدفع الزكاة الى بني هاشم لقوله عليه السلام  
يا بني هاشم ان الله حرم عليكم غلة ايدي الناس واولادهم وعوضكم عنها خمس بخلاف  
التطوع لان المال هنا كما يتدنى باستقاط الفرض اما التطوع بمنزلة البر بالمال **قول**  
اهل سودان الود والشرف والرفعة **قول** ال رجال فم اي ال عا والعباس وال جعفر  
وال عقيل وال اكارته من عبد المطلب **قول** ثم موالهم كذا ولا تدفع الزكاة الى موالهم  
لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم سأل اجملا لي الصدقة قال انت مولانا **قول** في موالهم اي  
عبد في ال شيخ فواشرفهم وهل يجوز ان يدفع بعض من هاشم اخضر قال ابو حنيفة ومحمد  
لا يجوز وقال ابو يوسف يجوز واما صدقة التطوع يجوز صدقها الى بني هاشم وكذا يجوز صرف  
صدقات الاوقاف اليهم اذا شرط في الواقف في الوقف لانها ليست بعتقالة اد لم  
يسقطها فرض واما اذا لم يسقط الواقف فلا يجوز كذا في اللزج ولا يجوز لهم الصدقات  
والكفارات والصدقة العطرة ولا جزر الصيد لان هذه صدقات واجبة ويجوز لمن الزكاة



والمعادن الى فقرا بني هاشم **قال** لو طنة مفتقرة عند الاداء لميس يعيد ان غنيا قدرا  
او يقال لو طنة عند الاداء مفتقرة ليس بعد ان يدرب ترا او يقال اني نطنة مفتقرة  
اجزا وان ذاك يدرب ترا او هاشميا او كفورا او دفع في الليل لابن اواب في اطلع  
واوجب الثاني وفي العبد ومن كاتبه قد اوجبوا العود اذن في اي قال ابو حنيفة  
ومحمد اذا دفع الزكاة الى رجل نطنة فقرا فبان انه غني او هاشمي او كافرا او دفع في طنة  
الى شخص نطنة فقرا فبان انه ابله او ابنه فلا اعاد عليه وقال ابو يوسف عليه السلام  
لظهور خطاه يبين ولها حديث يزيد بن معن وهو ما روي ان يزيد بن معن دفع  
صدقة الى رجل وامره ان ياتي المسير ليل فيصدق بها فدفعها الى ابنه حتى فلما ارجع  
راه يزيد في بيته فقال يا اباي ما اردت بها فاختصم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا يزيد  
لك ما نويت وكذا يعني ما اخذت **قوله** رب ترا اي صاحب مال وعنا وهذا كله اذا  
تحرى ودفع وفي اكثر رايه لم يصرف اما اذا شك ولم يتحرى او تحرا ودفع وفي اكثر رايه  
ليس بمصرف لا تحرى اما اذا علم انه فقير هو الصحيح ولو دفع الى شخص نطنة فقرا ثم بان  
انه عديم او مكاتبه لا تحرى اما اذا علم عدم الملك ولعدم اهلية الملك وهذا معنى قوله وفي العبد  
ومن كاتبه قد اوجبوا العود **اد قال** ودفعها لما كثر النصاب من اي مال هذا روي الباب  
ونه لدون الصار بوجه منها وان كان صحتي بكتيب **ش** اي لا يجوز دفع الزكاة الى  
مكاتب صامت اي مال كان لان العمل الرعي مفقود به وهذا معنى قوله من اي مال وكور  
دفعها الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحتي مكتسبا لانه فقير او الفقراء المصارف لانه  
اول ذلك في الامم وانه العلم من قال لا تحرى من كان موافقا درا عا الكسب للزكاة علم (السلام)  
لا حل الصدقة لعن ولا الذي مره سوي وهذا الحديث محمول عندنا على حرمة السؤال فلا  
حل السؤال لمن قادرا على الاكتساب او لمن يملك فحين درهما **قوله** ومن له دون النصاب  
يوهب منها اي من يملك ما كفا للنصاب يعطى من الزكاة وان كان صحتي مكتسبا  
**قال** دفع النصاب لفقير قد كره وجار فيما دونه لا باس به وقد اوجب العالم الرباني

اغناه بذكر ان الانسان **ش** اي يكره ان يدفع من الزكاة الى فقير ما يتي درهم وصاع او ان دفع  
خارج الكراهة وقال زفر الجوز اصل لان العنا قارن الاداء فحصل له دارا العن  
وتما ان العنا حكم الاداء فيجب له لكنه يكره لغرب العنا منه كمن صلى ويقرب في سنة قال رحمه  
الله وان يعنى به ان احب الى معناه العنا عن السؤال لان العنا مطلقا مكرهه فعلى  
هذا قالوا اذا اراد ان يتصدق بدرهم كان صرفا له واما اذا اراد ان يسوي له ولو لم يصدق  
بها على جماعة **قال** هاجم سالت ابا يوسف عن رجل له مائة وتسعون درهما صدقة عليه  
درهمين قال ياخذ درهما ويرد درهما كذا في الفتاوى قال الصيرفي رحمه الله وهذا اذا  
كان الموقوف اليه ليس عليه دين اما اذا كان عليه دين اما اذا كان عليه دين فلا باس ان يصدق  
عليه بعد دينه وزيار دون المائتين **قال** ويكره النقل لفقير اخره الى القرى وكثر الضرر  
اي يكره نقل الزكاة من بلد الى بلد واما ليعرف كل صدقة قوم فيجمع لقوله عبد الله لما اخذها  
من اغنياهم وودعها في قراهم ولان فيه رعاية حق الجوارح كما كانت الجاورة اقرب كانت  
وعايتهم اولى لقوله عبد الله لما سأل رجل ادناك او ناك وما سأل رجل وقال ان لي حارسا  
قال فاربها او شر قال اقر بها اليك بابا كذا في النهاية **قوله** الا لقرى وكثير الضرر اي لا  
ان ينقلها الانسان الى قريته او الى قومهم اجمع اليها من اهل بلده كما في الصلاة او  
زيارة دفع الحاجر ولو نقلها الى غيرهم اجراه وان كان مكرهها لان الضرر مطلق الفقر بانفس  
قال الصيرفي رحمه الله الا فضل لان ان يصرف صدقة وصدقة وطوره ونذره وغير ذلك الى  
اخوته واخواته ثم الى اعمامه وعماته ثم الى اخواته وخالاته ثم الى ذوي ارحامهم من بعدهم  
ثم الى جيرانهم ثم الى اهل قريته ولا يحملها الى بلد اخرى الا ان يكون اهل  
البلد الثاني اجمع او لم فيها فينقلها اليهم والاصل ان الزكاة بعينها المان  
مكان المال وفي الفطرة عن نفسه مكانه بالايجاع وعن عبيده واولاد مكان العبيد والاولاد



عند أبي يوسف وعند محمد كان الاب والمول وهو الصحيح لأنه في الدنيا خلاف الزكاة لأن الزكاة  
في المال سقط على ذلك ولا تذكر صدقة الفطر **قوله** ويكره النقل فطرًا نظرًا لما يكره النقل إذا كان  
الأخراج في حقه بأن أخرجه بعد أما إذا كان للأخراج قبل حينها فلا بأس به ولو كان مكان  
الزكاة وصيته للفقر فإنها تصرف في فقر البلد التي فيها الوصي والله تعالى أعلم **باب**  
**صدقة الفطر** هذا من باب إضمار الشيء إلى شرط كما في حج الإسلام وقبل من باب إضمار  
الشيء إلى سببه كما في حج البيت وصلاة الظهر ومناسبتها للزكاة لأنها من الوفاة المالية  
لأن الزكاة أرفع درجة منها لثبوتها بالقرآن فقد رت عليها وذكر في المبوط هذا  
الباب عقيب الصوم على اعتبار الترتيب الطبيعي أدهى بعد الصوم طبعًا وذكرها المصنف  
ههنا لأنها عبارة مالية كالزكاة ولأن تقديرها على الصوم جاز على بعض الأقوال  
كما هي من حقوق الله تعالى عند محمد حتى لا يحل في مال الصبي والمجنون عنده وهي عندها  
من حقوق العباد أي أنها حق الفقراء حتى يجب في مال الصبي والمجنون حقوق الأديين  
**قال** يلزم كل مسلم من أصابعه قدر النصاب فاصلا عن الثياب والدار والأثاث والملك  
والطرف والأعبد للصلاة عنه وعن عبده الخدمته والولد الصغير لا عن زوجته  
مقدار أي صدقة الفطر واجبة على كل مسلم إذا كان مالكًا للنصاب فاصلا عن مسكنه وثيابه  
وأثاثه وقوسه وسلاحه وعبده للخدمة لأن هذه الأشياء مستحقها كواجب الأصلية  
والمستحقها كالمعروف **قوله** والاعبد للصلاة أي الدين يصلحون  
للخدمة يخرج ذكر عن نفقة وعن أولاد الصغار وعن مما يليك للخدمة لأن السبب رأس  
المول ويأتي عليه ولذا ذكر أيضا يودي عن مدبره وأمهات أولاده وعن عبده الوديع  
والمرهون إذا كان له ما يوفي الدين وزيارته نصاب ويخرج أيضا عن عبده المور  
والمعار والمادون وإن كان مستغرقا بالدين لأنه ملأ عليه ويؤونه ولا يودي عن زوجته

لنفسه

لنفسه الولاء والمول فانه لا يولي عليها في غير حقوق النكاح والابوة في غير الروايات كما رواه  
وشبهها ولا يودي عن أولاد الكبار وإن كانوا في عياله بأن كانوا زما لانعدام الولاء  
بهم إذا كان للولد الصغير والمجنون مال فإن الاب يخرج صدقة الفطر عنها من ماله عندها  
وقال محمد وزفر لا يخرج من ماله ما يخرج من مال نفسه لأنها قريبة من شرطها النية فلا يجب في مال  
الصغير والمجنون كالزكاة وسائر العبادات فإن أدى الاب الفطرة من ماله للصغير  
والمجنون لم يضمن الصمان عند محمد وزفر فإذا ثبت للأب يخرجها من ماله ما صار كافق من مجموع  
الاب عندها من مال نفسه ولما ان الفطرة تجري بحري المول كالتفقة وهذا إذا كان الصغير  
غنيا كانت نفقته من ماله ولذا يجب نفقة ختانه في ماله أيضا بالإجماع وكذلك المجنون  
مثل الصغير فيخرج أبوها أو وليه أو واحد من أهله أو وصيه فطرة الصبي أو فتيقه من ماله  
وذكره الأصمعي على هذا الخلاف ولا يجب على الاب صدقة الفطر حتى يملكها بالإجماع كالتفقة  
ويؤدي عن ماله الابن وإنما الولد الكبير المجنون إذا كان فقرا أن يبلغ مجنونا ففطر  
على أبيه وإن بلغ مفيقا حتى فلا فطرة على أبيه لأنه إذا بلغ مجنونا فقد استمرت الولاء  
عليه وإذا افارق فقد انقضت الولاء له عليه ولا يجب على أحد فطرة بني أبيه إذا كان يوم  
فقرا أو مينا في ظاهر الرواية وروى يحيى عن أبي حنيفة أنها يجب على وفي قاضي فإن يودي  
عن أولاد أبيه المعسر إذا كان حيا باتفاق الروايات ولذا لو كان ميتا في ظاهر الرواية  
ولا يودي عن أبيه المجنون لأنه لا يعرف حياته ولا يلزم الرجل الفطرة عن أبيه وإن كانا  
في عياله لأنه لا دلالة عليها كما ولاه الكبار **قوله** والولد الكبير غير واجب وإن عليه  
لا ولا المكاتب وأعبد التمر وعبد اثنين وأربعين يعضوا أعبد شخصين **قوله** أي لا  
يؤدي عن أولاد الكبار وإن كانوا في عياله لانعدام الولاء ولا يخرج عن مكانته







ما غني تجب فطرته واذا قال لعبد له اذ احابه الفطر فانت حرجي يبع الفطر عتق ويجزى عن المول  
 فطرته قبل العتق بلا فصل **قال** ويخرج الفطرة يوم الفطر قبل اتيان المصلي المصير وحاز ان  
 قدمها او اخرها في القضاء لا يزم بالامراش والمشي بالناس ان يحرموا الفطرة بعد طلوع الفجر يبع الفطر  
 قبل اتيان المصلي لعول على اللام اغتوا عن المسيلة في مثل هذا اليوم والامر بالاعتدال انشا  
 على الفقير بالمسيلة عن الصلاة وذلك بالتقديم قبل اتيان المصلي وكان النبي صلى الله عليه وسلم  
 يخرجها قبل ان يخرج الى المصلي فان قدموها قبل يبع الفطر حاز له روى بعد تغذر السبب فاشبه  
 التعجيل في الزكاة قاري العداوى كجور يبعها قبل يبع الفطر يوم او يومين وقال حليف  
 ابن ابي حنيفة اذا دخل رمضان ولا يجوز قبله وقال الحنفية يوم النحر في النصف الاخر من شهر  
 رمضان ولا يجوز قبله ولا يصح ان يجوز اذ دخل شهر رمضان وهو اختيار محمد بن الفضل وعليه  
 الفتوى وان اخرجها عن يوم الفطر لم يوط وكان عليهم اخرجها واعلم ان الفطرة لا تقط بالماله  
 وان طالت المدقة وتباعدت وكذا بالافطار واذا افتقر بعد يبع الفطر لا يقط ايضا لان وجوبها  
 لا يتعلق بالماله وانما يتعلق بالذمة والماله شرط في الوجوب فلهذا لا يجوز الوجوب لا يقطعها كالحج  
 بخلاف الزكاة فانها تقط بهلاك المال والله اعلم **كتاب الصوم** اخره عن الزكاة  
 مع انه عبارة بدينه كالصلاة بعد الزكاة لقوله علم اللام في الامام عارض الى اخر الحديث وقد  
 الصوم بعد الزكاة والصوم في اللغو هو الاسكان في شيء كان في اي وقت كان قار السد فاعلم  
 فتولي ان نزلت للزكاة صوما اي اما كان في الكلام قال ان عمر والتكرات شره في الضايحة اي  
 المسكة عن الدواب وفي الترجع عبارة عن اما ان مخصوص وهو الكفر عن قضاء الشهوة  
 البطن وشهوة الفرج من شخص مخصوص وهو ان تكون طاهرا عن الحيض والنفاس في وقت  
 مخصوص وهو ما بعد طلوع الفجر الى الغروب بصفة مخصوصة وهو ان يكون عا فبعد التقرب  
**ثم الصوم** ثلث درجات صوم العزم وصوم مخصوص وصوم مخصوص مخصوص (صوم العزم)  
 كونه البطن والفرج عن اقتضا الشهوتين وصوم مخصوص كفي السج والبصر واللبان والتبذول  
 وما بر اجوارح عن الاثام وصوم مخصوص مخصوص وهو صوم القلب عن الهوى والدين  
 والا فكل من لا يتوب وكما سماه النبي صلى الله عليه وسلم **قال** قال الصوم منه واجب ونفل

وواجب في وقت محلي كالنذر ان عسى في زمان او رمضان فيما مثله ان يجوز بالنية  
 في الليالي او بالليالي سابق الروايل **قال** معناه ان الصوم صبر وان واجب ونفل قالوا  
 منه صبر بان ما يتعلق بزمان معين لصوم رمضان والنذر المعين فيجوز صوم نبي في الليل  
 وان لم ينفو حتى اصبح اخر النية فيما بينه وبين الروايل وفي جامع الصغرى في النذر في النهار وهو  
 الاصح لانه لا بد من وجود في اكثر النهار ووقت من طلوع الفجر الى وقت الصبح الكلي لا وقت الروايل  
 وقال السامعي لا يجوز الا بنية من الليل في النية وفيها مع الفجر فيجوز بعد ما من الليل للضرورة  
 لان وقت طلوع الفجر وقت يوم وعظمه وقيل لا يستلزم له الفجر ومنه النكاح لا يعرف الفجر فلهذا جاز  
 في التقديم وما جاز التقديم حاز النافذ ايضا فيما كان عينا من الصيام دون ما كان دنيا والسكوت ان  
 سوى من الليل ثم وجاعا عن اختلاف **قال** وواجب في ذمة الانسان بنية بالليل بل اني  
 كالصوم في التكفر والقضا لم رمضان واجب الاداء وجعل النفل يجوز ان يود قبل الروايل  
 لحديث قد ورد في اي والضرر الثاني من الصوم ما سب في الذمة كقضاء رمضان والنذر المطلق  
 ولا يجوز صوم الا بنية من الليل يعني بعد غروب الشمس وحر الاصيد وقربة اكل في وصوم التبع  
 والقران ملحق بالكفارات والنفل كل يعني سحبه ومكروهة يجوز بنية قبل الروايل الى قبل نصف  
 النهار خلا لما ذكره **قال** لحديث قد روي وهو ما روي في ابن عباس قال كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يصوم لا يتوبى الصوم فيبدر والفيصوم وروي عن عائشة رضي الله عنها  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل على اهل بيته فيقول هلا عندكم في هذا قالوا لا قال اني  
 صائم كذا في الكرخي ثم انتم تعرفونه بعلية اي يصوم يصومه ولانه ان يلفظ بها بل انه فيقول  
 اذا توبى من النهار فيقول توبيت صوم هذا اليوم الله تعالى من فرض رمضان ولو قال  
 توبيت ان (صوم) هذا ان شاء الله او توبيت ان (صوم) اليوم ان شاء الله فالتقياس ان لا يصير صائما  
 لان استئنا يبطل الكلام كما في التلادق والعناق ونحو ذلك وفي الحديث ان يصير صائما  
 لان استئنا وهذا ما هو المتعان وطلب التوفيق في الله تعالى فلا يصير متضللا بالنية

يصير



محذور الطلاق والعاقق ونحو ذلك والفرق ان يثبت اشتغال بالان فسطل ما يتعلق بالان  
 كالطلاق والعاقق والتمس ونحو ذلك اما اليه فقول القلب لا يتعلق بالان فلا يسطل به اشتغال  
 الذي هو عمل الانسان كذا في الاخيرة ولو نوى الفطر لم يكن مفطرا حتى ياكل او يشرب ولو نوى ليلا  
 لم ياكل بعد ليلة لا تغد نية ولو نوى الراه في الحيض ليلة ظهرت قبل طلوع الفجر صح صومه في اعم  
 يجوز النية قبل الزوال اذا لم يوجد منه بعد طلوع الفجر ما يبيد الصوم اما اذا وجد ذلك كالاكل  
 والشرب وجماع ناسيا لم يجز النية بعد ذلك **والسحر** في شهر رمضان نية ذكره نجم الدين السبكي  
**قال** في ناسح العشرين من شعبان لم يسهل هلال الصوم بالعيان فان لم يسهل صاموا ولا ابتدوا  
 ثبت بهار الكرم افطروا **شاي** سعي الناس ان يلقوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين  
 من شعبان فان رافع صاموا وان غم عليهم اكلوا على عشاء ليس بوجاهة صاموا لقول علي (لا  
 صوموا الربوبية وافطروا الربوبية) فان غم عليكم الهلال فاكلوا على عشاء ثلاثين يوما ولين الرضيل  
 بقا الشهر فلا ينتقل عنه الا بدليل ولم يوجد ولا يصح يومه الا ان يثبت شعبان لقول  
 علي (لا نصاب) لقول الكرم فقد عصى ابا القاسم **قال** لا صوم يوم الشك غير نفل ومن رآه  
 الهلال دون اكل صام وان لم يعقل الامام شها رة منه ولا يلام **شاي** لا يصام يوم الكرم  
 وهو يوم الثلاثاء من شعبان لقول علي (لا يصام يوم الكرم) فقد عصى ابا القاسم فان صامه  
 بنية رمضان لم تجز باجماع العلماء غير خلاف وان صامه بنية واجب اخر من نذر الكفارة  
 او قضا رمضان فذلك ايضا لا يجوز ولا يسطل الوجوب عن ذمته لجواز ان يكون من رمضان  
 فلا يكون قضا بالكره واما صوم بنية التطوع ان كان عاده ينقطع كما اذا كان من عادة  
 ان يصوم الاثنين والخميس فوافق وقت اليوم يوم الشك فلا بأس ان يصومه بنية التطوع ولو  
 لم يكن من عادة ذمته بكرة لم ان يصوم وذهب محمد بن سلمة الى ان الافضل الاطوار لما روي  
 ان امير المؤمنين عليا (كرم الله وجهه) كان يضع بين يديه كوزا فيملي يوم الشك فاذا انتفاه  
 مستفت شرب بين يديه المستقي ويروي ان عائشة رضي الله عنها كانت تصومه تطوعا  
 وقال علي (لا يصام اليوم الذي سكت فيه الزنطوعا **قول** ومن رآه الهلال دون

الط

الصوم التي من رآه هلال رمضان وحده صام وان لم يعقل الامام بهاديه لانه  
 معتمد على ما رآه وان افطر مع غير الصادق الكفارة وقار روع الكفارة وهذا  
 اذ لا راد الامام بهاديه اما اذا لم يسهل الامام وصام ثم افطر فقد اخطا في وجوب  
 الكفارة والاول ان لا يصح الاحتمال اخطا في رويته الا ترى انه لو اكمل الناس صوماهم  
 به الهلال لم يفسد الامام الامام لجواز ان يكون اشتبه عليه فرائي ما لم يسهل  
 وطه هلالا **قال** ولو توارى الاقوى باعدال فاعده معقول على الهلال  
 ان شهدت ان يسهل او ذكره والعدد كما هو على ما ذكره **شاي** اي اذا كان بالسماع علم اي غبار  
 او سمع قيل للامام بهاديه الواحد العدل في رويته الهلال ذكره كان او امره  
 حرا كان او عبدا او اطلاق هذا النظم سائل المحمود في العرف اذ اناب وهو ظاهر  
 الرواية لانه جبرن مرديني فاشبه رواية الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وآله وهذا  
 لا يخص بلقط الشهاه وسعدا العدل لان قول القاص في الروايات غير معقول  
 وقد صح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل شهاه الواحد في رويته هلال رمضان ثم اذا قيل  
 الامام بهاديه الواحد وصاموا الناس بها وما نزل الهلال لا يعطون قمارا ولا حتى غي الى  
 حسب للاختياط ولان الوطر لا يثبت شهاه الواحد وعنى محمد بن يعقوب **قال**  
 ان ساعى قلت لم فقد اذا افطروا شهاه واحد قال لا لا يصح المسلم **قال**  
 وفي هلال الفطر شهاهه لان او رجل عدل وموثران وان صفا اجو مجع بكثير  
 علما يفيدون اذا ما اجروا **شاي** اي اذا كان بالسماع لم يقبل في هلال الفطر الا  
 شهاه رجلين او ثما رجلين وامرأتين لا تعلق به بفتح العبد وهو الفطر فاشبه  
 حقوق ما رآه من ورأى كما لفطولا تعلق به بفتح العبد وهو التوسع



كبير

الحكم الاضاحي ولا بد ان يكونوا عدا ولا غير محدودين في القذف لانه خروج من عبادة فيجاء  
 فيها وان لم تكن في الساعات لم يعمل في هذا العطر الا مع عظم بعض العباد بخبرهم لان بالقر  
 في مثل هذه الحال مع الخلط **قوله** بعدون اذ اما خبروا اني مع العباد خبرهم بان يكونوا اهل الح  
 وقيل في كل مسجد واحد او اثنان والصحيح انه مقوض الى راي الامام **قوله** ومبدأ الصوم طلوع  
 الفجر الى مغيب شمس في العطر والصوم ترك الاكل والنهار والشرب **قوله** والامام **قوله** والامام  
 الصوم هو الامساك عن الاكل والشرب واجتماع نهار مع النية وهو معن مباح الا ان كان في  
 النية هذا هو حد الصوم **قوله** هذا احد شتي قص طرد او عكسا اما طرد ففي اكل الناس  
 واجتماع فان صوم باق والامساك فائت فاما عكسا فهو في احص والنفا فان الامساك موجود  
 والصوم فائت ولما لا ينسب بان الامساك معدوم في النية فان الامساك في الشيء موجود في الناس  
 فان الاربع اضاف الفعل الى الله تعالى حيث قال فان الله اطعم وسقا فملكون الفعل معدوم  
 من العبد وهو الاكل والشرب فلا يعدم الامساك واما احواب في الحايض فقد قالوا ينبغي  
 ان يراى في احد بان يقال بادن الشرح **باب ما لو حب القضاء والقضاء**  
 والاكل والشرب ووطى الناس لا يوجبون قطع صوم الناس سلا ولا يفطر من قطع  
 او من دهن اذا اورد **قوله** او نظر المرأة ثم انزل او من غدا مكنت او قتل او حلق الذباب  
 او ما دخلا او لم يبين الثنا بالكلية ومنزل بقبلي او لمس بعض والتكفير في الاجنس  
 اي اذا اكل الصائم او شرب او جامع ما سلا لم يقطع والعياض ان يقطع وهو قول ما ذكره  
 ما يضاف للصوم فصار كالكلام ناسيا في الصلاة ووجهه ان قوله على اللام للذي  
 او شرب ناسيا على صومك فانما الحكم الله وقال واذا ثبت هذا في حق الاكل والشرب ثبت  
 في الجماع ايضا للاستواء في الركبة خلا في الكلام في الصلاة ناسيا لان هيئة الصلاة مذكورة

فلا

ولا يغلب النسيان ولا مكر في الصوم ولا فرق بين الفرض والنفل لان النص لم يفصل ولو كان  
 خطيا او مكرها فعمله العباد خلا لا فاعلى فانه يعتبره بالناسي ولما لم لا يغلب وجوه  
 وعذر الناسي غالب ولان النسيان من قبل الحق والاكراه من قبل غيره فيقتربان كما لم يقيد  
 والريض في الصلاة يعني من قيد فصيلي بقيد اعداء ثم زال القيد عنه فانه يلزم اعادة الصلاة  
 لانه عذر من جهة ادمي بخلاف المريض اذا صلى قاعدا لم يلزم الا اياه لانه عذر من قبل صاحب  
 الحق فان نام فاضل لا يفطر لقوله علم اللام بل لم لا يفطرون الصائم الفح والاحتلام ولان  
 لا يوجد صورة الجماع ولا معناه وهو الانزال عن شهوة بالمباكة وكذا اذا نظر الى امرأة فانزل  
 لا يفطر سواء نظر الى الوجه او الى الفرج طائفا وهو ان لم يوجد صورة الجماع ولا معناه فصار كالمنكر  
 اذا انزل ولو ادهن لم يفطر سواء وجد طعم الدهن في حلقه ام لا وكذا اذا احتجم او اكحل لم يفطر ولو  
 وجد طعم الكحل في حلقه لانه ليس بين العين والدماغ منفذ والدهن يخرج كالعرق والداخل في المام لا  
 ينافي الصوم كما اذا اغتسل بالماء ولو قبل لا يفطر صوم افلا ينزل لعدم المنا في صورة ومعنا تعنى بالمعنى  
 الانزال اما اذا انزل بالقبلي فانه يفطر وكما علم القضاء ون الكفارة لوجود سخن الجماع وهو الانزال  
 عن شهوة بالمباكة ولما الكفارة فيقتصر الى كمال اجابة لانها تحقق به فلا يعاقب بها الا بعد  
 اجابة نهايتها ولم تبلغ نهايتها لانها اجابة في الفسخ وان لمس من ورا حائل ان وجد حرارة البدن  
 فانزل افطر وان لم يوجد لم يفطر وان انزل اذا كان حايلا سقيقا وعلى هذا حرمة المصاهرة ولو  
 قبلت الصائم زوجها فانزل افطر وكذا اذا انزل هو فان لم يذوي او امدت لان في صومها  
 وان امرأتان بالسكن اذنا افطرا وعليهما الغل ولا فلا وان عام قد بهد امرأة فانزل افطر وان  
 نظر الى زوج امراته فانزل لم يفطر ما يسيها وان استمني بكنه افطر اذا انزل وان اتى بهيمة فانزل افطر  
 وان لم ينزل لم يفطر وان مس فوج بهيمة فانزل لم يفطر كذا في الذخيرة ولو دخل حلقه ذباب وهو ذاك  
 لصومه لم يفطر لانه لا يتطاع الامتناع عنه فاشبه العباد والذخائن واختلفوا في المطر والبلح

جرا ليدن



والاصح انه لو صورته الفم كان الامتناع عنه ولو اكل الحبوب بين اسنانه لم يفطر اذا كان قليلا وان كان كثيرا  
افطر ولا كفارة فيه وقارفر يفطر في الوضوء ثلثان القليل عند ريقه واما اذا اخرج منه ثم ابتلع  
افطر اجماعا والفصل بين القليل والكثير ان مقدار الحصة فادوية قليل وما فوقها كثير ولو خرج  
من بين اسنانه دم فابتلع ان كان الدم غالبا على الريق او كانا سويا فافطر ولا كفارة عليه وان كانت  
الغلبة للريق لم يفطر وان ابتلع مسمة بين اسنانه لم يفطر وان تناولها من الخارج وابتلعها من غير  
افطر واختلفوا في وجوب الكفارة والخيار انما يجب وان مضغها لم يفطر لانها تنفذ في الفم والصلابة  
حلقه وان قل انما لا يخطئ ويبلغ بريقه في امره في ثانيا وثالثا وابتلع الريق في صومه وصار كما  
اذا اخرج ريقه ثم ابتلع **قوله** وليس بالقلة باس ان وثق باليقين بل بغيره ان كان فرق ولا  
يصدر ذارع القى بلا يفسد عند القى ان كان ملا لا الدون ان عاد ولا يكره بل هو اكد واخص  
بل يفطر **قوله** اي لا باس بالهله اذا امن على نون اجماع او الانزال ونكره ان لم ياتر وعنى سعيد بن جبير  
ان القلة تقدر الصوم وان لم ينزل قاسه على حرم المظاهر ولما قول عامه رضي الله عنه قال  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم وعنى النبي رضي الله عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسئل عن العلم للصائم فقال لو حان له ان يحكم شيئا **قوله** ان وثق اي ان امن على نون اجماع او  
الانزال **قوله** بل بغيره ان كان فرق اي ان اخاف الانزال فان ذرعه القى ان سبقه لم يفطر اذا  
كان بوضعه سويا كان سلق الفم او اكثر بالاجماع ثم اذا عاد الى جوفه او شئ منه بعد ما خرج بنفسه فابول  
بعينه لم يذ الفم ومحمد يعتبر الصنيع ثم مل الفم في الخارج وما دونه ليس بخارج لانه يمكن ضبطه وقايدته  
تظهر من اربع مايل اشدها اذا كان اول من مل الفم وعاد وشئ منه لم يفطر اجماعا اما عند النبي  
فلانه ليس بخارج لانه يقل من مل الفم وعند محمد لا يصح له في الادخال والثانية اذا كان مل الفم  
واعاد شيئا منه افطر اجماعا اما عند ابن يوسف فلا من مل الفم بعد خارجا وما كان خارجا اذا اكل  
جوفه افطر ومحمد يقول قد وجد منه الصنيع والثالثة اذا كان اول من مل الفم واخا او سائما  
افطر عند محمد لوجود الصنيع وهو الادخال وعند ابن يوسف لا يفطر لعدم الملك والرابع

والاصح

والرابع اذا كان مل الفم وحده نبي او شيئا منه افطر عند ابن يوسف لوجود الملك وعند محمد لا يفطر  
لعدم الصنيع وهو الصحيح لانه لو صورته الصورة الطرية وهو لا يبدل بصنيع ولا مفعاله لانه لا يتعدى  
به ولا الملك لاكتفى الاضمار عن خروج الملك للحرارة عن مقوله محمد بن عوف قال في بطلان قول  
محمد بن صالح فيما اذا قل من الفم ثم عان لانه لا يفطر صومه ومن ابتلع اخصا او هديرا فافطر ولا كفارة  
عليه ذكره في السطح بلعط البلع لان الصنيع لا ينافي فيه وانما لو طر لوجود صورته الفم ولا كفارة عليه  
لعدم المعنى وهو فصلا كونه المعنى وقار ما ذكر عليه الكفارة لانه يفطر غير معدور مكانه جنباته  
ههنا اظهر ادلاعه في هذا الفصل من اجاب على الصوم خلا وتنفذي به فلما عد دعا  
البلع اليه ينبغي اجاب الكفارة في واحكاما لا يجب احد في شرب الدم والنوال بخلاف اكله ولو ابتلع  
نواة يابسة او قشر الخبز لا كفارة عليه وان ابتلع حبة يابسة لا كفارة عليه ايضا وان كان رطبا طريا  
فقد حصل علم الكفارة وان اكل ورق النخيل ان كان مما يؤكل وفيه الكفارة والافطار ووطئ احدي  
المخرجين يفسد ويلزم التكفير من يحمي في الاكل والشرب لما فيه الغذاء او الدوا كفارة مع القضاء  
والعدول كفارة الافطار كالقدر في كفارة النظارة وما يجب كفارة بالفطر في غير شهر رمضان  
فادري **قوله** اي من جامع عامدا في احدي السبلين او اكل او شرب ما يتغير به او يتداواه فطيلة القضاء  
والكفارة لان اجنبية منه كما مله لقضا الشهوة ولا يشترط الانزال اعتبارا بالاعتقال لان قضا الشهوة  
يتحقق دونها وهو شبع والشيء لا يبرأ من اكل لينة او شرب حبة الكفارة وان لم يوصد  
الشيء كذا هذا وان جاس امرأة ميتة او بهيمة فلا كفارة انزل او لم ينزل وان اكرهت المرأة رويها  
على اجماع بحيث لا يستطيع دفعها عن ذلك فيا معها مكرها ذكر في فتاوى كبر عند ابن عليه وعليها الكفارة  
لان اجماع منه لا يتصور الا بعد الانتزال وذكر دليل الاختيار وعند الاختيار يزول الاكراه  
والاصح انه لا يحرم الكفارة لانه مكره والانتزال مما لا يملك وعليه الفتوى وان اكرهها هو على اجماع  
لا يحرم الكفارة اجماعا لان الكفارة تحرم اجنبية الكمال وهذه ليست بجناية كمال لان الاكراه  
يرفع المانع والكفارة يجب لرفع المانع ولا مانع هنا **قوله** لما فيه الغذاء اختلعا في مطلق النعدي



قال بعضه هو ان يميل الطبع الى اكل وتنقيته بشهوة البطن وقيل بعضه هو ما يعود تنقيته  
الى صلاح البدن وقيل بدنه فيما اذا مضى لقمته في اخرها ثم اتبعها بقول الثاني يجب الكفارة  
وعلى الاول لا يجب وهذا الورق الحشوي والحشوي العظام اذا اكله فعلى القول الثاني  
لا يجب الكفارة لانه لا يقع فيه للبذور ما يضره وينقص عقله وعلى القول الاول يجب الكفارة  
لان الطبع يميل اليه وتنقيته بشهوة البطن ولو اكل قوائم الدرة الذي يسمونها المصارف والردوي  
اروي ان عليه الكفارة لان فيه جلاوة وبللته كذا قال الصيرفي في البصاح فان اكل رطب من هذه  
الكفارة الا اذا اكل الرطب في الارض فيه الكفارة كذا في العيون ولو اكل الملح ان كان قليلا حيث  
الكفارة وان كان كثيرا فلا كفارة وان اكل لحم الميت ان كان وصدافه دود والنسوان لم تكن فيه  
الكفارة **قوله** كالقدر في كفارة الظهار يعني ان الكفارة مثل كفارة الظهار اما حال على  
كفارة الظهار ولم يبينها لان كفارة الظهار عنها في القرآن **قوله** ولم يجب كفارة بالقطر  
صوم حرم في غير شهر رمضان فادري اي ولي في اقل شهر من شهر رمضان كفارة لانه في رمضان ابلغ في  
اجتنابه لانه جنابة على الصوم والشهوة في غيره جنابة على الصوم لا غير وهذا معنى قوله فادري اي  
ان حرمة رمضان لا توجد في غيره **قوله** واطل غير الفرج بالانزال بعض ولا كفارة في الفجوة  
ولا استعاطا المرء واحتقانه ولا اذا اقطر في اذنه مقطر رطب الدوالي وصل جوف او الدماغ  
في قول الاجل لا القطر في الاحليل اما الثاني فطره واضطرب الشيطان **قوله** اي من جاس  
فيما دون الفرج فانه فعله القضا **قوله** كفارة عليه اما القضا فوجود اجتماعه في وهو الانزال  
ولا كفارة عليه الا لعدم صورة وهو الابلح ومن اوجوا احتضن او استعط او اوطر في اذنه  
افطر لوجود صب الماء اللبن او الدوا في الفم والاحتقان صب الدوا في الدبر فان اوجر مكرها  
او نايما افطر ولا كفارة عليه وان كان طائعا فعليه الكفارة وان استعط قال ابو يوسف في الكفارة  
وقال الطحاوي لا كفارة على الاطلاق كذا في النبايع وفي الهداية لا كفارة عليه لانه لو ادم الصلوة  
يعني في احسنه وسحوط وان اقطر في اذنه الدوا الرطب او طروا اما اذا اقطر الماء في بطنه لعدم الصلوة  
والمعنى خلاف الدهن لان الدهن سري لسو منته بخلاف الماء وان داوا حايث او امة بدوا

ن  
صوم حرم

اجماع

رطب موصول الدوالي الجوف او دماغ افطر ولزم القضا ون الكفارة اي في الجوف  
والامة الجوف في ام الراس وهو الدماغ قال في الهداية اذا داوا حايث او امة بدوا يصل الى جوف  
او دماغ او طر عند اي جنبه والذي يصل هو الرطب وقال ابو يوسف ومحمد لا يقطر لعدم التيقن بالوصول  
بالصام المنفذ مرة والشيء اخوي كما في الدوالي اليابس ولا ريب ان رطوبة الدوالي في رطوبة الجوف  
فتزداد ميلا الى الاسفل فتصل الى الجوف بخلاف اليابس لانه يثقف رطوبة الجوف جففت فيها ولو اقطر  
في الاحليل لا يقطر عند اي جنبه وقال ابو يوسف لو طر اذا وصل الى المثانة وقول محمد منطرب في ولو اقطر  
في مثانة المرء يقطر اهما على **قوله** والشيء مما اذا لم يقب بكرة ولا فطر يكون فيه ومضغها الطعام للطفل  
اذا ما كان بدفلي بكرة ذاب وان مضغ العلك لا يقطر وذلك مكره على ما ذكره **قوله** اي من داوا حايث  
لا يقطر لعدم المعطر صوره ومعنى ذلك لما فيه من تعرض الصوم على النقص قال في المصباح هذا  
الذي ذكره من كراهه الدوا في الصوم الفرض اما في صوم التطوع فلا بأس به لان الاقطار في صوم  
التطوع يباح للعد بالالتفاق وهذا لما هو تعرض على الاقطار واذا كان الاقطار في صوم للعد  
قائل ان لا يكون هذا مكرها وبكره الضام الترضي بالماء والاسفنج فيه وصبي على الراس  
والا في الثوب المبلول لما فيه من اظهار النجس بالصوم وكذا بكرة المضمض لغم الوضوء  
والمعالج في المضمض والاشفاق ولا بأس بالاكل للصام بكرة وعين لقول علم الامام حنبل في  
الصيام السواك وقال الشافعي بكرة بالعشي وبكرة للمراة ان تمضغ لصبيها الطعام اذا كان  
لها منه بد بان يكون عندها صغيرا وحايض او طامع لا يجتاج المضمض ولا بأس به اذا لم يكن لها منه  
بد صبيته للولد الا ترى انها لو اقطر اذا خافت عليه ومضغ العلك لا يقطر الصام الا انه بكرة لما فيه  
من التعريض على الفاء وهذا اذا كان البض ملتصقا لا يتصل منه شيء اما اذا كان اسود فغير  
صوم وان كان ملتصقا لانه يتفتت العلك هو المصطفى وقيل اللبان الذي يقال له كندر  
ويقطر المرء ان خاف اذا صام ازدياد سقمه قضا والا فضل الصيام لما فيه  
والقطر والقضا غير طائر او نبال والصوم للطاعين ان لم يسيئوا اولى وان يقطر بعض



يا بصير . اوتقال وصوم من لا يتصدق في الفدا اولى وجاز فطره الى اخره . اوتقال كذا  
 من سافر والصوم ابر . له اذا لم يجش بالصوم صبر . ترى من كان يرضى في شهر رمضان فحاف  
 ان صام اذ او مرضه افطر وقضى المرفض الذي يبيع الا فطار ان اراد ما يشاء الصوم او  
 عيناه وجعا او راسه صداعا او بطنه استطلاقا وعن ابن مسعود اذا كان ساجدا في الصلاة قام على  
 حاله ان يفيطر **قوله** . والا فصل الصيام للمافر اي اذا كان مافرا لا يستصبر بالصوم فصومه ففصل  
 هذا اذا لم يكن رغبة اعمهم مفطرين اما اذا كانوا مفطرين او كانت النفقة مشتركة بينهم فالافطار  
 افضل موافق للجماع كذا في الفتاوى فان افطر وقضى جاز من غير كراهة لان السفر لا يعر عن  
 التمتع فجعل نفقة غيره خلافا لرضائه وقد يحلف بالصوم فتركه كونه مفطرا الى التمتع **قوله** لو  
 مات من سافر او من مرضا قبل زوال عذره فلا قضاء وان ميت بعد زوال العذر يلزمه قضاء  
 القدر **قوله** ان اذا مات المريض او المافر وجب عليه ما يلزمه القضا لانها لم يتركها عن رايه  
 لغيره كذا في الاطراف كالحصص والنفاك فان صح للمريض او المافر له القضاء بقدر  
 الصبح والاقامة وهذا معنى قوله يلزمه حصص ذلك القدر **قوله** وفي قضاء رمضان ان يبر . قد  
 او ما يجمع فاحفظ واجتهد . وان اياه رمضان اخر . فلقضاء بعده بوضو . وما عليه فدية والاعيا  
 جيل وطير يفيطران فسل . على المريض عندنا والشيخ اذ يعجز عن الصيام يفيطر حينئذ  
 يطعم مسكينا لكل يوم اطعام ذبي كفارة باقوم اي قضاء رمضان ان شافوه وان شافاهم  
 لاطلاق النص وهو موافق لخال فعه من ايام اخر لكن المتابع مستحب ما روي ان اسقاط الزا  
 عن ذمة واعلم ان جنس الصيامات كلها احدى عشر نوعا ثمانية منها في القرون اربعة متتابعة  
 واربع ان شئت ابعث وان سافر قتها ولله لا ذكر لها في القرآن وانما ثبتت بالنسبة فلا ريب  
 المتتابع الصوم رمضان وصوم كفارة الطهار وصوم كفارة اليمين وصوم كفارة القتل وانما  
 الاربعة التي فيها اختيار قضا رمضان وصوم فدية الحلق وهو قول مالك فدية من صيام  
 وصوم التمتع وصوم حرم الصيد واما الثلاثة التي غير ذكرهم في القرآن فصوم كفارة الافطار

بشائر

فثبت

فثبت متتابع القول على السلام للذي واقع امراته في رمضان صح شهر من متتابعين وصوم  
 الطلوع وصوم النذر وجب بقوله على السلام من نذر ان يطعم الله فليطعم وهو على وجهين  
 معني ومطلق فالمعني ان يقول بعد الصوم كذا او صوم ايام بعينها فيلزمه المتتابع و  
 ذكر المتتابع اعم لا فان افطر يوما منه قضاه ولا يستقبل واما المطلق اذ اذكر المتتابع فيه لزم وكذا  
 اذ انواه حتى لو افطر يوما منه التقبل وان لم يذكر المتتابع وما ينوه فهو باختيار ان شاء تابع وان شافوه  
**قوله** وان اياه رمضان اخر يعني اذا اخر القضا حتى دخل على شهر رمضان اخر صام رمضان الثاني  
 لانه لا يصح الصوم فيه غيره وقضا الاول بعده ولا فدية عليه لان وجوب القضا على التراخي حتى كان له  
 ان ينطوع **قوله** وما عليه فدية اي لا فدية عليه عندنا في التأخير وقال ابن مسعود ان اخر من غير  
 عذر كان عليه الفدية لكل يوم طعم مسكين **قوله** ولا على جيل وطير يفيطران فسل على الولد عند  
 الطير هي الموضع والفشل الجوف والوليد الولد والمعن ان الحامل للرضيع ان خافنا على نفسها  
 او وليها افطرنا وقضيا ولا فدية عليهما والمراد باليطر الموضع لانها لا يمكن من الامتناع في الارض  
 لوجوب عليها بعقد الحارة واما الام فليطعم الارض لانها اذا امتنعت ففعل الاب ان ينام  
 اخري **قوله** والسبح الى السبح الثاني الذي لا يدرى الصوم يوطر ويطعم كل يوم مكينا لصوم  
 ثمر او صاعان ثمر او صاعان شعير كما يطعم الكفارات **قوله** وميت اوصى بصوم يطعم  
 ويطعم عن كل يوم يلزم . صاع شعير او فصاع ثمر . مسكينة او نصف صاع بر . ولم تجز لفرق  
 من ثلث ماله لكل يوم مسكينا نصف صاع من ثمر او صاعان شعير لان  
 عجز عن الادا في اخر عمره فصاركما يشيخ الغان ثم لا بد من الايض عندنا خلافا لغيره فعلى وعلا هذا  
 الركاه هو بعينه بدون الايض ولنا انه عبارة فلا بد من الاختيار وقدس في الارصاد دون  
 الوراثة لانها خير اعي الوراثة ثم هو مبرع ابتداء حتى يجبر من الثلث والصلاة كالصوم

١٧



في استحيان المأج وكل صلاة تقبل بصوم يوم هو الصحيح أي الصلاة حكمها حكم الصوم على اختيار  
 المتأخرين وكل صلاة بالفرد لها معتبر بصوم يوم وقال محمد بن قيس بن طهمس كل صلاة كل يوم  
 نصف صاع ثم رجع عن هذا القول وقال كل صلاة فرض على حدة بمنزلة صوم يوم والوتر صلاة  
 على أصل أبي حنيفة وعندها هو مثل السنن لا يجب الوصية به قال في الفتاوى إذا مات  
 وعليه صلوات وأوصى أن يطعموا عنه لها فاعطوا فقرا واحدا جملة تركه جاز خلافاً لكفارة اليمين  
 ولا يصوم عنه الولي لقوله عليه السلام لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد **قوله**  
 وما يحرر يحرر أي بان يحرر مكيته ويعيش غيره **قال** تنازع أهل الصوم بتقصيره إذا  
 أفسد والصلاة نفلاً هكذا لو بلغ الصبي أو ذوالكفر استلج في نهار هذا الشهر فليسا  
 باقيه **والأخى** فيه وصا ما بعد لا ما مضى وليس يقضى صاحب الأغماء بعد حدوث وقضا في  
 أحواله وإن طرأ ليل هلال الصوم فالشهر يقضى غير ذلك اليوم أي من دخل في صوم التطوع  
 أو في صلاة التطوع ثم أفرد ما صام أو حصله لا في رمضان أو غير رمضان حتى إذا حصلت  
 الصائم تطوعاً يجب عليه التقضا وكذا إذا أفسد الصلاة بالتيقن ثم أبصر ما فعله التقضا ثم غدا  
 لا يباح الاطعام في صوم التطوع بغير عذر في أحد الروايتين ويباح للعذر والضيافة عذر قبل  
 الزوال وكذا بعده في حق الوالدین إلى وقت العزم والغير الوالدین فليست الضيافة بعد  
 الزوال عذراً ولو افطر التطوع بغير عذر وكان من نيته أن يقضيه فعند أي يوسف كل ترك  
 وقال أبو بكر الرازي لا يحل لأنه افطر نفسه فكيف غيره قال عليه السلام إن أحواف  
 ما تخاف على امرئ الرأ والسوء أكفبه قبل وما الشكوة أخفبه قال إن يصح الرجل صاماً  
 في سوطه على طعم يتقيد قال في الإيضاح إذا صام الرجل متطوعاً ودعا بعض أهوانه الطعاب  
 وسأله أن يفطر لا بأس أن يفطر لقوله عليه السلام من افطر لحق أخيه كتب له صيام ألف يوم وثق  
 قضى بها مكانه كتب له صيام ألف يوم كذا ذكره الصيرفي رحمه الله في رصانه وقال

بالتقيد

في

أحسن ما فعل في هذا أن كان يتيق من نفسه بالتقضا يفطر ولا ولا وهذا كله إذا كان قبل  
 الزوال أما إذا كان بعده فلا يفطر إلا إذا كان في الإفطار رصون الوالدین أو أحدهما وهذا  
 كله في صوم التطوع أما إذا كان صاماً عن قضاء رمضان ودعا بعض أهوانه بغيره لم أن يفطر  
**قوله** لو بلغ الصبي أو ذوالكفر استلج في نهار هذا الشهر أي إذا بلغ الصبي أو استلج الكافر في  
 شهر رمضان لمسا بقية يومها وهل الأكل واجب أو مستحب قال ابن نجيم مستحب وقال الأمام  
 للصغار الصحيح أنه واجب ولو افطر أهله لا قضاء عليهم لأن الصوم غير واجب فيه **قوله**  
 وصا ما بعده لتحقيق السبب والاهلية ولم يقض ما مضى منه ولا يؤمها لعدم الخطاب  
**قوله** فليسا باقيه أي بقية يومها ثم إن كان ذكر بعد الزوال أو قبله بعد الأكل بعد الإفطار  
 فالأكل لا يغيره وإن كان قبل الزوال والأكل مع الصائم إذا لم يكن التطوع كان بطوعاً غير الصحيح  
 وأما الكافر إذا لم يكن لم يكن بطوعاً لأن الصبي من أهل العبادات والكافر ليس من أهلها **قوله**  
 وليس يقضى صاحب الأغماء أي إذا غمى علم في شهر رمضان بالنهار لم يقضى اليوم الذي حدثت  
 فيه الأغماء لوجود الصوم فيه وهو لا مسأل المصرون بالنية أو الطاهر وجودها منه وقضها  
 بعد الإعدام الغيب وإن غمى علم أول ليلة من قضاء كل يومه تلك الليلة لما قلنا لأنه نوع مرض  
 وقال ماكر لا يقضى ما بعده لأن صوم رمضان بخلافه يتأدى بنية واحدة بمنزلة الاعتكاف  
 وعندنا لا بد من النية في كل يوم من صوم كل يوم عبادة على حدة لأنه يتجمل بين كل يوم ما ليس برب  
 لهذه العبادة بخلاف الاعتكاف كذا في الهدى وكل من غمى كل شهر عليه يقضى جميعاً  
 فاددي لو جنى فيه كل فراقضه ومن أفاق البعض يقضى ما مضى ومن غمى في الشهر  
 غير مضمحل صوماً ولا فطره قضاء فاشعر **قوله** أي من غمى علم شهر رمضان كل قضاء فلام  
 نوع مرض ليضعف القوى ولا يزيل الحجة فيصير عذراً في الباقي لا في الأسفل ومنه



في الشهر

رمضان كرم لا يقسم خلاف لما كان هو تعبته بالاعمال والاعمال علمه اللام رفع القلم على ثلثه على الصبي  
حتى يتعلم وعلى الجنون حتى يتبين وعلى المجنون حتى يتبين قطوان المصطفي  
والاعمال لا يتوجب الشهر عارة فلا يخرج والمجنون يتوجب فحقه **قوله** ومن افاق البعض  
بعض ما مضى اذا فاق المجنون في بعض شهر رمضان قضا ما مضاه من خلاف الزفر وان افعى ربهما  
رغمهما الله تعالى هما بقولان لم يك علم الادا اي اذا البعض الذي وجب المجنون فيه الاخذ  
الاھلية والقضا مرتب عليه قضا كما لم يتوجب ولنا ان السبب قد وجد وهو الشهر والاهلية  
بالدنة **قوله** ومن عدا في الشهر غير مضى اي غيرنا وللصوم ومعناه لم ينو في رمضان كرم را  
صوما ولا فطر افعله قضاء وقال زفر نيا دي صوم رمضان بالامساك بدون النية في صوم الصبي  
المقيم لان الامساك مستحق عليه فعلى اي وجه يوجب يقبح عنه كما اذا وهب النصاب في الفقر  
ولنا ان المستحق هو الامساك بحقه العبادة ولا عبادة الا بالنية وفي هبة النصاب وجدت  
نية القرب القرب باعتبار المحل لان الفقر محل للصدقة الا ترى ان من وهب الفقير شيئا فوجد  
معنى القرب وهو حاجة الفقير الى الصدقة الا ترى ان من وهب للفقير شيئا لا يملك الرجوع في  
الجهة لحصول الثواب **قوله** فاشعر تنبيه على خلاف زفر الذي ذكرناه **قال** وبوطر الكاين  
لم يعص **قوله** وهكذا في النفل يقضي لكنها تمسك بوعظهم وهكذا ان قدزم المافر  
وهكذا ميسك من تسجرا نطق ليل لا ثم بان مسفرا **قوله** اذا حاصت الممران او نقت  
افطرت وقضت بخلاف الصدقة قايما لا تقضيها الا بالخارج في قضائها وقد نبهنا في كتاب  
الحسين وهل تاكل سرا او تاكل سرا وجهرا ولا يحس عليها التشبه واذا قدم المافر او اظهر  
احايض في بعض النهار اسما بقتة يومها وقال ان مني لا يجب الامساك وعدم هذا الخلاف كل من  
صار اهلا للزوم ولم يكن كذلك في اول النهار وهذا حكم اذا قدم المافر بعد الزوال او قبل بعد  
الاكل اما اذا كان قبل الزوال والاكل فعليه الصوم فان افطر بعد ما نوى لم يلزمه الكفارة  
لشبهه واما احايض اذا ظهرت قبل الزوال والاكل لم يكن اما كرها صوما لا فرضا ولا تطوعا

لذلك

لوجود المناف في اول النهار والصوم لا يتجزأ **قوله** وهكذا امسك من تسجرا اي من تسجرو هو  
رطن ان الفجر لم يطلع او اظهر وهو من ان الشهر قد غربت ثم تبين ان الفجر وطلع وان  
الشمس لم تغرب امسك بقتة يومه قضا حتى الوقت بقدر الممكن ونوعا للنية وعلى القضا  
لان حق يصون بالمثل كما في الرخص والمافر ولا كفارة علمه لان اجنبية قاصرة لعدم القصد  
وقه قال عمر رض الله عنه ما تجافنا لاثم وقصا بوع عليا يسير **قوله** ما تجافنا لاثم اي تعذرنا  
وذكر ان عمر رض الله عنه كان جاسا في سجد الكوفة عند الغروب في رمضان فاتي بعض من  
لبن فشرب منه وهو اصحاب ثم امر الموذن ان يودن فلما رقا الميدين راى الشمس فقار  
يا امير المؤمنين هذه الشمس فقال بعثناك داعيا ولم يتحرك داعيا ما تجافنا لاثم ثم بعض  
يوما مكانه وقضا يوم عليا يسير وانما قال عمر رض الله عنه الموذن ذكر لاساة اذ به لان  
من حقه ان يحج اليه ويحجيره ولا يدايم من الميدين لانه سواد **قال** او حسب الشمس مضيت  
فا فطرا ثم بقت بعض ولا يكفره ككلا ولا عامد اكل بعد ان ياكل في النسيان والافطار  
نطق هذا تمام الف بيت فاعلمنى **قوله** اي تمام الف بيت وليس هذا التصنيف من كلام الناطم  
كل من كلام انا **قوله** ولا التي نوطا وهي صايمة كرها ولا مجبونة ونال **قوله** قد نبينا ان الشمس  
مسيبة من اوطر وهو يظن ان الشمس قد غربت ودلنا عليها بقول عمر رض الله عنه ومن افطر  
في رمضان ناسا فظن ان ذكر فطره فاكل بعد ذلك متعذرا فعليه القضاء دون الكفارة لان طهنتها يستند  
الى القياس فتتحقق شبهة وان بلغ احد من وعلم فله كفر في رواية عن ابي حنيفة اي انه قال للذي  
اكل ناسيا لم يصوم **قوله** علم اي علم بان الصوم لا يفد بالاكل ناسيا وروى عن ابي حنيفة  
ايضا لانه اشتباهة فلا تنبه ولو اجمعت فظن ان ذكر فطره فاكل متعذرا حكم عليه القضاء والكفارة  
لان الظن ما استند الى دليل شرعي في حقه اذا افتاه فقيه بالفساد لان العوى دليل  
شرعي في حقه ولو بلغ احد من وهو قول علم الام افطر اجماع والمجموع واعتدله هكذا عند محمد







بالنسبة الحينة من ربه (الايام) وكذا اذا لم يجز بان قال سنة لكنه شرط ان يتابع بان  
 قال سنة متتابع وهو كما عين السنة بان قال الله على صوم هذه السنة فحقها تين الصوم  
 لا يجب عليه قضاء رمضان لكن يقضى السنة الايام لانه لا يصحها ولا ان السنة المتتابع لا تغري عنها  
 لكن يقضيها موصولة تحقيقا للتتابع بقدر الامكان **قوله** تمت تقضي اي بعض ايام  
**قوله** والتمس تلتزم اذا نواها في اي وعلم كفارة يمين اذا اراد يمينيا **وقوله** فارقوا اي  
 اكثروا هذه المسيلة واشباهها وقد بينا وجه ذلك **قوله** لو اورد الصيام بعد النحر في اليوم  
 عند الصبر وعنها اختلاف في النواذر وعنده نص وفاق (الاخر) اي من اصبح بعد النحر  
 صائما فافطر لا فصاعا عند اى حنيفة وعنى اي نوى ومحمد في النواذر ان عليه القضاء لان الشروع  
 ملزم كالنذر اي كذا صوم يوم النحر او يوم الفطر علي ما قد بينا ان النذر صحيح عندنا وصا  
 كالشروع في الصلاة في الاوقات المنهي عنها والفرق بين الحنيفة وبين الصلاة في الوقت المنهي  
 عنه وبين الصوم في يوم النحر وهو ظاهر الرواية ان نفس الشروع في الصوم يسمى صائما حتى  
 يحث به الحالف على الصوم فيصير تركها للنهي بنفس الصوم فيحس الطام ولا يصح صلاته  
 وخبر الصائمين في اي على سلامة الموجب على شأنيته الحكمة ولانه اذا وجب صلاته  
 من حيث انه قرأ فلا يجب من حيث انه حصص فلا يجب الصيام بالقضاء عند ذلك واما  
 الصلاة فابها يقع اولها بالحكمة والحكمة ليست من الصلاة عندنا فالعمدة في غيرها  
 اما الدور في الصوم فيقع على وجهين عندنا اذ اجزا الاول من الصوم صوم موقع بينهما  
 عنه فلم يعلق به الوجوب وعنى اي حنيفة لا يجب القضاء في فصل الصلاة ايضا والاطم هو  
 الاول **قوله** وغيره نص وفاق (الاخر) اي في النواذر ان محمد موافق لاي حنيفة ربه الله تعالى  
**باب الاعتكاف** اخبر عن الصوم لان الصوم شرط والشرط مقدم طبعيا فكذلك وصفا  
 كما قدمت الطهارة على الصلاة ونحوها من الاعتكاف ظاهر فان فيه تسليم الاعتكاف كالمس  
 الي عبادة الله تعالى لطلب الزلفي وبعد النفس عن شغل التي هي مانعة عن ما يتوجب

الاعتكاف

العبد

العبد من القضي ولهذا ذكره احضار السعة في المسجد ومن محاسنه اشراط الصوم  
 في حق والصيام صلى الله تعالى والالتزام ان يكون في بيت الله تعالى والاعتكاف  
 في اللغة هو المحكوف وهو الملازمة والحبس والبيع قال الله تعالى والهدي محكوفان  
 يبلغ حكم اي ممنوعا ان يبلغ محله وهو محرم موضع نحوه وفي الشرح هو اللبث والعقد  
 في المسجد مع نية الاعتكاف **قوله** وسحب وهو لبث يقصد في معنى الجمع بصوم يعقده  
 لا يخرج العاكف الا للجمع او حاجة الانسان شرع يتبع واكله والشرب والمناجاة تكون في  
 المسجد للامام وليس من باس عليه في الشرب والبيع من غير حضور المشركي **قوله** معنا  
 ان الاعتكاف من محب والصحيح انه موكد لان النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليه في العشر  
 الاواخر من رمضان والمواظبة دليل السنة قال ابو هريرة انا عجبنا للناك كيف تركوا  
 الاعتكاف وما ترك النبي صلى الله عليه وسلم منذ دخل المدينة الي ان توفي الله وهو اشرف  
 الاعمال لانه جمع بين عبادتين وهو الصوم والكلوك في المسجد وهو تقرب القلب وتليم النفس  
 لا بارها **قوله** وهو لبث يقصد اللبث بفتح اللام اكلت **قوله** يقصد اي يموي لانه  
 لا يصح الا بالنية لان النية شرط في سائر العبادات والصوم شرط لصح الاعتكاف والواجب  
 رواية واحدة وصح الطمع فيما روى اخي عني اي حنيفة لقوله على اللام الاعتكاف الا  
 بصوم ولا يصح الاعتكاف الا في مسجد جامع يصل فيه الصلوات الخمس كلها باقام ومودن  
 وكل مسجد كثرته حاجته قال الاعتكاف فيه افضل من غيره ولا يحج من المسجد الا كاحج الا ان وهو الغالب  
 والبول لا يلبده من الخروج (اجلها) ولا يلبث بعد فراغ من الطهور فان مكث ساعة  
 فقد اعتكاف عند اي حنيفة وعندهما لا يعد حتى يكون المكث اكثر من نصف يوم وفي  
 نصف يوم روايتان وكذا لا يخرج الا للجمع لانها اعم حواكي فلا يجوز ان يترك الجمع لاجل ما يضمن  
 فلا يتركها لاجل الاعتكاف لانه دونها وهو بالان الجمع وجبت بالعبادة والاعتكاف  
 وجب ما عدا العبد وكان دونها ويخرج منها في وقت يمكن ان يصلي اربع ركعات او ثلثا



ومكثت بعد ها بعد رما يصل الى رما فان مكثت يوما وليد او اتم اعتكاف في جامع لا يفد  
 اعتكاف ولا في موضع الاعتكاف لان لا يكره الا ان يكره في المسجد واحد ولا يكره في مكان  
 من غرضه وخرج لصلاة العبد من ايضا ولا يخرج لعبادة المرض ولا لصلاة العبد  
 اما كان معها غيره فان لم يكن جاز مقدرا للدفن وعما هذا اذا دعي لاداء الشهادة ان  
 لم يكن مع الذي يقطع الحكم بشهادته غيره جاز له الخروج بمقدار اداء الشهادة وان كان مع  
 غيره لا يخرج فان خرج فاعتكاف فان اهدم المسجد فخرج الى مسجد اخر من ساعته ما يفد اعتكاف  
 لانه مضطرب في الخروج واما الاكل والشرب والنوم فمكثون في المسجد فلا ضرر من الخروج  
**قال** وليس من يابس عليه في الشراي لا يابس ان سيع وسباع في المسجد من غير ان تحضره السلع  
 لانه قد يحاج الى ذكر بان لا يخرج من نومه يحاجه لان لا يكره احضار السلعة لان المسجد منزه عن  
 حقوق العباد والمراد بالبيع والبرام لا بد منه كالطعام والكسوة واما البيع والشرا  
 للتجارة فله في نفسه للمعتكف وعنده الا ان المعتكف اشهد في الكراهة وتذكر يكره استعمال  
 الدنيا في المساجد لتجديد القعيد والحياط والناسج والتعليل ان كان يعمل ذلك باجرة  
 فان كان بغير اجرة او بغير لطف لا يكره اذا لم يضرب بالمسجد ويجوز للمعتكف ان يتزوج ويؤجر  
**قال** والطبي بالليل والنهار يفت في البيان والتذكير في اي محرم على المعتكف  
 الوطى واللمس والقيل لقوله تعالى ولا تبشروهن وانتم عالقون في المساجد فان جامع  
 المعتكف ليلا او نهارا عامدا او ناسيا بطل اعتكافه سواء انزل او لم ينزل لان الليل  
 محل الاعتكاف فان جامع فيما دون الغزوة او لم ينزل بطل اعتكافه لانه في معنى الجماع  
 حتى يفتر به الصوم وان لم ينزل لا يفتر وان كان محوما لانه ليس في معنى الجماع ولا في  
 به الصوم فان قل لم يحرمت القيل على المعتكف دون الصائم قيل لان الجماع في الاعتكاف  
 منصوص على حرمة في القرآن صراحة في حديث دواعي قال الله تعالى ولا تبشروهن والبع  
 عالقون في المساجد بخلاف الصوم فانه ثبت بحرم الجماع فيه ولا يجوز لغيره ان ياكل  
 ليل الصائم الرفق ان نأكل ما حصر الليل باجل دل على انه حرام بالنهار فارق النهاية

العلم

بعض من



القبيل والشمس لا يحرم بالصوم وتحرم بالاعتكاف لان اجماع علي بن ابي طالب في باب الصوم لان  
ساجد لعلا والاصل في هذا ان حرمة الوطى اذا ثبتت بالنهي تعدت حرمة الى الدواعي  
بحرم الوطى في حق المحرم والمعتكف ومستبري الحريم فان الحرمة في هذه المواضع ثبتت  
بالنهي وهو قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في صومكم وحال الاتكاف وهو ان غلبوا  
في المأجد وقوله عليه السلام الا لا توطئ احدا من جنسك ولا عايل حتى تستبرئ بحيضه واذا  
ثبتت حرمة الوطى بالامر لا بعدى الى الدواعي كما في حالة الحيض وحال الصوم فان الحرمة  
ثبتت فيها بالامر وهو قوله تعالى فاعذروا للناس في الحيض وقوله تعالى ثم اتموا الصلوات  
الى الليل بعد ذكره المفطرات وهي الاكل والشرب والحجاء فان قيل المعتكف او لم يزل  
ما يغيب اعتكافه لان الانزال من غير مباشرة فاشبه الاحتلام قال في اوجب اعتكاف ايام  
لبث الليالي معها كما رسم ويلزم اعتكافها متابعها لم وان لم يشترط المتابع اي ما اوجب  
عامة اعتكاف ايام لزمه اعتكافها بلياليها لان ذكر الامام علي بن ابي طالب في صومها ما بارايها من  
الليالي وكانت متتابعة وان لم يشترط المتابع فيها وتعيد بقوله ايام ليحتمل ما اذا نذر اعتكاف  
يوم فان الليلة لا تدخل فانه اذا نذر اعتكاف يوم يدخل المحرم قبل طلوع الفجر فاعتكف  
يومه ويصوم ويخرج بعد الغروب قال وليعتكف في نذره يوميه يوميه ايضا في ليلتيه  
وعن ابي يوسف ليس يدخل ليلة الاولى فيجوز ان يفاضلها اذا اوجب عامة اعتكاف  
يومين يلزم ان يليلتيه ويدخل قبل غروب الشمس فاذا غربت من اليوم الثاني فقد  
وفي نذره وقال ابو يوسف لا تدخل الليلة الاولى لان المشي يحرم وفي دخول الليلة  
الموسطة ضرورة الاتصال ووجه الظاهر وهو قوله ان في المشي معنى الجمع وقوله  
عليه السلام الاثنان فما فوقهما جماعة وهذا اذا لم يكن له نية اما اذا نذر اعتكاف يومين  
دون ليلتيهما صح نية ويلزمه اعتكاف يومين بعد ليلة وهو الخيار ان شاء الله



وان شافرق ويدخل المسجد بغيره عند طلوع الشمس ونحوه الحروب ولو اوجب عائقه  
اعتكاف ليلة لا يلزمه شي لان الاعتكاف الواجب لا يصح الا بالصوم **قوله** فجدوا تضلوا  
اي جدوا في طلب العلم لتفادوا الفضل والشرف **كتاب الحج** الحج في اللغة عبادة  
عن القصد وفي الترمذ عبادة عن قصد البيت عذره التعظيم لا داركن من الدين عظيم  
العبادات ثلثة بدنية محض كالصلاة والصوم وما في محض كالتزكاة وتركها من غير ما هو الحج  
فلما فرغ من البدني والمالي سعى في الركعة **فصل** ولهم الحج اصحاب القوي . البيع الاحرار ارباب  
الحج ان وجبوا المركب والراد سوي . حوايج الاصل وترك القوي . والعوت للصلوات  
برجاء . والامن في الطريق شرط شرعي اي الحج واصح على الاحرار البالوا العقل الاصل اذا  
قدروا على الراد والاصل فاضل عن المكن وما لا بد منه ونفقة عياله الى حيث يحول ويكون الطريق  
امنا ولا يجب في العمر الامرة واحدة لان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له الحج في كل عام مرة او مرة واحدة  
فعاد بل مرة واحدة فازاد فهو تطوع ولان بيعة البيت وهو لا يتعد فلا يتكرر الوجوب في  
هو واجب على الفور عند ال يوسف وعن ابن جهم مثل ذلك وعن محمد بن التواخي لانه وظيف  
العمر فكان العرف في وقت المصاهرة ووجه الاول انه يخص بوقت خاص والوقت في سنة واحدة  
غير نادر فيبادر له احتياطا وانما شرط الحركه والبلوغ لقوله علم الله انما عبيدج ولو عثر  
حج في اعس فاعلمه في الاسلام واما صبي في ثوب عشرين في بيع فطية في الاسلام ولانه عيان  
والعبادات باسرها موضوع في الصبيان والعقل شرط لصح التكليف وكذا في الجوار  
**قوله** اصحاب القوي اي اصحاب البدن واجوار في حق الاحد على المريض والمقعور ومقلوع اليد  
والوطر والرس لان العجز عن العبادة يوتر في سقوطها مادام العجز باقيا واختلفوا في  
الاغما عند اي حيف لاجل عاوان وجد قايدها واجب في مال وعند ما يجب عليه ان وجد  
قايدها وزادوا واحدا ونسب في حصة **قوله** البيع الاحرار محتر من  
الصبيان والعبيد **قوله** ارباب الحج اي اصحاب العقول غير من المجنون لقوله

٨٧

لان

على

لعود عليه السلام رفع القل عن ثلثة عن الصبي حتى يتكلم وعن المجنون حتى يعقل وعن النائم حتى  
يتيقظ **قوله** والامن في الطريق يعني كون الطريق امنا وف مروج ماهر ملك واصفوا  
في اني الطريق هل هو من شرائط الوجوب او من شرائط الادا اذ لا يصح من شرائط الوجوب  
انه اذا مات قبل ان يحل عليه الاصابة وقيل من شرائط الادا حتى انه يجب عليه الاصابة بقاء  
في النهاية وهو الصحيح **قوله** والزوج او نحوها يعتبر . ان كان مقدار الثلث السفر وان  
مضت وليس معها محرم . ولا خليل جها محرم اي يعتبر في المرأة ان يكون لها محرم في نفسها  
او زوج او كانت عجزا او شاب وهو كل من لا يجوز انفاكتها على التابيد او كان بالوكم او بالهوى  
او بالرضاع ولو كان حرا او عبدا او ذميا واما المجوسي فليس محرم والصبي والمجنون ليسا محرمين  
والمرأه كالعالم وعنده المراه ليس محرم لها لان محرم كاحها عليه ليس على التابيد بل على اذا  
اعقبه جاز نكاحها والمحرم انما لعمر اذا كان سها ومن مكه بله انما فصاعدا اما اذا كان اقل  
فعلها لان محرم الحج لعمر محرم ولا روي الا اذا كانت معتقة ولا محرم حتى يصغر عدها واذا لم  
كن للمراه محرم ولا روي في محرم عليها ان يزوج ويجب عليها نفقة المحرم هو الصحيح لانها لا تصل  
الى الحج الا بالزينة فاشترط الراطم التي لا توصل الا بها وفي الحديث لا يجب عليها ذلك والفقهاء  
سواء ان المحرم اذا قال لا اخبر الا بالنفقه وحيت عليها وان خرج من غير اشتراط فليس عليه  
**قوله** ولا خليل اي ولا زوج وهل المحرم من شرائط الوجوب ام من شرائط الادا على الاختلاف  
في امن الطريق وقرب بيناه **قوله** لو بلغ الصبي في الاحرام لم يجره عن شيء بل لا يلام . اذا  
مضى عليه والعبد اذا اعتق في الاحرام فاحكم كذا اي اذا بلغ الصبي بعد ما احرم او اعتق  
العبد وصلى على الجهاد ذكره في محرم عن شيء الاسلام لان احرامها انقصد لا اذا انقلب  
لا اذا القرض فان جدد الصبي الاحرام قبل الوقوف ونوى في الاسلام جاز والعبد لو عمل  
ذكره في الجواز لان احرام الصبي لا يلزم لعدم الاهلية ولهذا لو احصر فتخلل لا يلزمه القضاء

بشر



وان ساول سمان محطورات الاحرام لم يلزمه اجزاء العبد يلزمه العضا واذا احدهما الصبي خرج  
 الاول بالتأني والعبد اذا احدهما لا يصح الاول ولا يصح الثاني ولان احرام العبد لازم فلا يمكن  
 اخروجه واذا حج الفقه اجراه عن حج الاسلام حتى لو استغنى بعد ذلك بالبركة في اخرى لان شرط  
 الراد والراحم للتيسير لا لالامات لاهله الوجوب فكان نحو ما يحج عنه بغير سقوط اذا الصوم  
 بجوه عن المسافر ولهذا يحج عا الفقه بملك ولا يجب على العبد بها لانهم لم يوافقوا اهل التوبة  
**قوله** في المواقيت التي لا تملك الا سوا الاحرام فمن سبلك. وهن ذو حلق في المدي  
 وذات عرق للعراقي اكن. واحق الشام واهل اليمن. يلمح ويجد قرن فصن.  
 وجانز تقدم الاحرام. على المواقيت بلا ملاح. اي المواقيت لا يجوز ان يجاورها الا ان  
 الاحرام اى لا يجاورها الى حكمه اما الى حكمه فانه كوربح احرام **قوله** التي لا تملك اي التي لا  
 يملكها ولا تملكها الا في ما **قوله** وهن في المواقيت فلا تملك المدي وذو الحلق في اهل  
 العراق ذات عرق واهل الامم احرم ولا تملك جرد قرن ساكن الراحم واليه كذا في شمس العلوم  
 واهل اليمن يلمح وقد علم في بعضهم يلمح. عرق العراق يلمح اليمن ويذكر في حلق في المدي  
 لما تحق ان مرت بها ولا تملك جرد قرن فاستثنى. وانما وصف العراقي باكن لانها سور  
 العلماء ومواطن الفضل فان عدم الاحرام على هذه المواقيت حار وهو افضل او انى  
 المحطورات والافاق اخر الى المواقيت افضل ومن حج في الحرم او في موضع من  
 البدر لا يجاوزه الاحرام وكذا اذا سار في البر من طريق غير مسلول اجزاه اذا جازى مقيما  
 من هذه المواقيت ولا تملك مصدر محاذة الحج ومن جاوز مقيما غير محرم ثم اتى مقيما آخر  
 فاحرم منه اجزاه الا ان احرامه من مقيما افضل **قوله** ومن بين دخلها فاحل مقيما كذا  
 من حلق مكة من على يعتمر وجه من حرم معتبر اي من كان بعد المواقيت فوقته  
 احل يحج في الحج والعمره ويجوز له دخول مكة بغير احرام اذا كان حائضا لانه يكثر منهم دخول  
 مكة وفي احباب الاحرام في كل دخل حرم ومنه بطلان اذا ارادوا التمسك فانه لا سبيل له

دخول مكة للاحرام لانه معقول احكاما فلا يشترط عليه ذلك ومن كان بمكة فحقا في الحج احرم وفي  
 العمره احل لان اذا حج في عمره وعمره في حلق فيكون الاحرام من احرم احكاما يوجب السفر من احرم  
 الى احل والعمره في احرم وهو الطواف والسعي فيكون الاحرام لهما من احل لتحقيق نوع سفر  
 وهو الاحرام من احل الاحرام والا فصل ان يحرم بالعمره من التمتع والتاسي التمتع لان من عا  
 يمينه جديلا يسعي بغيره ونحوه على ياره بجبل يسعي ناعم والوادي نعان ولو ترك الملك مقيما واحرم الحج  
 في حلق واحرم للعمره في احرم يحرم عليه **باب الاحرام** سمي احراما لانه يحرم  
 المباهات صلب الطيب وليس المحط وغيره **قوله** والغسل للاحرام بفضله الوضوء. وللأفاد  
 والردا ينهض. اما جديدا او غسلا يلبس. والطيب ان كان له يلبس ثم يصار لغسل ناويا.  
 احرام ثم يقول داعيا. اي اراد الحج باراه. فاقبل ولي يره باراه. ثم يلبس بعدها والمفرد  
 بنوي به الحج بلفظ يسرد. لبيك اللهم مع لبيك. لبيك لا شريك لك لبيك. وبعد ان احرم والبحر  
 لك وبعدك والمسلم لا شريك لك. فان برد فيها فلا مروج. والبعض من الغافل ممنوع.  
**قوله** اي اذا اراد الاحرام اغتسل او توضأ والغسل افضل سواء اراد الاحرام بالحج او بالعمره  
 او بهما والغسل هنا للظاهرة لا للظهارية حتى انه لو لم يصبه الماء يلبس ثوبين غسيلين  
 او جديدين واجد به فضل لان اقره في الظهارة من الاثام وهذا فخره في التمتع على العبد  
 وان لم يلبس ثوبا واحدا اجزاه لان الغصود ستر العورة من غير الخيط ولذا ذكر ثوبين لان المحرم ممنوع  
 من لبس الخيط ولا بد له من ستر العورة ودفع الحر والبرد عن نفسه وذكر ما يحصل بالاراد والردا  
 وليس طهرا ان كان له ولا تملكه اثر الطيب بعد الاحرام وعنى محمد بكونه ان سبب ما سعى  
 عنه بعد الاحرام قلنا اسد الطيب حصل منه وجه مباح فالله اعلم لانه كالحلق ولان  
 المنوع منه الطيب بعد الاحرام ومحمد يقول للمباح لا يند كما في لبس القمص اذ لم يند قبل  
 الاحرام وما يجعل بعده يصار كعتين بعد في الاولى العاخرة ووليا بها الكافرون وفي الثانية  
 العاخرة ولا هو الله احد والمعنى بذلك الاشارة بقوله تعالى واستعينوا بالصبر والصلاة وبيان



الله تعالى التوفيق والاعانة في جميع اموره **قوله** ناولي سوى الحق وتعمل اللهم اني اريد ان يكون  
في وعلمه مني والى ما علم هذا الرعا في الصلاة والصوم لان الحق يودي في رزقه متفرق وانما كان  
متباينه فلا يعجز عن الشقة في ان الله التيسير ويطلب بعد صلاة فان لم يجد ما استوت  
به راحته جاز ولكن الاول افضل وهو قول في التكميم ثم يلبس بعدها اي بعد صلاة فان كان  
مفردا يلبس ثيابه لا يلبس ثيابه ولا يلبس ثيابه ولا يلبس ثيابه ولا يلبس ثيابه ولا يلبس ثيابه  
شريك لك لبيك ان الحمد والثناء لك والملك لا شريك لك وهذه تلبس رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهي واجبة عندنا وما يقوم مقامها من سواها ولا ينبغي ان تخل بشي من هذه الكلمات  
لانها تلبس رسول الله صلى الله عليه وسلم بانفاق الرواه فلا ينقص شي منها فان زاد فيها شيا جاز  
يعني بعد الاتيان بها اما في خللها فلا وكان ان عمر رضي الله عنه مر في ثيابه لبيك بعد  
واخر في يديك والرجاء لك لبيك وراى بعضهم لبيك حقا لبيك بعد او رافا  
ولا مروع اي ليس احد يخطئ عن ذلك ما ذكرنا من حديث بن عمر رضي الله عنهما **قوله** اذ الربي يصدر حركتها  
فليس النهي والحرمان من الفوق واحدا والرفق وقلة الصيد بدل او كثر  
والقص والقبض والقبض او السراويل او الثياب واخو لكن عادم النخلين يقطع  
من اسفل الكعبين ورأسه والوجه من تقطية والطيب والحلق وقص لحية  
ولبي ثوب الورسي والمرعفر الانظيف الغسل والمصفر **قوله** اي اذ الربي فقد اخرج  
اي لي ونون لان العبادات لا تنادي الا بالنبي ولا يشارعا بحج والنية مالم مات بالنبي  
او ما يتبعه مقامها من الذكر او من التبع **قوله** فليست النهي والحرمان اي فليست مالم مات بالنبي  
ومع من الرفق والفوق واحدا والرفق اجماع قال الله تعالى اطيعوا الله اطيعوا رسوله الصلوا على  
ان نأبكم وقيل هو الكلام الفاضل كخفة البنا واصلا الرفق الفخشي والقول القيد والفوق  
جميع المعاص وهي في حال الاحرام اشد حرمة واجد ان تجادل فتفكر حتى تغضب او غضبك  
ولا يقتل صيد القول تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم اي وانتم تحرمون وحرم جمع حرام  
والصيد هو حيوان ممتنع متوحش في اصل خلقته ما كان في روعه ما كان ولا يشد  
اي يده ولا يدل على اي بلد ولا يقول في موضع فلان صيد فلا تراه تحض

والدلالة بالغير **قوله** او كثر اي لا يكثر احد على الاصطيات لا باسقة ولا بدلالة في الدلالة لنا  
معل اذا اصل بها القول وان يكون القابل عالما بكان الصيد وان يصدر في دلالة تتبع  
في اثره اما اذا كذب في الدلالة ولم يتبع اثره حتى دله اخر وصدق والتبع الصيد فقتله فلا  
جزاها الدال الاول ولا يلبس قميص ولا سراويل يعني اللبس القواد اما اذا اتزر بالقميص او  
ارتدا بالسراويل لا شيء عليه واما المرأة فليما ان تلبس ما سات من الخيط وكف من الاربعة  
الاعطى وجهها القول على اللباس احرام المرأة في وجهها ولان لها عورة وتستره عالى محط  
متقدر فذكر حوزها لبيس المحيط ولا يلبس عمامة ولا قلنسوة ولا خفين الا ان لا يجد الخفين  
فيقطعها اسفل الكعبين والكعب هنا هو الثاني من وسط القدم عند مفصل التراك **قوله**  
ولا التكمي الكعبه القلنسوة اي لا يلبسها ولا يغطي رأسه ولا وجهه يعني التقطية المعهورة  
اما لو راسه على راسه عدل بر وشبهه فلا شيء عليه ولا يلبس طيبا ولا يدخن ولا يخلق راسه ولا شعره  
ولا يقص من لحية شيالا في معنى الحلق ولا يلبس ثوبا مصبوغا بورس ولا زعفران ولا بعصر  
ولا ينبغي ان يمسسه ولا يلبس عليه **قوله** الا ان يظف الغسل اي لا يلبس ثوبا مصبوغا بورس ولا زعفران  
الا ان يكون غسلا لا يفيض اي لا يفيض راحته **قوله** والمصفر عطف على قوله والمرعفر اي لا يلبس  
الثوب المصفر **قوله** لا باس باجماع والعسل وظل بيت وطعن وبهميان حمل والراس  
لا يغسل بالخطي كذا في حجة واجم **قوله** اي لا باس ان يغسل ويدخل اجم لان العمل طاهر  
فلا يمنع منها وسيط باللبس والمحمل وهو اليهود وهو المراد بالطعن المذكور في النظم لان  
المحمل لا يمس لدس قاتبة البيت ويشد في وسط الهمان وهو شي يجعل فيه الارهم ويشد على  
اكتفوه وما كانت فيه ثقتهم او ثقتهم عنده عندنا وقال ماكر بكرة اذا كان فيه ثقتهم عنده وكذا  
له ان يشد المظف ولا يغسل راسه ولا حية بالخطي فان فعل ذلك فعليه دم عند ابي حنيفة لان الخطي  
له راحته تله وقال ابو ثوب ومحمد بن عبد الله بن ابي الوبح وتعمل الهوام واجمعوا انه اذا عمل راسه  
ما سداون الصابون لا شيء عليه والرجل والناس في احكام الطيب سواء ولما اختلفا في لبس  
المحيط وتعلمه الراس فان المرأة تفعلها دون الرجل لانها عورة **قوله** وليكثر ثيابه

والدلالة



اجهار خلف الصلاة ثم في الاحبار وان راى ركباً وان عاشقاً وذكرها لهاط الولدي  
شرف اي تكلم من العلم عند الصلوات والمسيح ان رفع يداك مع الصلوات  
افضل من البس واللبس واللبس هو صوت التلبس والبس هو صوت الدبايح اي اشارة دبايحها  
قال اخذني بكثرة من التلبس في اداء الصلوات بعد كانت افوضه وقال الطحاوي في اداء  
الصلوات المكتوبات دون الغائبات والنوافل جعلها بمنزلة بركات الترتيب اما في  
ظاهر الرواية في اداء الصلوات من غير تفصيل **قوله** وان راى ركباً اي بكثرة من التلبس  
كلما علا شرف اي مكانا مرفوعا او هبط واديا اولي ركباً لان التلبس في الاحرام على مثال  
المكمن في الصلوات لانها تعال من ركن الى ركن فتتوي بها عند الانتقال من حال الى حال  
وكذا عند الانتهاء من النوم كما في الدنيا **قوله** ثم بالاحبار خصه لان وقت اجابها  
**قوله** وذكرها لهاط الولدي شرف اي فضيلة ورفعة واتباع السنة **قال** واذ ان مكة بالبلاد  
فليفتدي بالمسجد الحرام ثم اذا عاين كعبة العلاء قال بها مكبرا مهللاً وهكذا يفعل عند  
الحج مع رفع الكفين كالكبر يلقى او شيوان خاف اذا وطاف سبعا بالبيت اخذ را قد  
جمع الرداف فوق الاسر من كنفه كاشفا للاخر **قوله** اي اذا التى مكة اسد بالمسجد الحرام  
سميت مكة لانها ملك الذنوب اي تذهبها وسميت ايضا مكة بالبلدان الداس تباكون  
فيها اي برد حموز في الطواف وقيل بكلمة اسم للمكة واسم للمكة اذا دخل مكة  
ان تقول اللهم انت ذبي وانا عبدك والبلد بلدك حيثك هارباً منك لكن لا ادخل مكة  
واطلب رخصك والتمني رضوانك اسألك رسالة المضطر من الكلال احافين عقوبتك اسألك  
ان تقبلني اليوم بعفوك ودرحني في رخصك وتجاوز عني عفتك وتغفيري عفا  
قد يغفرك الله غني عن عذابك وافتح لي ابواب رخصك واودعني فيها واعذني من النيران  
الرجيم **قوله** فليفتدي بالمسجد الحرام اي اذا دخل مكة ابتدا بالمسجد الحرام يعني بعد ما حط  
اثقاله ليكون قلبه فارغاً ولا يضره لئلا دخل مكة ونهاراً فاذا دخل المسجد الحرام قال اللهم  
هذا البيت بيتك والحرم حرمك والعبد عبدك وهذا مقام العائدين اليك المسكينين  
فوقني لما تحب وترضي فاذا عاين البيت كبر وهلل اي يقول لا اله الا الله والله أكبر

اللهم

اللهم انت الله وسيد العالمين واليك يعود الاسلام فخيرنا بالسلام اللهم ايانا بكر ولصدقاً  
بينا بكر ووقاهم هلك واسألك سنة نبينا علي (عليه السلام) والدي عند روية البيت  
ثم سدى بالحجر الاسود فيستقبله ويكبر وهلل ويقول عند مشي من الباب الى الحجر  
لا اله الا الله وحده لا شريك له صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثم يرفع  
يديه ثم يرفع يده ليعول على الله لا ترفع الا يدي الا في سبغ مو اظن وذكر من هليلتها  
اسلام الحج ويرفع يديه نحو الحجر وسلم الحج وصورة الاسلام ان يضع كفيه على الحجر واصبع  
تة بين كفيه ويقل ان استطاع فان استطاع جعل كفيه نحو الحجر ثم قبله كفيه قال في النهاية  
اسلام الحج في الطواف عند التكبيرة للصلاة فييدي به الرجل طوافاً قال صلى الله عليه وسلم  
ليأتين هذا الحج يوم القيامة ولم يمتن ان يصبر بها وان ينطق به يهدى استلم واستلم  
بالحق **قوله** يلقى اي يقبل الحج ان استطاع من غير ان يودي بها لان الحج زعم اي المصلح واجب  
فان لم يتطع يقبله ولا مبهيد امي الحج ثيابي من غير جوب او غيره ثم يقبل ذلك  
التي فان استطاع ثياب من ذكر مستقبله واثار اليه تدك وكبر وهلل وهذا المصلح واجب  
وليس بواجب بل عليه قوله ان استطاع من غير ان يودي بها باصدي كفيه اي غي عن نفسه  
مما في الباب وقد استطاع بدابة فطوف بالبيت سبعاً استواط لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم استلم الحجر الاسود ثم اخذ من عنقه مما في الباب فطاف سبعاً استواط ولا اضطرب ان يجعل  
رءاه تحت ابطه الا يمس ويلفه على كتفه الا يسره وهو سنة وقد فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم كذا في الهداء وهو معنى قوله قد جمع الرداف فوق الايسر من كنفه اي فوق كتفه  
الايسر كما ينبت **قال** طواف خلف الحيط بديل ثلث استواط وبعد بعدل وكلما يقبل الحج  
ثم اليماني كما جاء الخبر ويحج الطواف بالسلام الحج للهود في تمامه في يصلي ركعتين  
يهتدي عند المقام او بياقي المسجد ويجب طواف القدوم المحكي بدس للقادم



لا للمكي اي جن ورا الحطيم وهو اسم موضع فيه الميزان سمي به لان حطيم من البيت اي كسر  
وسمي حجر الانحجر من البيت اي منحه وهو من البيت لعوليه السلام اعظم من البيت فلهذا  
كحل الطواف من ورايه حتى لو دخل الفرجة التي بينه وبين البيت لا يجوز وبذلك في الصلاة  
الاثنا عشر الاولى والرملة بفتح الهمزة ان يخرج منه الكتفين كما يبار في تحريك بين المصنفين وذلك  
موضع الاصطباع وكان منته اطهار الجبل للمشرئين حين قوا وفتنه حتى يتربس ثم بقى الحكم  
بعد روال البيت في ركنه صلى الله عليه وسلم وبجاء وبعده وبعث في السابق على هيبته على ذلك  
انفق رواه رسول الله صلى الله عليه وسلم والرملة من الحجر الى الحجر فان رجع النكاح في الرملة كان  
فاذا وجد مكانا يمشي لا يمشي فيه فليقف حتى يقيم على وجه الركنة فلا بد من الاستيقاظ  
بدله **قوله** وكلمة من بعد الحج اي السجدة كما مر ان استطاع ان اسواط الطواف  
كركعات الصلاة فكما يصح كل ركعة بالتكبير بعد كل سوط فاسلام الحج وان لم استطع التمسك  
استعمل وكبر وهلل **قوله** في الممان كما جازي اي سجد الركن الباني وهو من طاهر الركن  
وعني من ركنه ولا يتكلم عندها لان الركن لان الله صلى الله عليه وسلم كان يتكلم هذين الركنين  
وهما الممان وركن الحجر الممان غيرهما لان الممان على قواعد الركنين والوقوف على  
اساس البيت ولا يثبت تقبل الركن الباني لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتكلم هذين الركنين  
كما جازي وهو ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم استلم واستلم ان يضع كتفه على الحجر **قوله**  
وتحتم الطواف باستلامه اي تحتم الطواف باستلام الحجر الممان ثم ياتي الممان مقام ابراهيم  
عليه السلام وصاعدا ركعتين او حيث تيسر من المسجد وهما واحدان عندنا فان تركهما ذكر  
في بعض المان بكن ان عليه دما وان صلاهما في غير الممان وفي غير الممان لا روى ان عمر رضي الله  
عنه سجد فصرها بذي طوي كذا في الكوفي وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من الطواف  
صلى في الممان ركعتين وقيل والتخو ان مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم وقال عليه السلام من صلى حلف  
الممان ركعتين عفو الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وهو من القيام من الامنيين  
كذا في الثنا والسحب ان يقول فيها قل يا ايها الكافرون وقيل هو الله اصله لا صلح الا

في وقت ساج **قوله** ويجب طواف القدوم المحكي بل سجد للقدام لا للمكي اي هذا الطواف طواف  
القدوم وهو من ولي على اهل مكة طواف القدوم لا بعد اتمام القدوم منه وكذا من دخل المواقيت  
حكم حكم اهل مكة لقوله صلى الله عليه وسلم **قوله** وللصفا يدعو الى البيت بركي . مهلا للرب مكبرا  
مصليا على النبي داعيا . ثم على الهيبة يدعوا ما شيا . وبين ميلة كثر ساعدا .  
ثم على المروة ممسكا وانبا . وكما لصفى يدعوا وذات شوط وب . تتبع سنا خفتها المروية .  
وتحرم ما يمشي في ام القرى . يطوف بالكتبة بها قدر راى اي اذا فرغ من ركعتي الطواف  
رجع الى الصفا والفضل ان يحج من باب الصفا وهو باب بني خزيمة ولو خرج من غير جاز  
وسمي الصفا لان ادم عليه السلام لما اتاه قال ارحب يا صفي الله فمسح على الصفا بحجر من  
البيت لان الصفا هو المعصود والصعود فحصل البيت وكلمة ويهلل ويصل على النبي صلى  
الله عليه وسلم ويدعوا الله بحاجته ويرفع يديه نحو السماء ويخطو المروة ويمشي على هيبته اي على  
الكيفية والوقار وهو معنى قوله الطمع على المروة ممش وانبا اي على هيبته وعولاه  
سعيه رب اغفر وارحم وحاور عما تعلم انك انت الاعز الاكرم واهدني للناس هي اقوم فانك  
تعالى ولا اعلم فاذا اتم الى الطن الوادي سعي بين الميادين الاخضرين سعي حاشيا وهو معنى  
**قوله** وبين ميلة كثر ساعدا كثر هو سعي المشي فاذا حاور الملس الاخضر من مشي على هيبته  
حتى ياتي المروة ويصعد كما فعل على الصفا من التكم والهيلل والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم  
وسجدا والوعاء ورفع اليدين وهذا شوط وطوف سبعا شوا يطوف بالصفاء وحكم بالمرور  
ثم يقع مكة حراما بطواف البيت كما لا بد الا انه لا يسمع عقيب هذا الطواف لان السعي  
لا يشروع الا مرة والتفطير غير مشروع وتصل لكل اسبوع ركعتين وهما ركعتي الطواف  
**قوله** ويوم يبع خطب الامام الخطبة يدري بها الحكم . سمر مني والاطعن للمذله .



في الوقوف وصلاة عرف **قوله** اي مع اليمين خطب الامام خطبة قبل صلاة الظهر وفي النهاية  
قبل صلاة العصر يعلم الناس بها الخوف الى مسا والوقوف بعرفات والا فاضة والوقوف  
بالمزدلفة **قوله** وادى الى الجرح في التروية بركة ينحوا منى غلانية يدوي بها حتى يصلح الفجر  
يوم الوقوف ولم يكره خطب وقت الظهر للعرف للرمي والوقوف والتزليف  
واكلق ثم الزهر ثم الفجر **قوله** مقدم بعصره في الظهر يكفي اذان واقامتان وحاز ان لم يخطب  
الفرضان **قوله** لا يجمع الفجر لدى الشيخ الوفي وجبل الرقة غير موقوف **قوله** اي اذا صلى الفجر  
يوم التروية بركة وهو الثامن من ذي الحجة والمنى والمكح ان يكون خروج بعد طلوع الشمس فيصلي بها  
الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم راح الى عرفات **قوله** وله نحو الى الوقوف قصد  
ولو بان مكة ليلا عرف وصلى بها الفجر ثم عاد الى عرفات ومنه اجزاء ويكون سببا في توجه  
الى عرفات فيقيم بها والمكح ان يكون نوحه بعد طلوع الشمس فاذا بلغ الى عرفات قام  
بها حيث احب الا يظن عرفته فاذا رالت الشمس من ربه عرفه صلى الامام بالتكاسي الظهر  
والعصر في وقت الظهر اذان واحد واقامتين ولا يجمع بينهما بالسرعة لانها صلاة  
بها ركع الامام يتبدي خطبتين قائما وتصل بينهما بكلمة خفيفة كما في الجمع  
وقد اكد انه خطب خطبة يعلم السالك فيها الوقوف في المزدلفة ورعى الحجاز والني واكلق  
وطول الزيار والتزليف الى الوقوف بالمزدلفة **قوله** ثم الزور يعني طواف الزيار  
**قوله** يكفي اذان واقامتان اي يودن للظهر ثم يعلم للظهر ثم يعلم للعصر لان العصر يودى  
قبل وقت المعهود فيعقد بالا فاحم اعلا بالناس ولا يطوع بين الصلوات في تحصيل  
لمقصود الوقوف ولهذا قدم العصر على وقته فلو تطوع كان مكروها وعاد الاذان  
للحصر في ظاهر الرواية خلافا لما يروي عن محمد ولو صلى بغير خطبة اجزاه لان هذه الخطبة  
ليست بفريضة وهو يعني قوله وحاز ان لم يخطب الفرضان **قوله** لا يجمع  
الفجر لدى الشيخ الوفي الفذ هو القود اي من صلح الظهر في رحله وصلح العصر

في وقته عند اي حنيف ولا يجمع بينهما وقال ابو يوسف ومحمد يجمع بينهما المسعود لان اجمع للحاجة  
الى اشداد الوقوف والمسعود محله الم ولا يحنيف ان المحاط على الوقوف وحسن بالصي  
وهو مولى عال ان الصلاة كانت على المؤمنين كما ما موموا الى فرض موموا فالحاط على الوقوف  
فرض موموا فلا يجوز تركه الا فيما ورد السرع وهو اجمع اجماع مع الامام والتقدم لصيانته  
اجماعه لا يغير عليه الاجتماع للعصر بعد ما تفرقوا في الموقف اذ لا ينافاه بين الصلاة  
والوقوف فان الصلوات واقف ثم يتوجه الامام الى الموقف والناس مع فيقف بقرب  
اجبل عقيب انصرف من الصلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم راح الى الموقف عقيب الصلاة  
واجبل يسمى جبل الرمة وهو عن يمين الموقف وعليه وقف آدم عليه السلام وتوقف الامام  
موقفها الى الكعبة **قوله** وعرفات للجمع موقف وعرفته ببطنها لا يوقف والغسل  
للووقوف مما ينبغي في عيد دا عينا بما احب ودفعهم عند الغروب جمعا بهيئة  
حتى يوافوا جمعا والافضل النزول من قرب قرة ثم العائين يصلح اذ قح  
اقامة بقدر مع لذاره ومغرب الطريق في ذارته والعود بعد الفجر بوجوبه  
وجوز الاوطى اذ لم **قوله** اي عرفات كلها موقف الا بطريق لقولهم السلام  
عرفات كلها موقف واربعون افي بطي عرفته والمزدلفة كلها موقف واربعون افي واذا  
محر عرفته واذا باسفل عرفته وقف في الشيطان وعرفته غير مصر وفي التمانيت والعلية  
ويشعني الامام ان يقف على راسه لا يجر او يدعو الناس يدعاه فاذا كان على راسه  
كان ابلغ في شأهته ويتجيب ان يغسل قبل الوقوف لانه يجمع اجتماع كما يجمع  
والعبدني وهذا الاعتقال لم ولو اكتفى بالوضوء جاز كما في الجمع والعبدني والاعتراف  
قان وقف على غير وضوء وجبا جاز وكذا لو وقفت ابا يمين والنف اخراها



وتجهد في الدعاء والنس ان يخفى صوت بالدعاء قال الله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية  
 فاذا غربت الشمس دفع الامام والناكس اي افاضوا متى عرفوا غروب الشمس حتى  
 ياتوا المزدلفه ولا يدعوا احد قبل الغروب فان دفع احد قبل الغروب ان تجاوز احد  
 عرفه بغير الغروب فلا شيء عليه وان تجاوزها قبل الغروب فعليه دم وتب عليه وكره الام  
 ان عاد الى غروب قبل الغروب ثم دفع عنها بعد الغروب مع الامام وقال زفر لا يقطع قول  
 حتى يوافقوا جميعا اي حتى ياتوا المزدلفه وهو المشرك الحرام ويسمي بها فيقولون  
 ويستحب ان ينزل بقرب الجبل الذي عليه الحقيقة الذي يوقد عليه النار يقال له  
 قنق سمي بذلك لارتفاعه وهو لا ينصرف للعلمية والعدل من قنق اذا ارتفع وبصلي  
 الامام بالناكس المحبوب والناكس اذا انوارا قامة لان الغاية وقتها فلا يعود لها اقامة بخلاف  
 العصر يعرف قانها مقدمة علي وقتها فاقد بالاقامة لزيادته لا اعلام وتسمى المغرب  
 اذا الاقضاء ولا يتطوع فيها فان تطوع فيها او شغل بشي اعاد الاقامة والناكس اذا  
 يستطع اجماع لهذا اجماع عند ابي حنيفة لان المغرب مخرج عن وقتها بخلاف اجماع يعرف  
 لان العصر معد علي وقت **قوله** ومغرب الطريق لغيره اي من صلى المغرب في  
 الطريق وحده لم يجزه عند ابي حنيفة ويجزى عليه اعادتها ما لم يطلع الفجر وقال ابو  
 يوسف تجزى وقد راسا وقوله **قوله** عند ابي حنيفة ومحمد يعني انها موقوفه فان  
 اعادها ما لم يطلع قبل طلوع الفجر كانت المحالة هي الفرض وانقلب المغرب  
 الاول **قوله** وان لم يجد حاجتي طلع الفجر انقلبته الى كوازي **قوله** بعد ان نزل  
 حسيه ومحمد **قوله** وجوز الاوسط في لوائه يعني اما يوشى **قوله** في الصلاة على الصلح  
 ويقفون للدعاء الملح وليس في موقفها حشر. ويحذر في خوفنا اذ ليس فيه وسيد  
 يجزه للحقبة يرمي من الوادي حصا مرتبة سباعا تطا هي حصيات اخذت  
 مكبر فيها بغير وقف. **قوله** يطلع في اولهن التلبيته وان احب الدخ يذبح

قوله

سنة

سنة ثم يلقون وهو للقص على. وحل اللقي النساء فاعماله اي اذا طلع الفجر على  
 النبي صلى الله عليه وآله بالناكس الفجر بالعلم والناكس الصلوة هي هنا لعدم الوقوف لعدم العصر عرف  
 في وقت الوقوف الذي مع الى ان يسفروا بعدا وتصرعون في الدعاء كما قلنا في عرف لان النبي  
 صلى الله عليه وآله وساجد في هذا الموضع يدعوا حتى روى في حديث بن عباس وانكسب لم يوافق  
 لائمه حتى الدما والمطام الدما بالرفع بان يرضي الخصوم بالازدياد في شوياتهم حتى  
 يتكلموا خصوماتهم في الدما والمطام ويرفع الراعي يديه بسطاً حذو وشكبيه الى جهة السماء  
 ويكبر ويهمل ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله وساجد وهذا الوقوف واحد عندنا وليس  
 يدرك حتى لو تركه بحضره ركنه الدم وقال الراعي هو ركن لقوله تعالى فاذكروا الله عند  
 المحر احرام وهذا امر والا موشيت الكنية ولنا ما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 قدم ضعيف اهل بالليل وفي رواية قدم اغيلة في عهد المطالب بليل وجعل يلطمهم بديه  
 ويقول اسي لا ابرموا حرة العبد الا مصحح اللطخ اي الملمة الضرب اللين على الظهر بطن  
 باللق وتوكان ركناً لما فعل دته والدم في الاسم الذكر وليس هو ركن بالاجماع فكيف  
 ثبتت الركنية فالوقوف بالمزدلفه وانما عرفوا الوجوب لقوله يلى الله في وقف معنى هذا  
 الموقف وقد كان افاض مسل ذلك من غرويات فقد تم محي علق به تمام الحج وهذا صلح  
 اماره الوضوء غيبته اذ اتركه لغيره ان كان به ضعف او علم او كان مره كحاف الرحام  
 لاشي علم ومردله كلها موقف الا وادي محسول علم الامام المردله كلها موقفه واربعها  
 عن وادي محسول واذا اسفوا فاض الامام والناكس مع حتى ما واصل ان النبي صلى الله عليه وآله  
 دفع قبل طلوع الشمس ثم دعا حرة العبد فتر منها من طلع الوادي اي من اسفل الى  
 اعلاه سبع حصيات كحصى الخذف وتورس باكر منه حاز للحصول الذي عرانه لا يرى







وعند محمد حصص مكان وهو اجماع ولا يحصى برمان وعند زفر حصص برمان ولا يحصى المكان  
وهذا خلافاً في حق التقيين بالدم اما في حق التخلل لا يتوقف بالاتفاق اي انه حصل  
من التخلل اسما كان **قال** في معنى باتي وثباتي الخ. جها رها برقي بوقت الظهر مما يبل  
الخفيف بسبع يتبدي. مكبر اسما ويدعو باليد. والاخران مثلها ولا يتوقف اذا  
رمى العقبي ولكن ينصرف. وفي غد بعد زوال الشمس. يرمى السلات مثل رمي  
شيء ثم يعود الى منافع فيجربها يعني بعد طواف الزياره فاذا فرغ منه رجع من ساعته ويتبدي  
بها فان بات بكم فقد اساء ولا يشي عليه فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من التحد  
رمى اجماع السلات فان رماها في قبل الزوال لم يجز ويتبدي بالتي تلى المجد يعني مسجد الخيف  
والخيف بالحد من الجبل وارتفع على سبل الما فير بها سبع حصيات يكبر مع كل حصاة  
وقد بعد ان يصلي الظهر ويقول بسم الله والبر ويروح يديه عقيب كل حصاة  
ويدعو الله حاجته ويجعل باطن كفيه نحو السما كما في سائر الادعية ويقف عندها الى  
عند جرة اللؤلؤ فيدعو الله ان يبعده ربي فانه في سبب الوقوف بعدد ويتبدي ان  
يرمي هذه الحجرة الثانية ما شاء ويقف عندها ثم يرمى حجرة العقبة كذا ذكر ولا يقف  
عندها الا في ربي بعد ربي وكل ربي بعد ربي فانه لا يقف بعد لان العباد  
قد انتهت فاذا كان من العدد رمي اجماع السلات بعد الزوال كذلك الى يجعل  
كما فعل بالاسم ويقف عند الاولين ولا يقف عند حجرة العقبة وان اراد التفر  
تجلى نفر الى ربا مكة او الى فصر كي يرمى السلات بالتتابع عند زوال  
الشمس يرمي الرابع وان رمي في ذلك بعد الفجر بعد الزوال يجازع الصدر  
فان رماها ركبها جاز بلا افضل بوزن مفصلا المشي عند اجرة من اتصل

سري

ولا

ورمي عقبي في الركوب اكل. اي اذا اراد ان يتجلى للنفر فليكن مكة واذا اراد ان يقع ربي اجماع  
الثلاث يوم الرابع بعد الزوال لعلو عال في محل في تونس فلا تملك عليه ومن تاخر ولا علم والا  
ان يقع لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم اقام حق ربي اجماع في اليوم الرابع ولم ان ينفر ما لم تطلع  
الشمس من اليوم الرابع فاذا طلع الفجر لم يكن له ان ينفر لدخول وقت الرمي وان قدم الرمي في هذا  
اليوم لم يرمي الرابع قبل الزوال بعد طلوع الفجر جازع عند ان خفيف وعند جازع عند ان ياب  
الايام وقول الى حصص مروي عن ابي عيسى ولانه لما ظهر امر الخفيف في هذا اليوم في حق الترك  
فلان يظهر في حواره في الاوليات كلها اولى بخلاف اليوم الاول والثاني حيث لا يجوز الرمي منهما الا  
بعد الزوال لانه لا يجوز تركه فيها **وقول** فان رماها ركبها اي ان رماها ركبها ركبها لاجزاه لحصول فعل  
الرمي وكل رمي بعد ربي فالا فضل ان يرمي ماشيا والافير فيه ركبها لان الاول بعد وقوف  
ودعا ما بينا فيرميه ماشيا ليكون اقرب الى التفرغ **وقول** ورمى عقبي في الركوب اكل اي رمي  
الحجرة الثالثة وهي حرم العقبة ركبها افضل لان ربي بعد ربي **قال** يكبره قبل التفرغ تقدم الثقل والبطا  
ينزل اذا نزل وظاف بسبع لوجوب الصدر. وسومح الملك في قادر. ويرتوي من زمزم ويرمي  
بالوجه والصدر على الملتزم. وذاك بين بابها واجم. وساعة يدعوا بكل الوطو. معلو الدين  
بالقار. وينشئ للاهل والقرار. اى يكبره لئلا يان ان عدم لعلم الى مكة ويصلي كرمي لانه  
تجعل قلبه في ربي تمام ربي وروي ان عمر رضي الله عنه كان يمنع منه ويؤوب عليه فاذا نزل  
الى مكة نزل بالمحصب وهو الاطراف والنزول بسنة عندنا وهو موضع نزل فرسول الله صلى الله عليه وسلم  
وكان ينزل قصداً لم يدخل مكة فيطوف بالبيت سبعاً شواطاً لا يميل فيها وهذا يسمى طواف الصدر  
وتسمى طواف الوداع لانه يؤدى البيت ويصدر عنه وهو واجز عند القول علم الله سبحانه  
هذه البيت فليكن اخر هذه بالبيت الطواف ورخص للناس ان يمشي في تركه وهو واجب



الاكل اهلا مكة لانهم لا يصرون ولا يودعون وتصار كعن الطواف بعد وبالي رمر وسك  
 من ما بها لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم استفاضوا بنفقه فشرب منه ثم افاض باقي اللوف  
 البيرة وقد روي عن ابي حمزة انه قال سعي للان ان اذا اراد الرجوع الى مكة ان يطوف للصدر  
 حين يري ان يرجع قيات البيت فيسلك الحجرة ويحيط بالبيت سبعين ويأتي المقام فيصلي فيه ركعتين  
 الطواف ثم ياتي رمر ويحيط بها فاما وتصيب من ما بها عاراسه ان تلتكس وسك ان سكب  
 من ما رمر مسجل للعبة ويذهب في ثوب وترفع به سطر الى البيت في كل مرة وتصب  
 عاراسه وتقول بسم الله واحمد الله والصلوات والبركات على رسول الله صلى الله عليه وسلم والجميع الى  
 اسكنكم الله اجمعين واذا رزقوا وسوا وشعنا من كل دار احقهم يا ارحم الراحمين ثم ياتي الملتزم وهو  
 ما بين الحجرة والباب فيضع صدره ووجهه وتثبت ياستار للعبة ويلصق صدره  
 ويدعو الله تعالى والاهل وهو معني قوله وتثني للاهل والقدار وفيه اشارته الى كراهية  
 المجاور وقد صرح به في المصنفات المذكورة التي وردها كبري عن ابي حنيفة من خوف الملوك  
 احرم وسقوط الهيبة وخوف الوقوع في الذنب فان الذنب فيها عظيم البقي في غيرها  
 وعند ابي يوسف ومحمد لا تكرر بل هي افضل **باب الوقوف بعرفة** طواف القدوم  
 بالوقوف بسوط من غير شيء بل اساو فاصطوا ويركع الواقف بين الطهر الى صلاة الفجر  
 حجا فادري ولو ما عاينوه حازا في عرفات او بجهل حازا في ايام يظن الحرام مكة يوم  
 ال عرفات ووقف فيها عما بينا من احكام الوقوف بعرفة فتنقطع طواف القدوم ولا شيء عليه  
 ان ذكر السنه وتبرك السنه لا يحب ان يصطوا اي فاعلموا ان طواف القدوم شرع  
 في ابتداء الحج على وجه يترب على سائر الاعمال فلا يكون الايمان على غير ذلك الوجه  
 وتسمى اذ كان الوقوف بعرفة ما بين روال الشمس من يوم عرفة الى طلوع الشمس من يوم النحر فقد  
 ادرك الحج قالوا الوقوف بعرفة والوقوف بعرفة ما بين روال الشمس من يوم عرفة الى طلوع الشمس من يوم النحر  
 هذا اليوم يسمى يوم عرفة والنهار اسم للوقت من طلوع الشمس وانما ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 وقف بعد الزوال وهذا بيان اول الوقت وقاروه من ادرك عرفة بليل فقد ادرك الحج

علم ما بها  
 ولا  
 في الوقوف بعرفة

وتسمى فاته عرفة بليل فقد فاته الحج فهذا بيان اخر الوقت وقال ابن عمر لا بعد ان يسمى هذا اليوم  
 بهذا الاسم وان كان وقت الوقوف بعد الزوال كيوم النحر فانه لا يجزئ بعد الزوال من ان يسمى  
 بهذا الاسم **قول** فادري تنبيه على خلاف ما ذكرنا من اجتناب عرفة تماما او معنى على  
 اول ما يعلم انها عرفة ذكره عن الوقوف لان ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف ولا يفتنع ذلك  
 بالاعمال والنوم كركن الصلوة والجهل بعرفة بخلاف بالنية والنية ليست شرط لركن **قول** ولو باعنا ونو  
 حازا من الاجتناب **قول** او بجهل حازا من اجاز فان قلت يشك على هذا الطواف فانه اذا طاف  
 بالبيت طافا لغرم او هاديا من عدا وكسح ولا يوي الطواف بالبحر عن طواف من ركن الطواف  
 وهو الدوران قد وجد في الفرق بينهما قلت الفرق ان الوقوف يودي في احرام منطلق  
 فاما طواف الزياره فيودي بعد الخل من الاحرام بالخلق فوجود النية في الاحرام لا يخرج عن النية  
 في الطواف لكن هذا الفرق انما يتبادر في طواف الزيارة دون طواف العرفة **قال** ولو عنى  
 المعنى على احرام جاز لي الصدر **وقال** يهدم اي ان اعلم على فاعلم انه رفقاه حازا عن حرم  
 وقال لا حرم ولا اصراف ان الاحرام عندنا شرط بمنزلة الوصول للصلاة وسائر العورة وليس فيه نية  
 فاستقام القول بالنية فيه بعد وجود نية العبادة منه وهو خروج من البيت وهذا لا يقتضي فيه  
 عنه علمنا بان الاحرام يتبادر بالثابت ولكن اختلفوا في المرافقة هل تكون اذا نوا امره فقال  
 ابو حنيفة نعم **وقال** لا **قول** وقال يهدم اي يبطل اهلان رفقاه عنه لا حرم **قال** وبمعنى المراه  
 كالفعل سوي ككشف لراسه وبلي بجهل بل تكشف الوجه وليس ترمل لكن بها ليس المحط  
 سهل والسعي في المسكن عنه بعصره وعن جلاق الراس بل تعصر شاي المراه في وجع  
 اعمال الحج كالرجل لا يما خطا كالرجل غير انها لا تكف راسها لانه عورة وكشف وجهها لقول علي  
 السلام احرام المرأة في وجهها وتورلت شيئا وجهها وجافته عن اي باعدت عن جاز هذا روي  
 عن عائشة رضي الله عنها فانه قال كذا اذا استقبلت ركب سائلا فمراة وجا فينا عن وجهها  
 ولا تبتلع ولا تظلال بالجل ولا يرفع صوتها بالتلبية لما فيه من القنعة ولا ترمل ولا



حتى بين المبلين لانه محل بند العود ولا خلق راسها وتقصير ما روى ان السلي صاعا  
 وبلغ تسهي النبا عن الحلق وامرهن بالقبض ولان خلق الدراسي في التامته كسر خلق الحنة  
 في حق الرجل فلبس في الحنط لا بد لها لان في ليس غير الحنط ليس العورة **قوله** لكن لها  
 ليس الحنط محمل اي لا جوار عليها في لبس **قوله** فليد او نقل او جوار قلدها مريد في وضعا  
 فذاك احرام وغير محرم باعنتها قبل الحاق قاعا وصاحب المتع بالتوجه محرم في غير خلق  
 فافقه شاي من قلده بدنه تطوى او ندرا او جوار صيد او ثيابا وتوجه معها يريد في قلدها  
 لقوله عليه السلام من قلده بدنه فقد احرم ولان سوق الحادي فيه معنى التلبس في اظهار الاجابة  
 فانه لا يفعل الا ان يريد في العورة واظهار الاجابة قد يكون بالحوك كما يكون بالقول فيصيد  
 محرما لا يقال التنية لعل هو من خصايص الاحرام كذا في الهداية **قوله** او جوار اي او جوار  
 صيد فان قلده ما وجد هذا وهو لا يتصور منه جزا صيد قبل الاحرام اذ اجزا انما هي حياتية  
 على الصيد في الاحرام **قوله** هذا في حق ابتداء الاحرام في السنة القابلة بان قلده صيدا فوجب  
 عليه فتمت فاشترى تلك القيمة بدنه في سنة اخرى او قلدها واما في السنة ويجعل انه اراد به جزا صيد  
 بان قتل الحلال لغامة في احرام **قوله** وجب عليه قيمتها جوارا فاشترى بها بدنه فقلدها في الاحرام  
 وتوجه بها الى مكة يريد في صارت محرما كذا في النهاية وصدق في التقليد ان يربط في عنق بدنه  
 قطع تحت او عروة مزار او كما شقي فان قلدها وبعث بها ولم يقبها لم يصير محرما  
 فان توجه بعد ذلك لم يصير محرما حتى يلبسها لان عند التوجه اذ لم يكن بين يديه هدي  
 لوجه ما يوجد منه الاحود التنية ويجوز التنية لا يصير محرما اذ ادرها واما في اودرها  
 هذا اقتربت بنية لعل هو من خصايص الاحرام فيصير محرما كما لو ساقها الى الاندا  
**قوله** وصاحب المتع بالتوجه محرم من غير الحاق اي الا في بدنه المتع فانه محرم حتى لو  
 بعدها متفاه اذ اوى الاحرام لان الهدى مشروع على الابتداء ان كان متاكدا  
 لانه كسب يكم ويكسر التسمية ادا النكبين وغيره وقد كسر الحياء وان لم يصل  
 الى مكة فلهذا اكتفى فيه بالتوجه وفي غيره يتوقف على حقيقة الفعل ومعناه قولا

فلا

وعنه فذكر بجناية اي وغير هدي المتع قد كسر بجناية قبل الوصول الى مكة بان  
 اصاب صيدا في احرامه قبل ان يصل الى مكة فيجب عليه اجزا وهدى المتع لا يجب الا في  
 مكة لانه لا يجب الا عند الحج بمنزلة النكبين وتوضيح النكبين مكة وكان وجوبه مكرضروفا قال  
 وليس بالاحرام تقليد النعم والابتجليل واستحارنم والبدن من ابالنا والبقره فاحرص  
 على العمل تفرا بالظفر اي ادا قلده شاه او جليل بدنه او اشعرها لم يكن محرما لان التجليل  
 لدفع الحر والبرد والذباب فلم يكن ذلك من خصايص الحج والاشراك كونه عند ابي حنيفة فلا يكون  
 من النكبة في شيء وعندها وان كان حنا فقد يفعل بالمعالي خلا والتقليد فانه يخص بالحلي  
 وتقليد الشاة غير معتاد وليس بسنة ايضا والهدى في الابل والبقر وقال ابن فجي  
 الابل خاصة لئلا ان البدن تسمى على البدن وهي الصلابة وقد اشترى في هذا المعنى  
 وللهما الحجى كل واحد منهما على سبعة **قوله** ما حرص على العمل اي احرض على العمل بعمل او شها  
 تفرد وتظفر بالبراه والاهتد الى الصواب **باب القدر** **قوله** العوان منسوخ اقتران  
 الشيء بالشي في اللغة وفي السمع عواره عن الحج بين احرام العرة والحج وافعالها في كل واحد  
 وكان ينبغي ان يقدم العوان لانه افضل من الافراد لانه قدم الافراد من حيث السخر من  
 الواحد الا اثنين والواحد فغير الامس ولان العوان صفة للحج المقدم ذكره والذات مقدم على  
 الصفات **قوله** هو من الافراد والتمتع اول وهما كوصف واستمع لهل بالعمرة والحج معا  
 من وقت ثم يتبين في الدعاء بطوف في مكة عند الدخول بالبيت سبعا را ملا في الاول  
 وساعيا بين الصفا ومروة وهذه افعال العمرة وليات بالطواف للقدم  
 والحق كالمقود في الحكوم ش العوان عندنا افضل من التمتع والافراد وقال ابن فجي  
 الافراد افضل وقال ما كسر التمتع افضل من القوان لان له ذكر في العوان قال الله

بار العوان



حال ما اذا امتنع من منع الحق الى الحج الاية ولا ذكر للفران فيه ولما فعل مولى على السلام الفران  
 رخصه ولان في الافراد كان التلبس والاحرام والسفر والحلق ولما فعله على السلام بالحق  
 اهلوا الحج وعمره معا ولان في جملة العبادات من فاسد الصوم والاعتكاف وروى النسي بن  
 مكر قال كنت اخذ بزمام باقة النبي صلى الله عليه وسلم وهي تعصم حرثها ولما بها يسيل على  
 كنفتي وهو يقول ليكن بحج وعمره كذا في النهاية ولان الفران فيه زيان لك وهو اراق  
 الدم قال عليه السلام افضل الحج العج والبخ ولان فيه استدامة الاحرام بهما من المنيقات الى ان  
 يفرغ منها ولا كذا في المجمع **قوله** وهما وصفي اى خذ مني وصفي لان وصفي الوان  
 انه سهل بالحجرة والحج من المنيقات وانما قد ذكر العبرة في التظلم لان الله تعالى قد سها بقوله  
 فمن تمتع بالعمرة الى الحج ولان افعالها مقدمة على افعال الحج **قوله** سهل بالحج وهو الحج اى  
 يلبي نحو ما بهما يقول عقيب الصلاة اللهم ان اريد العمرة ولا فريسيها لي ابي اعطى من افعالها  
 عنى وتقبلها مني **قوله** متى وقت اى متى وقت المنيقات فاذا دخل مكة ابتدأ فطواف بالبيت  
 سبعاً شوطاً من كل في الثلاث الاول منها لانه طواف بعد سعي وسعي بعد هاتين الصفا  
 والمروة وهذه افعال العمرة في طواف بعد هاتين الصفا والمروة وتسعى كما قلنا في المفرد  
**قوله** في المحكمة اى في حكم الشريعة والما بعد افعال العمرة لانها المذكورة في القرآن قبل الحج  
 قال الله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج والفران في معنى المتع **قوله** واجمع للطوفين والعين  
 يجوز بل يكره في هذين شي اى فان طواف طوافين معا حكمة وعمرته جاز ولان سعي عيني  
 حكمة وعمرته ايضا اجزاه لانه اتي بالمسح عليه وقد اسأنا بخير سعي العمرة وتقدم الطواف  
 القدوم عليه ولادم على بالاجماع قال فان رمى بحمار يوم النحر يذبح للفران شاة شكره  
 او ناقة او فحول البقرة او سبع هاذين وان لم يغيره صام ثلثاً قبل يوم النحر  
 وسبع بعد ثلث العشره لو لم يصم وجاب يوم النحر لم يجوز الا الدم عنه فادري ثا  
 اى اذ رمى النحر ذبح شاة او بقرة او بدنة او سبع بدنة او سبع بقرة وهذا دم

الفران

الفران

فان لم يكن له ما يذبح صام ثلثة ايام في الحج وسعى اذا رجع الى اهله لقوله تعالى فمن لم يجد فصام  
 ثلثة ايام في الحج وسعى اذا رجعته تلك عشرة كاملة والنص وان ورد في المجمع فالفران مثله  
 والمراد بالحج والله اعلم وقته لان نية لا يصح طواف الا ان لا يفضل ان يصوم قبل سعي المروة  
 ويوم المروة ويوم عرف لان الصوم يدل على الهدي فيسحق تأخره الا اخر وقته  
 رجا ان يقدرا على الاصل وهو الذبح وهو في الصوم بالخيار ان شاء تابيع وان شافق وان  
 قدم صوم الثلثة الايام على الايام التي اخرها يوم عرفه جاز بعد ان كان الصوم بعد احرام  
 فان صام السبعة الايام بمكة بعد فرائض الحج وتعد مضي ايام التشريق لان الصوم في ايام التشريق  
 منهي عنه جاز عندنا وقال الشافعي لا يجوز ان يصومها بمكة لان صومها معلق بالرجوع  
 الا ان ينوي المقام بمكة فحينئذ يجوز التقدير الرجوع ولنا ان معنى قوله رجعت اى رجعت عنى  
 الحج معنى فظنتم منه اذ الفراع بسبب الرجوع الى اهله فكان الاداء بعد السبب فيكون **قوله**  
 ثلثة عشر بعد ايام التشريق وهي ثلثة ايام بعد يوم النحر **قوله** لو لم يصم وجاب يوم النحر لم يجوز  
 الا الدم اى فان فات الصوم يحسن صوم الثلثة الايام حتى دخل يوم النحر لم يحرم الا الدم اى  
 الفران وان قدر على الهدي في خلال الثلثة او بعده فاقبل يوم النحر للهدي وقطع حكم الصوم  
 وان وجد الهدي بعد ما حلق قبل ان يصوم السبع الايام في ايام الذبح او بعده فاقبل الهدي  
 عليه لان التحلل بعد حصول المقصود بخلاف لا يغير حكمه **قوله** فادري تنبيه على  
 خلاف ما ذكرنا من اذ فات الصوم حتى اتي يوم النحر لم يحرم الا الصوم وقال الشافعي يصوم بعد  
 هذه الايام لانه صوم موقوف فصار ما ذكره صوم فيها لقوله تعالى وصام لله امام في  
 الحج وهذا وقت الحج ولان طواف الرمان يودى فيها ولنا ان الهدي مشهور عن الصوم في  
 هذه الايام فيقتد به النص او يدخله النقض ولا يتبادر بما وجب كاملاً ولا يودي  
 بعد ما لان الصوم يدرى وبالموقوف لو بدا فحذر نقصه وعمرته دم الفكه نقص  
 لكنه يلزمه لرفضها شاة وعنى ذمته فليقبضها شاة اى اذا لم يدر القارن مكانه وتوجه الى

صوم



عرفت مصدر را فضا للحرمة بالوقوف لأنه تعذر عليه ادائها لأنه يصير بانها افعال  
الحرمة على افعال الحج وذكر خلافي المروي لأن المروي ان يكون الوقوف مرتبا على افعال الحرمة  
وهذا اذا توجه الى عرفات قبل ان يطوف للحرمة اربع اشواط اما اذا طاف لها اربع اشواط  
ولم يمس بين الصفا والمروة فإنه لا يكون را فضا ويكون قازنا ودم القرآن في حال واحد  
وعليه ان يقضى ما بقي من طواف الحرمة بعد طواف الزياره ويسعى **قوله** ثم دم التمتع  
اي لقطع دم القرآن وعليه دم لرفض عمرته بعد الرمي فيها وعليه فضاها لصحة الرمي فيها  
**قوله** وبالوقوف لو بدا اي ثبدا بالوقوف بعرفه قبل اداء العرة **قوله** فقد رفض عمرته  
اي يصير را فضا للحرمة بالوقوف ولا يصير را فضا للحج والوقوف هو الصحيح من مذهب ابي  
حنيفة والفرق بين مصحح الظاهر انما هو اذا توجه اليها وتس هذا التوجه ان الامر هناك بالوقوف  
وهو متوجه بعد اداء الظاهر والتوجه هنا من غير قبل اداء العرة فافتقر الى الله اعلم  
**باب التمتع** قدم القرآن على التمتع لأنه افضل منه والتمتع في اللغة الترف  
وفي الجمع عبارة عن الحج بين احرام العرة افعالها او اكثر افعالها واحرامها ومعالمها في الظاهر  
الحج من غير المأمور به في اول من الافراد نوعا اذا ساق وان ما سبق الهدى كذا  
بعرة الميقات ياتي طائفا وسائفا وحالقا او حادقا وحل منها وانقطع التلبس  
ببنته في يوم التروية يحرم بالحج وسط المسجدة وفعل فيها كالفعل المفردة لكن عليه التمسك  
بالتمتع او صاعا كالتعارن ان ما يسطع شاي التمتع عندنا افضل من الافراد هذا هو  
الصحيح وعني ابي حنيفة ان الافراد افضل لان التمتع مفردة واقع لعمرته والمفردة مفردة  
لحجته وتحت قريضة والحرمة سنة والقرن الواقع للقرينة افضل من الفرد الواقع للسنة ووجه  
الظاهر ان في التمتع مما ليس بالعبادة في شئ من افعالها ثم قيل ان في التمتع وهو رتبة الدم وقدره  
واقع لحجته وان خللت العرة لانه يتبع به التحليل النسبة بين الحج والعبادة **قوله**  
نوعا اي نوعا التمتع لان التمتع على نوعين سبوق الهدى وتمعن لاسبق

فلا

الهدى وكذا النوعين افضل من الافراد وهذا سبوق اولي من الافراد نوعا اي نوعا التمتع  
التمتع الذي لا يسبق الهدى ان يبتدئ في الميقات فيحرم بعرة فبذلك فيطوف ويحج  
او يعصر وقد حل في عمرته وهذا تفسير العرة **قوله** او حادقا اي مقصرا ويقطع التلبس اذا ابتدأ  
بالطواف يعني عند السلام بالحج لان المقصود من العرة هو الطواف فيقطع التلبس عند اقتضائه  
فاذا كان بعد التروية احرم بالحج من المسجد وفعل ما يفعله الحج المفرد الا انه لا يطوف طوافا والهدى  
لانه لما صار هو والمكي سوا ولا تحية للمكي كذا هذا وعليه دم التمتع وان يحد صاعا لانه ايام فحج  
وسبع اذا رجع الى اهله **باب الصور** الثلاث بعد احرام العمر شرط واما قبله لا يعتبر ولو شرب  
اما الافضل فانه لا يخلو الى الوقوف فاعقلوا اني فان صام الثلاثة الايام من شوال لم يمتنع  
اي احرم بالحرمة في حجة عن الثلاثة وان صامها بعد ما احرم قبل ان يطوف جاز عندنا خلافه  
والافضل تأخيرها الى وقتها وهو يوم عرفه وهذا معنى قوله ولو شرب الحج اي ولو صام الثلاثة  
ينشأ **قوله** تأخيرها الى الوقوف اي الافضل تأخير صور الثلاثة الايام حتى يكون اخرها يوم  
عرفه كما ينفي في القرآن **قوله** وان اراد سبوق هدى احرامه وساق هديا بدنا او غنما فان يك  
الهدى المسوق بدنه قلده او لا او مراد بدنه شاي اذا اراد التمتع ان يسبق احرم  
وساق هدى وهذا هو الوجه الثاني في التمتع وهو افضل من الوجه الاول فان كانت بدنه  
قلدها بمراة او نعل والتقليد اولى من التحليل لان التقليد له ذكر في القرآن وهو  
موجب حال ولا الهدى ولا النعل **قوله** قلده نعل او مراد بدنه اي قلده النعل والمراد بدنه  
الهدى قال واستحنا الاشعار سبق الامن من اسنام وهو لم يستحسن قوله واستحنا  
يعني ابا يوسف ويحمد يعني ان عندنا لا يغير البدنه وعند ابي حنيفة لا يغيره ويذكره ويلاخار  
هو ان يشترطها من اجابته لا يمس بابرة او شان حتى يخرج منه الدم ثم يلبس اسنام ثم يمس  
اعلاما للناك ان قربته لله تعالى وفي الهدى الاستحسان من اسنامها من اجابته لا يمس  
بالاسنة الى اعلاه **قوله** وهو لم يستحسن اي ابو حنيفة لم يستحسن الاشعار

الهدى



بل هو مكروه عند الله ايلا الحيوان لغير ما كلفه قال في الهداية الاشعار مكروه عند جميع  
وعند هاشمي وعند ان معي سنة لانه مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولها ان المصعب  
من التقليد ان لا يهاج المدي ولا يودي اذ اورد ما اوكل او يور اذا ضل وهو في الاشعار  
ان لانه النظم لان القلابة قد تحل او تسقط والاشعار لا يغير في مكان النظم للهداية  
التقليد لان التقليد يحتمل المزايله والاشعار متصل بالبدن لانه لا يحل الاقتبال  
في هذا الوجه ينبغي ان يكون سنة الا لانه عارضه كونه ايلا ما لا يجوز ان يقال بحسنه  
واوهنيف يقول الاشعار مثله والمثله منهي عنها ولو رفع التعارض لكونه مثله وكونه سنة  
فانصرح للمحرمان لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ايلا الحيوان الا ما كلف وهذا ايلا حرم  
لغير ما كلف ولان الاحرام يحرم ما كان مباحا فاما ان سمح ما كان محظورا فلا والاشعار مكروه  
عند الاحرام فكذلك بعد **قوله** بالطواف والسعي وما يخلق قبل احوال محرم ما  
في مانس او حله ثم الدم عليه للمنع فرض يلزم وكلما عجل في الاحرام باجح جاز الفصل  
بالتمام وعمل بالخلق بغير النحر من قيدا حراما طوافا وري **قوله** اي اذ اذ طرك طوافا  
وهذا للعمرة على ما بينا في الممنوع الذي لا يسوق المدي الا انه لا يتحلل منها حتى يحرم  
باجح بغير التزوي فان قدم الاحرام قبل بغير التزوي جاز فكلما عجل وهو افضل لما في  
المارح وعليه دم التمتع وهو الدم الذي ياتي فاذا حلق بغير النحر فصر من الاحرام  
اي احرام العمرة واحرام الحج **قوله** وليس للمكي من تمتع ولا قران غير افراد مكي ونسب  
الاهل عقيب عمرته وكان ما ساق لخاصة تمتع **قوله** ليس لاهل مكة تمتع ولا  
واي اهل الافراد خاصة لعدم تعال ذكر لمن يملك اهل حاضرة المحرم ومن كان  
داخل المواقيت وهو بمنزلة المكي حتى لا يكون له تمتع ولا قران ولا عباد التمتع الى بلد  
بعد فراغه من العمرة ولم يكن ساق الهدى بطل التمتع بالاشباع لانه اهل اهل فاما  
النسب ايا ما صحى ونذكر بطل التمتع وهذا معنى قوله وكان ما ساق لغنى عن مقتضى  
اي وكان لا يثبت الهدى واذا ساق الهدى فاما ما لا يكون صحيحا ولا يبطل تمتع

فان

لذا

عندنا وقال محمد يبطل تمتع لانها ادها بسفوف لانه اهل باهله بين التكين ولها  
ان العود مستحق عليه مادام عليه نية التمتع لان السوق يمنع من التحلل فيلزم المانع  
**قوله** طاف للعمرة قبل الاكل بقبض وفيه من اي بالاكثرة وجح في العام فقد تمتع  
وعكس لو طاف قبل اربع ارجح اي احرام بالعمرة قبل اشهر ارجح طواف لها اقل من اربع اشواط  
في دخل اشهر ارجح فتمتها واحرام باجح كان متمتع لان الاحرام عند ما شرط وينصحه بعدم  
على اشهر ارجح وانما يعتبر الاداء في الشهر وقدر وجد الاكثر فيها ولا كثر في الطل  
وان طاف للعمرة قبل اشهر ارجح اشواط فصاعدا **قوله** من عامه ذلك لم يكن متمتع لانه  
ادي الاكثر قبل الاكل فصار كما اذا تحلل منها قبل الاكل ولا اصل في التاكيد ان الاكثر لم يحكم  
الكل والاقول لم يحكم لعدم فاذا حصل الاكثر قبل الاكل فكانت حاصلت كلها قبل الاكل  
وقد ذكرنا ان التمتع هو الذي في العمرة واجح في اشهر **قوله** وعكس لو طاف قبل اربع  
اي اذ طاف للعمرة قبل اشهر ارجح اشواط فصاعدا **قوله** من عامه ذلك لم يكن متمتع  
**قوله** وجح معتقد ان احرام الحج من قبل الشهر فاعلموا وهي شوال لذو القعدة  
وعشر ذي الحجة ايضا بعد **قوله** اي واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة فان قدم الاحرام  
باجح عليها جاز احرامه لكنه يكره ويكون ميبا وانعقد حجها وقالوا لا معنى بمعدة عمره اذ احراز  
عندنا لعدم الاحرام على الاشهر لا كورشي من افعال الحج الا في اشهر واصل احكام وان  
الاحرام عندنا معي ركن وعندنا شرط كالطهارة والطهارة كور تقديها على الوقت  
وقوله فاعلموا تنبيه على خلاف الشافعي رحمه الله **قوله** معتد الكوفة فيها رجاء من بصره حج فقد  
تمتعها وعكس مقتضاها اذ اقضاه وجح اذ عاد لذي الشح الرضا ومنتع ان عاد نحو  
الاهل ثم قضى وعاد عند الكل معتد احدي التكين سلكه ثم دم التمتع عنه يبطل  
اي اذ اقدم الكوفة بعمرته في اشهر ارجح وخرج منها وقصر ثم اتخذ بصره او مكة



دارا وخرج من عامه ذلك وهو متمتع **قول** ومها رجعا أي في حجة وحاصله لو أن كوفيا أن مكة  
معتبرا في أشهر الحج يخرج من البقرة في عاد إلى مكة ويحج من عامه ذلك وهو متمتع عند أبي حنيفة  
وعليه دم المتع لأنه عام صاع أهل الأول ما لم يلج بأهلهم فصار كأنه لم يخرج من مكة حتى حج من  
عامه ذلك وعند مالك لا يكون متمتعاً لأنه انشأ سفره غير الأول وصار كالوعاد إلى  
الكوفة في عامه ذلك ويحج من عامه ذلك وأصل الخلاف أن عند أبي حنيفة إن رجوعه إلى غير أهل  
كما قاسه بمكة وعند مالك الرجوع إلى أهل **قول** وعند مفسرهما إذا قضى إلى عكس  
هذا الحكم المذكور إذا اعتبرته وخرج منها على الفساد وقصد ثم خرج إلى البصرة  
في عاد وقضاها وخرج من عامه ذلك فعند أبي حنيفة لا يكون متمتعاً لأنه عا جناه سفره  
الأول وكان له محرم من مكة وأهل مكة لا تمتع لهم وعند مالك هو متمتع لأن رجوعه إلى البصرة  
كرجوعه إلى الكوفة فإذا عاد إلى مكة فهو فاق في فيكون له المتع والمراد بالتحريض  
أبو حنيفة **قول** ومنعه أن عاد نحو الأهل أي إذا رجع إلى أهل بعد بلانها على خلاف  
في عاد إلى مكة واعتبر في أشهر الحج ويحج من عامه ذلك فإنه تكون متمتعاً في قولهم جميعاً  
لأن هذا انشأ سفره في آخر لانتها السفر الأول وقد اجتمع له مكان صحبان **قال**  
مفسر أحاديث التكنين يكمل في دم المتع عنه بطلان أي من اعتمر في أشهر الحج ويحج من عامه ذلك  
فإنها أفرد مضى فيه لأنه لا يمكن الخروج في عمدة الأحكام إلا بالافعال ويسقط عنه دم  
المتع لأنه لم يبق متمتعاً قال في الهداية إذا تمتعت المرأة فضحت بشاة لم يخرجها عن  
المتع لأنها أتت بعلم الواجب أي الواجب الذي وجب عليها لأن الواجب عليها أن  
يسبغ المتع والاحكام غير واجب عليها لأنها ما فرقه فإذا أتت النكحة عند ذلك  
الاضحية لم يخرج عن التمتع وكذا الجواب في الرجل ألا أنه خص المداينة بالذكر لأن  
العالم من حال الدنيا أجهل ونية النكحة في هدي المتع لا يكون إلا على جهل بما  
لم يخرج عن المتع كان عليها دمان سوى ما ذكرت لأجل المتع ودم آخر لا يحتاج

ولا

قبل الحج **قال** وإن تخلى عند الوقوف اغتسلت : واحرمت فكل حال فعلت . ولم  
تطف مادام بل تلغوا الصدر . بالحض بعد زورها إذا نذر من يتخذ مكة داراً  
يسقط عنه الطواف للوداع فاصطوا **اش** مادام أي مادام الحضي ومعناه  
إذا حاضت المرأة عند الاحرام اغتسلت واحرمت وصنعت كما يصنع الحائض ومعناه  
تطوف بالبيت حتى تظهر لأن الطواف في المسير فلا يجوز إلا بالمشية عن دخول المسجد والطواف  
والوقوف في المقامه محذور وهذا الاعتكال للاحرام للصلاة وقادح للطواف إن حاضت  
بعد الوقوف وطواف الزيارة انصرفت من مكة ولا شيء عليها لتكر طواف الصدر قال طهرت  
قل أن يحج من مكة لونها طواف الصدر وإن جاوزت ليوت مكة ثم طهرت فليس عليها أن يحج  
**قول** إذا نذر أي إذا جاز بعد الوقوف والطواف فإنها سعت من مكة ولا شيء عليها لتكر طواف  
الصدر لأن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للنساء الحيض في ترك طواف الصدر وإن أخذت مكة داراً  
جلس على طواف الصدر لأن طواف الصدر عا من صدر الأذى إذا أخذها داراً بعد ما حل  
النفل الأول فيما يروى عن أبي حنيفة ويروى البعض عن محمد لأنه وجب عليه بدخول وقته فلا يسقط  
نية الأمانة بعد ذلك والمراد من النفل الأول هو اليوم من أيام الحج والله سبحانه وتعالى أعلم  
**باب الجبايات في الحج** **قال** لما وقع من بيان أحكام الحرمين بدأ بما معتد بهم  
من العوارض من الجبايات والأحصار والقوات والجباية أي لفعل أي شئ مما سوا كان في  
مال أو نفس لكن في الشرع مراد بالظلم أي استع الجباية الفحل في النفوس والأطراف لأنهم في  
حصول الفعل في المال باسم وهو العصب والجباية في هذا الباب عبارة عن إرهاب  
مخطورات الاحرام قال يكفر المحرم إن تطيباً . وكامل العضود ما قد أوجبا  
وصف صاع البقر في البعوض يجب والقشاة ما حن في رأس خضب . وفي إدهان  
الرأس عند الأعظم . دم وقال لا تصف صاع قاع على شيء إذا طيب الحرم فعليه

باب الجبايات في الحج



الكفارة فان طيب عصوا كمالا فعليه دم الحوض الكامل الراس والفخذ والاق واما كثره  
وان طيب اقل من عضو فعليه صدقة لمصور اجنابيه واما الفخذ فكل على صدره من الدم اعتبارا  
للجربا الكلى واحب الدم تياي بالاة في جميع المواضع الا في موضعين ذكرهما هما معدن  
سالمه عال وكل صدقة في الاجزاء معدن على نصف صاع من بر الا ما يحب بقدر القدر ولو كان  
وان غضب راسه غنا فعليه دم لان اجنابيه قال عليه السلام اجنابيه قال حين نهى  
المعتقة ان تختضب اجنابيه وقال اجنابيه ولان له راح مستلذ وان لم تكن ذكبة وان ادهن  
برين فعليه دم عند ان حنيق وهو المراد ببول عند الاعلم اي عند الحنيق وقال ابو بكر  
ومحمد عليه صدقة وهي نصف صاع من بر **قوله** واثاة في لبس الحيط والغطاء بالراس ثوبا بالكمال  
فاصبطا وفي الاقل نصف صاع بلونم وحلق ربع الراس والليكم دم. وهكذا في خلق  
كل الوقف والارط والابطين ايضا اوجب **قوله** اي اذا لبس ثوبا محيطا او عطا السربوا  
كاملا او ليله كماله فعليه دم فان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وعنى ان يوقا او ليس  
اكثر من نصف مع فعليه دم وتعالى في حب دم نفسي اللبي لان الارتفاق تيكامل بالاشمال  
عابدين ولما ان حشر الترفق مقصود من اللبي فلا بد من اعتبار الملة في صدقة الكمال  
فهم الدم **قوله** فاصبطا تنبيه على خلاو ال بوسو ان في الذي ذكرناه وهو ان  
ابا يوسف قال الاكثر من الكمل ولو ارتدى بالقميص او بالثوب او انزرا سراويل فلا بأس  
بذلك لانه لم يلبس لبس الحيط المسعاد والاشمال هو ان يدخل ثوب تحت يديه ويلقيها  
منكمه الا يسو كذا في النجاسه واذ خلق ربع راسه او كفيه او ربح لجينة فضا عدا فعليه  
دم وان كان قل من الربع فعليه صدقة وقال ماكر لا كماله الا خلق الكمل **قوله**  
والليكم اي وربع الليكم وان خلق الرقبه كمالا فعليه دم لانه عضو مقصود بالخلق  
وان خلق الابطن او احداهما فعليه دم لان كل واحد منهما مقصود بالخلق لانه راد  
او شئ الراي في اسم العانة وذكر في الابطن هذا الخلق وفي المبسوط وفي الصور والشقق

وهو

وهو السم ولا خوف من ان خلق لنفسي او خلق لم يخبره باسمه او بغير امره ولو مضى  
او خلق فعليه صدقة لانه قليل وهو سبع ليحمه وان خلق تعص غائمه فعليه صدقة وان خلق  
صدره او ساق فعليه صدقة ولو خلق غائمه كلها او نصفها فعليه دم وان طلق احد  
الاطنين اكثره فعليه صدقة **قوله** واوجب في خلق العضود ما. وان يكن اقل منه اطعاش  
اي عار النور ومحمد ادا خلق عصوا فعليه دم وان كان اقل فصدقة **قوله** في اخذ  
الارب حكم عدل. بالربع من حيث يستعمل. قال وفي خلق مكان الحج شاة وما لا نصف  
قاع على شئ اي اذا اخذ من ساقه فعليه صدقة وكذا اذا اخذ كمالا الصدقة حكومت عدل  
**قوله** بالربع من حيث يستعمل معناه انه ينظر هذا الاخذ وان يكون من قدر ربعه عليه  
الطعام كسب ذكرك حتى لو كان مثاقيل ربع الراس يلزمه قيمة ربع الشاة ولقطة الاخذ  
الارب يدل عيانا هو السنة في دون الخلق كذا في اللجام وان خلق موضع الحياجم من الرقبة  
فعليه دم عند الحنيق وقال صدقة لانه لما جلى لاطر الحياجم وهي لم يمس الحيط وان فلك ذلك  
ما يكون وسيل اليها الا ان فم ارب من المصنف فكم فيه الصدقة ولا في صدق اطمن  
مقصود لانه لا يتوصل الى المقصود الا به وقد وجد ان الة النفث من عضو كامل فيجب  
**قوله** من خلق المحرم ادى صدقة. وهو دم واهق او ما وافقه في قض اطفا كماله  
واجب اطعام ما شاة كذا في الارب **قوله** اي ادا خلق عجم راسي محرم بامره او بغير امره فعلى  
الكالى صدق وعلى المخلوق دم وهو معنى قوله وهو معنى المخلوق **قوله** وامر او ما وافقه  
اي لو كان بامره او بغير امره واما راسي فله لانه ان كان بغير امره الى الحد على المخلوق  
ان كان اخلق بغير امره لان من امله ان الاكره كبح من المكره من المكره ان يكون بواحد  
حكم الفعل والنوم ابلغ من الاكره وعندنا بسبب الاكره والنوم يتفق المائة دون الحكم



وقد تقرر من هذا ما قاله المصنف حيث  
يقول لان الاقضية سماوية وهما من العبادات لا يرفع المخلوق على الخلق شي  
لان الدم المأثور مما مال من الرام فصار كالمنزور وصورة المنزور ان يغري  
رجلا فيقول له ترفع هذه فانه حرة فيتنز ووجهه ويظهر بها ما يتحقق مستحق ان  
كانت امة قد علمت ان الله قائل لا يرفع من الزوج العفوة **هذه** الارجح على القار  
في حق العفوة لانه قد حصل له اللذة بالوطء وكذا اذا كان الخلق حلالا لا يختلف  
الجواب في حق المخلوق ولما الخلق فيلزمه الصدقة فيما اذا كان الخلق محرم  
في الوجهين اي بامره اي بخبر امره ولو اخذ المحرم من شاربه الحلال او قلع الظاهر  
اطع ما شاء لانه لا يعري عن نوح ارتفاق لانه يتادي بتفت غير وان كان اقل من التاد  
تفت نف فيلزمه الصدقة **قال** قلع الظاهر معافيه دم **تلك** ارجح او يدق  
وقام دون الخمس فيه صدقة **والحق** ها خمسة مفرقة تصف من الصاع كل ظفر  
واوجب الشاة الاخر فادري **والظفر** المتكسر المخلق ليس على ارضه تصدق  
من اي اذا قص المحرم بدمه او دهنه فله دم لانه من المخلوقات لما فيه قضاء التفت  
وارا له ما ينو من البدن فاذا قلها كلها فهي ارتفاق كامل فيلزمه الدم ولا يرد على  
واحد ان حصل في مجلس واحد لان اجباية من نوح واحد وان كانا في مجلسين فكل واحد  
محرر ايضا لان الغالب في هذه الكفارة لا ارتفاع الاول بالتكفير وعما قول ابن حنبل وان  
يوسف ان قلع في كل مجلس يدا او رجلا فعليه اربعة ما لان الغالب في هذه الكفارة  
عن ابي ليل انها تجب على الكثرة والفاية والخطي والناسي كالعبادات تجب عليهم  
ولا تجب العفوبات واذا كانت في معنى العبادات لقادت اليها اخل بالحد المحلل  
دون اخل او كما في السجدة وان قص يدا او رجلا فعليه دم اقامة للرجح

معامل الكل كما في الخلق وان قص اقل من خمسة لظاير معاملة صدقة اي يجب بكل ظفر  
صدقة قوله **والحق** ها خمسة مفرقة اي اذا قص خمسة اظافر تنفر من بدمه او من  
رجليه فعليه صدقة عندها **وقال** ابو حنيفة ومحمد عليه السلام اعدا راما لو قصها  
من نوح واحد ولو هما ان كانا اجنبا بنيل الرام والربيم والعلم على هذا الوجه  
سادس **وسبب** خلاف الخلق فاذا انقصت اجنبا تجب فيها الصدقة وتجب  
بقلم كل ظفر طام مسكين وكذا لو قلع اكثر من خمسة تنفر الا ان يلع دية وما يجند  
يطع عنها ما شاقول **والحق** ها اي اكلها هذه المسيلة بالمسيلة قبلها والله اعلم  
ظفر المحرم فعلى فانه لا يسمي عليه لانه لا يسمي بعد الانكسار فاشتر الناس من حجر  
احرم قوله والطيب والمليح لا اجل العوزة **والخلق** يختار لهذا الراس صوم ثلث او لثا  
اصوع **لست** لو ذبح شاة فاسمعوش اي اذا تطيب المحرم او لبس او خلق من عذر  
فهو مختار ان شاذخ شاة وان شاة صدق عارته ما كنس سلا اصع من الطعام وان باصا  
لله امام لهو حال من كان حتم برصا او من راسه فهد من طعام او صدقة او من  
وكلمه بوليج والصوم محرم في اي بوضع شاة ومحرم ان يامع وان سافر وكذا الصدقة محرم  
سدا حد **اصب** الا انه يسمى ان يصدق على اكرامه وكحرم فيها التمسك والاباح اعلى التقية  
والنقبة عندها **وقال** محمد بن الحنفية **الا** التمسك ولما التمسك وهو الذي لا يحرم الا في المحرم با  
تفاق لان لا راقوم يغرف من الارجح رمان مخصوص كالنقبة او مكان مخصوص  
وهو اعم من ذلك في الصوم فانه محرم في كل مكان وكذا الصدقة ايضا عندنا **وقال**  
اش فعي لا تجزى الصدقة الا بالما كنس احرم **فصل** في اللبس الشهوة  
واللثة دم **لان** راي الفديح فاسى فاعلموا **وقوله** في اجماع الصغرة **فاسى**



ليس للتقديم شيء إذا جعل المحرم أو لم يسمه فاعليه ثم قال في التحديد سواء أنزل أو لم  
يسر وفي فاضل خان اشتراط الابدال لوجود الدم باليس قال وهو الصحيح وفي الهداية إذا  
نظر لفتح امرأه بشهوة فامتنع فلا شيء عليه كما لو تفرق في منى وفي الأصل إذا لم يسمه لوجوده  
أنزل أو لم ينزل وكذا الجماع فيما دون الفرج والمرأه في جميع ذلك كالرجل لأن الالتئام يحصل  
بها كما يحصل له وإن استمنى بكلفه فأنزل فعليه دم عند أي حنفية ولا شيء عليه في الإختلاف ولو  
لوج في بهيمة أن أنزل وجب عليه ولا تغيب عنه ولا عمرته وقال الشافعي تغيب عنه وعمرته  
قوله والتمس أي التقديم قوله في الجماع الصغير من فاسي ليس للتقديم أي ذكر في الجماع  
الصغير أنه إذا لم يسمه فاعليه دم أنزل أو لم ينزل قال أما الوقوف فاجماع قبله بفسد  
فليكمل ويقضى مثله وفيه شاة لأفراق زوجته في قولنا حال قضائهم وبعد فقام وما  
وفي بعد الخلق شاة تعمد شاة إذا جامع في إحدى السبلين قبل الوقوف بعد عاصره  
أو ما بعده حج وعمرته ومضى في الحج كما مضى من لم يهرج لأن أحرام الحج لا يجوز التحلل منه إلا إذا  
أحاله أو بالاحصار وعليه الحج من قبل لأن الأحرام الأول لم يقع موقع الواجب قبل الوقوف  
كأنه قال فإن جامع جماعة آخر قبل الوقوف مع علمه به أخرى عندها وقال لا شيء عليه إلا أن يكون كافر  
عن الوطى الأول وليس علمه أن يعاقب امرأته إذا جمعتها في الوطى وقال التلخيص في قوله إذا جمعتها  
التي هي المكان وقال ما إذا خرجا من لدهما (فمرفق) وقال ابن أبي عمير إذا جامعها فبها افتراق والرد  
بالفرق ههنا أن ما خذ كل واحد منهما طريقا غير طريق الآخر وإن جامع بعد الوقوف مع علمه  
بغير حج وعمرته يعني قبل الخلق وقبل طواف الزيارة أما بعد الخلق فعليه شاة قوله  
وفي بعد الخلق شاة أي إذا جامع بعد الخلق فعليه شاة لبقاء أحرامه في حق النكاح وليس  
المحيط والطيب فحقت الحياة فكيفي بالثاة قال وفيه إفراد على المعتق ثم دم قبل طواف  
الأكثرة والتقص وليكمل وبعد الأكثرة شاة ولا يغيب فاحفظ وأذكره والوطى

اسمها إلى المكان الذي هو

بالسنان والحد سواء في الحج والحرة فعليه غواشي أي من حاس في العمرة عند أن يطولها  
أربع أشواط فدرت عمرته ويمضي فيها ويقضيها أو عليه شاة وإذا جامع في العمرة بعد الطواف  
أربع أشواط أو أكثر فعليه شاة ولا يغيب عمرته وقال الشافعي تغيب عمرته في الوطى وعلمه بذكره اعتبار الحج  
إذا جى وحض عنه كالحج ولما إليها سنة مكانت أحط رتبته فتجيبه بها كذا في الهداية قوله  
فاحفظ وأذكر في منى عليه عا خلا وقال الشافعي لعل الله الذي ذكرناه ومن جامع عائدا لم يجر حاس ما إذا فقال  
أن في جامع النائي غير مؤخر الحج وكذا ذكره الخلاف في جامع النائية والكراهة هو يقول أحط بسعده هذه  
العوارض فلم يقع العمل حياء ولما أن الفاد ما اعتبار دخول الأربعة في الأعمام أربعة أشخاص  
وهذا لا يسعده بهذه العوارض ولا شيء في معنى الصوم لأن حاله من ذلك غير حاله الأصالة بخلاف  
الصوم قوله والوطى والنسب والحد سواء أي في حق فاد الاحرام وعدمه وإن لا في حق الاثم فإنه لا  
بأنه في بعد النسيان **قل** الله في الطواف محدثا للصدر أو القدوم نصف صاع فأذكر  
ويجب الشاة طواف الحجب كحديث في الزور فاحفظ وأكتب وناقض في جنب الزيادة أن لم يعد  
ذاك على طهارته بل سعة الدج إذا أعاده مادام في مكة بل إذا جاد أي من طواف طواف القدوم  
محدثا فله صدقة ومن كان جنباً فعليه شاة ومن طاف طواف الزمان محدثاً فله صدقة وإن كان جنباً فله  
دم قال الأفضل أن بعد الطواف مادام بمكة ولا يرجع إلى طواف طواف الصدر محدثاً فله صدقة ومن  
طاف حياء فعليه شاة وعنده أن معنى إذا طاف محدثاً لا بعد الطواف لقوله علم الدلام الطواف بالبيت  
الآن إذا جامع فيه المنطق فتكون الطهارة من شرطه ولما هو حاله ولو طاف حياء بالبيت العتيق من غير  
صد الطهارة فلم تكن الطهارة فرضاً لأن الطواف هو الدوران حول البيت وقد يتحقق الحدث  
والطهارة فاشترط الطهارة فرضاً لأن الطواف هو الدوران حول البيت وقد يتحقق الحدث  
ولكن الوجوب يشترط الواحد لا أنه بوجوب العمل ولا بوجوب علم اليقين فمكة كل الطهارة وكذا  
تم اختلاف أصنافها في الطهارة هل هي شاة أم واجب قال ابن حبان سنة لأن الطواف بوجوب



غروجهما وقال ابو بكر الرازي واجبة وهي الاصح لانه لا يجب تركها اجاب في الهداية  
الاصح انها واجبة قوله فاحفظوا كتب فم تبيين على خلاف ما في الذي ذكرناه قال  
وبادك اكثر منه ماله وكل ما يطوف كماله واثابة في اقله كالاكثر من صدر وكل ففكرش  
اي من ترك اربع اشواط طواف الزياره بقي نحو ما ابد حتى يطوفها لان الموقوف اكثر  
فصار كأنه ما يطوف اصلا وفي ترك طواف الزياره ثلاث اشواط فادونها فعليه شاة لان  
النقصان بترك الاقل يسير فاشبهه بالنقصان بسبب احداث فعله شاة وتورجح للاهل  
اجراه ان لا يعود ويثبت شاة لانه خفف فيه معنى النقضان وفيه نفع للنقصان قوله  
واثابة في اقله كالاكثر من صدر وكل اي ترك ثلثة اشواط من طواف الزياره كترك طواف  
الصدر او اكثره وفي ذلك شاة فكذا في طواف الزياره قوله ففكرش اي في  
طواف الزياره وطواف الصدر فان طواف الزياره كمن كان الركرك في الخش من الركرك  
طواف الصدر كما قلنا في من طاف للرباه كمن طاف فعله دم لانه ادخل النقص في الركرك وان كان  
حسنا فعليه دم واما في طواف الصدر ان طاف فحدا فعليه صدره وان كان حينا فعليه شاة  
قال من طاف للواجب خوف الحرجي . بالكل ياتي او يتم فادري . لكن علم الدم حين طواف  
لاهل قبل بعيد فاسموا اشجر هو اعظم اى من طاف طواف الواجب من خوف الحرجي فان  
كان بمكة اعاد وان اعاد على اعظم حاض جاز فان رجع الى اهلهم ولم يعد فعليه دم قال  
والحدث المألف للزوار . لو طاف للوداع بالطهارة . في اخر الترتيب فاجبردم  
واجب للامان قال الاعظم شاري من طاف طواف الزياره على غير وضوء وطواف الصدر  
في اخر الترتيب طاهرا فعليه دم وان كان طاف طواف الزياره جنبا فعليه دم  
عند اي حنيفه وقال دم واحد لان في الوجه الاول لم تنقل طواف الصدر الى طواف الزياره  
لانه واجب اي لان طواف الصدر واجب واعاد طواف الزياره بسبب احداث غروجه  
وانما هو مستحب فلا ينقل اليه وفي الوجه الثاني وهو ما اذا طاف طواف الزياره جنبا

ينقل طواف الصدر الى طواف الزياره لان طواف الزياره جنبا مستحب للاعاده لغير الحنيفية  
فينقل طواف الصدر عن ما هو المستحب فكان ترك طواف الصدر فيجب الدم بترك طواف الصدر لا في  
وتباخر الاخر وهو طواف الزياره على الاختلاف لان في تأخير دم عند ابن حنيفه تخلفا لهما الا ان  
يومر باعادة طواف الصدر مادام يمكنه ولا يرجع عليه ولا يومر به بعد الرجوع على ما بينا انه اذا  
ترك طواف الصدر او اربع اشواط فعليه دم ومادام بمكة يومر باعادة اقامته للواجب في وقته  
قال لو طاف للعمرة ايضا وسعى . ذو احداث وحل منها ارجاه هذين فهو اجبر لكونه  
من لم يعد حتى اتي الاهل دم شاي من طواف لعمرة وسعى على غير وضوء وطواف اهل مكة يسجد  
ولا شى عليه فان رجع الى اهل قبل ان يعيد شى عليه واما اعادة الطواف فليكن النقضان  
فيه بسبب احداث واما اعادة السعي فلا تتبع للطواف واذا اعادها لا شى عليه لارتفاع النقض  
فان رجع الى اهل قبل ان يعيد شى عليه لم يترك الطهارة في الطواف ولا يومر بالعود بوقوع  
التحليل اذا الركن تاد والنقصان يسجد قال وترك سعي المروتين بحجوه باثابة اما في حجرة  
شاي من ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه دم وكجنام لان السعي الواجبات عندنا فليزوم  
بتركه الدم دون الفاد قوله اما في معتبر اي حج تام وهذا احذر من قول الشافعي فان السعي  
عنده فرض لوطواف الزياره قال كمن افاض سابق الامام . او لم يقف في المشرك اجماع . او ماري  
اجاد في الايام . او احد الايام بالتمام . وترك احدا من الاطعام نصفه من الصالح بلا ملامش  
الكاف في قوله كمن متعلق بالآة في البيت قوله اي يجب ان يترك السعي كما يجب على من  
افاض من عرف قبل الامام . ومعنى السعي ان من افاض من عرفات قبل الامام فعليه دم فان عد الى  
عرفات قبل طلوع الشمس لا يقطع عنه الدم في ظاهر الرواية لان الموقوف لا يكون مستدركا واختلفوا  
فيما اذا عاد قبل الغروب ثم دفع منها بعد الغروب مع الامام فعند اصحابنا الثلاث يقطع عنه



الدم وقار زفر لا يسطو ولا يصح انه يقط قوله اوم يقف في المشرك احرام المشرك احرام هو الذي  
 اى ترك الوقوف بالمرد لو فعله دم لانه الواجبات وكذلك ترك رمي الحمار في الاريا  
 كلها وهي اربع ايام ابتداها بيع النحر الى العالم عسروا حلهم ليعقوب ترك الواجب وكيفية  
 واحد لان الجني متحد والترك لما يتحقق من احراباى الربى وهو اليوم الرابع من اول بيع  
 النحر وهو اليوم الثالث عشر وما دامت الايام باقية فالاعانة ممكنة فيرميها على السالف ثم يبايعها  
 بجم الدم عند اي حنيفه خلافا لهما وان ترك رمي يوم واحد فعليه دم لانه ترك تام وترك رمي احدى  
 اجمار الثلاثة فعليه صدقة لان الطلاق هذا اليوم لك واحد فكان المشرك اقل لان التزوجة  
 سبع حصيات والما تى به عشر حصيات الا ان يكون النذر الكثير من النصف ان يرمى الحمار  
 الاولين بعشر حصيات ويترك احدى عشر حصاة فحينئذ يلزمه الدم لوجود ترك الاكثر قال  
 يترك يوم الفودات العقبه عنى رميها فالدم فيه اوجب او يقال في ترك رمي حرة  
 للعقبه في بيع اضحية دم قد اوجب شرارى ترك رمي حرة العقبه ببيع النحر فعليه دم لانه  
 ترك وظيف هذا اليوم رمى وكذا اذا ترك الاكثر منها اى رمي حرة العقبه وان ترك منها  
 حصاة او حصاتين او ثلاثا تصدق بكل حصاة بنصف صاع الا ان يبلغ وما الا ان يبلغ وما  
 فينقص ما شالان المشرك هو الاقل فكيف الصدقة قال من احرأ خلق زمان النحر يلزم  
 شاة بقول الصدره ومثله الطواغر للزبارة وقتها لم يوجبها كفاية وحلق في غير حرم  
 فيه لدى الاما والاخر دم ومثله ان حلق المعقرة في الحبل والاورط قال يعقوبه وسامحوا  
 من عاد نوحا حرم وفيه بالخلق اتي عن الدم شرارى في احرأ خلق حتى مضت ايام النحر  
 فعليه دم عند اى حسبه وكذا اذا اضرطوا في الزبارة وقال لا شيء عليه في التوجع وان حلق  
 في ايام النحر في غير احرأ فعليه دم عند اى حسبه وتجدد من اعتمر فخر من احرأ خلق في اكل فعليه  
 دم عند اى حسبه وتجدد وقال ابو يوسف لاي على وان لم يخلق حتى رجع الى احرأ وخلق في احرأ  
 فلا شيء عليه في قولهم حلق لانه اى بالخلق في مكانه فلا يلزمه دمانه قال في الهداية منى

ن  
 الدم

احرأ خلق حتى مضت ايام النحر فعليه دم عند اى حسبه وكذا اذا اضرطوا في الزبارة وقال  
 لاي على عليه وكذا الخلاف في تأخر الربى وفي تقديم نسك على نسك كما خلق قبل الربى والخلق  
 قبل الذبح لهما ان ما فات متذكر بالقبض فلا يجب مع القضاة من احرأ ولا حنيفه حرم  
 ان محو درض الله عنه قال من قدم نسكا على نسك فعليه دم وان حلق في ايام النحر في  
 احرأ فعليه دم عند اى حسبه ويجزى الاصل في هذا ان عند اى حنيفه ان الحلق يخص زمان  
 وهو ايام النحر ومكان وهو احرأ فان فقدت شيئا لزمه دم وعند اى يوسف لا يخص بها وعند  
 محمد يخص بمكان وهو احرأ ولا يخص زمان وعند زفر يخص زمان ولا يخص مكان وهذا  
 اختلاف في حق التضمين بالدم اما في حق التحلل لا يتوقف بالاتفاق اى انه يحل به التحلل  
 انما كان قال في سبق خلق القارن الذبح دم وعندها وان قال الاعظم شراى اذا حلق  
 القارن قبل ان يذبح فعليه دمان عند اى حنيفه دم بالخلق في غير اوانه لان اوانه بعد الذبح  
 ودم يباح الذبح عن اخلق وعندها يجب عليه دم واحد وهو الاول اى دم بالخلق في غير اوانه  
 ولا يجب بالذبح شي ما قلنا وهو انما فات متذكر بالقبض فلا يجب مع القضاة من احرأ ولا حنيفه حرم  
**فصل قال** ان قتل المحرم صيد البره او دل يلزمه اجزاء درى من صيد البره ما كان  
 مولاه وشواه في البره والصيد هو المتبع المتوشى في اصل الخلق ثم اذا قتل المحرم صيد البره  
 دل علمن قتله فعليه اجزاء اما القتل فقول تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم فمن  
 قتله منكم متعمدا فجزاؤه مثل ما قتل من السبع واما الدلالة ففيها خلاف وان في اى لى على الدلالة  
 شي عند قال لان اجزاء النما يتعلق بالقتل والدلالة ليست بتقتل لان القتل فعل  
 متصل من القاتل بالمقتول واما الدلالة والاثارة فغير متصل بالمثل وهو الصيد ولنا  
 قوله تعالى فجزاؤه مثل ما قتل من النعم وما روى في حديثه اى قتاله ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال لا يصاها هذا والله هل اعلمتم فقالوا لا فقال اذا قتلوا وقال عطا اجمع



الناس على ان يحلوا الاكل والشراب من محظورات الاطعمة وهي تعرف القائلين الصيد  
 اذ هو من موحش وتوارى كثير فصارت الدلالة كالان لا خلاف في ان  
 الذي ذكرناه قد اجماعا في صيد احرم لودل من يعطى ما يغرم شراى اذا كان الدال  
 حلالا في احرم لم يكن عليه شيء والمعنى ان الحلال اذا دل حلالا على صيد احرم فقبل المدلول  
 كان احراما على المدلول لا غير ولا على الدال في بعضى العايد مثل المبتدى وبذلك النامى  
 كما مضى في اى الناس لا حرام وتذكر انما طي مثل النامى قوله وبضمنى العايد مثل المبتدى  
 اى المبتدى يقتل الصيد والعايد اليه يقتل صيد اخر قال ان عايد لا ضمان على العايد ولكن  
 يقال اذهب فينتفع الله منك واجتنب قول تعالى ومن عاد فينتفع الله منه ذكر الانثى وكنت عايد  
 اجزا وبجواب عنه فيقال لا انما كنت عايدا لان مقتضاها بالاول الا ان عايد عايد  
 اذا قتل المحرم صيد احد اربال فقال هل قبلت قبل شئ من الصيد فان قال نعم لم يحكم عليه  
 بشي وتعالى لم اذهب فينتفع الله منك وان قال لا لم اقبل ما يحكم عليه باجرا فان عاد بعد ذلك  
 قتل الصيد ثانيا وهو محرم لم يحكم عليه ما باجرا وعي ظهروا وجميعا وعند ما حكم  
 عليه باجرا ثانيا وثالثا او في اجزا صور الشبان في عموم الصيد بعد لان في موضع القتل  
 من الارصاد او قرينة ان كان في القفلة وان يشا يتباع هدا يدخ ان بلغت قيمة ما يصيد  
 او قطع ما يشتري وقرينة على المالكين بوجدى صدقة لكل شخص نصف صاع  
 او صاع ثمر او شعير فاددى وليس بخوى دون هذا القدر كل مسكين تامل قدرى  
 او فليصع على كل نصف صاع من حنطة يوما بلا امتناع فان بقي ادون منه اخرج  
 او صام يوما عنه فا حفظ ما ايجب شراى اجزا عند اى خيفة والى يوسف ان يقوم الصيد  
 في المكان الذي قتل فيه او في اقرب المواضع منه اذا كان في برية فيقوم دوا عدل ثم  
 هو خير في القيمة ان ثا اتباع بها هدا يدخ ان بلغت قيمة هدا وان ثا شترى بها طعاما  
 وتصدق به على كل مسكين نصف صاع من ثمر او صاع من شعير وان با صاع من

فلا

كل نصف صاع من ثمر يوما او على كل صاع من شعير يوما ونحوه (الصوم) مسامحا وسهوا وهذا يجوز  
 في هذه الصدقة ان يتصدق بها على اقربائه والاولاد قار السحى في الوجيز لا يجوز كالزكاة  
 ولا يجوز ان يصدق بالكل على مسكين واحد ولا يجوز ان يعطى مسكينا اقل من نصف صاع قوله  
 وان بقي ادون منه اخرج اى فان بقي من الطعام اقل من نصف صاع فهو خير ان ثا تصدق به  
 وان ثا صام عنه يوما كاملا لان الصوم بعضه لا يجوز وكذلك اذا كان الواجب دون طلع  
 مسكين بان قتل عصفورا او بربوعا لم يبلغ قيمة نصف صاع فانه يطعم الواجب او الصوم  
 يوما كاملا قوله تامل قدرى يعنى انه لا يجوز ان يعطى كل مسكين اقل من نصف صاع مثل صدقة  
 الفطر فكما لا يجوز ان يعطى المسكين اقل من نصف صاع فكذلك هدا وكما في كفارة اليمين ان  
 صدق ولا يجوز ان يتصدق به على مسكين واحد قوله فا حفظ ما ايجب يعنى اذا فضل اقل من نصف  
 صاع ان ثا تصدق به وان ثا صام عنه يوما كاملا لان الصوم مما لا يبيح من الشئ  
 صوم اقل من يوم قوله ملا امتناع اى وليس له ان يمتنع هذه الاشياء الثلاثة على احد  
 قال والدخ للمهدي بغير الحرم يكفى عن الاطعام فكر نفهم شراى فان دبح الهدي بالكوفة  
 اجزاء عن الطعام معناه اذا صدق بالجمع وفيه وفاء بقيمة الطعام لان الاراقينوب عنه واذا  
 وقع الاختيار على الهدي كالهدي ما يجزى في الاضحية لان مطلق الهدي منه والى قوله  
 ففكر نفهم يعنى ان دبح الهدي لا يجوز الا في الحرم لقوله تعالى هدا بالغ الكعبة ويجوز الاطعام  
 في غير مكة وقال ان معى لا يجوز الاطعام الا بك اعتبارا بالهدي فلما الفرق ان الهدي قرب  
 غير معقولة فتخص مكان وهو احرم او زمان وهو لا ضحية اما ان صدق على قرب محقولة  
 في كل مكان وفي كل زمان وكذا الصوم يجوز في كل مكان قال ووجب التطبير في المشي  
 محمد بن نعم اهل هذه النظم شاه وكذا في الطبع وقال في الارنب حديا فاسمع وادع  
 النافق في التعامه والتور في العير رى الزامه وحرة اوجب في اليربوع  
 وخير العدلين في المجموع شئ من اهل اى لا يجوز من الوحي ومعنى المسيل ان  
 محمدا له قال حب في الصيد النظم عالم نيل ففى النظم شاه وفي الصنع شاه وفي



الارنب غناق وفي البروج جفوه وفي النعام يدنه وفي الحمار الوحشي بقرة لغوا تعالى فخر أشل  
 ما قتل من النعم ومثل من النعم ما يشبه المقتول صورة لأن القيمة لا تكون نجا وقار على السلام  
 الضبع صيد وفي الآلة وما ليس له نظم عند محمد بحسب القيمة كالصغير والجمام وأشباهها  
 وإذا وجبت القيمة كان قولهم قولهم أي وكذا يجب في الصلح شاه قوله وفي الارنب جديا  
 أولاد أي غناقا وهي الآلة المعز وهي مائة لها أربعة اشهر قوله وجفوه اوجب في البروج الجفوة من  
 أولاد المعز أيضا وهي مائة لها أربعة اشهر من أولاد الغناق والبروج دابة أكبر من الفار  
 لو كانا بآرسة وأعلى أحد خارج من الأخرى قوله وخيد العدين أي خيل أبو حنيفة والوفاء  
 العدين الذين حكم بالهدى قال الله تعالى حكيم دوابك أي أهديا بالحق الكعبة أو كفارة  
 لها ما كن أو عدل ذكر صيا ما أي جعل أبو حنيفة وأبو يوسف اختيار إلى الحكمين وقال محمد  
 اختيار إلى الحكمين فإن حكم بالهدى تحت الظفر في جرح الصيد وتنف الشعر والوطع للخصم  
 ضمان الكسرة والكل في أعصاب صيد يوطع وریش طيب صار لا يمتنع وفيه البيض على  
 من كسره وإن بدا ميت فرغ جبره في أي إذا جرح صيدا أو تنفسه أو قطع عضوا منه  
 ضمن ما نقصه اعتبار البعض بالكل كما في حقوق العباد ولو تنفس طائر أو قطع فؤاد صيد  
 فخرج من غير الامتناع فعليه قيمة كالمدرار لأنه فوس على الامن بتقويت الله الامتناع فيعلم جوده  
 أو كسرى طائر أو نعام فعليه قيمة البيض لأن أصل الصيد من البيض فيفضل منزل  
 الصيد احتياطا ما لم يكن مدرارا وأن خرج من البيض فرغ ميت فعليه قيمة جيا لأن الكسرة  
 لموت في حال به على احتياطا وعلى هذا لو ضرب بطن طيئة فالقت جنبيا ميتا فعليه قيمته  
 وكذا إذا سوى السبي وحسب على قيمته أيضا كما إذا كسره وهذا إذا لم يكن مدرارا أما إذا  
 كان مدرارا لا شيء عليه وكذا إذا كسرى نعام فعليه قيمة ولو حلب طيئة أو غيرها من الصيد  
 فعليه قيمة اللبن لأن من أجزا الصيد وكذا إذا جرح صوف الصيد فعليه قيمة قلم ما في  
 الغراب والذباب وأحداه والقتل والعقرب والفار خرا لا شيء في البرص ثم القمل  
 والبق والتفرد بل في القمل تصدق بما يشاء أو يطعم شيا به الحج الصغير كسرا

صوره

فلا

وليعط في أجزا ما اراد . وثمرة خير من أجزا . ذبح الخفاة بعينه بعوم . بل  
 فم من جلب صيد الحرام أي ليس في قتل الغراب وأحداه والذباب والعقرب  
 والفار والكلب العقور جزا العوا على السلام شئ الفوا في فعل في أجزا الحرام أحداه  
 وأحداه والعقرب وأحداه والكلب العقور وقار على السلام فعل الحرام الفارة والغراب  
 وأحداه والعقرب وأحداه والكلب العقور وقيل المراد بالكلب العقور الذئب والمراد  
 بالغراب الذي يأكل الجيف أما العقور غير مستقي وليس في قتل البعوض والنمل والبعث  
 والتفرد شيء لأنها ليست بصيود ولا ملوثة من البدن وفي الجامع الصغير طعم مكينا وهذا  
 يدل على أنه نجس أن يطعم مكينا شيئا يسيرا على سبيل الإباح وإن لم يكن مشعا وهذا إذا أخذ  
 القمل من بطن أو رأس أو ثوبه أما إذا أخذها من الأرض فقتلها فلا شيء عليه ووافق القمل  
 أو القها على الأرض فإن قتل فلتين أو ثلاثا كافاه أن ينصدق بكف من طما وفي الزوار على  
 ذم نصف صاع من خطي وفي الفتاوى إذا قتل عثرا يتصدق بنصف صاع وكما لا يجوز أن  
 يقتل القمل لا يجوز أن لا يقع إلى غيره ليقتل فإن فعل ذلك ضمن وكذا لا يجوز أن يغير إلى القمل  
 وكذا لا يجوز أن يلقى شيئا به في الشمس لموت القمل وكذا القى شيئا به في الشمس لموت القمل  
 بل للتحفيف أو لغيره فمات القمل لا شيء عليه ولو دفع ثوبه إلى حلال للقمل فقتل القمل لا شيء  
 أجزا ولو أثار إلى قمل فقتلها المدلول كان عليه جزاؤها ولو قتل قملة على غيره لا شيء  
 عليه كذا في المحتدي وإنما لم يرد أجزا في القمل وإن لم يكن صيدا لأنه حادث من البدن  
 كالمشعر ففي إزالة آفة الشحوت فله من لا حله كذا الصدق لأنه منهي عن إزالة الشحوت  
 ومن قتل حرة تصدق بمائتا لأن أجزا من صيد البر قوله ومعه خير من أجزا لما قال  
 هكذا أبو بكر معلوم عمر رضي الله عنه فانه دوى أن قوما من عصى أصابوا أجزا أو كانوا من  
 فأولوا كعب الأعبار فأوجب عليهم في كل حرة درهم فذكروا أنه لم يرضى به عنه  
 فقال ما أكثر دراهمكم بالقتل حصص مرة خير من حرة ولا شيء عليه في ذبح الخفاة لأنها



من قول فاعقل في وجوه الصيد المحرم كمينه ليس كل فافهم. ويعوم الداح  
 ايضا ما اكله. قالوا لا ليس في الاكل بدل. والمعوا ان الضمان يبطل. عن محمد بن  
 من ياكل من اي اذا دبح المحرم صيدا فبجته ميتة لا يحل اكلها. وكذا ما ذبح اكله من صيد  
 لان الدكاه فعل مبرور. وهذا معناه. ولا يكون دكاه كذا في المحرم. قوله كمينه ليس  
 كل. والمافان ليس كل بعد ما قال كمينه. ومعلوم ان الميتة لا يحل اكلها. لان ما يوهى انما ميتة  
 يحل اكلها كالسك. واحمد قال على اللام اكل لا ميتة. انما ميتة. انما ميتة. انما ميتة. انما ميتة.  
 ان دعي المحرم كالسك. واحمد قال. فان زال الوهم بدك. ويحتمل انها ميتة على المحرم دون  
 اكله. فزاد بيان القول ليس كل اي لا يحل الاكل. وهذا معنى قوله فافهم. ولو اكل المحرم  
 الداح الصيد او شيئا من فاعلمه ميتة ما اكل عند ان ضيع. وقال في منظومة السقي وغيره  
 الداح ايضا ما اكله. من بعد ما ذبح جزا ما قتل اي اذا ادى جزا الصيد لم اكل منه  
 بعد ذلك. وجب عليه ايضا فم ما اكل عند ان ضيع. وعند ما لا شيء على ان دعي المحرم  
 ميتة. واكل الميتة لا يتعلق به اجزا. ولا ان اذ اطعم كلام لم يضمن اكلها. وكذا اذا اكل من  
 ولا ضيع قوله تعالى للذوق وبال امره. فلو اسقطنا عنه لم يكن ذوقا وبال امره. لان  
 قد سأل باز ما اضر به. وان اكل منه محرم اخر ولا جزا عليه اكلها لان المنع في حق غيره  
 لا يعود الى حرم الاجزاء. وانما يمنع من كونه ميتة والمحم اذا دخل في ميتة ما حكم  
 عليه فيها جزا. فاكل صيد الحلال اكله للمحم. ان عدم الصنع حلال فافهم. شئ لا بأس  
 ان ما اكل المحرم لم صيد اصطلاح حلال. وذبح حلال اذا دبح المحرم على ولا امره بصيد  
 حلالا ما كذا. فما اذا اصطلاح الحلال لا اجل المحرم. واحتج بقوله على اللام لا بأس بان اكل  
 المحرم لم صيد ما لم يصيد او يصيد. ولما ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لم اكلها  
 الى الروحاني عاروش معقورا. فادركه اصحابه فقال دعوه حتى يحيى صاحب  
 فاجل من ينفذ فقال هذه رحمتي وهي لكم يا رسول الله فامر ان لا يكرهها

من الهول والحرارة وكذا الذي في الخافى والوزعات لانها ليست بصيود ومن جلب  
 صيد المحرم فعليه قيمته لان اللبن من اجزا الصيد فاشبه اكله قلى. ويضمن الصبيح اذا لم  
 يصل. او صاه شاه لا يزيد فاعقل. لكن اذا اضطر لصيد باكله يلزم جزاه اذ قيل  
 اي من قتل لا ياكل المحرم من الصيد كالسك. فعليه اجزا ولا يتجاور قيمته شاه وقار. وفر  
 يجب عليه فعليه بالعلم بالبحث اعتبارا لما كحل المحرم. ولما عول اللام الصبيح صيد  
 وفي شاه. ولان اعتبار قيمته مكان الانتفاع بجلده. لانه محارم سود ومن هذا العلم  
 لا اراد على قيمته شاه ظاهرا. وهذا معنى قوله فاعقل اي اعقل الفوق بين المأكول  
 وغير المأكول. قوله اذا لم يصل اما اذا صال البع على المحرم فعليه ولا كحل المحرم  
 ممنوع عن العرض لا عن دفع الادل. ولهذا كان ما دون في دفع المنع من الادل. كما  
 في المحرم الفواق. فلان يكون ما دون في دفع المتحقق. اول دفع وجود الادل من الداح المحرم  
 اجزا حلال بخلاف اجزاء الصايل. لان الادل من صاحب الحق وهو العبد. قوله لكن اذا  
 اضطر لصيد باكله اي اذا اضطر المحرم الى قتل الصيد فقتله لياكله لان الادل  
 معتمد بالكفارة بالبيض وهو قوله تعالى في كان منك مريض او اذى من راسه  
 فقدية من صيام او صدقة او نسك. قل بل يدح اثة ووطا الاهلي. والنور والدجاج  
 مثل الابل. ويضمن النبطي الا لوف فاعقل. مثل اجماع الاف السور. شئ لا بأس بان  
 ان يدح الاله والبقرة والبعير والدجاج والبط الاهلي لان هذه الاشياء ليست بصيود  
 لعدم التوحش. والمراد بالبط الاهلي الذي يكون في الماء لا في الوفا. باصل الحلق وهو البط الكثر  
 لانه الوفا فاشبه الدجاج. وتودح حاسر ولا فعليه اجزا. لانه متوحش باصل الحلق. متنع  
 بطر وان كان بطي الفوض. ويهتنياس عارض. قال يعبر والسور الذي في جلجلى ريش  
 كانه سورال. وكذا اذا دحل طبيانان فعليه اجزا. لانه صيد في الاصل لا يبطل. لانه  
 كالبعير اذا اندلأ خذل الصبيح في احرمه على المحرم لان كل يعود الى اصله وهذا

ولا

مع



بين النكاح واللام فيما رواه مالك او يصيد له لام المملوك فيجوز على ان يهدي اليه الصيد  
حيث دون الجمع او معناه ان يصطاد بامر من ثم شرط عدم الدلالة من الكتاب يقول ان عدم  
الصبيح حلال فامع معناه اذ لم يرد المحرم عليه وهذا يصحح على ان الدلالة المحرم قوله  
فانهم تبين على خلاف ما ذكره الذي ذكرنا قال لو ذبح احلال صيد المحرم فليس صدق كمال  
البيع وليس محرم الصوم هذا اكانه وحاشي ربهدي روايتان في صيد المحرم ادا  
دكم احلال وحاشي عليه فبمعنى قصدق بها على (القول ان الصيد المستحق الا ان يهدي المحرم  
والمحرم الصوم لا يباع غرامه وليس بكفارة فالتبضاض بالاموال وقار محرم الصوم  
اعتبارا عما وجب على المحرم وهل يحرم الهدى فيه روايتان احدهما لا يداوى الواجب  
باراد الدم بثلث بالصدق بالجمع حتى يسقط ان يكون معه الدم بثلث قيمه الصيد  
فان كان دون ذلك لا يداوى الواجب به وكذا اذا اكره الذبوح لانه لا مدخل للدم في الغرامات  
والما يعبر به المملوك المحتاج وذلك حصل بالجمع وفي الروايات الاخرى يداوى الواجب راق  
الدم حتى اذا اكره الذبوح لا يلزم كذا في النكاح قال ويرسل الصيد الذي في ملكه عند  
دخول الحرم المتزوجه وبيع يفسخ في المجرى ويلزم الجواز في المفقوده وهكذا ان باع صيدا  
محرم من محرم او من حلال فافهم وعند ما ارسله لا يلزم من نقص او منزل اذ حرم  
بل ضمانه من رسله من يده قال وقال الاضمان فافهم وسأخو انما يصيد المحرم من رسله على  
الضمان فارقوا بين اي من دخل الحرم بصيد وهو حلال فعليه ان يرسل فيه اذ كان في  
يده لانه لما حصل في الحرم وجب ترك التعرض لحرمه اوصار وهو من صيد المحرم فالتحق الاضمان  
وان ما عدا ذلك يبيع فيه ان كان فالما لان البيع لا يجوز لما فيه من التعرض للصيد وقد حرم فان  
كانت ما يباع فيه الجواز وهو من قوله ويلزم الجواز في المفقوده اي فيما مات وكذا يبيع المحرم  
الصيد من محرم او حلال فان برد المبيع ان كان قايما وجب اتيه ان كان قايما ومن محرم  
وفي بيته او نقص من صيد فليس عليه ان يرسله عندنا وقار ان في علم ان يرسله لانه

يقول

يتعرض للصيد بما ملكه في ملكه فصار كما اذا كان في يده ولنا ان الصبيحة رضى الله  
عنهم كانوا محرمين وفي بيوتهم دواجن وصيود من وهي ما يولف من الطيور والطيور  
ولم ينقل عنهم ارسالها لان الواجب ترك التعرض وهو ليس متعرض من جهة ولا من  
مخوف بالبيت او بالقص غرامه في ملكه ولو اصاب حلال صيدا ثم احرم فارسله من يده  
غيره ضمنى عنه اي حنيفه وعندها لا يضمن لان الرسل امر بالمعروف والنهي عن المنكر وما على  
المسلمين من سبيل ولا من حرم ان ملكه الصيد بالاختصاص ملكا محترما ولا يملك احرامه باجره وقد  
اتفق الرسل فيصونه بخلاف ما اذا اخذ في حالة الاحرام لانه لم يملكها ههنا فقد ملكه ومضى  
قولنا انه ملكه الصيد بالاختصاص ملكا محترما احذر اذ اعني ما اذا اخذ المحرم فانه لا يملك الصيد فلما  
ملكه احرامه قوله وسأخو انما يصيد المحرم من رسله عن الضمان اي اجعوا كلهم على ان اذا  
اخذ الصيد وهو محرم لانه لا ضمان على من ارسله من يده لانه لا يملكه ونصب رسله على ان يفسخ  
سأخو اي سأخو امر رسله عن الضمان فليؤجبه قوله فارقوا اي فاكتبوا هذا الفرق  
والتقوا قال لو قتل المحرم صيد محرم ويلزم كل واحد منكم في يده بالذي اداه  
اخذ على الذي اداه شراي اذا اخذ المحرم صيدا ففعله محرم اخر في يده فعل كل واحد  
متما جراوه لان الاخذ متعرض للصيد الا ان والقائل مقرر لوك والسفر كما لا يند في  
حق التضمنين ويرجع الاخذ للصيد على القائل ما ضمنى وقار رفر لا يرجع لان الاخذ يواخذ  
بصبيح ولا يرجع بغيره ولنا ان الاخذ لما يصير للضمان عند اتصال الهذاه فالتقوا بالقائل  
جعل فعل الاخذ عليه فيكون في معنى على الفعل ان يكون القائل بمنزلة على العلم فيما  
الضمان عليه وكذا يرد يرجع الاخذ على القائل قوله في يده بالذي اداه احد لغيره  
في يعود الذي اخذ الصيد بالذي اداه من الضمان على الذي حصل الصيد وهو معنى قوله



على الذي اذاه قال في السحر اكر وغير المردوع في حرم الله صان من قطع في الشجر اكر  
الوطيب اكره ان لم يكن ملك غرم القيمة كذا احسن الطب غير الادخه وجوز  
الاوسط رعى المسهره ويضعف القارن كل مغرمه في غير امر الوقت غير محرم  
شجر اكره الذي ليس بملك ولا هو مما ينبت الناس والمعنى ان من قطع شئ من  
او شجره الذي ليس بملك وهو لا ينبت الناس فعليه قيمته الا فيما يبي منه قار علم الامام  
حرم لا يخلل خلاها ولا يصعد شجرها وكذا الاربع شئ اكره ولا يقطع الا الادخه وقال  
ابو يوسف لا بأس بالرعي لان فيه ضرر فان منع الدواب عنه مستعذر ولنا ان ما قد مناه  
احديث والقطع بالماء كقطع بالمناجل وهي التي يقطع بها الحشيش ويقطع بها الزرع  
وعلى احسن من اكل يمكن فلا ضرر في علم الدواب كلاف الادخه لانه استقناه رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فيجوز قطع ورعيه بسبب استقنا رسول الله صلى الله عليه وسلم للاخراجه  
ما قال لا يخلل خلاها ولا يصعد شجرها قال العباسي الا الادخه ما رسول الله فانه يتابع اهل  
بكره تحتمل ومنهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا الادخه قوله ويضعف القارن كل مغرم  
اي وكل شئ فعله القارن مما ذكرنا ان على المفرد دم فعلى القارن فدمه ومان دم الحية ودم  
لعمره لان نجا وز السمات غير محرم ثم محرم بالعمه والنج فيلزم دم واحد لان المسمى على عند الفقهاء  
احرام واحد وتبانيه واجب واحد لا يجب الاخر او احد قوله في غير الوقت  
اي الا ان نجا وز السمات غير محرم عما بينا وراى بالمرور وقال والصمد لوارده  
محرمان فيه خزان مكلان مثل اي اذا اشتد محرمان في قتل الصيد على كل واحد منهما جزا  
كاملا لان كل واحد منهما يصير جانيا جنابة فوق جنابة الدلالة فيصعد اكره بنفرد الجنابة  
وسوا كان صيد اكره او اكل ولو كانوا عشرة او اكثر ففعل كل واحد منهم جزا كامل قال  
وواحد في قتل صيد اكره عن اكله لئلا يامل تقضي شراى ويجب جزا واحد في

ولا  
البيات

فصل صيد اكره اي اذا اشتد حلالا في قتل صيد اكره فليسما جزا واحد لان الضمان  
فيه محرم محرم صان الا سوال ولان الضمان بدل عن الحل لا جزا عن الجنابة فيسرى بالحل  
وهذا معنى قولنا ما مل بعضهم كرجلين قتل رجلا وطاع عليهما دم واحد وعلى كل واحد  
مهما كفاره واذا اشتد محرم وحلال في قتل صيد اكره على المحرم جمع القيمة على الحلال نصفها  
واذا اسر حلال وقارن في قتل صيد اكره بصره واحد فعلى الحلال النصف وعلى القارن ان  
واذا اسر حلال ومفرد وقارن فعلى الحلال الثلث وعلى المفرد جزا واحد كامل وعلى  
القارن جزا ان وعلى هذا فاقس والاصل ان المحرم اذا شارك احد من الحليين فاقسم الضمان  
عليهم لو كان المحرم حلالا فاحصا المحرم يلزمه القيمة كاملة وما لصاب الحليين يلزمهم حصته  
ذكر وتواجموا على قتل صيد اكره وهم غير محرمين فخلية قيمه واحد والصيد قيمة لا يוכל  
ولو من حلال في المحرم اي صيد في الحلال لزمه اجزا عند اخلا فالزفر ولو وطى المحرم اجزا عاذا  
اوجاهل فخلية جزاوه اذا تلف الا ان يكون اجزا اكثر افرس الطرق فلا يضمن حينئذ لعدم الاخر  
عنه ولو ركب المحرم دابة فلف صيد من مشيتها او عضها او روثها ولو شاة ضمة ولو انزلت  
الدابة بفقها فالتفت صيد اكره يضمنه لان جنابة البهيمة هدر قال وباطل في الصيد بيع المحرم  
في الشرا باطل فاعتقم شئ اي اذا باع المحرم صيدا او اباعه فالببيع باطل لان بيعه جناية فعرض  
للصيد بقوليت الا ان يبيع بعد ما قبله ميتة وعلى البايع والمشتري جزا اذ كانا محرمين وهذا  
اذا اصطاد وهو محرم وباع وهو محرم اما اذا اصطاد وهو حلال وباع وهو محرم فالببيع باطل  
والفرق بين الباطل والقاسد ياتي في البيوع ان ثا لة قال ولو اصطاد وهو محرم وباع وهو  
حلال جاز البيع واذا اشتد حلال من حلال صيد اكره يضمنه حتى اكره احد باطل البيع  
وان وكل محرم حلالا في بيع صيد اكره او شرايه جاز التوكيل وانفق عليه في قول ابن حنيفة



لان العاقد من اهل وعاد الوكيل ومحمد لا يجوز بحسبني اذا باع مني حلال في محل وليس الصبي  
 في الحرم ولا المتعاقدان اعلم ان المحرم لا يملك الصيد لا بائنا ولا بالهبة ولا بالميراث ولا بالوصية  
 فان قبضه بعقد الشراء دخل في ضمانه فان هلك في يده لم يرد اجر الحق الله تعالى والقيمة لما كرم فان  
 رده عليه سقطت القيمة عنه ولم يقط اجر الابا لانه قال في طبية اخرىها من احرم فاولدت  
 فانقضوا اكل القيمة وليس في هلاكه من عدمه ان ولدوا بعد ضمانه لان الذي اذخره طبية  
 من احرم فاولدت اولاد اذ امانت هي واولادها فعليه جزاوهن جميعا لان الصيد بعد الاخراج  
 من احرم مستحق للامر شرعا ولهذا وجب رده الى ماله وان ادعى جزاها فولدت بعد ذلك ليس  
 عليه جزا الولد لان بعد اجزائه لم يبق منه لان وصوله اخذ كوصول الاصل ولانه ملك الام بضمن  
 القيمة على ما بينا لان ضمانه صيد احرم بحسب محرمي الاموال واذا ملك الام ملك اولادها فلا يجب  
 عليه لاجلهم شي **باب جاوز الميقات بغير احرام** ومن بعد وقته واحرامه ولم يعد ملييا  
 اهدى دماه ونشيطان عوله لا التلبية ورجع الطائف غير مخيفه شي اذ ان الكوفي بستان  
 بني عامر فاحرم عمره فان رجع الى ذات عوق وليس بطل عنه دم الوقت وان رجع اليه ولم يلب حتى  
 دخل مكة وطاف فعليه دم عند ان حصى وما ان رجع الى مكة فليدعي عليه شي لى لعمره اولى بلب  
 وقار زفر لا يقط اليه اولى بلب ولو عاد بعد ابتداء الطواف واستكمل احرامه لا سجد على الدم بالانفاق  
 ولو عاد اليه قبل الاحرام سقوا بالانفاق كذا في الهداء وكحصى بركات عوق نداء طاهر حال  
 الكوفي والافاق خروج اليه والى ميقات اخر سوا في سوط الدم عند انفا التلاوة قال في منظوم  
 النسي في ربه لمن جاوز الميقات ثم احرمه فكلهم قد اوجبوا فيه دماه فان بعد ملييا فقد سقط  
 واسقطاه عنه بالعود فقط من كان جاوز الميقات بغير احرام ومنه على فعله دم بالاجابة  
 وان عاد الى الميقات واعاد التلبية قبل ان يتحل بالافعال سقط عنه دمه الدم عند ناء  
 نفا فالزفر وان عاد محرما ولم يلب لم يقطا عنه عند ان حصى وعزها سقط واما اذا طاف

الصيد

مكة

شوطا قبل ان يعود الى الميقات تاكد عليه الدم ولا سقط ولا سقط بالعود والتلبية قال ومن  
 اتى البستان ينبغي وطراه يدخل غير محرم ام القرية وجاز ان يحرم اذا خرج له كالحج فهو  
 كاهله ومن اتى مكة غير محرم فالحج في العام سقوط الملزم وفعله بعد منى العام لذلك عموما  
 الانزامه مجاورا حرم ثم افسدها يضي ويضي ولعائنه الفدا شي من دخل بستان من عامر  
 لحاجه ولم يرد الحج فلم ان يدخل مكة بغير احرام للحاج ووقت البستان وهو صاحب المنزل سوالان  
 البستان يخرج وجب التضييع فلا يلزمه الاحرام بقصد واذ دخل التحق باهله والبستان ان يدخل  
 مكة بغير احرام للحاج فكذا هذا ان يدخل فان احرم من محل ووقف بعرفه لم يكن عليه شي لانه احرم من ميقاته  
 لان صار كاهله البستان ومن دخل مكة بغير احرام ثم خرج من عامه ذكرا الى الميقات واحرم بحج عليه اجراه  
 من دخول مكة بغير احرام وقار زفر لا يجوز وصوره المسبب ان لا ياتي اذا دخل مكة بغير  
 احرام لزمه بسبب دخوله اما حج لزمه عمره ثم حج في عامه ذكرا كحج الاسلام او حج او عمره نذرهما في  
 الاسلام او حج المندوره او العرة المندوره والتوب على الحج او العرة التي وجبت عليه بسبب دخول مكة  
 بغير احرام حتى سقط عنه بانين الحج المفروض او غيره عند نفاها فالزفر وهذا اذا فعل ذكرا قبل منى  
 التلبية اذا فعله بعد منى الله لا يقط عنه ما وجب عليه فوله محاور احرام ثم افسد ان دخل  
 الميقات فاحرم بعمره فانها كان حاص قبل الطواف بها منى وعصاها لان الاحرام  
 بعد لازما قصار كما اذا افسد الحج وليس عليه دم لتكرار الميقات قال لو خرج المكي من ارض احرم  
 بغير احرام وبه اسلم لم يلزمه ان شاء اذ لم يرجع اليه من قبل الوقوف فاسمع وان هوى هذا  
 وقد كان خرج له حاجه ليس عليه من خرج شي اذ اخرج المكي بغير احرام ولم يعد الى احرام حتى وقف  
 بعرفه فعليه ثابة لان وقته احرم وقد جاوز بغير احرام فان عاد الى احرام ولا احرام ولا يلب

في جوار دخول  
 مكة غير  
 محرم  
 دخل  
 الحاج  
 ولم  
 يرد  
 مكة



اول ما يليه وهو على الاختلاف الذي ذكرنا في الاضافي ولو ان المكي خرج للحاج واحرم ووقف بعينه  
فليس عليه شيء وهذا معنى قول ليس عليه من حرم قال وان جرى ذلك في الكوفة بعد اعتبار  
هو كما مكي وان بعد احرامه بالحج قبل الوقوف لا وجوب للدم شي في الكوفة المتبع اذ اذ  
من عمرته ثم خرج من الحرم فاحرم بالحج في الحلال ووقف بعينه فليدم لانه لما دخل مكة والى بافعال  
العمره صار لمسلم المكي واحرام المكي من الحرم فليدم الدم بتأخير عنه فان رجع الى الحرام واهل  
اعلم ان بعض يعرفه فلا شيء عليه وهو على خلاف الذي نعلم في الرماقي باب اضافة  
الاحرام الى الاحرام اضافة الاحرام الى الاحرام في حلال المكي ومن في معناه جنابة  
فلهذا الحجة بنات قال لو طاف للعمرة تطوا واهله بالحج مكي قضا الصدر الاجل  
يرفض الحج وفي الرضا دم وحج وعمرة يلتزمه وان مضى عليه اجزاه وفيه شاة ثم صاحبه  
يرفض العمرة بغيره والدم والقضا بوجوبه شراراد بالصدر ابا حنيفة اي قال ابو حنيفة  
دمه انه اذا احرم المكي بعمرة فطاف لها شوطا ثم احرم بالحج فانه يرفض الحج وعليه لرفضه دم وعليه  
حج وعمرة وعندهما رفض العمرة احب اليها وقضاها وعليه دم لانه لا بد من رفض احداهما  
لان الجمع بينهما في حرم المكي غير مشروع والعمرة اول بالرفض لانها ادنى حالا واولا اعمالا واولا  
غير موقته فلو لم يطاف وتطوا فبالتواط لان لوطا في الرضا شوطا كما حكمها فحينئذ لا خلاف  
في رفض الحج لان لاكثر حكم الكل فيتعذر رفضها كما اذا خرج منها وقيد بالمكي لان الاتفاق  
اذا احرم بعمرة او لا فطاف لها شوطا ثم اهل بالحج مضى فيها ولا يرفض الحج لان بنا الحج على افعال  
العمرة صحيح في حق الاتفاق لان اذ اطاف للعمرة اقل الاشواط يكون قازنا وان طاف بها اكثر  
الاشواط ثم اهل بالحج يكون متقنا ولا يرفض ان احرام العمرة قد تأكد بشي من اعمالها واحرام الحج  
تأكد ورفض غير التأكيد ايسر ولان في رفض العمرة والحالة هذه ابطال الحلال وفي رفض الحج  
استناع عنه وعليه دم للرفض ايما رفض لانه تحلل قبل اوانه لتعذر المضى فيه فصار في  
معنى المحصر لان في رفض العمرة وصاها لا غير وفي رفض الحج قضاؤه وعمرة لانه في

والمكي

ولا

معنى فاسد الحج فلو لم وان مضى عليهما اجزاه لانه اذا افعلاهما كما التزمها عند ان  
منهي عنها وانتهى لا يمنع تحقق الفعل وعليه دم لجمع بينهما لانه يمكن التقصير في علمه لانه  
المنهي عنه قال من اكمل الحج ويوم النحر اثباتا صحيحا كان فادري او فعل ومن بعض  
واخواته في يوم نحر بسواه لزمه والدم لا يلزمه ان احرامه بعد اكلاق بانفاق العلم وقيل  
ان كان قاله ربي بالدم ان قصدا وما قصدا وسماح التارك بالتقصير فاحفظ  
واحد ركن التخصيص اي من احرم بالحج ثم احرم بعد الحج احرى فان خلق في الاول لزمته  
الاخرى ولا شيء عليه وان لم يخلق في الاول لزمته الاخرى وعليه دم فصار لم يقصر عند ابي حنيفة وقيل لا  
ان لم يقصر فلا شيء عليه لان الجمع بين احرام الحج واحرام العمرة بدعي فاذا خلق فهو ان كان نسكا  
في الاحرام الاول فهو جنابة على الثاني لانه في غير اوانه فيلزمه الدم بالايجاب وان لم يخلق في  
الحج في العام الثاني ففقد اثره لخلق على وقته في الاحرام الاول وذكر يوجب الدم عند ابي حنيفة  
وعندهما لا يلزمه شيء على من ذهبهما ان من اخر اخلق الاشياء عليه وهو مذكور في الهداية في الفصل  
الثاني من جنابات وهو قول ومن اخر اخلق حرم صحت ايام النحر الى قولهم ان فات صدر  
بالقضا فلا يجب مع العضاضى اخر قل هذا سوى بين التقصير وعدمه عند شرط التقصير  
عندها وهذا معنى قول فاحفظ واحذر كسمل التقصير قال الله سبحانه قبل اكلاق احرام  
بعمرة ثانية يهدي دماءه وحجها ان احرامه يلزم والوقوف بغيره فاعلمه وليس بالرفض  
من توجهها ما لم ينعو بعزوات فافقه شي اي اذا موع من عمرته ولا التقصير فاحرم بعمرة اخرى  
فعليه دم لاحرامه قبل الوقت لان وقته بعد اخلق لانه جمع بين احرام العمرة وهذا لم يرد  
فلم يرد الدم وهو دم جبر وكفاية ومن اهل بالحج ثم احرم بعمرة لزمه لان الجمع بينهما مشروع  
في حق الاتفاق فيقصير قازنا لكنه اخطا الله فيقصير مبيها لان الله اذ خالف الحج على العمرة



لا ادخال العمره على الحج فلو وقف بعرفات ولم يات بافعال العمره فهو رافض لعمرته لانه تعد عليه  
ادائها اذ هي بمنية على الحج غير مشروع فان توجه اليها لم يكن رافضا حتى يقف وقد ذكرنا في  
قال وبعد ما يطوف بالحج اذا لم يبي بها في مضي في ذاوداه يلزم الكل ولكن الدماء يلزم الحج  
بينهما والرفض للعمره اول والقضاء عليه ثم اشارة جبر ما مضى كذا ان احرم بيع النحر بها او الشترق  
فكرتدي. ومن يفتي بالحج ثم احرمه بعمره او حجته برفضها شراى اذا طاف بالحج ثم احرم بعمره  
فرض عليها الزمان وعليه دم لجمع بينهما لان الحج بينهما مشروع فصح الاحرام بها وتفسير للمضي ان  
يقدم افعال العمره على افعال الحج كما هو المستوفى في القرآن قوله وبعد ما يطوف للحج المراد  
به طواف القدوم فانه سنة وليس بركن حتى لا يلزم تبركه في ذاوداه لم يات بها هو ركني مكنته ان ياتي  
بافعال العمره في بافعال الحج فلهذا الوضو عليها جاز وعليه دم لجمع بينهما وهو دم جبر وكفارة  
هو الصحيح لانه بان افعال العمره على افعال الحج من وجهين وجه يستحب ان يرفض عمرته لان  
احرام الحج قد تاكل بشي من اعماله وهو الطواف ما اذا لم يطوف بالحج واذا رفض عمرته بقبضها  
لصحة الرزوع فيها وعليه دم لرفضها قوله في ذاوداه اي في الحج والعمره قوله كذا ان  
احرم بيع النحر اي من اهل بعمره في بيع النحر وفي ايام التشريق لو قدم ويرفضها لانه قد ادى  
ركن الحج فيصير بانها افعال العمره على افعال الحج من كل وجه وقد كرهت العمره في هذه  
الايام ايضا ولهذا الركن رفضها وان رفضها فعليه دم لرفضها وعمره مكانها وان مضى  
عليها اجزاء لان الكراهة لم تكن في غيرها وهو كونه مشغولا في هذه الايام لاد البقية  
اعمال الحج فيجب تخليص الوقت تعظيما وعليه دم لجمع بينهما اما في الاحرام او في الاعمال  
الباقية قالوا وهذا دم كفارة ايضا قوله فذكرت في اي تعلم ان يوم النحر وايام  
التشريق مشغولة باداب بقاء افعال الحج فيجب خليصها للحج وتعلم ايضا ان العمره تكرر لها  
في هذه الايام ولهذا قال الهدورم والعمره جازية في جميع السنة الا في ايام فانه  
يكره فعلها فيها بعد عرفه ويوم النحر وايام التشريق قوله ومن يفتي بالحج ثم احرم

ولا

بعمره او حجته برفضها اي من فاته الحج ثم احرم الحج او عمره فانه يرفضها لان فاته الحج التحلل  
ما حال العمره من غير ان يعلق احرام احرام العمره على ما سيأتي في باب الفوات  
ان شاء الله تعالى فيصير جاسعا بين العمرتين من حيث الافعال تعظيم ان يرفضها كمن احرم  
بعمرتين وان احرم الحج يصير جاسعا بين الحجين احراما معلقا ان يرفضها كمن احرم الحجين  
وعليه قضاءها الصبي الشروع معها ودم لرفضها بالتحلل قبل او اثناء **باب**  
**الاحكام** الاحكام في اللغو هو المنع لعل حصده العود واحصده المرض وفي الشروع  
عساة عن منع المحرم عن الوقوف والطواف بخبر شريبي يراه لم التحلل بالدم شرط القضا  
عند الاسكان قال ان احصى المحرم من عرومه او مرض يمنع من غدومه حاز التحلل  
استحسانه يبعث شاة واعدا انسانا يدبها لو كذا باكره وليات بالتحلل المقدم  
ويبعث القارن شاة غنم وذبحها موقت باكره اي اذا احصر المحرم بعدوا واصاب  
مرض فجمع من المضي حاز التحلل ويقال له ابعث شاة تذبح في الحرم وواعدها من بعث  
ليوم بعينه فبذبحها فيه ثم تحلل وانما يبعث بها الحرم لان دم الاحصار قرب والاراق لم  
يعرف قرب الا في زمان وهو ايام النحر او مكان وهو الحرم فلا يقع قرب بدونه ولا يقع به  
التحلل وآية الاشارة بقوله تعالى ولا تعلقوا رءوسكم حتى يبلغوا الهدى حبلهم والهدى اسم لما طلع  
الاحرم قوله وليات بالتحلل المقدم اي الذي تقدم ذكره من كلق او التقصير فان  
كان قارنا بعث بدمين لاختياجه الى التحلل عن احرامهين فان بعث بهدي واحد لم يتحلل عن  
الحج ويبقى في احرام العمره لم يتحلل عن واحد منهما لان التحلل منها مشروع في حاله واحدة  
قال وجاز قبل النحر عند الصدر. ووقاه بزمان النحر. وجاز ذبح المحصر  
المعتمر في اي وقت شاة ففكره. ويحصر الحج ان كلاله قضى وراذمة مبدلا  
وعمره محصرها فلا سوى. او يقال وعمره معتمر فلا سوى. وليرد القارن



اخرى عوضا وما عاقر سوى القضا او نعان وليقبض ما قد حل منه واعقره ومحصرة العمة  
ان قضى جبرش الى لا حور دم الاحصار والا في الحرم وكود دى صل سوا الفجر عند اى حسم  
وهو المراد بغير عند الصدر معنى احصوه وعند لا حور الدخ للمحصص الا في يوم النحر  
وكور للمحصص بالعمه متى تا اعتبار اهدى المتعة والقران وربما يعتبر انه بالخلق اذ كل واحد منها  
محلل ولا يى حنيفا لدم كفارة حتى لا يجوز الاكل منه فيختص بالمكان دون الزمان كما يروى ما  
الكفارات بخلاف دم المتعة والقران لانه دم نكس وبخلاف اكله لانه في اوانه يعنى اكله اما  
حبل محللا مرتبا على افعال الحج وهو الوقوف واخر وقتته ينتهى بطلوع الفجر من يوم النحر  
فتناخر التحلل باكله ضرورة الحج اوانه اذ سرعه ما هو مرتب على سى قبل وجوده كذا الشئ حال  
قوله وجاز دى الحج المحصر المتعنى فى وقت شاة ففكر قوله ففكره ان العمة لا تحل  
منها بيوم النحر وكذا هدى الاحصار فيها لا تحصى بيوم النحر ايضا قوله وعصر الحج ان خلا  
يعنى ان المحصر اذا تحلل فعليه حج وعمرة هكذا روى عن ابن عباس وابن عمر رض الله عنهم  
ولان الحج يجب قضاء لصلى الشروع والعمرة لما انه في معنى فابت الحج وعلى المحصر بالعمرة القضا  
لا غير وعلى القارن حج وعمرة انما الحج واحد فظاهر واما الثانية فلقاية الحج قال  
لو بحث المحصر هديا يذبح وارفع الاحصار عنه يصلى ان ادرك الحج والهدى معا بالتحلل  
بل ينم سوعا ولا يحل فاته وهدى يمكنه حل وفي العكس كذا يستحسنه ويمكن التقسيم  
عند الصدر لكونه توقيتا بالنحر شى اى اذا بحث القارن هديا وواعد ان يذبحه في يوم  
بعينه ثم زال الاحصار فان كان لا يدرك الحج لا يلزمه ان يتوجه بل يصير حتى يذبح الهدى  
يقوات المقصود من التوجه وهو اداء الافعال وان كان يدرك الهدى ويحج لزم التوجه  
لذوال الحج قبل حصول المعصود باكله واذا ادرك هديه متعجب ما شاة لا يذبحه وقد عينة  
لمقصود استغفر عنه وان كان يدرك الهدى دون الحج جاز له التحلل بحجته عن الاصل  
وهو الوقوف بعرفة وان كان يدرك الحج دون الهدى جاز له التحلل استغنى ما وهذا

التقسيم

التقسيم لا يسمع عما قولها في المحصر الحج لان دم الاحصار عند ما يتوقت يوم النحر  
يدرك الحج يدرك الهدى وانما يتقسم هذا التقسيم على قول ابي حنيفة واما في المحصر  
بالعمرة فيب تقسم بالاتفاق لعدم توقيت الدم فيها في ايام النحر قوله صلح الحج  
عليه اذا ادرك الحج والهدى ان يتوجه لاداء افعال الحج ولا يتحلل قال ولم يحل  
للمحصر في الحج من بعد الوقوف فاشهره ويمنع المنوع في ايام القرى عن الطواف  
والوقوف محصراه لانه على ذلك اذا قدره بلا خلاف في الصلح فورا انى من وعده  
ثم احصى لا يكون محصرا لو توجه الانى عن فوات الحج ونز احصى مكة وهو ممنوع من الطواف والوقوف  
فهو محصر لانه تعذر على الاعمال كما ان المحصر في كل وقت من غير ما احصى فليس يحكم اما اذا قدر على  
الطواف وما قدر على الوقوف فلان فابت الحج يحل بالطواف والسعي وهو الرضا في الكلام  
والتمسك من في التحلل واما اذا قدر على الوقوف فلان فذات من فوات الحج قوله فاشهر  
تنبه على خلاف ذلك الوقوف قائم روى عن ابي يوسف قال سالت ابا حنيفة عن المحصر بالحج فقال  
ليس يحصر فقلت لم يحصر النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه بكديسبه وهى من الحج معال بل ولكن  
كانت مكة حينئذ دار تحريم فتكف الاحصار اما اليوم فهى دار اسلام والمنع عن جميع  
افعال الحج بعد صيرور مكة دار اسلام ناذر فلا يعتبر الاحصار وقال الوقوف اما عندى  
فلا احصار بالحج يتحقق والله اعلم **باب الفوات العوات عدم التوجه**  
وحول وانما قال هذا الفوات مفردا في الصلوات العوات لان الصلوة جمع  
والحج واحد لانه لا يحق في العمر الامر واحد قال من فاته الوقوف ليلة النحر  
فحج فاته وجبر الامر بالطواف والسعي والتحلل ولا يحج يعفيه بعام يقبل لادم ولا  
لعوة العمرة في كل وقت معلما معتبرا بل معلما بكونه مع عرفة والرمح من بعده  
ما عزم وهى تسن بل هى الاحرام والسعي والطواف والسلام ثم انى تراحم  
معاق الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من معاليه فواته حج وعليه ان يطوف ويسعى ويتحلل



ويعني الحج من قبل ولاد علي عليه السلام من فاته عرفه بليل فوافه الحج فليحل عمره وعليه  
الحج من قبل قوله وجبر الامر طوافه والسعي مبقدا او خبره طوافه والسعي قوله ولا  
يعتد العمرة لان العمرة ليست الا الطواف والسعي ولان الاحرام بعد انعقد حكم الطواف  
للحج وعنه الامداد احد النكيس وهما هنا قد عجز عن الحج لقوله فستعصى علي العمرة ولادم عليه  
لان الحلال وقوع ما عدا العمرة فكانت في حق وايضا الحج فخر الدم في حق الحصى فلا يجوز  
بينهما والعمرة لا تقوت وهي جازية في جميع السنة الا في ايام نكده فعملها فيها وهي نكده  
وتوم النحر وايام التشريق لان هذه ايام الحج فكانت متعينه له ولكن مع هذا لو اداها  
في هذه الايام صح لان الكراهه لعمرها وهي بعظم امراج وتخليص وقتها فصح الرجوع فيها  
ومعنى قوله ما عوف اي باعارفين وعرفه بهم عارف مثل فقهه مع فائق ولومه جمع لا يح  
قال ان عمره اقصروا عن يومكم باليومه ودعوا قلبي لمن قد تيممه ان مني انجل حسي حبه  
قادر ان تشا يوم طارحه لا تلومون محبا في الهوى ان مني لا محبا ظلم قوله وهي  
تس اي العمرة لانه لا لها غير موقع وموقد فتاوى بنية غير هاتما في فائده الحج وهذه  
علامته التقليل وهي الاحرام والطواف والسعي وقيل ذكرناه في باب التمتع فالاحرام  
شرطها والطواف ركنها والسعي والكل وقيل ان فيها وليس فيها طواف الصدر  
وقيل قبل ان العمرة واجبة كالوتر وهو الصحيح والله اعلم باب  
الحج عن الغير مأمور شخصين كجنتين بحجة بي عن الاثنين وهو لا يقسم المالكين  
وحاز دا في حج والدين سرقا في الهداية الاصل في هذا الباب ان الانسان له  
ان يجعل ثواب عملة لغيره صلاة او صوما او صدقة او غيرها عند اهل السنة والجماعة  
لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى بكيتين الحنين احدهما عن نفسه واهل بيته  
والاخر عن امته مني اقر بوحدة امته تعالى وشهد له بالبدائع والعبادات انواع  
ما به محض كالزكاة وتبذير محض كالصلاة والصوم ومركب منها كالحج والنيابة

تجزي في النوع الاول في حال الاحتمار والضرور اي في حال الصبح والمرض لحصول  
المعصود بمحل الناس وهو الصل النفع الى الفقر ولا يحرم النيابة في النوع الثاني  
حال لان المعصود وهو تعاريف النفس لا يحصل بمحل النيابة وتجزي النيابة في النوع  
الثالث عند العجز لاجل المشقة ببعض المال ولا يحرم عند القدرة لعدم التعاريف النفس  
والوسط العمى الدائم ال وقت الموت لان الحج فرض العمر وفي الحج النفل يجوز النيابة حال القدرة  
لان باب النفل اوسع ثم ظاهر المذهب ان الحج يقع على المحج عنه ويذكر سجد الاحبار والاول  
كحجته استعجبه انها قالت يا رسول الله ان فريضة الله تعالى في الحج ادر كنت ان وهو حج كبير  
لا سطوع الصوت على الراجل افاصح عنه قال عليه السلام حج عني ابيك واعمرى وقار ارايت  
لو كان عا اسك دين فقتضيه او كان كبحر قال نعم قال فدين الله احق شتمه بدليل  
وفي دين العباد من عليه الذي اذا امر غيره بعبادة دينه لا يتخير صاحب الدين في القول  
بل معتبر وعن محمد بن ابي يعقوب عن ابي جابر قال ثواب النفقة لانه عيان بدنيه وعند الخراف  
الاتفاق مقامه كالعدم في باب الصوم كما في الحج العالي اعلم الله في حقها الصوم  
ومعنى النظم ان من اراد حلا ان يحج عن كل واحد منهما حج فاهل الحج عنها معني عن الحاج  
وتضمن النفقة لان كل واحد منهما امره ان يخلص الحج له من غير اشتراك ولا يمكن اوعا عن  
احدهما لعدم الاول فيقع عن المأمور ولا يمكن ان يجعل عن احدهما بعد ذلك خلافا  
ما ادا حج عن اموم فان لم ان جعل عن لهما ثلثا لم يمتنع جعل ثواب عملة لاهلها او لهما  
فيقعي عا خياره بعد وقوع سبب الدعاء وهذا معني قوله وحاز دا في حج والدين  
وهنا ما يفعل حكم الامر فقد خالفوا امرها فصح عنه وتضمن النفقة ان امومها لهما لان  
صرف نفقة الامر الى حج نفسه وان اتيهم الاحرام بان نوي عن احدهما بغير عيب  
فان مضى عملا بمرصا رعى القاعد عدم الاول وان عمن احدهما قبل المضى فلكه عند  
اي يوفى لانه مأمور بالعبادة والابها كالحق فيقع عن نفسه قال دم اتقدان



بليد المامور به عن رجلين فانتقم يا امرئ الخ والاني بعده وفيه ياذنان  
شأن امره غيره ان يقرب عنه فالدعوى ان لا يجرى له ولا يجرى له ولا يجرى له  
اي الجمع بين النكبين والمامور هو المحصى لهذه النوعان جميعا الفعلة وهذه المسئلة  
تشهد لصحى المروي عن محمد بن ابي يعقوب عن المامور قوله يا امرؤ ايجى والاني بعده  
وفيه ياذنان اي اذا امره واحد بان يجى عنه والاخر بان يعتمر عنه واذن له في القرآن  
فالدعوى على ما قلنا وقوله وفيه ياذنان اي وفي القرآن قال وهو على الاسرى الاحصار  
ومن نراثة المسب باعتبار هذه النوعان والشيء الثاني وهو على المامور عند الحاجة  
وواجبها في دم الجماعة ويضمن الاتفاق بالاجماع من معناه ان دم الاحصار على الامر  
عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف على اي حال وجب على التحلل دفع الضرر اذا كان  
وهذا الضرر ما رجع اليه فيكون الضرر عليه ولهما ان الامر هو الذي ادخله في هذه  
العهدة فليعلم خلاصه وزن كان الجمع بين ميت فاحصر فالدعوى في مال الميت عند الحاجة  
لا يلوى لم يقتل هو من ثلث مال الميت لا يملك كالدكان والتذوق والكفارات وقيل  
من جميع المال لانه واجب حقا للمامور وقصار دنيا ودم الجماعة على اجماع لانه دم حياء  
ودم احياء على اجماع عن الاحصار ويضمن النفق معناه اذا عاصى قتل الوتر  
حق قسده لان ايجى الصبي هو المامور به في الفاسد لا في ما اذا عاصى بعد  
الوقوف لا يلوى له ولا يضمن المصروف معصودا لاسر وعلم الام في مال ما بيننا  
ان دم حياء وهو الحياي وكذلك ما يردم الكفارات على اجماع لانه هو الحياي قال  
اوصى بج فاجو ارجلاه فأت اوضاع الذي قد بدلا بعد الخروج ويتبدل بحجته  
من ثلث باقي مال من سباحته ويتبدل من حيث مات الاول عند الاخرين  
ولكن يذلل في ايجى باقي الثلث عند الثانيه وفاضل البذل لدى الشيباني

دون

ولا

ومحمد في ايجى عن ام وابيه يجوز ان يعلم من ايجى شى الى او اوصى بان يجى عنه فاجو  
عنه رجلا فلما بلغ الكوفيات او سرقته نفقة وقد اتفق النصف في عقد الميت من ثلث  
ثلث ما بقي وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد في من حيث مات الاول والكل  
ههنا في اعتبار الثلث وفي مكان ايجى اما اعتبار الثلث فاللهكم قول ابي حنيفة اما عند  
محمد في من عاين من المال المدفوع اليه ان يقر شى والا بطلت الوصية اعتبارا لتعيين  
الموصي ادعين الموصي كعقبيه وعند ابي يوسف في من عاين من الثلث الاول لانه هو الكل  
لتعاد الوصية والابن حنيفة ان تسمى الوطى وغرر المال لا تصح الا بالسليم الى الوصية  
الذي سماه لانه لا حصم لتفويض ولم يوجد التليم الى ترك الوصية فصار كما اذا هلك قبل  
الاقرار والعزل في ثلث ما بقي وصورة ذلك اذا اوصى بان يجى عنه فاقدر الوصية مالا  
للج عنه بعد موته كما اذا مات وترك لالا في درهم فافرز واسبعائة ودفعوها الى  
النايب فهلك في يد النايب فعند ابي حنيفة في من عاين بالعلمية الباقي من الثلث وعند محمد  
بطلت الوصية وعند ابي حنيفة ثلث ما بقي من الورثة وهذا الثاني وثالثه وبحل  
كان ماله هذا العذر واما اعتبار المكان في ايجى وجب قول ابي حنيفة ان القدر الموقوف  
من الفرقد بطل في حق احكام الدنيا فالعلم السلام اذا مات ابن آدم انقطع علمه الا  
من ثلث علم الناس وصدره جارية وولد صالح يدعوا له بالخير وهذا المسمى في هذه  
الثلاث فاذا بطل علمه في احكام الدنيا وجب للامتناف الا ترى انه لو اوصى بمائة  
سوط من الاحرام والاني عليه ولا ينفذ الوصية من احكام الدنيا فنقيب الوصية  
من وطء كان لا يوجد اخروجه وجه قوله ان سفره لم يبطل لقوله تعالى ومن خرج من  
بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدرك الموت فقد وقع اجره على الله وقال عليه السلام



من مات في طريق الحج كسبت له ثمرته في كل سنة واذا لم يبطل اعتبرت الوصية في ذلك  
المكان كذا في الهدايا ومن اهل الحج عن ابوتهم كبريا ان يجعله عن احداهما لان من حج عن غيره نعم  
فاما جعل ثواب حج لم يرد بعد ادا الحج فلو غلبت نيته قبل او انه وصي جعل ثوابه لاحدهما بعد  
الاداء بخلاف المصور على ما بيناه من قبل والله اعلم باب **الهدى**  
اسم لما يهدي الى ملك وهو اكرم وهو ما يختص بالابل والبقر والغنم قال ادناه شاه وهو من  
انواع ثلثة عند ذوي الاجماع من ابل وبقر وغنم سالم عيب كالضئ او فاعلم شئ الهدي  
ادناه شاه وهو من ثلثة انواع من الابل والبقر والغنم ولا يحوز في الهدايا الا ما يحوز في الضئ  
اي يحوز في ذلك الشئ فصاعدا الا ان الضان فان اجزعه منه يحوز والسمن المعز والضئ  
ما له سنة وطعن في الثانية والذكر والاسي في ذلك سواء ومن البقر ما له سنتان وطعن في الثانية  
ومن الابل ما له خمس سنين وطعن في الداء واجزعه من الضان والمعز ما له اكثر السنة ولما  
يحوزي اجزعه من الضان اذا كانت بحيث لو اختلط بالثنايا استقيم على الماظر انه صحيح  
قوله سالم عيب اي لا يحوز في الهدي معطوع الاذن ولا اكثرها كن الاذن لها خلف  
واما اذا كانت صغيرة جاز ثم الداهب من الاذن ان كان الثلث او اقل اخراجه عند ابي حنيفة  
ومحمد قبح هذا البلب في حكم القليل وعن ابي حنيفة ايضا ان كان الداهب الثلث فارد لم يحوز  
وان كان اقل من الثلث جاز فعلى هذه الرواية اللب في حكم الكثير وقال ابو يوسف ان كان السامي  
من الاذن اكثرها جاز وان ذهب النصف وبقى النصف الحوز لان في النصف استواء الخطر  
والا ما جاز كان الحكم للخطر وكذا لا يجوز معطوع الداهب ويعتبر في الداهب ما يعبر في الاذن  
وكذا لا يحوز الداهب العين ولا العجا وهي الهزيلة ولا العرجا التي لا تمشي الى المنكس  
كل واثة لا تحوز لجا نسين بل ناقمة لانهما الشخصين شر كسبت الطائفتين زورا والذي

الهدى

الهدى

الحاج

جامع من بعد الوقوف فاحتدى شراي الالة حادته في كل شئ الا في موضعين  
من طواف طواف الرمان حنبا ومن جامع بعد الوقوف قبل الحلق وقبل طواف  
الرمان لا يحوز الا بدنه او بصره قوله فاحدى اي لان اجنباه واجماع الكسبيات  
فيحوز ان يأكبر الهدايا وهي البدن قال واكثر هدى النقل والقران وكور والتمتع  
لا يحوز ان شراي كور الاكل من هدى المطوع والمتع والقران لا يرد دم نكس فليحوز  
الاكل منه بمذلة الاضحية وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم اكل من لحم هديه وحشا  
من المرقع وتسمى له ان ياكل ما رويها ولا يحوز الاكل من بقية الهدايا الا الهاديات  
كقاربات وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم لما احصى ما جدي به وبعت الهدايا  
على ناحية الاسلام قال لا تاكل منها انت ولا رفيقك منها شيئا وانما نهاه ورفيق  
ان يتناولوا منها الشيء كان غنيا مع رفيق كذا في النعمان قال والدم للقران  
والتمتع قبل زمان كرهه بالشرع وفي الكتاب هكذا في النقل وقيل قد  
حوز في الاصله والا فضل الذبح زمان النحر وهو الصحيح فتأمل بدرى  
شراي الحوز دى هدى المطوع والمتع والقران الا في يوم النحر وفي الاصل الحوز دى  
دم المطوع قبل يوم النحر الا ان دى يوم النحر افضل هذا هو الصحيح لان القرية في النحر  
باعتبار الهاديا وقد يتحقق بتبليغها اكرم فاذا وجد دية حاد دى كذا في يوم النحر  
الا ان في يوم النحر افضل لان معنى القرية في اراق الدم فيها لظهور اتمام المتع والقران  
فيختص بيوم النحر لانه دم نكس فيختص بيوم النحر كالاضحية قوله فتأمل

النحو



تدري أي تعلم أن القربة في الطوع باعتبار أنه هدي والهدايا بحكمها قبلها إلى  
أكرم فإذا وجد ذلك جازد كذا في غير يوم النحر إلا أن يطرح النحر أفضل قوله ربه الله  
وفي الكتاب هكذا في النقل أي في القدر في قوله وقال قد جوزة أي قال صاحب  
الهدايا قال والهدايا كذا في أكرم يجوز لا في غيره فاعتنم . ولحمها يعطى  
مساكين أكرم . وغيره من عرب أو من عجم ثم لا يجوز دمج الهدايا إلا في أكرم  
لقول معالي في حر الصيد هديا بالحب الكعب قصار أصلا في كل دم هو كفارة ولا  
الهدى اسم لما يهدي إلى مكان ومكان أكرم قال صلى الله عليه وسلم من كل ما مضى وفجاء  
ملكها منخر وكور أن تصدق بها على مساكين أكرم وغيرهم عند تأخرها فالله في  
أن الصدقة قرب محقولة والصدقة على كل فقر قرم قال وليس تعريف الهدايا بحسب  
والنحر في البدن أهل فأكثروا وعندها الدخ لم يستحسن . وليقول ذلكها ذكينة  
يعطى أكلال وخطام الفقراء لا أجرة أجاز منها فاذا ذكرنا أي لا يحب التعريف  
بالهدايا وهو حمل الهدى إلى عرفه وقبل هو أن يعرفها بعلامة من التقليد لأن  
الهدى يبنى على النقل إلى ملكه ليتقرب بآرائه منه فلهذا على التعريف فلا يجب  
وأن عرف هدي النفع والعدان فحسب لأنه يتوقت بيوم النحر معيسى أن لا أحد من  
يسمى له فحسب إلى أن يعرف به معه أي يذهب به معه إلى عرفه ولا دم نسلك  
فمكون مبناه على التثنية خلاف وما الكفارات لأنه يجوز دمجها قبل يوم النحر  
ولأن سبب إيجابه فيلحق به السبق والأفضل في البدن النحر وفي النحر والعلم  
النحر لقوله تعالى فصل لذلك وأخر قيل تأويله يجوز وقال الله تعالى أن الله

ما سكم أن مدحوا بقوة وقال تعالى وفديناه بذبح عظيم الدخ بما أعد للذبح  
وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم يجوز الأبل ودخ النحر والغنم ثم أن شأنا محرر الأبل  
فما ما وأضجعها وأى ذلك فعل فهو حسن والأفضل أن ينحرها قيا ما لم  
روي أن النبي صلى الله عليه وسلم يجوز الهدايا قيا ما وأصحابه رضي الله عنهم كانوا  
ينحرونها قيا ما محقولة البدن اليسرى ولا بدخ النحر والغنم قيا ما لأن في حاله  
الاضمحاض المبتدئ إيهام فيكون الدخ اليسرى والدخ هو السبق فيها والأول أن يقول  
ذبحها بنفسه أي كان يحسن ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم ساق مائة بدنة في حجة  
الوداع فخر نيفا وستين بنفسه وولى الباقي عليا رضي الله عنه ولا قربته  
والتولى في القربات أول الأمان لأن قد لا يحسن لذلك فحسب قوله تعالى  
التيق بالتشديد كل ما بين عقدتين وقد خفف أيضا كذا في النهاية تصديق  
بجلالها وخطامها ولا يعطى آخره أكرم رخصتها لقوله عليه السلام لعاصم الله  
عنه تصدق بجلالها وخطامها ولا تعطى آخر رخصتها أكلال مع جل وهو  
كالكا يقي أكرم أن من أكرم والبورق والذى ساق ركوب ركوب البدنة  
أن كان ضرر قد أصاب بدنة . والدر لا يلزم بل تنضح ببارد الماء الصرّوع يبرح  
أي من ساق بدنة فاضطر إلى ركوبها ركوبها وأن استغنى عن ذلك لم يركبها لأنه جعلها حرة  
لله تعالى فلا ينبغي أن يصرف سائر عن غيرها أو نافعها إلى أن يبلغ محله إلا أن



كما جازى الركوب لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسوق بدينه فقال اركبها  
وبيك وما قيل ان كان عاجزا عن المشي كما حال الى الركوب ولوركبها فانقصت ركوبه فغلب  
ضمان ما ينعى من ذلك وان كان لها ثمن لم يجلبها لان اللبن منولد منها فلا يعرف الى حاجته  
نعم وينضح ضرعها بالما البارد حتى ينقطع اللبن وهذا اذا كان فرسان وقت  
الذبح فان كان قريبا منه جلبها ويتصدق بلبنها كى لا يضره كسبها وان صرفه  
الى حاجته نفعه بصدق مثله او عمل فمده لان مصون عليه وقوله ينضح بكسر الصاد  
والنضح هو الرش قال يسقط هدي النفل حين يعطيه ويلزم الابل  
عن ما يجب وودات عيب فاحسن وصنع ما ساء المعيب منها فاسمعوا  
ويكر الناقه حين تعطب قبل البلوغ وهي نفل فاكتبوا وصنع الفلادسها  
بالدم ويضرب الصفيح كالسجله وكحط بطعم الفقراء لا ياكلن منها ولا ذوو الشرى  
وان تكن واحده فليبدل ولتداسها فليضعل شراى اذا ساق هديا معطى  
مات فان كان تطوعا وليس عليه غيره لان القربة تعلقت بهذا الحمل وقد فات  
وان كان عن واجب فعليه ان يقيم غيره مقامه لان الواجب ما قى في دمه  
وان اصابه عيب كثير باذهب اكثر من ثلث الاذن يحل قول الحنفى وقيل قول  
ابن يوسف اكثر من النصف فعليه ان يقيم غيره مقامه لان المعيب بمثل لا ينادى الواجب  
فلان من غيره وصنع بالمعيب ما ساء لانه الحي سائر املاكم قوله ويكر الدائم  
حين يعطى اى اذا عطيت في الطريق ومعنى عطيت ما هنا قاربت العطب

فان

فان كانت تطوعا كرها وصنع نعلها بدينها وضرب صفيح نساها ولم  
ياكل منها هو ولا غيره من الاغنياء تذكر امرتك النبي صلى الله عليه وسلم فاجب  
رض الله عنه على ما بينا والمراد بالنفل قلادة الهدي وهذا عار رواه نعلها  
فان كان نعلها فيحمل اصنافا من الصمير الى الهدي ويجعل ان يكون نعل  
الهدي وانما يفعل ذلك ليعلم انه هدي لم يبلغ كماله فاكل منه الفقراء ولا اغنيا  
قوله ولا ذوو الشرى الشرى هو المال ومعناه اصحاب المال وهم الاغنياء فان  
كانت واجبة اقام غيرها مقامها وصنع بها ما شئت لانها لم تنفق صاحبها عينية  
وهي ملكه كى يرا ملاكم قال ثم دم القران والتمتع يقيدان كدم التطوع وما  
دم الاحصار بالملد ولا اجنابات تامل تهدي شي اى بولد هدي التطوع  
والتمتع والقران لانه دم سكر وفي الملد اطاره وشهيرة فيلقوب ولا يلد  
الاحصار ولادم احكامات لان سببها احكامه واستراليق بها ودم الاحصار جابر  
فعلى بالدم ما اجابده كدم احكامات وهذا معنى قوله تامل تهدي ثم ذكر الهدي  
ومران البدن لانه لا يلد ان تارة ولا ين فيه بملدها عند النعم فابده  
المولد في الاله لان المراد بالمولد في البدن لانه يرسلها فيكون كل من رها  
على انها هدي فلا يمنعها من الرعى ولا ينقأ واما شاة اذا ارسلها الى





الدبيب فلا فائدة في تعليلها والله اعلم **مسائل مشهورة قال صلى الله عليه وسلم**  
 لو وصوا اوبان يوم النحر ذلك يعني بجواز اللزوم ومن رمى الوسطى ودار العقبه  
 ثم اثنى رمى الاولى عقبه جاز وان اعاد في التثنية من بعد فهو افضل الفعلي  
 شراي اذا وقف الناس في يوم مشهود قوم اجمع وصوا في يوم النحر اجزاهم لان  
 هذه سبيله قامت على النفي وعلى امر لا يدخل تحت الحكم اذا المقصود منها  
 نفي الجحيم واجب لا يدخل تحت الحكم فلا تقبل شهادتهم ولا في بلوي عامه لتعذر  
 الاحتراز عنه والتدارك غير ممكن وبالاخرى لا عار حرج بين فوجب ان يكتفي  
 بوقوفهم عند التثنية بخلاف ما اذا تبين ان وقوفهم يوم التروية  
 لان التدارك ممكن في ذلك بان يروى التثنية في يوم عرفه ولان حوار الموقوف  
 له نظير ولا كذلك حوار المقدم قالوا ولا ينبغي للحاكم ان يسبح هذه الشهادة  
 وتقول لهم قد حج الناس فانصرفوا فلا حاجة الى هذه الشهادة لانه ليس  
 فيها الايقاع الغتنة وافساد اجماع الناس ومن رمى في اليوم الثاني  
 بحجرة الوسطى والثالثة ولم يرم الاولي فان رمى الاولي ثم الباقي فحسب  
 لانه راعى الترتيب المنون ولورمى الاولي وحدها ولم يبعث التثنية اجزاه  
 لانه تدارك المتروك في وقته وانما ترك الترتيب وقار ان معنى الاحكام  
 ما بعد الكل لانه شرح مرتبا وقصار كما اذا سعى قبل الطواف ولما

رمي

ان كل حجرة مقصورة بنفسها فلا سعلوا حوا وتقدم البعض على البعض  
 بخلاف السعي لانه تابع للطواف **قال** نادر حج ماشيا لا يركب حتى  
 يطوف زائرا ويذهب والا صل افاقي انه محبذ ما بين مشي او ركوب  
 فاذا ذكروا شراي من نذر على نفسه ان يحج ماشيا فانه لا يركب حتى يطوف طواف  
 الزيار وفي الاصل خيره بين الركوب والمشي وهذا اشار به الى الركوب  
 وهو الاصل لانه التزم القرينة بعقبة الكمال وهو الحج ماشيا فلو ترك  
 الصفة كما اذا نذر بالصوم متنا بعا فانه لا يجوز ان يؤديه متفرقا وفعال  
 اجماع تشبه بطواف الزيار فيمشي الى ان يطوف ثم قيل يتدري المشي  
 حين يحرم وقيل من حين يخرج من بيته لان الظاهر انه هو المراد ولو  
 ركب اراق دمالا انه ادخل نقصا فيه وروي عن ابن عباس انه قال  
 بعد ما كف بصره ما ناسفت على شيء كما سفت على ان الحج ماشيا فان  
 الله تعالى قدم المشاة فقال تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد علم  
 ان احسن بن علي عليهما السلام كان ميسري في حجه واجبايب تعاد الى حبه

مطلق  
 في فضائل النبي  
 وطريق الحج



وهذا يدل على ان الحج ماشيا افضل من الحج والبا وفي الحديث  
من حج ماشيا كتب الله له بكل خطوة حسنة من حسنات احرم قيل  
بارسول الله وما حسنات احرم قال الواحدة بسبع مائة  
وروي الحسن عن ابي حنيفة ان الحج راكبا افضل لان المشي يخلق  
قال المشتري محرمة بالاذن . تحليلها ووطيها لا تجزي . ونسخت شهد  
بالتحليل . والاجماع فاحفظوا تفصيلي شاي من باع جارية محرمة  
قد اذن لها في ذلك فالمشتري ان يحللها ويبيعها وقال زفر ليس  
له ذلك لان هذا عقد سبق ملكه فلا يتمكن من فسخه كما اذا اشترى  
جارية منكوسة ليس له ان يفسخ نكاحها ولنا ان المشتري  
قائم مقام البائع وقد كان للبائع ان يحللها فكذا المشتري  
الا انه يكره ذلك للبائع لما فيه من خلاف الموعد وهذا المعنى  
لا يوجد في حق المشتري بخلاف النكاح لانه ما كان للبائع  
ان يفسخ واذا ابشره باذنه فكذا لا يكون ذلك للمشتري واذا

لان

كانه للمشتري ان يحللها لا يتمكن من ردها بالعيب عندنا  
وعند زفر يتمكن لانه ممنوع من عشيائنها وذكر في بعض النسخ  
ان من باع جارية محرمة قد اذن لها في ذلك فالمشتري ان يبيعها  
ولم يذكر التحليل والاول يدل على انه يحللها بغير اجماع بقص شعر  
وبعل طفر ثم يبيعها والثاني يدل على انه يحللها بالي معه  
لانها لا تكلوا عن تقديم من يقع به التحلل والاولي ان يحللها بغير  
الجماع مع تعظيم الامر الحج كذا في الهداية قوله فاحفظوا تفصيلي  
اي هذا الذي بينته من ذكر النسختين وبيان عجزهما وظاف  
زفر والله سبحانه وتعالى اعلم بقوله وهو من كتاب سراج الطالعة  
وبدر التمام . شرح المنطوق الموسوم بدر المهتدي وشرح  
المقندي في نظم بداية المبتدي نظم الامام العالم العارف سراج  
الدين ابي بكر بن علي بن موسى الهاملي في الفقه تصنيف  
شيخ الاسلام الامام الاية الاعلى الفقيه العالم العارف الصالح



الورع الزاهد أبي بكر بن علي أحد اليمنى نفع الله تعالى به كانه واعاد  
علينا من صالح دعواته له له له

على مذهب مولانا الامام الاعظم امام الامة وفخر الامة وسوان  
الظلمة أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي التابعي رضي الله  
تعالى عنه وارضاه وجعل اجته متقلبه ومتواه واعاد علينا

وعلى المسلمين من دركته له له له

مشق ذلك عجل الامير جلاله اقم الوري واحقرهم واقبل العباد واضعهم  
انني شهد بعجزه القاطر والراوي عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن السج  
الصالح محمد بن عبد القادر بن الفهر الى الله تعالى الشيخ العليم المحقق  
شهر الدين لهدي بن الشيخ الامام كمال الدين عبد الواحد بن  
الامام الجارف بحر المعارف شيخ عصره وفريده

اي عبد الله محمد بن صالح الدمر اوى اعدو الله  
علينا وعلى المسلمين من دركته وعمره  
ولو اريد واداره وحدا لينا منتهى  
الاسلمع والجمع لقمه محمد على الله

عجل الله فرجه  
الله تعالى به في القضا والخرجه الى الله  
الفضائل والحمد لله  
وكان القوام من شقيقه الاحد تاسع عشر  
الدنوب والضلالت

وصلى الله على سيدنا  
ومولانا محمد افضل خلق الله  
وعلى آله واصحابه والتابعين الى يوم الدين  
عند معلو ما كان وما كانا كلنا على  
ذكر ان الله اكبر ونه وعقله على ذكره الخافض